حاشية العلامة أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري

على

متن الآجرومية في علم العربية

رحمهما الله

دار ميراث النبوة

حاشية العلامة أبي النجا

على

شرح الشيخ خالد الأزهري

على

متن الآجرومية في علم العربية

رحمهما الله

مؤسسة محمد السيد محمد مصطفى للنشر والتوزيع

دار ميراث النبوة للنشر والتوزيع

مركز التوزيع: ٢٢درب الأتراك خلف الجامع الأزهر - القاهرة

هاتف: ٠٠٢٠/٢٥١ ٤٩ ٦٣٣ محمول: ١٤٨ ٢٩ ٢٦٩ ٠١١/٠٠٢

البريد الإلكتروني: E-mail: mirathalnubua@gmail.com

الطبعة الأولى

1442هـ / 2021م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٠٢١/٧٩١٠

الترقيم الدولي

I.S.B.N. 978-977-6686-57-1

حاشية العلامة أبي النجا

على

شرح الشيخ خالد الأزهري

على

متن الآجرومية في علم العربية

رحمهما الله

مؤسسة
محمد السيد محمد مصطفى
للنشر والتوزيع

دار ميراث النبوة
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

«تعلموا العربية وعلموها الناس»

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فتح أبواب فيضه لمن اصطفاه من عباده، ورفع عن أحزاب حضرته عوامل الجزم؛ فذاقوا لذة أُنسه ووداده، وجمع لهم مفردات الفضائل جمعه السالم، ونصب لهم علامات الفواضل بنيل المراحم والمكارم.

وأشهد أن لا إله إلا الله الواحد الأحد الذي أعرب عن مستتر الأحوال بظاهر المقال، وبنى على ضم الشريعة العربية موضع الإعزاز والإجلال.

وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله سيد من خفض جناحه بباب الإفادة، وأفضل من ميز منصوب أعلام السعادة والسيادة.

صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين أخلصوا في أفعالهم الماضية على السنة والكتاب، فلم يضارعوا في حالهم المستقيم يوم العرض والحساب، وسلم تسليمًا كثيرًا دائمًا إلى يوم الدين آمين.

(أما بعد):

فهذه عبارات شريفة ونكات ظريفة على شرح العلامة الشيخ خالد على متن الآجرومية، أخذت أغلبها من حاشية شيخ مشايخنا العلامة المدابغي على ذلك الكتاب، وضممت إليه ما تيسر من غيرها، فما كان من الحاشية المذكورة لم أعزه إليها للاختصار، وللعلم بأني أخذت منها المعظم؛ إذ هي بحر زخار، وما كان من غيرها أنسبه إلى قائله في الغالب إذا كان أمرًا عزيز المطالب، وأنبه على ما فهمه فهمي الفاتر، وأدركه ذهني الدائر؛ حرصًا على نسبة المقال للقائل؛ ليعلم الحق من الباطل.

والحامل لي على اختصار هذه الحاشية طولها على المبتدئين أمثالي، وما فيها مما لا يناسب حالهم وحالي مع قصور الهمة في هذا الزمان عن إدراك أقل ما كان.

فنرجو من الله أن تكون هذه الحاشية مقبولة نافعة، ولدرجات الإخلاص طالعة، والمؤمل ممن اطلع عليها، فوجد فيها خللًا أن لا يبادر بالتشنيع، وأن لا يحمله التعصب على أن يكون للحق غير مطيع؛ بل يبادر لهذا المسكين بالاعتذار، فإن المطلوب إقالة العثار خصوصًا، وهو لم يقصد بها أن يقال بل هي خالصة إن شاء الله تعالى لوجهه الكريم الأكرم ذي الجلال، وهو حسبي ونعم الوكيل، وأسأله الستر الجميل.

قال الشارح:

(**بسم الله الرحمن الرحيم**) الجار والمجرور متعلق بمحذوف اتفاقًا قدره البصريون اسمًا، أي ابتدائي، والكوفيون فعلًا، أي أبتدئ.

قيل: يلزم على الأول عمل المصدر محذوفًا، وذلك ممنوع.

ويجاب بأن عمل المصدر في الظرف وعديله بما فيه من رائحة الفعل لا بالحمل على الفعل.

ولفظ الجلالة مجرور؛ لأنه مضاف إليه، والجار له المضاف، والرحمن الرحيم نعت بعد نعت هذا هو المشهور.

وقال في المغني: الرحمن: بدل لا نعت، والرحيم بعده نعت له لا نعت اسم الله؛ إذ لا يتقدم البدل على النعت. انتهى.

وهذا القولان مبنيان على أن الرحمن علم أو صفة، قال بالأول الأعلم وابن مالك، وبالثاني الزمخشري وابن الحاجب.

يقول العبد

قال في المغني: والحق قول الأعلم وابن مالك.اهـ.

ويظهر أثر الخلاف في الجار للرحمن ما هو؟ فعلى القول بأنه نعت يجري فيه الخلاف في التابع للمجرور في غير البدل أهو مجرور بما جر المتبوع أو بنفس التبعية؟ والأصح منهما الأول.

وعلى القول بأنه بدل يكون مجرورًا بمحذوف مماثل للعامل في المتبوع؛ لما تقرر أن البدل على نية تكرار العامل على الأصح، أفاده الشارح في إعرابه على الألفية.

(**قوله: يقول**) فعل مضارع، وأصله: يقول -بسكون القاف وضم الواو- كينصر، استثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى ما قبلها.

واعترض بأن الضمة لا تستثقل على الواو إذا سكن ما قبلها، ولذلك ظهر الإعراب على الواو والياء إذا سكن ما قبلهما، كدلو وظبي.

وأجيب عن ذلك بأن حكمة نقل الضمة إلى ما قبلها في يقول؛ مشاكلة المضارع أصله وهو الماضي، فتكون ساكنة في المضارع كما هي ساكنة في أصله، وهو الماضي الذي هو قال.

فإن قلت: هي في الماضي محركة بحسب الأصل؛ لقولهم: أصل قال: قول.

أجيب عن ذلك بأن قولهم: "أصل قال: قول" إنما هو تدريب وتعليم، ولم تنطق به العرب.

وتعبير المصنف بالمضارع مشعر بأن الخطبة قبل التأليف. أفاده عبد المعطي.

(**قوله: العبد**) فاعل يقول، والمراد به هنا الإنسان حرًّا كان أو رقيقًا؛ لأنه مملوك لبارئه.

الفقير إلى مولاه الغني، **خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري**، عامله الله بلطفه الخفي،

وهو صفة في الأصل، وغلبت عليه الاسمية فصار من الأسماء التي غلب عليها الاستعمال.

والمراد بالعبد هنا المتعبد، مأخوذ من العبودية التي هي التذلل والخضوع لا من العبادة التي هي غاية التذلل والخضوع. اهـ. من عبد المعطي.

(قوله: الفقير) صفة لعبد، أي دائم الفقر -أي الحاجة- إن كان صفة مشبهة، أو كثير الفقر إن كان صيغة مبالغة.

(قوله: إلى مولاه) أي: سيده وناصره.

وقوله:"الغني" يحتمل أن يكون بالجر صفة لمولاه، وهو الظاهر، أي الذي لا يحتاج إلى غيره؛ بل كل ما سواه محتاج إليه، ويحتمل أن يكون بالرفع صفة للعبد أي الغني بمولاه عمن سواه، وهو بعيد.

(قوله: خالد) بدل من العبد، أو عطف بيان عليه، فإن نعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل، وأعربت هي بدلًا أو عطف بيان، وصار المتبوع تابعًا.

ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال.

(قوله: ابن عبد الله) بدل أو عطف بيان من خالد، وقوله ابن أبي بكر بالجر على أنه تابع لعبد الله على أنه بدل منه أو عطف بيان عليه، وقوله الأزهري بالرفع صفة لخالد ويجوز على بعد جره صفة لعبد الله بناء على أنه كان أزهريًا أيضًا.

(قوله: عامله الله) أي: قابله وجازاه، والمفاعلة ليست على بابها، فهي بمعنى أصل الفعل، وهذه الجملة المراد منها إنشاء الدعاء لنفسه.

وأجراه على عوائد بره الحفي: الحمد لله

واللطف التوفيق، والخفي أي: الظاهر فهو من باب أسماء الأضداد اهـ من عبد المعطي.

(**قوله: وأجراه**) المراد بالإجراء الدوام والاستمرار لا الحركة المخصوصة.

والعوائد جمع عائدة اسم فاعل عاد، والإضافة من إضافة الصفة للموصوف.

والمعنى: اللهم أدم عليه مرات برك العائدة، ولا حاجة إلى تقدير مضاف قبل عوائد، أي استمرار عوائد إلخ، كما فعل المحشي لإغناء معنى الإجراء المتقدم عنه مع لزوم الركة في العبارة عليه؛ لأن المعنى حينئذ اللهم أدم دوام عوائد إلخ، فتأمل.

ويحتمل أن يكون المراد بالعوائد جمع عائدة بمعنى الصلة والمعروف، فالإضافة بيانية، أي عوائد هي برك والبراسم جامع لكل خير.

(**قوله: الحفي**)- بالحاء المهملة- بعدها فاء وهو البالغ في الإكرام والكثير الواسع.

(**قوله: الحمد لله**) هو مبتدأ خبره الجار والمجرور المتعلق بمحذوف تقديره كائن، أو استقر.

والحمد: هو الوصف بالجميل على الفعل الجميل الاختياري حقيقة أو حكمًا على وجه التعظيم ظاهرًا وباطنًا. كذا عرفه السيد الصفوي.

وقوله: أو حكمًا؛ لإدخال الحمد على صفاته تعالى الذاتية.

والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد، ولذا لم يقل: الحمد للخالق أو للرازق ونحوهما، مما يوهم اختصاص الحمد بوصف دون وصف، أي: قال لله إشارة إلى استحقاقه تعالى الحمد بكل وصف.

رافع مقام المنتصبين لنفع العبيد، الخافضين جناحهم للمستفيد،

(قوله: رافع) بدل من لفظ الجلالة لا صفة؛ لأنه نكرة، فإن إضافة اسم الفاعل لمعموله لا تفيده التعريف، ولفظ الجلالة أعرف المعارف.

(قوله: مقام) بالجر ولا يصح نصبه؛ لأنه أي لفظ رافع ليس فيه أل.

وقول بعضهم: "يجوز فيه النصب" غلط.

والمراد بالمقام: المنزلة والرتبة الحسية، وهي الدرجات في الجنة، أو المعنوية وهي المكانة عند الله تعالى.

(قوله: المنتصبين) مضاف إليه أي المتصدرين.

وفيه وفي قوله: رافع براعة استهلال. أفاده عبد المعطي.

(قوله: لنفع العبيد) أي: إيصال الخير إليهم.

والعبيد أحد جموع العبد الأحد عشر المعلومة.

(قوله: الخافضين جناحهم) أي: الملينين جانبهم، ففي الكلام استعارة تصريحية تبعية حيث شبه إلانة جانبهم لطالب الفائدة بخفض الطائر جناحه.

وأطلق الخفض على إلانة الجانب، ثم اشتق من الخفض بمعنى الإلانة خافضين بمعنى ملينين، وإثبات الجناح ترشيح، وفيه احتمالات أخر فراجعها في الحاشية.

(قوله: للمستفيد) معناه: طالب الفائدة، التي هي لغة: ما استفيد من علم أو مال.

واصطلاحًا: ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك سواء لم يكن ما لأجله الإقدام على الفعل، أو كان ما لأجله الإقدام على الفعل. اهـ. شنواني.

الجازمين بأن تسهيل النحو إلى العلوم من الله من غير شك ولا ترديد.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد،

(قوله: **الجازمين**) أي: القاطعين بيقينهم.

(قوله: **بأن تسهيل**) أي تيسير، وقوله: النحو هو بالمعنى اللغوي أي الجهة والطريق.

(قوله: **إلى العلوم**) جار ومجرور متعلق بالنحو.

(قوله: **من غير شك**) أي: من غير تردد؛ لأن الشك هو التردد بين أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر، فعطف الترديد عليه عطف تفسير، وكون العطف للتفسير إذا أريد بالترديد المساوي فقط.

أما إذا أريد المطلق الأعم من الراجح والمرجوح والمساوي كان عطف عام على خاص، وعلى كل فالترديد بمعنى التردد؛ لأنه القائم بهم، وليس المراد به المعنى المصدري الذي هو فعل الفاعل. أفاده المحشي، وعبد المعطي.

(قوله: **والصلاة والسلام إلخ**) جملة خبرية لفظًا قصد بها إنشاء الدعاء بالصلاة، أي: الرحمة عليه.

والسلام أي: السلامة من النقائص، والمطلوب بهذه الجملة أمر زائد على ما حصل له في كل وقت من الصلاة والسلام.

ففي العبارة حذف، والتقدير: والصلاة والسلام زيادة على ما هو حاصل له ﷺ.

(قوله: **على سيدنا**) الضمير للعقلاء فغيرهم أولى أو للجميع، وهو أنسب.

(قوله: **محمد**) بدل من سيدنا أو عطف بيان عليه لا صفة؛ لأنه علم والعلم ينعت، ولا ينعت به لجموده.

المعرب باللسان الفصيح عما في ضميره من غير غرابة ولا تنافر

نعم يصح أن يكون صفة نظرًا لأصله، فإنه في الأصل اسم مفعول الفعل المضعف.

والحاصل أنه إن نظر إلى أصله صح جعله صفة، وإن نظر إلى ما بعد العلمية كان بدلًا أو عطف بيان فقط.

(**قوله: المعرب**) من الإعراب بالمعنى اللغوي وهو الإبانة والإظهار، أي المبين.

وقوله: "باللسان" يحتمل أن يراد به اللفظ من إطلاق اسم المحل على الحال، فيكون وصفه بالفصيح بالمعنى المقرر عند علماء المعاني والبيان، ويحتمل أن يراد به الجارحة المخصوصة؛ فيكون وصفه بالفصيح بمعنى خلوصه من اللكنة والعجز عن النطق.

(**قوله: عما في ضميره**) أي: عن كل شيء في ضميره والعموم مستفاد من المقام؛ إذ هو مقام مدح بكمال الفصاحة، ولا يكون الفصيح فصيحًا حتى يعرب عن كل شيء مما في ضميره من غير غرابة إلخ، والمراد بالضمير السر. أفاده عبد المعطي.

(**قوله: من غير غرابة**) الغرابة هي كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى، ولا مألوفة الاستعمال، نحو: ما لكم تكأكأتم علي كتكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا. اهـ. عبد المعطي.

(**قوله: ولا تنافر**) هو كون الكلمة ثقيلة على اللسان والتنافر إما في الحروف، وإما في الكلمات، فأما في الحروف فهو وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو: مستشزرات، أي: مرتفعات.

وأما في الكلمات فهو كونها ثقيلة على اللسان نحو قوله:

وقبر حرب بمكان قمز   وليس قرب قبر حرب قبر

اهـ. عبد المعطي.

ولا تعقيد، وعلى أصحابه أولي الفصاحة والبلاغة والتجريد.

(وبعد):

(قوله: ولا تعقيد) هو كون الكلام معقدًا لا يظهر معناه بسهولة كقول الشاعر:

وما مثله في الناس إلا مملكًا أبو أمه حي أبوه يقاربه

(قوله: وأصحابه) ليس جمع صاحب؛ إذ لا يجمع فاعل على أفعال، ولا جمع صحب بإسكان الحاء؛ لأن فعلا الصحيح العين لا يجمع على أفعال بخلاف المعتل، فإنه يجمع على أفعال كثوب وأثواب وبيت وأبيات؛ بل هو جمع صحب -بكسر الحاء- كفرح مخفف صحب بإسكانها، أو هو اسم جمع صحب بالإسكان.

(قوله: أولي) بمعنى أصحاب مجرور بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وهو نعت للآل والأصحاب.

(قوله: الفصاحة) هي ملكة في النفس يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح، ويوصف بها الكلمة والكلام والمتكلم. اهـ. عبد المعطي.

(قوله: والبلاغة) هي ملكة في النفس يقتدر بها على كلام بليغ، ويوصف بها الكلام والمتكلم فقط. اهـ. عبد المعطي.

(قوله: والتجريد) -بالراء- أي: الذين تجردوا عن النقائص.

وفي بعض النسخ بالواو، أي: الذين جودوا الحروف في المقال ولا يخفى اشتمال هذه الخطبة في مواضع عديدة على براعة الاستهلال.

(قوله: وبعد) الواو فيها نائبة عن أما، وأما نائبة عن مهما.

وأصل الكلام مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة إلخ.

فمهما مبتدأ، والاسمية لازمة لها، ويكن شرط، والفاء لازمة له، فحين تضمنت أما معنى الابتداء، والشرط لزمهما ما لزمها وهي الفاء والاسمية إقامة للازم وهو الفاء والاسمية مقام الملزوم، وهو مهما ويكن وإبقاء لأثره في الجملة؛ لكن لما تعذر قيام الاسمية بأما لكونها حرفًا، وألصقوها للاسم أي أوقعوها قبله بلا فاصل.

وقولنا: "في الجملة" يصح أن يرجع لقولنا: "مقام الملزوم" وذلك؛ لأن الفاء وإن قامت مقام الشرط ليست في موضعه حقيقة؛ لأن موضعه حقيقة ما قبل الظرف الذي هو بعد على القول بأنه من معمولات الجزاء والاسمية بمعنى لصوق الاسم لم تقع في موضع المبتدأ؛ إذ موضعه حقيقة موضع أما؛ لأنها نائبة عنه.

ويصح أن يرجع لقولنا: وإبقاء لأثره وذلك؛ لأن آثار المبتدأ، أي علاماته كثيرة من الاسمية والخبر والحمل بينهما، فلصوق الاسم بمنزلة وجود آثاره في الجملة، وكذا علامات الشرط كثيرة من الشرط، أي التعليق والفاء والجزاء، فلزوم الفاء إبقاء لها في الجملة. اهـ. من الشرقاوي على التحرير.

وأما هنا لمجرد التوكيد، أي توكيد مضمون الكلام أوله، ولتفصيل المجمل الواقع في ذهنه بناء على أن التفصيل لا يفارقها وفيه تكلف.

والحق أن التفصيل يفارقها وبعد هذه لا تقع بين كلامين متحدين؛ لكونها للانتقال من غرض إلى آخر، فلا يقال: السلام عليكم، أما بعد، فالسلام عليكم، وإنما تقع بين كلامين متغايرين بينهما نوع مناسبة كما هنا، فلا تقع أول الكلام ولا آخره.

ومعناها نقيض قبل، وتكون ظرف زمان كثيرًا ومكان قليلًا، وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ، وللمكان باعتبار الرقم، ولها أربعة أحوال من جهة الإعراب مشهورة.

فهذا شرح لطيف لألفاظ الآجرومية،

والعامل فيها إن قلنا: إنها من متعلقات الشرط فعل الشرط، والتقدير مهما يكن من شيء بعد ما تقدم أو العامل فيها أما أو الواو النائبة عنها.

وإن قلنا: إنها من متعلقات الجزاء كانت معمولة للجزاء، والتقدير مهما يكن من شيء، فأقول بعد البسملة والحمدلة هذا إلخ.

وهذا الثاني أولى؛ لأنه حينئذ يكون المعلق عليه وجود شيء مطلق عن التقييد بكونه بعد البسملة والحمدلة، وذلك أمر محقق؛ لأن الكون لا يخلو عنه فيكون ما علق عليه أيضًا محققًا بخلافه على الأول، فإن المعلق عليه وجود شيء مقيد بكونه بعد البسملة والحمدلة.

(**قوله: فهذا**) أي: الحاضر في الذهن من الألفاظ سواء تقدمت الخطبة على التأليف أو تأخرت عنه؛ لأن المشار إليه على الراجح هو الألفاظ الذهنية باعتبار دلالتها على المعاني.

(**قوله: شرح**) أي: ألفاظ مرتبة ترتيبًا خاصًا باعتبار دلالتها على معان مخصوصة بناء على المختار عند المحققين وسيدهم من أن أسماء الكتب، وما فيها من التراجم عبارة عن الألفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة.

(**قوله: لطيف**) أي: قصير.

(**قوله: لألفاظ الآجرومية**) متعلق بشرح؛ لأنه في الأصل مصدر.

وقد علمت مما تقدم قريبًا أن أسماء الكتب عبارة عن الألفاظ المخصوصة، فتكون الآجرومية عبارة عن الألفاظ أيضًا، وحينئذ فإضافة ألفاظ إليها يحتمل أنها من إضافة المسمى إلى الاسم، أي ألفاظ مسماة بالآجرومية.

في أصول علم العربية،

ويحتمل أنها من الإضافة البيانية، أي ألفاظ هي الآجرومية، وعلى كل يلزم من شرح الألفاظ أن يكون شرحًا للمعاني أيضًا. اهـ. من المحشي وعبد المعطي.

والآجرومية نسبة إلى مؤلفها ابن آجروم على القاعدة التي هي إذا نسب إلى المركب الإضافي المبدوء بابن أو أب يحذف صدره بنسب إلى عجزه، قال ابن مالك:

وانسب لصدر جملة وصدر ما ... ركب مزجا ولثان تمما
بإضافة مبدوءة بابن أو أب ... أو ماله التعريف بالثاني وجب

وآجروم بهمزة مفتوحة ممدودة، فجيم مضمومة، ثم راء مشددة مضمومة فواو.

معناه بلسان البربر الفقير الصوفي، وهو أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجي نسبة إلى صنهاجة، وهي قبيلة بالمغرب نسب إليها، وكان من أهل فاس. اهـ. من المحشي.

(**قوله: في أصول علم العربية**) أي: في بيان ذلك، أي في بيان جنس أصول إلخ.

وقرينة إرادة الجنس المشاهدة، أي وفي بيان الفروع أيضًا، وإنما اقتصر على الأصول؛ لأنها أهم فهي أولى بالتنبيه عليها. اهـ. من عبد المعطي.

والأصول جمع أصل، وهو لغة: ما بني عليه غيره.

واصطلاحًا: قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها، أي أحكام الأفراد المندرجة تحت موضوعها مثلًا قولنا: الفاعل مرفوع قضية كلية.

نعم زيدًا وعمرًا وبكرًا من قام زيد قعد عمرو، ورقد بكر.

ويعرف من هذه القاعدة رفع زيد، وعمرو، وبكر، مثلًا الذي هو حكم من الأحكام.

ويرادف الأصل: القاعدة، والأساس، والضابط، والقانون، فكل واحد منها معناه لغة.

ينتفع به المبتدئ -إن شاء الله تعالى- ولا يحتاج إليه المنتهي.

عملته للصغار في الفن والأطفال،

واصطلاحًا: ما ذكر في الأصل، ثم أن الظرفية ظرفية مجازية على سبيل الاستعارة بالكناية، حيث شبه الدال والمدلول بالظرف، والمظروف تشبيهًا مضمرًا في النفس، وإثبات في تخيل، وفيها احتمالات أخر، فراجعها في المحشي.

وعلم العربية المراد به هنا خصوص علم النحو، والإضافة فيه من إضافة المسمى إلى الاسم؛ لأن العربية اسم للعلم الذي أريد به هنا النحو، وإضافة أصول إلى علم من إضافة العام إلى الخاص، وتسمى بالبيانية، أي أصول هي علم أي مسائل.

وفائدة الإضافة: تعريف العهد الخارجي، أي الأصول المعينة المعلومة عند أهل هذا الفن.

(قوله: ينتفع به المبتدئ) اقتصر عليه؛ لأن نفعه به أتم، وإلا فهو نافع لغيره أيضًا، ولذا قال: ولا يحتاج إليه المنتهي، ولم يقل: ولا ينتفع به المنتهي، ويحتمل أنه اقتصر على المبتدئ تواضعًا وهضمًا.

ولم يذكر الشارح المتوسط؛ لأنه لم يخرج عنهما؛ لأنه بالنسبة إلى ما أتقنه منته وإلى ما لم يتقنه مبتدأ.

(قوله: إن شاء الله تعالى) أتى بها تبركًا وامتثالًا للآية، ومعلوم إن شاء فعل ماض، والله فاعل ومفعوله محذوف، أي: ذلك، وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله.

(قوله: علمته) أي: ألفته للصغار في الفن، وأل في الفن للعهد، أي الفن المعهود ذهنًا وهو النحو.

(وقوله: والأطفال) عطف مرادف.

لا للممارسين للعلم من فحول الرجال. حملني عليه شيخ الوقت والطريقة، ومعدن السلوك والحقيقة، سيدي ومولاي العارف

(**قوله: لا للممارسين للعلم**) أي: المستمرين على الاشتغال به وأل في العلم للعهد، والمراد به: النحو، فيكون المقام للإضمار، وأتى بالمظهر للإيضاح.

(**قوله: من فحول الرجال**) من إضافة المشبه به إلى المشبه، أي: الرجال الذين هم كالفحول جمع فحل، وهو ذكر الإبل إذا كان كريمًا في ضرابه، أي مثلهم في الهمة.

(**قوله: حملني عليه**) أي: أمرني بتأليفه، أو أعانني عليه بحاله وقاله.

(**قوله: شيخ الوقت**) أي: أهل الوقت أو الشيخ في الوقت أو شبه الوقت بتلميذ على سبيل الاستعارة المكنية، وإثبات شيخ تخييل.

(**قوله: والطريقة**) أي: وشيخ أهل الطريقة، وهم السادة الصوفية.

(**قوله: ومعدن**) بفتح الميم وإسكان العين وكسر الدال على المشهور، والسلوك -بضم السين المهملة- مصدر سلك، أي: موضع التسليك، والعمل بالطريقة الموصلة إلى الله تعالى.

والحقيقة هي: أن يشهد بنور أودعه الله في سويداء قلبه أن كل باطن له ظاهر وعكسه، وهي باطن الشريعة، وملزوم لها، فالحقيقة بدون الشريعة باطلة، والشريعة بدون الحقيقة عاطلة. اهـ. من عبد المعطي.

(**قوله: سيدي ومولاي**) لفظان مترادفان بمعنى المرتفع قدره.

(**قوله: العارف**) أي: المتصف بالمعرفة، وهي حصول العلم بعد أن لم يكن، ولهذا لا يقال: الله عارف بل عالم، المراد بها عند أهل الله ما كان عن كشف صريح بعد تهذيب صحيح أو المراد بها ملاحظة ذاته وصفاته في كل أفعاله.

بربه العلي، الشيخ **عباس الأزهري**. نفعني الله ببركاته، وأعاد علي وعلى المسلمين من صالح دعواته، إنه

(**قوله: بربه**) أي: مالكه العلي، أي المرتفع.

(**قوله: نفعني الله تعالى**) جملة خبرية لفظًا إنشائية معنى، أي اللهم انفعني ببركاته، والبركة لغة الزيادة والنماء.

والمراد بها هنا: علومه ومعارفه. اهـ. من عبد المعطي.

وكان الأولى أنْ يعمم هنا فيقول: نفعني والمسلمين إلخ، صنع في السجعة الثانية إلا أن يقال: حذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وإن كان الأكثر العكس.

(**قوله: وأعاد**) أي: أفاض؛ لأن العود الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، وليس مراد له؛ إذ المراد أدام أو جدد مرة بعد أخرى. اهـ. من عبد المعطي.

(**قوله: علي**) قدم نفسه لخبر ابدأ بنفسك، ولقوله تعالى مقدمًا للنفس: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِأَخِي﴾ [الأعراف: 151]. اهـ. من عبد المعطي بزيادة.

(**قوله: صالح دعواته**) من إضافة الصفة للموصوف، أي دعواته الصالحة، أي التي يحصل منها خير الدنيا والآخرة. اهـ. عبد المعطي.

(**قوله: إنه**) يجوز فتح الهمزة على تقدير لام التعليل، ويكون تعليلًا بمفرد، أي لقدرته على ما يشاء، ولكونه حقيقًا بالإجابة.

ويجوز كسرها على الاستئناف البياني، فيكون تعليلًا بجملة هي جواب عن سؤال مقدر كأن قائلًا قال له لأي شيء قصرت سؤالك عليه، فقال: إنه الخ.

على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير.

(الكلام)

(**قوله: على ما يشاء قدير**) المشيئة والإرادة بمعنى واحد، وهي صفة أزلية متعلقة في الأزل بتخصيص الحوادث بأوقات حدوثها، ولقدرة صفة أزلية تؤثر المقدورات عند تعلقها بها فيما لا يزال، أي في المستقبل. اهـ. شنواني.

وقوله: "تؤثر" فيه مسامحة؛ لأن التأثير للذات بواسطة اتصافها بالقدرة.

قال: والفعل للذات بذي الصفات. اهـ. محشي.

(**قوله: وبالإجابة جدير**) أي: حقيق.

(**قوله: الكلام الخ**) لما كان الكلام مقصود بالذات بالنظر إلى الكلمة؛ لأن التفاهم يقع به بخلاف الكلمة قدمه المصنف عليها، وأخرها في قوله: وأقسامه الخ على ما يأتي من أنه تقسيم للكلمة ولم يبوب له؛ لأنه وأقسامه من المقدمات بخلاف الإعراب وما بعده من الأبواب، فإنه مقصود بالذات من الفن.

فحينئذ الكلام مقصود بالذات وغير مقصود باعتبارين مختلفين، فبالنظر إلى الكلمة مقصود بالذات، وهي تبع فقدم عليها، وبالنظر إلى الإعراب، وما بعده من الأبواب مقصود بالتبعية.

وبعضهم قدم الكلمة عليه نظرًا لكونها جزأه، والجزء مقدم على كله طبعًا، فناسب تقديمه وضعًا، ثم إن أل في الكلام يحتمل أن تكون عوضًا عن المضاف إليه.

أما الضمير، أي كلامنا، أو الظاهر أي كلام النحاة، ويحتمل أن تكون لتعريف العهد الذهني، أي الكلام المعهود عند النحاة المعروف فيما بينهم.

في اصطلاح النحويين (هو: اللفظ)

وقد أشار الشارح إلى هذين الاحتمالين بقوله: "في اصطلاح النحويين" وعلى كل من الاحتمالين يخرج كلام اللغويين، فإنه ما يتلفظ به مهملًا كان أو مستعملًا، مفردًا أو مركبًا، مفيدًا أو غير مفيد، وما تحصل به الفائدة، وإن لم يكن لفظًا كخط وإشارة.

فالنسبة حينئذ بينه وبين كلام النحاة العموم والخصوص المطلق، فكلام النحاة أخص، فكل كلام نحوي كلام لغوي ولا عكس، فيجتمعان في الكلام النحوي لصدقه عليهما، وينفرد اللغوي في لفظ مهمل أو مستعمل غير مفيد أو في مفيد غير لفظ كخط وإشارة.

(قوله: في اصطلاح النحويين) الاصطلاح لغة: مطلق الاتفاق.

واصطلاحًا: اتفاق طائفة مخصوصة على أمر معهود بينهم متى أطلق انصرف إليه، وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الكلام.

ولا يقال: إنه حينئذ حال من المبتدأ، ومجيء الحال منه ممنوع على الصحيح؛ لأنه ليس حالًا من المبتدأ، وذلك؛ لأن قوله: الكلام على حذف مضاف تقديره تفسير الكلام الخ، فحذف ذلك المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فارتفع ارتفاعه، فهو حال من المضاف إليه.

ومجيء الحال من المضاف إليه صحيح مع المسوِّغ ومن المسوِّغ عمل المضاف في المضاف إليه كما هنا، فإن تفسير مصدر فهو على حد: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا﴾.

قال في الخلاصة: ولا تجز حالًا من المضاف له. الخ.

(قوله: هو اللفظ) أي: مسماه اللفظ، أي الكلام مقصور على اللفظ ومنحصر فيه، كما يفيده تعريف الجزأين، أعني المبتدأ وهو الكلام، والخبر وهو اللفظ.

أي: الصوت

والإتيان بضمير الفصل توكيد لذلك، فهو من قصر المبتدأ على الخبر، وليس المراد أن اللفظ المقصور على الكلام، فيكون من قصر الخبر على المبتدأ؛ إذ يجري في الكلمة والكلم.

وهذا إذا قطع النظر عن صفة الخبر وهو اللفظ، وهي المركب وعن صفة المركب، وهي المفيد، فإن لوحظ اتصاف الخبر بذلك قبل الإخبار به عن الكلام كان فيه قصر المبتدأ على الخبر، والعكس.

إلا أنهم صرحوا بأن الجملة المعرفة الطرفين إنما تفيد حصر المبتدأ في الخبر، ثم إن اللفظ في الأصل مصدر بمعنى الطرح والرمي مطلقًا، ثم جعل بمعنى اسم المفعول.

وخص بما يلفظه اللسان والحلق والشفتان، فلهم فيه تصرفان، وصار حقيقة عرفية في ذلك، فلا يرد أنه في ذلك حينئذ مجاز، والحدود تصان عنه.

وبهذا يجاب عما قيل: المراد باللفظ الملفوظ به حقيقة كزيد، أو حكمًا وهو المقدر كالضمير، فيكون مستعملًا في حقيقته ومجازه، أي فيجاب عن هذا بأن استعماله في المقدر حقيقة عرفية، ولم يبدل اللفظ بالقول مع كونه خاصًا بالمستعمل بخلاف اللفظ؛ لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد نحو: "قال الشافعي كذا" بمعنى: رآه واعتقده.

(قوله: أي الصوت) هو في اللغة: ما يسمع، سواء اعتمد على بعض حروف المعجم ويقال له: غير ساذج، وهو المعبر عنه باللفظ، أو لم يعتمد عليه ويقال له: ساذج وغفل كغالب أصوات الحيوانات، فهو على قسمين.

وعرَّف أهل السنة الصوت: بأنه كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير؛ لتموج الهواء.

المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها الألف، وآخرها الياء.

ولا للقرع الذي هو امساس بعنف -أي بشدة- ولا للقلع الذي هو انفصال بعنف، بشرط كون كل من المقلوع والمقلوع منه والقارع والمقروع ذا صلابة، لا كالقطن؛ فإنه إذا صدمه شيء لان معه، وكذا لو انفصل بعضه عن بعض لم يخرج له صوت.

(قوله: المشتمل) أي: المحتوي على بعض.

"الحروف" جمع حرف، وهو الصوت المعتمد على مقطع، أي مخرج من مخارج الحروف محقق، وهو اللسان والحلق والشفتان، أو مقدر وهو الجوف.

فالحرف صوت خاص، واشتمال مطلق الصوت عليه من اشتمال العام على الخاص، فلا يعترض عليه بنحو واو العطف مما هو على حرف واحد، فإنه صوت، وكيف يشتمل على بعض الحروف وذلك البعض هو نفس ذلك الحرف فيتحد المشتمل والمشتمل عليه، والشيء لا يشتمل على نفسه.

وقد علمت الجواب، وأن المراد أن الصوت المطلق يشتمل على واو العطف مثلًا وهو الصوت مقيدًا بالاعتماد على مخرج.

(قوله: الهجائية) نسبة إلى الهجاء، وهو تقطيع الكلمة؛ لبيان الحروف التي تركبت منها، بذكر أسماء تلك الحروف، فإذا عددت الحروف ملفوظة بأنفسها لم يكن ذلك تهجيًا.

وخرج بالهجائية حروف المعاني كمن وعلى.

(قوله: التي أولها الألف) هو على حذف مضاف في الأوَّل، أي أوَّل أسمائها الألف، أو في الثاني أي أوَّلها مسمى الألف، وهكذا قوله: وآخرها الياء.

(المركب) ما تركب من كلمتين فصاعدًا. (المفيد) بالإسناد فائدة يحسن سكوت المتكلم عليها، بحيث لا يصير السامع منتظرًا لشيء آخر.

والمراد أولها وآخرها ما ذكر في الذكر عادة، وقال بعضهم: أوَّلهم وآخرها أي شرعًا.

(**قوله: المركب**) أي: حقيقة أو حكمًا، فالأوَّل: كقام زيد، والثاني: كزيد في جواب من قال: من الجائي.

(**قوله: فصاعدًا**) حال حذف عامله.

أي: فذهب المركب صاعدًا عن كلمتين، يعني ما تركب من كلمتين أو أكثر.

(**قوله: المفيد**) نعت للمركب، ولم يجعل صفة ثانية للفظ؛ لأنه إذا اجتمع فصول في حد كان كل فصل منها قيدًا فيما قبله؛ لكونه أعم منه.

وهو لغة: المفيد مطلقًا، واصطلاحًا: المفيد بسبب الإسناد، ولم يقيده المتن بذلك القيد أعني بسبب الإسناد، كما زاده الشارح لعله اتكالًا على الموقف، ولجواز التعريف بالأعم.

(**قوله: سكوت المتكلم**) وقيل: سكوت السامع، وقيل هما.

وإنما اقتصر الشارح على الأوَّل؛ لأنه المختار؛ إذ السكوت يناسب المتكلم دون السامع وحده، أو مشاركًا؛ لأنه ليس متكلمًا حتى يقال: يحسن سكوته، وإن كانت الأقوال متلازمة كما هو ظاهر.

(**قوله: عليها**) فيه حذف، أي على الكلام المفيد لها.

(**قوله: بحيث الخ**) أي: بشرط أن لا يصير الخ، فالحيثية للتقييد.

(**قوله: منتظرًا لشيء آخر**) أي: انتظارًا تامًّا بعد فهم المعنى، فالمشروط عدمه هو الانتظار التام بعد فهم المعنى، كانتظار المسند بعد المسند إليه أو بالعكس.

(بالوضع) العربي، وهو جعل اللفظ دليلًا على المعنى، بأن يكون من الأوضاع العربية

فخرج الانتظار الناقص، كانتظار المفعول والحال فلا يشترط عدمه وكذا الانتظار قبل فهم المعنى؛ لأنه واقع ولا بد.

(**قوله: لشيء آخر**) أي: للفظ آخر غير ما سمعته.

(**قوله: بالوضع**) متعلق بالمفيد، فهو قيد له.

والحاصل أنه يشترط في الإفادة أن تكون بأمرين:

الأول ذكره الشارح بقوله: بالإسناد.

والثاني: ذكره المتن بقوله: بالوضع، أي النوعي لا الشخصي.

فإن المركبات حقائق ومجازات، والمفردات المجازات وضعها نوعي لا شخصي، بخلاف المفردات الحقيقيات.

(**قوله: العربي**) خرج العجمي كما سيذكره الشارح.

(**قوله: وهو جعل اللفظ الخ**) أي: الوضع بقطع النظر عن صفته- أعني العربي- فالضمير راجع للموصوف بدون صفته.

والمراد الوضع من حيث اعتبار الألفاظ فيه بدليل قوله: "جعل اللفظ الخ" وإلا فتعريفه أعم مما هنا؛ لأنه وضع شيء بإزاء شيء آخر بحيث إذا فهم الشيء الأول فهم الشيء الثاني.

فكلامه فيه إطلاق من جهة أن هذا التعريف -أعني قوله: جعل اللفظ الخ- يشمل وضع غير اللغة العربية، وفيه تقييد من جهة أن المراد خصوص وضع الألفاظ.

كما قال بعضهم.

وقال جمهور الشارحين: المراد بالوضع هنا القصد، وهو: أن يقصد المتكلم إفادة السامع. وهذا الخلاف له التفات إلى الخلاف في أن دلالة الكلام هل هي وضعية أم عقلية؟

(**قوله: كما قال بعضهم**) راجع لتفسير الوضع بالعربي لا لقوله: وهو جعل اللفظ الخ. والكاف لتشبيه.

ما قاله الشارح من تفسير الوضع بالعربي بما قاله بعضهم من ذلك، وليس فيه اتحاد المشبه والمشبه به؛ لحصول المغايرة بينهم بالقائل وهذا كاف.

(**قوله: هنا**) أي: في حد الكلام.

(**قوله: إفادة السامع**) أي: المخاطب، أي إفهامه معنى من اللفظ يحسن سكوت المتكلم عليه، فمفعول إفادة محذوف وهو معنى الخ.

(**قوله: له التفات**) أي: له ابتناء على الخلاف في أن دلالة الكلام هل هي وضعية فيكون المراد بالوضع الوضع العربي، أو عقلية فيكون المراد به القصد.

هذا ولقائل أن يقول: لا نسلم ابتناء تفسير الوضع بالقصد على القول بأن دلالة الكلام عقلية؛ بل يصح اعتبار القصد في الكلام على القول بأن دلالة الكلام وضعية كما لا يخفى.

(**قوله: هل هي الخ**) هل هنا بمعنى الهمزة، أي أهي وضعية فلا يعترض على الشارح بأن هل لا يؤتى لها بمعادل، وهو قد أتى به لها في قوله: أم عقلية فلا يقال: هل زيد أم عمرو إلا إذا جعلت هل بمعنى الهمزة أو جعلت أم منقطعة.

والأصح الثاني؛ فإن من عرف مسمى زيد -مثلًا- وعرف مسمى قائم، وسمع زيد قائم بإعرابه المخصوص؛ فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهذا الحد لجماعة منهم الجزولي.

(**قوله: والأصح الثاني**) هذا خلاف المختار، والمختار أن الكلام موضوع بالوضع النوعي، فدلالته وضعية أما على أنه موضوع بالوضع الشخصي فهي عقلية جزمًا.

(**قوله: مثلًا**) مفعول لمحذوف، أي أمثل بزيد مثلًا فمثله عمرو وبكر وخالد.

(**قوله: قائم**) أي: مثلًا، كراقد وقاعد الخ، ومسمى زيد الذات المشخصة، ومسمى قائم ذات اتصفت بالقيام، فإذا عرف كل واحد منهما على انفراده وسمع الخ.

(**قوله: بإعرابه المخصوص**) متعلق بحال محذوف من مفعول سمع، وهو زيد قائم، أي وسمع لفظ زيد قائم معربًا بإعرابه المخصوص.

(**قوله: فهم بالضرورة**) أي: عقل بمجرد نظر العقل من غير احتياج إلى نظر وفكر ومعرفة وضع بل بمجرد السماع.

(**قوله: معنى هذا الكلام**) وهو نسبة القيام إلى زيد، والمراد فهمه إن لم يكن مفهومًا له قبل.

ففي كلام الشارح قيد محذوف.

ثم إن قوله: بالضرورة، أي من غير احتياج إلى معرفة وضع مبني على الأصح عنده الذي هو ضعيف عند غيره، كما تقدم فعلى الراجح يتوقف الفهم على الوضع.

(**قوله: وهذا الحد**) أي: تعريف الكلام بما ذكره المتن.

وحاصله يرجع إلى اعتبار أمور أربعة: اللفظ، والتركيب، والإفادة، والوضع.

مثال اجتماعها: "زيد قائم". فيصدق على "زيد قائم" أنه لفظ؛ لأنه صوت مشتمل على الزاي والياء والدال والقاف والألف والهمزة والميم، وهي بعض حروف ألف، با، تا، ثا، إلى آخرها.

(قوله: **إلى اعتبار أمور أربعة**) زاد ابن مالك في التسهيل خامسًا، وهو لذاته حيث قال: الكلام: هو اللفظ المركب المفيد بالوضع المقصود لذاته، لإخراج صلة الموصول وجملة الشرط فقط وجملة الخبر وحده.

ورد بأن هذا القيد يغني عنه قيد الإفادة؛ لأن ما ذكر لا يفيد إلا في حال اعتباره مضمومًا إلى غيره.

(قوله: **مثال اجتماعها زيد قائم**) مبتدأ وخبر.

أي: مثال اجتماعها هذا اللفظ، وهذا الحمل غير صحيح؛ لأن المراد من الاجتماع وجود جميعها، وهذا الاجتماع غير لفظ "زيد قائم".

ويجاب عنه بأنه على حذف في الأول، أي مثال ذي اجتماعها، أي الكلام الذي اجتمعت فيه، أو في الثاني، أي مثال اجتماعها في زيد قائم.

(قوله: **فيصدق الخ**) المراد بالصدق هنا: الإخبار، أي يخبر عنه بأنه لفظ الخ؛ لأن الصدق في المفردات معناه الحمل، أي الإخبار، وفي الجمل معناه عدم التناقض.

(قوله: **على الزاي الخ**) أي: مسماه.

(قوله: **إلى آخرها**) متعلق بمحذوف، أي وانته في العدد إلى آخرها.

ويصدق على "زيد قائم" أنه مركب؛ لأنه ركب من كلمتين الأولى: زيد، والثانية: قائم.

ويصدق على "زيد قائم" أنه مفيد؛ لأنه أفاد فائدة لم تكن عند السامع؛ لكون السامع كان يجهل قيام زيد.

ويصدق على "زيد قائم" أنه مقصود؛ لأن المتكلم قصد بهذا اللفظ إفادة المخاطب.

فيخرج بقوله: "اللفظ" الإشارة، والكتابة، النصب، والعقد.

وتسمى الدوال الأربعة، ونحوها.

ويخرج بقوله: "المركب" المفردات، كزيد وعمرو، والأعداد المسرودة نحو: واحد اثنان إلى آخرها.

(قوله: من كلمتين) أي: ملفوظتين فلا يرد أن في "قائم" ضميرًا مستترًا.

(قوله: لم تكن عند السامع) مبني على خلاف الراجح من اشتراط تجدد الفائدة.

(قوله: ويصدق على زيد قائم أنه مقصود) أي: كما يصدق عليه أنه وضع عربي، وإنما اقتصر على ما ذكر؛ لأن مذهبه ترجيح اعتبار القصد وهو ضعيف كما تقدم.

(قوله: المسرودة) أي: الخالية عن الإسناد بخلاف الأعداد المركبة، مثل: هذا واحد هذان اثنان، فإنه كلام.

وقيل: لا حاجة إلى ذكر التركيب؛ للاستغناء عنه بالمفيد؛ إذ المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلا مركبًا.

ويخرج بقوله: "المفيد" غير المفيد، كالمركب الإضافي كعبد الله، والمزجي كبعلبك، والتقييدي كالحيوان الناطق، والإسنادي المتوقف على غيره نحو: إن قام زيد، والمعلوم للمخاطب نحو: السماء فوقنا، والمجعول علمًا نحو: برق نحره، ونحو ذلك.

ويخرج بقوله: بـ"الوضع" على التفسير الأول: ما ليس بعربي كالأعجمي، والمفيد بالعقل، كإفادة حياة المتكلم من وراء جدار.

(**قوله: والمعلوم للمخاطب**) قد عرفت ضعفه، فالراجح دخوله في الكلام النحوي.

(**قوله: والمجعول علمًا**) أي: والإسناد المجعول علمًا، إنما قيده بجعله علمًا؛ لأنه إذا لم يكن علمًا كان كلامًا.

(**قوله: ونحو ذلك**) لا طائل تحته، فالأولى حذفه.

(**قوله: والمفيد بالعقل كإفادة**) أي: المفيد بواسطة العقل فقط كذي إفادة حياة الخ، أي ككلام ذي إفادة حياة الخ.

أو المراد: وإفادة المفيد بالعقل كإفادة الخ، فلا بد من حذف المضاف من الأول أو من الثاني؛ ليصح التمثيل، ثم أن إضافة إفادة إلى حياة من إضافة المصدر مفعوله بعد حذف الفاعل، أي إفادة اللفظ المسموع حياة المتكلم به الغير المشاهد، ولذا قال: من وراء جدار، أي أو نحوه من كل ساتر، فهو من ذكر الخاص وإرادة العام.

ويخرج على التفسير الثاني: كلام النائم، ومن زال عقله، ومن جرى على لسانه ما لا يقصده، ومحاكاة بعض الطيور، وما أشبه ذلك.

ولما كان كل مركب لا بد له من أجزاء يتركب منها

والمراد أن هذا لا يسمى كلامًا بالنسبة إلى هذه الإفادة،أي إفادة حياة المتكلم، وإن سمي كلامًا بالنسبة إلى إفادة المعنى الذي طريقه الوضع.

وإنما قلنا: بواسطة العقل فقط؛ لأجل قوله: من وراء جدار، وإلا فلو كان المتكلم مشاهدًا لم تكن إفادة حياته بالعقل فقط؛ بل به وبالبصر.

(قوله: ويخرج على التفسير الثاني الخ) تقدم ضعفه.

(قوله: على لسانه) أي: منه.

(قوله: ومحاكاة بعض الطيور) يحتمل أنه من إضافة المصدر لفاعله، أي: محاكاة بعض الطيور الألفاظ التي علمها الغير إياها، كما لو علم إنسان طيرًا أن يقول عند الصباح: قد أقبل النهار، ثم سمعته يقول ذلك، فإنك تعلم أن النهار قد أقبل، وليس بكلام؛ لأنه لم يقصد الإفادة، وإنما نطق به الطائر على عادته هكذا قال بعضهم.

ويحتمل أنه من إضافة المصدر لمفعوله، أي محاكاة الإنسان بعض الطيور الذي ينطق بما يفيد قاصدًا تشبيهه به، وبه قال بعضهم أيضًا.

(قوله: وما أشبه ذلك) أي: أشبه ما تقدم من كلام النائم وما معه، أي وما أشبه ذلك من كل ما ليس مقصودًا في نفسه كجملة الصلة.

(قوله: ولما كان الخ) دخول على كلام المتن.

وقوله: "لا بد له" أي: لا فرار له من أجزاء، أي اثنين فأكثر.

احتاج إلى ذكر أجزاء الكلام، معبرًا عنها بالأقسام مجازًا، كما فعله الزجاجي في جملة.

فقال: (وأقسامه)

فأراد بالجمع ما فوق الواحد، فلا يرد أن بعض المركبات قد يتركب من جزأين فقط، كالكلام الذي نحن فيه.

(قوله: احتاج) جواب لما إن كانت حرفًا، وعاملها إن كانت ظرفًا بمعنى حين أو إذا على الخلاف.

(قوله: معبرًا) حال من فاعل احتاج.

وقوله: "عنها" أي: عن الأجزاء.

وقوله: "مجازًا" حال من الأقسام، أي حال كون الأقسام متجوزًا بها عن معناها الحقيقي، وهو الجزئيات.

ومعنى ذلك أن المتن عبر عن الأجزاء بالأقسام التي معناها الحقيقي الجزئيات لا الأجزاء على سبيل المجاز حيث قال : "وأقسامه"، ولم يقل: "وأجزاؤه" وذلك المجاز مجاز بالاستعارة المصرحة.

وإجراؤها أن يقول: شبهت الأجزاء بالأقسام بجامع الاندراج، فإن الأجزاء مندرجة تحت كلها، والأقسام مندرجة تحت مقسمها. واستعير اللفظ الدال على المشبه به، وهو لفظ الأقسام، واستعمل في المشبه وهو الأجزاء.

(قوله: فقال) عطف على معبرًا بتأويله بالفعل، أي عبر.

فقال: قال في الخلاصة:

أي: أجزاء الكلام، من جهة تركيبه من مجموعها، لا من جميعها.

واعطف على اسم شبه فعل فعلًا　　وعكسا استعمل تجده سهلًا

(قوله: أي أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها) أي: جملتها لا من جميعها، وكلها أشار بهذا إلى دفع ما ورد على تسمية هذه الثلاثة أجزاء، وهو أن يقال: إن أجزاء الشيء لا يوجد بدونها، والكلام يوجد بدون الفعل والحرف كما سيأتي، فلا يصح تسمية هذه الثلاثة أجزاء.

وحاصل الجواب أن هذا السؤال لا يرد إلا لو أريد بالأجزاء الأجزاء الحقيقية، ونحن لا نسلم ذلك؛ بل المراد الأجزاء العرفية، أي التي اشتهر إطلاق الأجزاء عليها في عرف النحاة، وهي لا يلزم من عدمها عدم ما هي جزء له.

ألا ترى أنه يعد في العرف الشعر والظفر واليد والرجل أجزاء لزيد مثلًا، ومع ذلك لا يقال بانعدام زيد بانعدام هذه الأجزاء.

فمعنى كون هذه الثلاثة أجزاء للكلام أنه يتركب من جملتها، وهو يصدق بتركبه من كلها نحو: هل زيد قائم، ومن اثنين منها نحو: ضرب زيد، ومن واحد نحو: زيد قائم.

وتلخص من ذلك أن هذا التقسيم، أي تقسيم الكلام إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكل إلى أجزائه، أي أجزائه العرفية؛ لوجود ضابطه، وهو عدم صحة الإخبار بالمقسم عن كل واحد من الثلاثة، فلا يصح أن يقال: الاسم كلام الخ؛ لما بينهما من المغايرة، فإن الاسم يشترط فيه الإفراد، والكلام يشترط فيه التركيب.

وتنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات، وذلك كله بناء على أن الضمير في وأقسامه يرجع إلى الكلام، وهو الظاهر.

(ثلاثة) لا رابع لها بالإجماع، ولا التفات لمن زاد رابعًا وسماه خالفة، وعني بذلك اسم الفعل نحو: صه،

ويصح أن يرجع إلى اللفظ لا بقيد المركب وما بعده، ويراد باللفظ الكلمة، فيكون من تقسيم الكلي إلى جزئياته؛ لوجود ضابطه حينئذ، وهو صحة الإخبار بالمقسم عن كل من الثلاثة.

فيصح أن يقال: الاسم كلمة والفعل كلمة الخ. تكون الأقسام مستعملة في معناها الحقيقي، وهو الجزئيات ولا حاجة للتجوز الذي ذكره الشارح.

ولا يرد السؤال المتقدم الذي أشار الشارح إلى جوابه بقوله: "من جهة تركيبه من مجموعها الخ" كما هو ظاهر؛ لأن ذلك مبني على أن الضمير راجع للكلام.

هذا إيضاح مراد الشارح وما في الحاشية.

(قوله: لمن زاد) أي: لزيادة من زاد الخ، فهو على حذف مضاف.

وعدم الالتفات إلى هذا القول وإبطاله من وجهين:

الأول: أنه بعد انعقاد الإجماع على أنه لا رابع، وخرق الإجماع ممتنع بناء على أن إجماع النحاة في الأمور اللغوية معتبر بتعين اتباعه ويمتنع خرقه، ووقع لبعض العلماء تردد فيه.

والثاني: أن ما زاده داخل في أول الثلاثة، وهو الاسم كما ينادى عليه تسميته باسم الفعل، فليس خارجًا عن حقيقة الثلاثة.

(قوله: خالفة) بكسر اللام من الخلافة، أي سماه خليفة لا من المخالفة.

(قوله: وعني بذلك) أي: أراد بذلك الرابع اسم الفعل أي.

فإنه خلف عن اسكت.

وهذه الثلاثة (اسم) وهو ثلاثة أقسام: مضمر نحو: أنا، ومظهر كزيد، ومبهم نحو: هذا.

أي اسم فعل من الأفعال، فاسم الفعل في كلام الشارح مفرد مضاف، فيعم سائر أسماء الأفعال، وإن كان الذي مثل له اسم فعل الأمر؛ لأن المثال لا يخصص.

(**قوله: فإنه خلف عن اسكت**) أي: خليفة عن لفظه في إفادة ما يفيده الفعل.

وفي هذا بيان لوجه التسمية بخالفة، وهذا مبني على أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل.

والمختار عند المحققين أنه وضع للدلالة على المعنى المصدري، وهو السكوت في صه، ثم استعمل في معنى الفعل مجازًا.

(**قوله: اسم**) أي: وما عطف عليه، فليس الخبر هو اسم فقط حتى يقال: لا يصح الإخبار بالواحد عن الثلاثة، أو التقدير: أولها اسم الخ.

وهذا بالنظر لما أعربه الشارح من تقدير المبتدأ، أعني قوله: "وهذه الثلاثة" أما بقطع النظر عنه.

وإبقاء كلام المتن على حاله، فاسم وما بعده بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل.

(**قوله: وهو ثلاثة أقسام**) تقسيمه إلى هذه الثلاثة ليشاكل ما صنعه في الفعل والحرف من تقسيم كل ثلاثة أقسام، وإلا فالاسم قسمان فقط؛ لأن المبهم من المظهر.

(**قوله: نحو: هذا**) أي: والذي، وليس المبهم غير اسم الإشارة والموصول.

(وفعل) وهو ثلاثة أقسام أيضًا: ماض كضرب، ومضارع كيضرب، وأمر كاضرب.

(وحرف جاء لمعنى) وهو على ثلاثة أقسام أيضًا: حرف مشترك بين الأسماء والأفعال نحو: هل وبل، وحرف مختص بالأسماء نحو: في، وحرف مختص بالأفعال نحو: لم.

(قوله: جاء) أي: وضع لمعنى.

وفي ذلك وصف الشيء بوصف ناقله؛ لأن المجيء لا يتصف به الحرف؛ بل ناقله، أي واضعه.

(قوله: لمعنى) أصله معنى تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا.

وجملة قوله: "جاء لمعنى" في محل نصب حال من حرف؛ لأنه علم على الكلمة التي دلت على معنى في غيرها فقط هذا هو الظاهر.

(قوله: نحو: هل) أي: فتدخل على الفعل نحو: هل قام زيد، وعلى الاسم نحو: هل زيد قائم.

ومحل كونها مشتركة أن لا يكون الفعل في حيزها، فإن كان في حيزها فعل اختصت به.

ومن ثم ذكروا في باب الاشتغال أن نحو: "هل زيد قام" فاعل فعل محذوف يفسره المذكور، وفي نحو: "هل زيدًا رأيته" مفعول فعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: هل رأيت زيدًا رأيته.

واحترز بقوله: "جاء لمعنى" من حروف التهجي إذا كانت أجزاء كلمة،

(قوله: إذا كانت أجزاء كلمة الخ) اعلم أن حروف التهجي من زيد -مثلًا- إنما هي ز ي د، وأما زاي وياء ودال فهذه أسماء تلك الحروف.

وأن حروف التهجي المذكورة لا معنى لها مطلقًا سواء كانت أجزاء كلمة كالمثال المتقدم أو لا كـ ب ت ث الخ، وحينئذ لا يصح تقييد الشارح لها في الاحتراز بـها إذا كانت أجزاء كلمة لاقتضائه أنها إذا لم تكن كذلك كان لها معنى مع أنه ليس كذلك.

وأيضًا الذي احترز عنه بذلك القيد ليس منها؛ بل هو أسماء، وهي مسمياتها.

ويجاب عن الشارح بأنه أراد حروف التهجي الحقيقية وهي المسميات، والمجازية وهي الأسماء من إطلاق اسم المدلول على الدال في الثاني.

فالتقييد بقوله: "إذا كانت أجزاء كلمة" بالنظر للحقيقية، وما خرج بذلك القيد منظور فيه؛ للمجازية، فالاعتراض مبني على أن المراد الحقيقية.

والحاصل أن الحروف على ثلاثة أقسام:

الأول: حروف المعاني كمن وعن، وهي قسيم الأسماء والأفعال في قوله: "وحرف جاء لمعنى".

الثاني: حروف التهجي، وهي مسميات ألف باء الخ، وتسمى حروف المباني.

الثالث: أسماء مسميات الحروف، وهي أسماء حقيقة؛ لقبولها علامات الأسماء كما ذكره الشارح، ولا يطلق عليها حروف التهجي، ولا مجازًا من إطلاق اسم المدلول على الدال كما مر، وهذه هي التي أطلق عليها الشارح حروف التهجي، فساغ له الاحتراز عنها بقوله: "إذا كانت أجزاء كلمة" كما تقدم.

كزاي زيد ويائه وداله، لا مطلقًا؛ لأن حروف التهجي إذا لم تكن كذلك كانت أسماء لمعان، فجيم مثلًا اسم جه.

والدليل على أنها اسم قبولها لعلامات الاسم نحو: كتبت جيمًا، وهذه الجيم أحسن من جيمك، وكذا الباقي.

وحينئذ فالاحتراز بقوله: "جاء لمعنى من حروف التهجي" الحقيقية، وهي المسميات التي يتركب منها الكلمات، أما المجازية وهي أسماء تلك الحروف، فلا يصح الاحتراز عنها؛ لأنها داخلة في أول الثلاثة، وهو الاسم، هذا إيضاح ما في الحاشية.

(**قوله: كزاي زيد الخ**) لا بد من تقدير مضاف، أي كمسميات الخ؛ لأن غرضه التمثيل للحروف التي هي المسميات، وهو إنما مثل بأسمائها.

(**قوله: لا مطلقًا**) أي: لم يحترز من حروف التهجي المطلقة سواء كانت أجزاء كلمة، وهي الحقيقية أم لا، وهي المجازية.

(**قوله: إذا لم تكن كذلك**) أي: أجزاء كلمة.

(**قوله: اسم جه**) أي: اسم مسماه جه.

(**قوله: كتبت جيمًا، وهذه الجيم أحسن من جيمك**) فالدليل على أنها أسماء دخول التنوين في الأول، وأل على الثاني، ومن والإضافة على الثالث.

(**قوله: وكذا الباقي**) أي: باقي الحروف نحو: كتبت دالًا، وهذه الدال أحسن من دالك.

وإذا أردت معرفة كل من الاسم والفعل والحرف، (فالاسم) المتقدم في التقسيم (يعرف) من قسيميه الفعل والحرف (بالخفض) في آخره.

(قوله: وإذا أردت الخ) أشار به إلى أن قول المصنف: "فالاسم الخ" جواب شرط مقدر، وهذه الفاء تسمى فاء الفصيحة؛ لأنها تفصح عن الشرط المقدر، فهي رابطة للشرط المقدر بالجزاء الظاهر.

(قوله: فالاسم) أي: إفراده، والمراد بعضها لا كلها؛ إذ من الأسماء ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كنزال ودراك، وليس المراد حقيقته وماهيته؛ لصدقها بفرد واحد.

(قوله: المتقدم) فيه إشارة إلى أن الألف واللام للعهد الذكري؛ لتقدم مصحوبها ذكرًا في قوله: "اسم".

والقاعدة أن النكرة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى، وبذلك ظهر حكمة تجريد الثلاثة من أل في قوله: "وأقسامه اسم وفعل وحرف" وتحليتها بها في قوله: "فالاسم الخ".

(قوله: بالخفض) عبارة كوفية، والجر عبارة بصرية.

والخفض خاص بالأسماء وهو مقابل للجزم في الأفعال، وإنما اختص الخفض بالاسم حتى صح جعله علامة؛ لأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى، ولا يخبر إلا عن الاسم فلا يجر إلا هو.

فإن قيل: كان ينبغي حينئذ التعريف بمطلق الإخبار عنه لا بخصوص الخفض.

فالجواب أن الإخبار عنه علامة خفية؛ إذ الإخبار عنه لا يدركه المبتدئ بخلاف الخفض.

والخفض: عبارة عن الكسرة التي تحدث

ثم اعلم أن الاسم في اللغة: كل ما أبان عن مسماه، فيصدق به وبالفعل وبالحرف؛ إذ الغالب أن المعنى اللغوي أعم من الاصطلاحي.

وفي الاصطلاح: كلمة دلت على معنى في نفسها، ولم تقترن بزمان وضعًا.

فقولنا: "كلمة" يشمل كل كلمة؛ لأنه بمنزلة الجنس.

وقولنا: "دلت على معنى في نفسها" أي: بلا واسطة يخرج الحرف؛ إذ دلالته على معنى في غيره.

وقولنا: "لم تقترن بزمان وضعًا" يخرج الفعل؛ إذ لا بد من اقترانه بأحد الأزمنة الثلاثة.

وقولنا: "وضعًا" قيد في القيد مدخل لما عرضت دلالته على الزمان من الأسماء، كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل، ومخرج لما انسلخ عن الدلالة على الزمان من الأفعال، كعسى وليس.

(قوله: والخفض) أي: لفظه لأجل صحة الإخبار عنه بقوله: "عبارة".

وليست أل للعهد؛ لأنه لم يرد مفهومه.

والمراد بالعبارة: المعبر به.

(قوله: عن الكسرة الخ) فيه قصور ودور.

أما القصور فلاقتصاره على الكسرة، فلم يشمل الياء والفتحة النائبتين عنها.

وأما الدور فلأخذه المعرف في التعريف.

عند دخول عامل الخفض، ككسرة الدال من زيد في نحو قولك: مررت بزيد، فزيد اسم، ويعرف ذلك بكسر آخره.

(والتنوين)

ويجاب عن الأول بأنه اقتصر على الكسرة؛ لأنها الأصل.

وعن الثاني بأنه تعريف لفظي، فالمخاطب به من علم الكسرة التي تحدث بنحو باء الجر، ولا يعلم أنها تسمى خفضًا، فالمقصود به بيان اللفظ والتسمية.

ثم إن تعريف الخفض بهذا التعريف إنما هو تعريف للفظ الخفض، كما يرشد إليه تقدير المضاف لمتقدم؛ لصحة الإخبار عنه بقوله: "عبارة".

والتعاريف ليست للألفاظ، وإنما هي للمعاني، فكان الأولى للشارح أن يقول في تعريفه على أن الإعراب لفظي، وهو نفس الكسرة وما ناب عنها، أو يقول: على أن الإعراب معنوي وهو تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها. هذا إيضاح ما في الحاشية.

(**قوله: عند دخول عامل الخفض**) المراد بعامل الخفض: الحرف والاسم، ولا ثالث لهما على الأصح، ومقابله أن الجر قد يكون بالتبعية، وقد يكون بالمجاورة، وسيأتي ما في ذلك إن شاء الله تعالى.

(**قوله: ويعرف ذلك**) أي: كونه اسمًا.

(**قوله: والتنوين**) الواو بمعنى أو التي لمنع الخلو.

يعني أن الاسم لا يخلو عن أحدهما، وقد يجتمعان لا بمعنى مع؛ لأنها تشعر باشتراط اجتماعهما.

وهو: نون ساكنة تتبع آخر الاسم في اللفظ، وتفارقه في الخط؛ استغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم،

(قوله: وهو) أي: اصطلاحًا.

وأما لغة: فهو مصدر نونت، أي أدخلت نونًا، فإطلاقه عليها مجاز من إطلاق اسم المتعلق بالكسر على المتعلق بالفتح.

(قوله: ساكنة) أي: أصالة، فلا يرد تحريكها لعارض نحو: محظورًا.

(قوله: تتبع آخر اسم) فيه دور؛ لاقتضائه توقف معرفة الاسم على معرفة التنوين؛ لكونه علامة له، وتوقف معرفة التنوين على معرفة الاسم؛ لكونه مأخوذًا في تعريفه.

وقد يقال: الجهة منفكة؛ لأنه قد يعرف الاسم بغير التنوين من العلامات، فلا تتوقف معرفته -أي الاسم- على معرفته.

ثم المراد بالآخر: الآخر حقيقة كدال زيد، أو حكمًا كدال يد.

وبإضافة آخر إلى الاسم خرج نون التوكيد في نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾؛ لأنها في آخر الفعل، ولهذا لم يحتج إلى زيادة قول بعضهم في التعريف: لغير توكيد.

(قوله: وتفارقه في الخط) أي: في غالب الأحوال، وهو الرفع والجر، فلا يرد أنه يرسم ألفًا في حالة النصب.

(قوله: استغناء عنها الخ) علة لقوله: "تفارقه في الخط" أي: للاستغناء عنها بالشكلة المكررة، فهو من إضافة الصفة للموصوف.

والمكرر هو الشكلة الثانية، أما الأولى فهي لبيان الإعراب.

نحو: "زيد ورجل وصه ومسلمات وحينئذ" فهذه أسماء؛ لوجود التنوين في آخرها.

واعترض هذا التعليل بأن الكلمة قد لا تشكل، فالأولى قول الرضي، وإنما لم يرسم للتنوين بدل؛ لأن الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط فيه جرًّا ورفعًا.

(**قوله: نحو: زيد ورجل وصه ومسلمات**) أشار بتعداد الأمثلة إلى أقسام التنوين الخاصة بالاسم، وهي أربعة:

الأول: تنوين التمكين، ويقال له: تنوين التمكن، وتنوين الأمكنية، وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة غير جمع المؤنث السالم.

وفائدته: الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية؛ لكونه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف نحو: زيد ورجل، وقيل: إن تنوين رجل تنوين تنكير، وردَّ بأنه معرب، وتنوين التنكير -كما سيأتي- لا يدخل إلا على المبنيات.

الثاني: تنوين التنكير من إضافة لدال للمدلول، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقًا بين معرفتها ونكرتها، فما نون منها كان نكرة، وما لم ينون كان معرفة، فهو يدل على أن ما لحقه أريد به غير معين.

ويقع سماعًا في باب اسم الفعل كصه ومه وإيه، وقياسًا في العلم المختوم بويه، كسيبويه وعمرويه ونفطويه، تقول: سيبويه بلا تنوين إذا أردت شخصًا معينًا اسمه سيبويه. وإيه -بكسر الهمزة- بلا تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين.

فإذا أردت شخصًا ما اسمه سيبويه أو أردت استزادة من حيث ما أي أي حديث كان نونتهما، فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية، وإيه كذلك معرفة من قبيل المعرف بأل

العهدية، وهو مبني على أن مدلول اسم الفعل المصدر، أي مدلوله وهو الحدث وهو الصحيح كما تقدم.

وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا؛ لأن جميع الأفعال نكرات. كذا في الحاشية.

وقوله: "لأن جميع الأفعال نكرات" كذا في التصريح أيضًا.

واعترضه محشية الروداني بأنه اسم للفظ الفعل لا لمعناه الذي هو نكرة حتى يكون نكرة؛ بل مسماه لفظ مخصوص، فلا يشك في أنه علم له، أي علم شخصي، وإنما كان علمًا شخصيًّا؛ لأن اللفظ لا يتعدد بتعدد المتلفظ، والتعدد بتعدده تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية. اهـ. من الحفني على الأشموني.

قال في الحاشية: وفي كلام بعضهم: وإنه إذا قدر -أي: اسم الفعل- معرفة جعل علمًا؛ لمعقولية الفعل الذي هو بمعناه، كما في أسامة، وإذا قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذي يتعدد بتعدد اللفظ به، فتعريفه من قبيل تعريف علم الجنس، فصح ذلك وإن كان مدلوله فعلًا. اهـ.

وقوله: "لمعقولية الفعل الخ" أي: للفعل من حيث حصوله في العقل من غير اعتبار التلفظ به، وغرضه بهذه العبارة صحة جعل اسم الفعل معرفة، ونكرة على القول بأن مدلوله لفظ الفعل.

الثالث: تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو: "مسلمات" مما جمع من ألف وتاء مزيدتين.

سمي بذلك؛ لأنهم جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم، فإن الألف والتاء في جمع المؤنث علامة الجمع، كالواو والياء في جمع المذكر السالم، ولم يوجد ما يقابل النون الزائدة لدفع توهم إضافة أو إفراد فزيد التنوين لذلك؛ حتى لا يلزم مزية الفرع على

الأصل؛ إذ لو لم يزد التنوين للزم أن في الفرع زيادة بخلاف الأصل والفرع وهو جمع المذكر السالم؛ لكونه معربًا بالحروف، والأصل هو جمع المؤنث السالم؛ لكونه معربًا بالحركات؛ لأن الأصل في الإعراب الحركات والحروف نوائب عنها، كما سيأتي.

الرابع: تنوين العوض، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: عوض عن جملة أو جمل، وهو اللاحق لإذ عوضًا عما تضاف إليه في نحو: يومئذ وحينئذ.

والأصل: يوم إذ كان كذا، وحين إذ كان كذا، فحذفت الجملة وجيء بالتنوين عوضًا عنها اختصارًا، فالتقى ساكنان إذ والتنوين، فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين، والإضافة في ذلك من إضافة الأعم الذي هو يوم أو حين للأخص الذي هو وقت إذ كان كذا وكذا. .

الثاني: عوض عن كلمة وهو تنوين كل في نحو قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ أي: كل إنسان، وتنوين بعض في نحو قوله تعالى: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ أي: على بعضهم.

الثالث: عوض عن حرف، وهو اللاحق للجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل نحو: جوار وغواش وقواض في حالتي الرفع والجر بناء على أن الإعلال مقدم على منع الصرف، وهو المختار؛ لأن الإعلال متعلق بجوهر الكلمة، ومنع الصرف حال من أحوالها بعد تمامها.

فأصله جواري بالضم أو بالكسر والتنوين استثقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، ثم وجد صيغة منتهى الجموع الأقصى

(ودخول الألف واللام) عليه

تقديرًا؛ لأن المحذوف لعلة كالثابت، ولهذا لم يجر الإعراب على الراء فحذف تنوين الصرف، ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظًا بكونه منقوصًا.

ومعنى بكونه فرعًا فعوضوا التنوين من الياء؛ لتنقطع طماعية رجوعها.

وذهب بعضهم إلى أن منع الصرف مقدم على الإعلال، قال: كما تشهد به لغة من أثبت الياء حال الجر مفتوحة.

فأصل جوار جواري بلا تنوين، استثقلت الضمة على الياء فحذفت، وأتى بالتنوين عوضًا عنها، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكذا يقال في حالة الجر، وإنما كانت الفتحة في حالة الجر ثقيلة؛ لنيابتها عن ثقيل وهو الكسرة، فعلى هذا يكون التنوين عوضًا عن حركة وهي الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة لا عن حرف، وبذلك صرح المبرد والزجاجي.

وقيل: هو عليه أيضًا عوض عن حرف بأن يقال: استثقلت الضمة على الياء، ثم وجد في آخره مزيد ثقل؛ لكونه ياء مكسورًا ما قبلها.

وقد أعل مع أل والإضافة في الرفع والجر بتقدير إعرابه استثقالًا، فإذا خلا من أل والإضافة تطرق إليه التغيير، وأمكن فيه التعويض فخفف بحذف الياء، ثم عوض عنها التنوين؛ لئلا يكون في اللفظ إخلال بالصيغة.

(قوله: ودخول الألف واللام) الأولى ودخول أل ليكون جاريًا على القاعدة من أن الكلمة التي على حرفين ينطق بلفظها.

في أوله نحو: الرجل والغلام، فالرجل والغلام اسمان؛ لدخول الألف واللام عليهما في أولهما.

(و) دخول (حروف الخفض) عليه في أوله أيضًا، نحو: "من الرسول"، فالرسول اسم؛ لدخول حرف الخفض عليه في أوله وهو من.

وظاهره أن كل اسم تدخل عليه الألف واللام فيرد عليه الإعلام وأسماء الإشارة والضمائر.

ويجاب بأن المراد الاسم الصالح للألف واللام يعرف بصحة دخول الألف واللام عليه، وبأن هذه علامات فلا يضر انفكاكها، ثم لا فرق في أل بين المعرفة والزائدة والموصولة، كالضارب، ومثلها أم في لغة حمير.

ولا يرد دخول أل الموصولة على المضارع في قوله:

ما أنت بالحكم الترضي حكومته

لأنه شاذ على الراجح.

نعم تستثنى الاستفهامية في قولهم: أل فعلت بمعنى: هل فعلت.

(**قوله: في أوله**) تفسير لعليه أو بدل منه.

(**قوله: ودخول حروف الخفض**) نبه بإعادة المضاف الذي هو لفظ دخول على أن حروف الخفض معطوفة على الألف واللام.

(**قوله: في أوله**) أي: على أوله سواء كان اسمًا صريحًا نحو: من الرسول، أو مؤولًا نحو: عجبت من أن تقوم، وسواء كان مدخولها الذي هو الاسم مذكورًا كما مثل أو مقدرًا نحو:

وحاصل ما ذكره من علامات الاسم أربع: اثنتان تلحقان الاسم في آخره، وهما الخفض والتنوين، واثنتان تدخلان عليه في أوله، وهما الألف واللام وحروف الخفض. وعكس الترتيب الطبيعي؛ لطول الكلام على حروف الخفض.

وعطف العلامات بالواو المفيدة لمطلق الجمع؛ إشعارًا بأن بعضها قد يجامع بعضًا في الجملة، كالخفض مع التنوين أو مع الألف واللام،

والله مــــا لــــيلي ينــــام صــــاحبه

لأن مدخول حرف الجر اسم تقديرًا، أي بليل مقول فيه نام صاحبه.

(**قوله: وعكس الترتيب الطبيعي**) المراد بالترتيب الطبيعي هنا أن يتكلم أوّلا على ما يدخل في الأول، وآخرًا على ما يدخل في الآخر.

والمصنف -رحمه الله تعالى- خالف هذا، فتكلم أولًا على ما يدخل في الآخر، وآخرًا على ما يدخل في الأول، وعذره طول الكلام على حروف الخفض؛ لأن عادتهم تقديم ما يقل الكلام عليه، كما ذكره الشارح.

ويكون المراد بالترتيب الطبيعي ما تقدم سقط ما يقال: إن الترتيب الطبيعي هو أن يكون وجود الثاني متوقفًا على وجود الأول، ويكون الأول علة للثاني، كتوقف الابن على الأب، وما هنا ليس كذلك.

(**قوله: عطف العلامات**) فيه تغليب، فإنه لم يعطف كل العلامات ضرورة أن الأولى ليست معطوفة.

(**قوله: إشعارًا**) فيه أنه لا إشعار للعطف بذلك، نعم هو صادق بذلك.

وقد لا يجامع كالألف واللام مع التنوين.

ثم استطرد فذكر جملة من حروف الخفض، فقال: (وهـي) أي: حـروف الخفض، (مِنْ) -بكسر الميم- ومن معانيها الابتداء،

(قوله: وقد لا يجامع الخ) هذا يغني عنه قوله: "في الجملة" وأتى به للإيضاح.

(قوله: كالألف واللام مع التنوين) لأنه يكون للتنكير، وهـي تكـون للتعريـف، ولا يجتمعان في مادة واحدة؛ لتضادهما، وكذا التنوين مع الإضافة؛ لأنه يـؤذن بالانفـصال، وهي تؤذن بالاتصال، وما أحسن قول بعضهم:

كـأني تنـوين وأنـت إضـافة فـأين تـراني لا تحـل مكانيـا

(قوله: ثم استطرد) عطف على متوهم، أي: قال ذلك، ثم استطرد.

والاستطراد: ذكر الشيء في غير محله لمناسبة؛ لأن محل حروف الخفض آخر الكتـاب، وإنما ذكرت هنا لمناسبة أنها من خواص الاسم.

وفي كون ذلك استطرادًا وقفة؛ لأنه لما ذكر أن الاسم يعرف بدخول حروف الخفـض احتاج إلى بيانها، فكأن قائلًا يقول له: وما هي حروف الخفض؟ فقال: من الخ.

(قوله: من) أي: وما عطف عليها، فسقط ما يقال: إنه أخبر بالمفرد الذي هو من عـن الجمع الذي هو حروف؛ لأنه مرجع هي، ولا يقال: إن من حرف، وهو لا يقـع مبتـدأ ولا خبرًا؛ لأن المراد لفظها، والحرف إذا أريد لفظه صار اسمًا فيصح الحكم عليه وبه.

(قوله: الابتداء) أي: زمانًا كـ"سرت من يوم الخميس إلى يـوم الجمعـة"، أو مكانـا كـ:سرت من البصرة إلى الكوفة".

(وإلى) ومن معانيها الانتهاء.

ومثالهما: سرت من البصرة إلى الكومة، فالبصرة والكوفة اسمان؛ لدخول حرف الخفض عليهما، وهو "من" في الأول و"إلى" في الثاني.

(وعن) ومن معانيها المجاوزة، نحو: رميت السهم عن القوس، فالقوس اسم؛ لدخول "عن" عليه.

والمراد بالغاية في قولهم لابتداء الغاية المسافة من إطلاق الجزء وإرادة الكل.

(**قوله: ومن معانيها الانتهاء**) أي: انتهاء الغاية، أي المسافة المخصوصة من زمان أو مكان.

(**قوله: المجاوزة**) هي لغة: بعد شيء عن شيء.

واصطلاحًا: بعد شيء عن المجرور بها بواسطة إيجاد مصدر الفعل المعدى بها، أي الذي قبلها، وتكون حقيقة في الأجسام كـ"رميت السهم عن القوس"، ومجازًا في المعاني نحو: أخذت العلم عن زيد.

(**قوله: رميت السهم عن القوس**) أي: باعدت السهم عن القوس بسبب الرمي، وهذا مثال للمجاوزة الحقيقية، والمعنى فيه صحيح مستقيم.

وتقدم مثال المجازية وهو "أخذت العلم عن زيد"، والمعنى فيه غير صحيح؛ لأن المعنى جاوزت العلم عن زيد، أي باعدته عنه بواسطة الأخذ، وهذا لا يصح، وإنما المعنى أنه سبحانه وتعالى خلق فيك علمًا بواسطة أخذك عنه كما خلق فيه العلم، فكأن العلم الحاصل لك تجاوز منه إليك.

(وعلى) ومن معانيها الاستعلاء، نحو: صعدت على الجبل، فالجبل اسم؛ لدخول "على" عليه.

(وفي) ومن معانيها الظرفية، نحو: الماء في الكوز، فالكوز اسم؛ لدخول "في" عليه.

(ورُبَّ) -بضم الراء-

والمعنى في رضي الله عنهم: أن الرضا كأنه لما عمهم وفاض تجاوز عنهم، كالماء إذا ملأ مكانه تجاوز منه إلى غيره.

(**قوله: الاستعلاء**) أي: العلو، فالسين والتاء زائدتان.

والمعنى أن من معانيها أن شيئا علا، وتفوق على المجرور بها حقيقة، كمثال الشارح، وهو سعدت -بكسر العين- كفرحت على الجبل، أو مجازًا نحو: عليه دين.

(**قوله: الظرفية**) هي حلول شيء في شيء، وهي حقيقة في الأجسام.

وضابطها أن يكون للظرف احتواء، وللمظروف تحيز كمثال الشارح، ومجازية.

وضابطها أن يفقد التحيز والاحتواء أو أحدهما، مثال ما فقدا فيه معًا: "النجاة في الصدق"، ومثال ما فقد فيه لتحيز دون الاحتواء: "العلم في صدر زيد"، ومثال عكسه: "زيد في البرية".

(**قوله: بضم الراء**) أي: وفتح الباء مشددة أو مخففة، وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾.

ومن معانيها التقليل، نحو: رب رجل كـريم لقيتـه، فرجـل اسـم؛ لـدخول "رُب" عليه.

(قوله: ومن معانيها التقليل) أي: على قلة، والتكثير على كثرة.

وقيل: لم توضع لواحد منهما؛ بل يستفاد أحدهما بالقرينة، وعليه ففي التعبير بقولـه: "ومن معانيها" نظر؛ لاقتضائه نسبة المعنى إليها.

وقد أشار للمشهور فيها مع شروطها بعضهم بقوله:

خلـــيلي للتكثـــير رب كثـــيرة ... وجـــاءت لتقليـــل ولكنـــه يقـــل

وتـــصديرها شرط وتـــأخير عامـــل ... وتنكـــير مجـــرور بهـــا هكـــذا نقـــل

وزيد على هذه الشروط أن يكون عاملها فعلًا ماضيًا؛ لأنها في جواب ماض منفي إما ظاهر أو مقدر، كقولك: رب رجل كريم لقيته، جوابًا لمن قال: ما لقيت رجلًا كريمًا، أي لا تنكر لقاء الكرام بالمرة، فإني لقيت منهم قليلًا، ولهذا لا يجوز "رب رجـل أضربـه" وهي تعمل ظاهرة كما مثل ومقدرة قال ابن مالك:

وحذفت رب فجرت بعد بل...الخ .

وباشتراط تنكير مجرورها يعلم أنها لا تجر الضمير، وقد تجره قلـيلًا بـشرط أن يكـون ضمير غيبة مفردًا مذكرًا أبدًا مفسرًا بتمييز مطابق للمعنى المراد نحو: ربـه رجـلًا، ربـه امرأة، ربه رجلين، ربه امرأتين، ربه رجالًا، ربه نساء.

ثم إن رب حرف شبيه بالزائد، وفرع عليه ابن هـشام في المغنـي أن محـل مجرورهـا في نحو: رب رجل عندي رفع بالابتداء، وفي نحو: رب رجل صـالح لقيـت نـصب عـلى المفعولية، وفي نحو: رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما في هذا لقيته وزيد ضربته.

(والباء) الموحدة، ومن معانيها التعدية، نحو: مررت بالوادي، فالوادي اسم لدخول الباء عليه.

(والكاف) ومن معانيها التشبيه، نحو: زيد كالبدر، فالبدر اسم؛ لدخول الكاف عليه.

(قوله: التعدية) اعلم أن باء التعدية تسمى باء النقل أيضًا، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولًا، والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء، مثال ذلك: "ذهبت بزيد" بمعنى أذهبته، أي صيرته ذاهبًا.

وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل للاسم، فمشتركة بين أحرف الجر التي ليست زائدة ولا شبيهة بالزائد.

والأولى حمل التعدية في كلام الشارح على الأولى حتى تتميز الباء بها عن سائر الحروف؛ لكن يعكر عليه المثال، وهو قوله: "مررت بالوادي" فإنه محتمل للتعدية العامة -أعني المشتركة بينها وبين حروف الجر- فإنه يحتمل أن الباء فيه بمعنى في، وأن تكون للإلصاق، وأن تكون للتعدية الخاصة، أي صيرت الوادي ممرورًا به؛ لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين.

وكان الأولى للشارح أن يذكر بدل التعدية الإلصاق؛ لأنه الأصل في معاني الباء، ولم يذكر له سيبويه غيره، وهو حقيقي نحو: "به داء" أي التصق به داء، ومجازي نحو: "مررت بزيد" أي التصق مروري بمكان يقرب منه، فكأنه التصق به.

(قوله: التشبيه) هو في اللغة: مصدر شبه الشيء بالشيء إذا جعله شبهه قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾، أي: ألقى لهم شبهه على غيره.

(واللام) ومن معانيها الملك، نحو: المال للخليفة، فالخليفة اسم؛ لدخول اللام عليه.

(وحروف القَسَم) -بفتح القاف والسين المهملة- بمعنى اليمين.

وحروف القسم من حروف الخفض،

وفي الاصطلاح: إلحاق ناقص في الشرف أو في الخسة بكامل فيهما.

وقد مثل الشارح لإلحاق الناقص في الشرف بالكامل فيه بقوله: "زيد كالبدر"، ومثال إلحاق الناقص في الخسة بالكامل فيها: "زيد كالحمار"، فإن الحمار في البلادة أكمل من زيد فيها.

(**قوله: ومن معانيها الملك**) بكسر الميم وإسكان اللام.

وضابطها أن تقع بين ذاتين، وتكون داخلة على من يملك نحو: المال للخليفة.

وتكون لشبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص، وضابطها أن تقع بين ذاتين، وتكون داخلة على ما لا يملك نحو: الباب للدار.

وتكون للاستحقاق إذا وقعت بين معنى وذات نحو: الحمد لله.

(**قوله: للخليفة**)- بالفاء- الذي يخلف غيره فعيلة بمعنى فاعل، أو الذي استخلفه غيره فعيلة بمعنى مفعول.

(**قوله: والسين**) أي: وفتح السين.

(**قوله: بمعنى اليمين**) أي: الحلف.

(**قوله: وحروف القسم من حروف الخفض**) أشار به إلى أن قول المتن: "وحروف القسم" بالرفع معطوف على من، ويحتمل أن يكون مجرورًا عطفًا على الألف واللام.

ولكن سميت حروف القسم؛ لدخولها على المقسم به، (وهي) ثلاثة: (الواو) وتختص بالظاهر نحو: والله ﴿وَٱلطُّورِ﴾. (والباء) الموحدة، وتدخل على الظاهر نحو: بالله، وعلى المضمر نحو: لك لأفعل. (والتاء) المثناة فوق، وتختص بلفظ الجلالة غالبًا، نحو: تالله، وأصلها الواو،

أي: ودخول حروف القسم، ويكون من ذكر الخاص بعد العام، ونكتته اختصاصها بالدلالة على القسم مع الجر، بخلاف باقي حروف الخفض فإنها جارة ولا تدل على القسم.

(قوله: ثلاثة) أشار به إلى أن الخبر مجموع الواو والباء والتاء، فلا يقال: أخبر بالمفرد عما مرجعه الجمع.

(قوله: الواو والباء والتاء) وشروط الواو ثلاثة:

أحدها: حذف فعل القسم معها، فلا يقال: أقسم والله، وذلك لكثرة استعمالها في القسم، فهي أكثر استعمالًا من أصلها أي الباء.

والثاني: أن لا تستعمل في قسم السؤال، فلا يقال: والله أخبرني، كما يقال: بالله أخبرني.

والثالث: أنها لا تدخل في الضمير، فلا يقال: "وك" كما يقال: "بك"، وهذه الشروط في التاء المثناة فوق، وتزيد اختصاصها بلفظ الجلالة كتالله.

وحكى الأخفش تربى وترب الكعبة، وهو شاذ.

وأما الموحدة فلا يشترط فيها شيء من ذلك.

وقد جمع بعضهم هذه الشروط وما هي فيه بقوله:

وقد تجعل هاء، نحو: ها الله لأفعلنَّ، وقد تخلفها اللام، نحو: لله لا يؤخر الأجل.

(والفِعْل)

في ظاهر مع حذف فعل القسم ... بالواو مع ترك السؤال أقسم

وهذه الشروط في التاء وزد ... تخصيصها بالله والبا عمم

اهـ.

وكان الأولى للمصنف تقديم الباء الموحدة على الواو؛ لأصالتها، وكونها أعم الحروف؛ لأنه لا يشترط فيها شيء؛ لكن ربما يقال: قدمت الواو؛ لكثرة دورانها على الألسنة، وإن كانت الباء أصلًا لها.

(**قوله: وقد تجعل هاء**) أي: تبدل التاء على قلة هاء.

(**قوله: ها الله**) بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات الألف وحذفها.

(**قوله: لله لا يؤخر الأجل**) -بكسر اللام ونقل فتحها- أي: مع جميع المظهرات، والأصل: والله لا يؤخر الأجل.

ويؤخر يصح أن يكون مبنيًّا للفاعل، والأجل مفعول له، والفاعل ضمير يعود إلى الله، ويصح أن يكون مبنيًّا للمفعول، والأجل نائب الفاعل، وعلى كل الجملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

(**قوله: والفعل الخ**) هو لغة: الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام وقعود وغير ذلك.

واصطلاحًا: كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بزمان وضعًا.

-بكسر الفاء- (يعرف) من قسيميه الاسم والحرف

فكلمة بمنزلة الجنس، وخرج بقوله: "دلت على معنى في نفسها" الحرف.

وخرج بقوله: "واقترنت بزمان" الاسم.

وخرج بقوله:وضعًا: اسم الفاعل كضارب، واسم المفعول كمضروب، وخرج أيضًا أسماء الأفعال كهيهات.

فإن اقترانها بالزمان ليس بحسب الوضع؛ لأنها إما موضوعة للفظ الفعل، ولفظه غير مقترن، وإنما المقترن معناه كما ذهب إليه بعضهم، وإما لأنها وضعت للمعنى المصدري، ثم استعملت غالبًا في معنى الفعل كما ذهب إليه آخرون.

ودخل نحو: "عسى وليس ونعم وبئس" مما هو فعل ويدل على الزمان في الأصل، وعدم دلالته عليه عارض؛ لكونه أشبه الحرف في الجمود وعدم التصرف، فانسلخ عن ذلك.

والمراد بالوضع ما يشمل التقديري؛ لأنه لم يثبت في عسى وضعه للزمان؛ لكن لما وجدت فيه خواص الفعل -وهي تاء التأنيث وتاء الفاعل- قدر ذلك إدراجًا له في نظم أخواته.

فإن قلت: هذا التعريف منتقض بما لا يتصور معه زمان نحو: "أراد الله في الأزل كذا"، و"خلق الله الزمان أذلًا"، زمان مع الإرادة والخلق.

قلنا: يكفي في ذلك توهم العقل للزمان.

(قوله: بكسر الفاء) احترازًا عن مفتوحها فإنه مصدر، وإما المكسور فهو الكلمة المخصومة، وهذا بحسب الاصطلاح، وإلا فهما في اللغة مصدران لفعل يفعل.

(بقد) الحرفية، وتدخل على الماضي، نحو: قد قام، وعلى المضارع، نحو: قد يقوم، فقام ويقوم فعلان؛ لدخول قد عليهما. بخلاف قد الاسمية فإنها مختصة بالأسماء؛ لأنها بمعنى حسب، نحو: قد زيد درهم.

(قوله: بقد) أي: بقبوله دخول قد الحرفية عليه، وهي المفهومة عند الإطلاق، فتقييد الشارح لها لبيان الواقع، وإلا فهي المرادة للمصنف فلا اعتراض عليه؛ لأن المراد يدفع الإيراد إذا دل عليه دليل، والدليل هنا انصراف الاسم إليها عند الإطلاق.

(قوله: وتدخل على الماضي) أي: للتحقيق في غالب الأحوال نحو: قد قام زيد، وقد أفلح المؤمنون، ولتقريب الحال نحو: قد قامت الصلاة.

(قوله: وعلى المضارع) أي: للتقليل.

إما في وقوع الفعل، ولا يكون إلا في غير كلام الله عز وجل نحو: قد يقوم زيد، وقد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل.

وإما في متعلق معنى الفعل مع تحقيق وقوع الفعل، ويكون في القرآن نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ أي: من الأحوال أي ما أنتم عليه أقل معلوماته، فقد أفادت في هذا المثال التحقيق والتقليل معًا؛ لكن الأول باعتبار الفعل والثاني باعتبار متعلقه.

(قوله: لأنها بمعنى حسب) وتستعمل مبنية، وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها.

(قوله: نحو: قد الخ) -بسكون الدال- أي حسب زيد درهم.

فـ"قد": اسم مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، وزيد مضاف إليه، ودرهم خبره.

(والسين، وسوف) ويختصان بالمضارع، نحو: سيقوم، وسوف يقوم، فيقوم فعل مضارع؛ لدخول السين وسوف عليه.

وتستعمل معربة؛ لإضافتها المانعة من تحتم البناء فتقول: "قد زيد درهم" برفع قد على الابتداء، ودرهم على الخبرية مثل قولك: حسب زيد درهم.

وقد تكون اسم فعل بمعنى: يكفي فترفع الفاعل وتنصب المفعول، تقول: "قد زيدًا درهم" أي: يكفيه درهم، وبوصف الإضافة بالمانعة من تحتم البناء يندفع الاعتراض بأنها كيف تبنى مع أنها مضافة، والإضافة من خواص الأسماء، فيضعف شبهها بالحرف.

وحاصل الجواب أن الإضافة لا تمنع جواز البناء؛ بل وجوبه فيجوز معها البناء والإعراب.

(قوله: والسين) أل للعهد الذهني، أي السين المعهودة عند النحاة، وهي سين الاستقبال التي معناها التنفيس، فخرج السين الهجائية وسين الصيرورة كـ"استحجر الطين"، أي: صار حجرًا وغيرهما.

(قوله: وسوف) هي كلمة تنفيس كالسين، إلا أنها تدل على الاستقبال البعيد دون السين، فإنها تدل على الاستقبال القريب فهي أكثر تنفيسًا؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى، وهذا كله على أن السين وسوف كلمتان مستقلتان، وهو مذهب الجمهور.

وقيل: إن السين منقوصة من سوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل.

ومعنى التنفيس: تأخير الفعل في الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال: نفسته، أي وسعته ونفست له، أي وسعت له.

(وتاء التأنيث الساكنة) وتختص بالماضي نحو: قالت.

وإنما لم يعرف المصنف سوف بأل كما عرف السين؛ لأن سوف أريد بها لفظها، والكلمة إذ أريد بها لفظها صارت علم جنس، والأعلام لا تدخل عليها أل إلا سماعًا؛ إذ يمتنع اجتماع أداتي تعريف على معرف واحد، وهو مبني على الفتح؛ لعدم تغير الصورة الحرفية بخلاف السين، فإن صورة حرفيته س، فغيرت إلى سين وجعلت اسمًا وصار معرفًا بدخول أل فأعرب.

(**قوله: وتاء التأنيث**) أي: الدالة على تأنيث المسند إليه، أي كونه مؤنثًا فاعلًا كان أو نائبًا عنه، أو اسم كان فخرجت تاء ربت وثمت إذا سكنا؛ لأنها فيهما لتأنيث اللفظ.

(**قوله: الساكنة**) أي: أصالة فلا يضر تحريكها العارض نحو: ﴿وَقَالَتِ اخْرُجْ﴾، ﴿قَالَتْ أُمَّةٌ﴾، ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ فخرجت المتحركة أصالة، فإن حركتها إن كانت إعرابًا اختصت بالاسم كفاطمة، وإن كانت غير إعراب دخلت على الثلاثة كلا قوة وربت وتقوم هند.

واعلم أن ما ذكره المصنف من علامات الماضي والمضارع فقط، وهي ثلاثة أقسام ما اشترك بينهما وهو قد، ولا تدخل إلا على المتصرف المثبت المجرد من ناصب وجازم، فلا تدخل على الإنشاء، فلا يقال: "قد رحم الله زيدًا" بمعنى: اللهم ارحمه.

وما اختص بالمضارع وهو السين وسوف، وما اختص بالماضي وهو تاء التأنيث الساكنة أصالة.

ولم يذكر المصنف ما اختص بالأمر، وهو دلالته على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة كاضربي،

(والحرف) يعرف بأنه

أو نون التوكيد كاضربن.

ولعل تركه لها لعسرها على المبتدئ بسبب أنها مركبة من شيئين كما علمت، أو لأنه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بأن الفعل قسمان ماض ومضارع، والأمر قطعة من المضارع.

(قوله: والحرف) هو لغة: الطرف.

واصطلاحًا: ما دل على معنى في غيره ولم يكن أحد جزأي الجملة.

فقولنا: "ما دل على معنى في غيره" معناه: أنه يشترط في دلالته على معناه الإفرادي ذكر المتعلق.

فإذا قلت: "سرت من البصرة" -مثلًا- فمعنى من -وهو الابتداء- لا يستفاد إلا بذكر البصرة، ألا ترى أنك إذا وقفت على الحرف دون ما بعده لا يفهم معناه حتى يؤتى بما بعده.

وبذلك يخرج الاسم والفعل فإنهما يدلان على معنى في أنفسهما، فإنه يفهم من زيد الشخص المعروف، ومن قام وحده قيام ماض، فالقيام من الحروف والمضي من الصيغة.

وبقولنا: "ولم يكن أحد جزأي الجملة" يندفع إيراد الموصول ونحوه، فإنه وإن كان يدل على معنى في غيره، وهو الصلة إلا أنه يكون أحد جزأي الجملة نحو: أعجبني الذي قام أبوه، وكذلك أسماء الاستفهام وشبهها.

ألا ترى أنك إذا قلت: من أبوك؟ فقد دلت من على معنى في غيرها، وهو الاستفهام عن الأب.

(ما لا يصلح معه دليل الاسم) أي: ما يعرف به الاسم من الخفض، والتنوين، ودخول الألف واللام وحروف الخفض.

(قوله: ما لا يصلح الخ) أي: كلمة لا يصلح معها الخ.

وبإيقاع ما على كلمة اندفع إيراد الجملة، فإنها يصدق عليها قوله: ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل، فكان حق التعبير تأنيث الضمير في معه إلا أنه ذكره مراعاة للفظ ما.

فإن قيل: إن أريد بدليل الاسم والفعل خصوص ما ذكره فقط.

ورد عليه أن لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره وليست بحرف، وإن أريد ما ذكره وما لم يذكره فهو حوالة على مجهول.

أجيب بأن لنا أن نختار الأول، وغاية ما يلزم كون هذا التعريف تعريفًا بالأعم، وهو جائز عند المتقدمين؛ لأنه يستفاد به التمييز في الجملة، ولنا أن نختار الثاني ونقول: المقصود بهذه المقدمة المبتدئ، وهو لا يستقل بالإفادة، والموقف يبين له ما لم يذكره المصنف.

وعلى الأول تكون إضافة دليل إلى ما بعده للعهد الذكرى، وعلى الثاني تكون للاستغراق، وكان الأولى أن يعبر المصنف بالعلامة بدل الدليل؛ لأن الدليل دلالته قطعية، والعلامة دلالتها ظنية.

والمراد هنا الدلالة الظنية، ولعله إنما عبر بالدليل؛ لأن الدليل والعلامة والبرهان والحجة عند أهل هذا الفن بمعنى واحد.

والمراد بالصلاحية المنفية الصلاحية اللغوية لا العقلية ولا الشرعية؛ لأن الكلام في مبحث الألفاظ، وهذا أمر لغوي لا مدخل للعقل والشرع فيه.

(و) ما (لا) يصلح معه (دليل الفعل) أي: ما يعرف بـه الفعـل مـن: قـد، والسين، وسوف، وتـاء التأنيـث الـساكنة، فعـدم صـلاحيته لـدليل الاسـم ولدليل الفعل دليل على حرفيته.

ونظير ذلك كما قال ابن مالك: "ج ح خ"، فعلامة الجيم نقطة من أسـفل، وعلامة الخاء -المعجمة- نقطة مـن فـوق، وعلامـة الحـاء -المهملـة- عـدم النقطة بالكلية.

والمعنى أن يشهد أهل اللغة أن دخول هذا اللفظ على هذا اللفظ معيب كـدخول مـن أو أل أو سوف مثلًا على الباء أو رب مثلًا.

(**قوله: ولا دليل الفعل**) عطف بالواو دون أو ليفيد اشتراط المعيـة في النفـي، وأعـاد حرف النفي للتنصيص على المعية؛ لأن الواو وإن كانت ظاهرة فيها لا تفيدها نصًّا.

ألا ترى أنك لو قلت: ما جاءني زيد وعمرو كان ظاهرًا في انتفاء مجيئهما معًـا محـتملًا؛ لانتفاء مجيء أحدهما، فإذا قلت: ما جاءني زيد ولا عمرو كان نصًّا في انتفاء مجيئهما معًا.

(**قوله: فعدم صلاحيته**) استشكل بأن العدمي لا يكون علامة للوجودي.

وأجيب بأن العدمي قسمان: عدم مطلق وهو الذي لا يكون علامة للوجودي، وعدم مقيد وهو ما يكون علامة له، وما هنا من الثاني؛ لأن المراد عدم علامة الأسماء والأفعال لا العدم مطلقًا، وإنما جعلوا علامة الاسم والفعل وجودية، وعلامة الحرف عدمية دون العكس؛ لأنهما أشرف منه، والوجودي أشرف من العدمي، فأعطى الأشرف لـلأشرف والأخس للأخس.

(**قوله: بالكلية**) أي: لا من أسفلها ولا من فوقها

(باب الإعراب) بكسر الهمزة

(باب الإعراب)

هذه ترجمة، وهي كلمتان ثانيتهما، وهي الإعراب مجرورة لا غير، وأما الأولى وهي لفظة "باب" فيجوز فيها الرفع والنصب، فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا باب الإعراب، أو على أنه مبتدأ حذف خبره تقديره: باب الإعراب هذا محله.

وإذا دار الأمر بين هذين التقديرين قيل: الأول أولى؛ لأن الخبر محط الفائدة، فالأولى بالحذف المبتدأ.

وقيل: الثاني هو الأولى؛ لأن المبتدأ مقصود لذاته، والخبر مقصود لغيره فالخبر أولى بالحذف.

وأما النصب فعلى أنه مفعول لفعل محذوف تقديره: اقرأ أو تعلم باب الإعراب.

ولا يصح أن يكون المحذوف اسم فعل تقديره: هاك؛ لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفًا على الأصح.

وأما الجر بحرف محذوف تقديره: انظر في باب الإعراب، فمنعه الجمهور؛ لأن الجار لا يعمل محذوفًا إلا شذوذًا.

وأولى الكل الرفع؛ لأن فيه إبقاء أحد ركني الإسناد، ويليه النصب، وأضعفها الجر لما تقدم.

والباب لغة: ما يدخل منه إلى غيره.

واصطلاحًا: ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة، على ما اختاره السيد من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الألفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة.

وإضافته إلى الإعراب من إضافة الدال للمدلول، أي باب دالّ على الإعراب، أي على حقيقته وأقسامه؛ لأنه تكلم عليهما فيه، فتكلم على الأول بقوله: "هو تغيير الخ"، وعلى الثاني بقوله: "وأقسامه أربعة الخ".

والإعراب في اللغة له معان كثيرة المناسب منها هنا الإبانة والتغيير؛ لظهور نقله في الاصطلاح عنهما؛ لأن الكلمة إذا أعربت ظهر معناها وبان وتغيرت عن حالة الوقف.

وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان:

أحدهما: أنه لفظي، أي نفس الحركات والسكون وما ينوب عنهما، وعليه فحده ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف أي شيء جيء به لبيان الأمر الذي يطلبه العامل كالفاعلية والمفعولية والإضافة.

ويقابله البناء فحده ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية ولا نقلًا ولا اتباعًا ولا تخلصًا من سكونين.

والثاني: أنه معنوي، والحركات دلائل عليه، وعليه فحدّه ما قاله المصنف تغيير الخ.

ويقابله البناء فحده لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل، فخرج نحو: سبحان الله، ولا اعتلال، فخرج الفتى ونحوه.

والبناء لغة: وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت.

ويعلم من تعريف الإعراب والبناء تعريف ما اشتق منهما، وهو المعرف والمبني.

(قوله: بكسر الهمزة) احترازًا من الأعراب -بفتحها- وهو اسم لسكان البوادي.

(الإعراب) في اصطلاح من يقول إنه معنوي: (هو تغيير) أحوال

(قوله: في اصطلاح من يقول الخ) اختار هذا المذاهب الأعلم وكثير، وهو ظاهر مذهب سيبويه.

واعترض هذا المذهب بأنه يقتضي أن التغيير الأول ليس إعرابًا؛ لأن العوامل لم تختلف وليس كذلك.

(قوله: تغيير الخ) اعترض بأن التغيير فعل الشخص والقصد تفسير الإعراب الذي يتصف به اللفظ، فلا يصح تفسيره به، وحمله عليه مع أن الخبر عين المبتدأ.

وأجيب بأن المراد بالتغيير أثره وهو التغير؛ لأنهم كثيرًا ما يطلقون المصدر، ويريدون به الحاصل بالمصدر من إطلاق اسم السبب على المسبب، وهو بهذا المعنى يصح وصف اللفظ به.

(قوله: أحوال) جمع حال، وهو الصفة أشار به إلى أن المتغير إنما هو صفة أو آخر الكلم لا ذاتها وفيه قصور؛ لأنه لا يشمل تغير ذات الأواخر بأن يبدل حرف بحرف آخر حقيقة كما في المثنى والجمع حال النصب والجر، أو حكمًا كما فيهما حال الرفع؛ لأن الألف والواو صار الشيئين بعدما كانا لشيء واحد؛ لأنهما صارا علامتين للتثنية والجمع، وعلامتين للإعراب بعدما كانا للأول فقط.

وعبارة المتن بدون ذلك التقدير صادقة بذلك، وبتغيير الصفة بأن نبدل حركة بحركة أخرى حقيقة كما في زيد حال نصبه وجره، أو حكمًا كما في غير المنصرف حال جره بعد نصبه.

ويمكن أن يجاب عن الشارح بأنه إنما قيد بالأحوال نظرًا إلى أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات.

(أواخر الكلم)، حقيقة كآخر زيد، أو حكمًا كآخر يد ودم.

(قول: أواخر الكلم لاختلاف العوامل) اعترض بأن الأواخر جمع وأقله ثلاثة، فيلزم أن لا يتحقق الإعراب إلا بتغيير ثلاثة أواخر، والأمر بخلافه.

وأجيب بأن الإضافة للجنس وهي تبطل معنى الجمية، فالمراد جنس الأواخر الصادق بالواحد وبالأكثر.

واعترض -أيضًا- بأن الكلم اسم جنس جمعي أقل ما يطلق عليه ثلاث كلمات، فلا يدخل في التعريف تغيير آخر كلمة واحدة أو كلمتين.

وأجيب بأن لامه للجنس، فالمراد جنس الكلم.

واعترض -أيضًا- بأن العوامل جمع أقله ثلاثة، فيلزم أي لا يتحقق الإعراب إلا باختلاف ثلاثة عوامل، والأمر بخلافه.

وأجيب بجواب ما تقدم قبله، وهذا الاعتراض بعينه وارد على قول الشارح: "أحواله".

وجوابه أن الإضافة للجنس، وتقييده بالأواخر بيان لمحل الإعراب لا للاحتراز، فلا يقال ما خرج به يخرج بقوله: "لاختلاف العوامل"؛ لأن التغيير بسبب العوامل لا يكون إلا في الأواخر، ولك أن تجعله للاحتراز من الأوائل والأواسط، كتغيير التكسير والتصغير في قولك: في زيد زييد وزيود، ولا يضر خروج ذلك بما بعده؛ لأن هذا سابق وقع في مركزه، والاعتراض بالمتأخر على المتقدم غير موجه.

(قوله: حقيقة أو حكمًا) حالان من أواخر، يعني أن آخر الكلمة قد يكون آخر الحقيقة بأن لم يحذف منها شيء، كدال زيد.

والمراد بتغيير الآخر: تصييره مرفوعًا أو منصوبًا أو مخفوضًا،

وقد يكون آخرًا حكمًا بأن يحذف منها آخرها كيد ودم، فإن أصلهما يدى ودمى حذفت الياء، وجعلت الدال والميم في حكم الآخر بأن صارتا محل الإعراب، وكالأفعال الخمسة نحو: يفعلان، فإن علامة الإعراب فيها ثبوت النون مع أنها ليست آخرًا ولا متصلة بالآخر؛ بل بالضمير الذي هو الفاعل؛ لكن لما كان الفاعل كالجزء من الفعل لم يعد فاصلًا، وكانت منزلته منزلة الآخر.

(**قوله: تصييره مرفوعًا الخ**) الضمير راجع للآخر، وهو يقتضي أن المرفوع أو المنصوب أو المخفوض هو نفس الآخر، وليس كذلك، فإن الذي يوصف بأحد هذه الثلاثة إنما هو الكلمة بتمامها، وأما الآخر فهو محل ظهوره.

ويجاب بأن الضمير راجع للآخر باعتبار الكلمة بتمامها، فهو من إطلاق الجزء وإرادة الكل، ثم إن قوله: "مرفوعًا الخ" فيه قصور؛ لأنه لا يتناول الجزم في الفعل المضارع مع أنه داخل في الكلم، كما سيذكره بعده.

ويجاب بأنه اقتصر في البيان على إعراب الاسم لشرفه.

وقوله: بعد أن كان موقوفًا فيه اعتبار الانتقال من السكون إلى أحد هذه الثلاثة على البدل.

ولم يعتبر الانتقال من أحدها إلى الآخر، وهذا تحكم.

ويجاب بأن الانتقال من أحدها إلى الآخر يعلم أنه إعراب بالأولى؛ لأنه إذا كان الانتقال من الوقف يسمى إعرابًا، فبالأولى الانتقال من حالة من حالات الإعراب إلى أخرى.

بعد أن كان موقوفًا قبل التركيب.

والمراد بالكلم هنا: الاسم المتمكن، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره نون الإناث، ولم تباشره نون التوكيد.

(لاختلاف العوامل) متعلق بـ"تغيير" على أنه علة له.

(قوله: بعد أن كان موقوفًا) أي: ساكنًا لا متحركًا بحركة إعراب ولا بناء.

(قوله: هنا) أي: في تعريف الإعراب.

(قوله: الاسم المتمكن) أي: المعرب سواء كان أمكن، أي منصرفًا كزيد، أو غير أمكن، أي غير منصرف كأحمد.

(قوله: نون الإناث) أي: نون النسوة.

والمراد النون الموضوعة لهن، وإن استعملت في الذكور كما في قوله: في صفة اللصوص:

يمرون بالدهنا خفافًا عيابهم ... ويرجعن من دارين بجر الحقائب

(قوله: ولم تباشره نون التوكيد) أي: لفظًا أو تقديرًا، فما لم تباشره نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾، فهما من المعرب.

(قوله: على أنه علة له) أي: علة لوجوده وتسميته إعرابًا.

فمتى وجد اختلاف العامل وجد التغير، ومتى العدم الاختلاف انعدم التغير.

وأورد عليه أنه قد يوجد الاختلاف ولا يوجد التغير، كما في ضربت زيدًا، وإن زيدًا، ورأيت زيدًا.

والمراد باختلاف العوامل: تعاقبها على الكلم (الداخلة) عليها واحدًا بعد واحد.

وقد يوجد التغير ولا يوجد اختلاف العامل، كما في المعرب ابتداء المنقول من الوقف إلى وجه من أوجه الإعراب.

وأجيب عن الأول بأن المراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل، وهي في ضربت زيدًا، وإن زيدًا، ورأيت زيدًا لم يختلف عملها؛ لأنه واحد وهو النصب، فلذا لم يتغير الآخر، فاختلافها في العمل يلزمه تغير الآخر.

وعن الثاني بأن المراد باختلاف العوامل اختلافها، ولو من العدم إلى الوجود، وهذا غير ما ذكره الشارح، كذا يفهم من الحاشية.

أقول: هذا لا ينافي ما في الشارح؛ لاحتمال ارتكاب التجوز في التعاقب الذي فيه، بأن يراد به ما يشمل الوجود بعد العدم من إطلاق الملزوم وهو التعاقب، وإرادة اللازم وهو الوجود بعد العدم، فتأمل بانصاف.

وخرج بقيد اختلاف العوامل تغير الأواخر لا بسبب، كحيث إذا فتحت بعد ضمها أو بسبب آخر كالتغير بسبب الاتباع، كالحمد لله -بكسر الدال- فإن ذلك لا يسمى إعرابًا.

(قوله: الداخلة عليها) صفة للعوامل، وجاز ذلك وإن كان الموصوف جمعًا؛ لأن جمع ما لا يعقل يعامل معاملة الواحد ممن يعقل.

والضمير في "عليها" راجع إلى الكلم، والكلم اسم جنس جمعي يجوز في ضميره التذكير والتأنيث، والتذكير أحسن.

(قوله: واحد بعد واحد) منصوب على أنه مفعول مطلق.

والعوامل جمع عامل، والمراد بالعامل: ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب، سواء كان ذلك العامل لفظيًّا أو معنويًّا.

فالعامل اللفظي نحو: "جاء" فإنه يطلب الفاعل المقتضي للرفع، ونحو: "رأيت"

أي: دخول واحد بعد دخول واحد، أو على الحال، أي حال كونها مترتبة في الدخول، فلا يجتمع اثنان منها على تركيب واحد من جهة واحدة.

(**قوله: جمع عامل**) وإنما ساغ جمعه على فواعل مع شذوذ جمع فاعل على فواعل؛ لأن محل ذلك في غير مسائل مستثناة منها ما لم يكن فاعلًا مستعملًا اسمًا، وإلا ساغ كما هنا، فإن الفاعل صار علمًا بالغلبة لأمر مخصوص.

(**قوله: والمراد بالعامل**) المقام للإضمار، ولم يقل: بالعوامل بالجمع؛ لأن التعاريف للحقيقة المدلول عليها بالمفرد، وليست للإفراد المدلول عليها بالجمع.

(**قوله: ما به يتقوم الخ**) أي: شيء ملفوظ به أو مقدر أو معنوي بسببه يتحصل معنى من المعاني المقتضية، أي الطالبة للإعراب، أي لبيان الحركات والسكنات.

(**قوله: لفظيًّا**) أي: ظاهرًا أو مقدرًا.

(**قوله: نحو: جاء**) أي: جاء ونحوه، كرجع وذهب.

(**قوله: فإنه يطلب الفاعل**) أي: المتصف بالفعل.

وقوله: "المقتضي" أي: الطالب للرفع، أي من حيث فاعليته لا من حيث ذاته، فاندفع إيراد أن المقتضي للرفع إنما هو الفاعلية لا الفاعل، كما علم من تعريف العامل، وإنما كانت الفاعلية مقتضية للرفع؛ لأنه علامة عليها، فافهم وقس عليه ما بعده.

فإنه يطلب المفعول المقتضي للنصب، ونحو "الباء" فإنها تطلب المضاف إليه المقتضي للجر.

والعامل المعنوي هو: الابتداء، والتجرد.

والمراد بدخول العوامل: مجيئها لما تقتضيه

(قوله: فإنه) أي: رأيت بجملته من الفعل والفاعل على ما هو كلامه، وهو أحد أقوال أربعة ذكرها الشارح في شرح التوضيح، أصحها أن الفعل وحده هو الذي يطلب المفعول الواقع هو عليه.

(قوله: المقتضي) أي: الطالب للنصب من حيث المفعولية لا من حيث الذات، كما علم مما مرَّ.

(قوله: فإنها تطلب المضاف إليه) المراد بالمضاف إليه هنا هو المجرور؛ لأن أحرف الجر تسمى حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وتوصلها إليها، ولا فرق في المضاف إليه بين الحقيقي -كما مثل- والحكمى كما في بحسبك زيد، فإن الباء فيه وإن كانت زائدة حصل بها كون الشيء مضافًا إليه حكمًا وصورة، فلا يقال: إن تعريف العامل لم يشملها.

(قوله: المقتضي) أي: الطالب للجر، أي من حيث الإضافة لا من حيث الذات فلا تغفل.

(قوله: الابتداء) أي: في المبتدأ.

(قوله: والتجرد) أي: في الفعل المضارع.

(قوله: مجيئها لما تقتضيه) أي: حصولها وتحققها مع الكلم وتسلطها عليها، فدخلت العوامل المقدرة والمتأخرة والمعنوية.

من الفاعلية والمفعولية والإضافة، سواء استمرت أم حذفت، وسواء تقدمت على المعمولات كـ"رأيت زيدًا"، أو تأخرت نحو: زيدًا رأيت.

وقول المكودي: إن العوامل لا تكون إلا قبل المعربات جري على الأصل الغالب.

وقول المصنف: (لفظًا أو تقديرًا)

(قوله: من الفاعلية الخ) بيان لما، والياء فيه وفيما بعده ياء المصدر، فهما مصدران، فالفاعلية كون الاسم فاعلًا حقيقة أو في حكم الفاعل في كونه عمدة.

والمفعولية كون الاسم مفعولًا حقيقة، أو في حكم المفعول في كونه فضلة أو مشبهًا به كما في اسم إن، ولما كانت الإضافة مصدرًا بنفسها لم يحتج إلى إلحاق ياء المصدر بها، وهي كون الاسم مضافًا إليه، فكلامه على تقدير إليه.

(قوله: وسواء تقدمت الخ) مثل ذلك ما لو قارنت كالابتداء في المبتدأ نحو: زيد قائم.

(قوله: جرى على الأصل الغالب) أو مراده أن العوامل لا تكون إلا قبل المعربات بحسب الرتبة، يعني: أن رتبة العوامل التقدم على المعربات، وإن تأخرت لفظًا، وعلى هذا تكون لفظة قبل في كلامه مستعملة في حقيقتها ومجازها.

(قوله: وقول المصنف لفظًا أو تقديرًا الخ) إعراب هذه الجملة الواقعة من الشارح أن يقال: قول مبتدأ وهو بمعنى المقول.

وقول: "لفظًا أو تقديرًا" بدل منه أو عطف بيان مرفوعان بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية، أي حكاية كلام المتن.

حالان من "تغيير"، يعني أن تغيير أواخر الكلم تارة يكـون في اللفـظ نحـو: يضرب زيد، ولن أكره حاتمًا، ولم أذهب بعمرو.

فتلفظ بالرفع في: يضرب وزيد، وبالنـصب في أكـره وحاتمـا، وبـالجزم في أذهب، وبالجر في عمرو.

وقوله: "حالان" خبر المبتدأ، وصح الإخبار عنه وهو مفرد بذلك مع كونه مثنى؛ لأنه وإن كان مفردًا لفظًا مثنى معنى؛ لأن المقول اثنان: قوله: "لفظًا" وقوله: "تقديرًا".

(**قوله: حالان**) وعليه يكونان مصدرين بمعنى المفعول.

والمعنى حال كون التغير ملفوظًا، أي ملفوظًا أثره أو ما يدل عليه، وهو علامتـه مـن الحركات وما ناب عنها.

أو تقديرًا أي مقدرًا أثره، أو ما يدل عليه، فهما حالان سببيان، وبذلك التقرير انـدفع إيراد أن التغيير معنى من المعاني، وهو لا يكون لفظًا ولا تقديرًا، وفي الحاشية أوجه أخر في إعراب المتن، فراجعها إن شئت.

(**قوله: تارة**) منصوب على المفعول المطلق نحو: ضربته مرة، أو على الظرفية، أي في مرة.

(**قوله: يكون**) أي: التغيير، أي علامته لما تقدم قريبًا.

وقوله: "في اللفظ" أي ظاهرة في اللفظ.

(**قوله: فتلفظ بالرفع**) أي: بأثره أو علامته؛ لأن الرفع معنوي بناء على قول المصنف: إن الإعراب معنوي.

(**قوله: وبالجزم**) أي: وتلفظ بالجزم فيه خفاء؛ لأن كلا من الجزم وعلامته ليس لفظًا؛ لأنه عدمي؛ إذ هو عدم الحركة.

وتارة يكون التغيير على سبيل الفرض والتقدير، وهو المنوي،كما تنوى الضمة في "موسى يخشى"، والفتحة في "لن أخشى الفتى"، والكسرة في نحو: "مررت بالرحى". فموسى ويخشى مرفوعان بضمة مقدرة، وأخشى والفتى منصوبان بفتحة مقدرة، والرحى مخفوضة بكسرة مقدرة.

وهذا هو المراد بقوله: "لفظًا أو تقديرًا" و"أو" هنا للتقسيم لا للترديد.

وكيفية الإعراب اللفظي: أن تقول في نحو: "يضرب زيد".

نعم يصح أن يقال في علامته التي هي السكون إنها لفظية بمعنى أنها متعلقة بلفظ؛ لأن السكون حذف الحركة.

(**قوله: والتقدير**) عطف تفسير.

(**قوله: وهو المنوي**) أي: المنوي أثره أو علامته لما تقدم بقرينة قوله: "كما تنوي الضمة" فإن الضمة المنوية ليست نفس التغيير، وإنما هي علامته.

(**قوله: وهذا هو المراد بقوله: لفظًا أو تقديرًا**) كان الأولى أن يقول: وهذا بعض ما أراد بقوله: لفظًا أو تقديرًا؛ لأن الإعراب التقديري ليس منحصرًا في الاسم المقصور والفعل المضارع المعتل الآخر؛ بل هما بعض ما يقدر فيه الإعراب.

(**قوله: وأو هنا**) أي: في تعريف الإعراب في هذا الكتاب للتقسيم، أي تقسيم الإعراب إلى قسمين.

(**قوله: لا للترديد**) هو مصدر ردد الكلام، أي كرره، وليس مرادًا؛ بل المراد الشك، فكان الأولى أن يقول: لا للتردد.

يضرب: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، والعامل فيه الرفع التجرد من الناصب والجازم.

وزيد: فاعل بيضرب، وهو مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، والعامل فيه الرفع يضرب.

وتقول في مثل: "لن أكره حاتمًا".

لن: حرف نفي ونصب.

وأكره: فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، والناصب له لن.

(قوله: وكيفية الإعراب الخ) أراد بالإعراب هنا تطبيق التركيب على القواعد النحوية مطلقًا سواء كان مبنيًا أو معربًا، فلا ينافي ذلك قوله: "لن حرف نفي ونصب" مع أن الحروف مبنية، وليس المراد به هنا مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركًا.

(قوله: اللفظي) أي: الذي تكون علامته لفظية، فلا ينافي ما تقدم من أن الإعراب عند المصنف معنوي.

(قوله: ضمة ظاهرة في آخره) هل المراد بعد آخره أن قبل آخره أو مع آخره.

اختلف الناس على ثلاثة مذاهب قال ابن جني: والأول هو مذهب سيبويه.

وكلام الشارح محتمل للمذاهب الثلاثة بجعل في للمصاحبة، أي ضمة ظاهرة مع آخره.

وحاتمًا: مفعول به، وهو منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، والناصب له أكره.

وتقول في: "لم أذهب بعمرو".

لم: حرف نفي وجزم.

وأذهب: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون آخره لفظًا، والجازم له لم.

وبعمرو: جار ومجرور، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره، والجار له الباء.

وكيفية الإعراب التقديري: أن تقول في مثل: "موسى يخشى".

موسى: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والعامل فيه الرفع الابتداء.

(**قوله: وكيفية الإعراب التقديري**) أي: تطبيق التركيب على القواعد النحوية كما سبق، ومعنى التقديري المقدر علامته.

(**قوله: التعذر**) هو أن لا يكون الحرف الذي هو محل الإعراب قابلًا للحركة الإعرابية، كالاسم الذي في آخره ألف، سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا والرحا، أو محذوفة لالتقاء الساكنين.

أما الاستثقال فهو أن يكون الحرف الذي هو محل الإعراب قابلًا للحركة الإعرابية؛ لكنها ثقيلة عليه، كالاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها كقاض وداع والقاضي والداعي.

ويخشى: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والعامل فيه الرفع التجرد، وفاعل يخشى مستتر فيه جوازًا تقديره هو، وهو وفاعله جملة فعلية في محل رفع على الخبرية لموسى الرافع لمحل الجملة الواقعة خبر المبتدأ.

وتقول في نحو: "لن أخشى الفتى".

لن: حرف نفي ونصب.

وأخشى: فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر،والعامل فيه لن.

(قوله: وفاعل يخشى) لم يقل: وفاعله خوف الالتباس بعود الضمير للتجرد؛ لأنه أقرب مذكور.

(قوله: مستتر فيه جوازًا) أي: استتارًا جائزًا، أو ذا جواز، والمستتر جوازًا هو ما يخلفه الظاهر، وذلك في فعل الغائب أو الغائبة، كقام ويقوم وقامت وتقوم.

واسم الفاعل نحو: زيد قائم أبوه.

وأما المستتر وجوبًا فهو ما لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل، وذلك في الفعل المضارع المبدوء بالهمزة، أو بالنون، أو بتاء المخاطب الواحد، وفي فعل الأمر المسند إلى واحد، وأفعال الاستثناء كخلا وعدا، وفعل التعجب وأفعل التفضيل، واسم فعل الأمر والمضارع والمصدر الواقع بدلًا من اللفظ بفعله.

والفتى: مفعول به، وهو منصوب بيخشى، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

وتقول في: "مررت بالرحى".

مررت: فعل وفاعل، الفعل مرَّ، والفاعل التاء.

وبالرحى: جار ومجرور متعلق بمر، والمجرور مخفوض، وعلامة خفضه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

هذا إذا كانت الألف موجودة، فإن كانت محذوفة نحو: جاء فتى، ورأيت فتى، ومررت بفتى، فإنك تقول في الرفع: علامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

(قوله: لالتقاء الساكنين) أي: لدفع التقائهما وذلك؛ لأن أصل فتى فتو، قلبت الواو ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان الألف والتنوين، فحذفت الألف؛ لأنها جزء كلمة دون التنوين؛ لأنه كلمة مستقلة، وحذف الجزء أولى من حذف الكل. كذا في الحاشية.

أقول: وهو مخالف لنص عبارة ابن مالك في الخلاصة من أن أصل فتى فتي بالياء لا بالواو حيث قال: كذا الذي اليا أصله نحو الفتى. الخ.

وقال نفس المحشي على الأشموني في ذلك الموضع، ولا يرد الفتوة أي على أنه يائي، فإن الياء قلبت فيها واوًا لانضمام ما قبلها اهـ.

وفي النصب: علامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

وفي الجر: علامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

وتقول فيما إذا منع من ظهور الحركة الاستثقال، نحو: "جاء القاضي"، فالقاضي: فاعل بجاء، وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال.

و"مررت بالقاضي"، فالقاضي: مجرور بالباء، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال.

هذا كله إذا كانت الياء موجودة، فإن كانت محذوفة نحو: جاء قاض ومررت بقاض، فإنك تقول في الرفع: وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، وفي الجر كذلك.

(**قوله: الاستثقال**) أي: الثقل في النطق بالياء مضمومة أو مكسورة، وأسقط النصب؛ لأنه لا يظهر لخفته.

(**قوله: وفي الجر كذلك**) أي: بأن تقول: علامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، فإن الأصل جاء قاضي، ومررت بقاضي، بإثبات الياء مع التحريك والتنوين استثقلت الحركة على الياء، فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين، فحذفت الياء لذلك الالتقاء.

وقس على هذه الأمثلة ما أشبهها، فحيث كان في آخر الاسم المعرب حرف صحيح، أو حرف علة يشبه الصحيح كالواو والياء الساكن ما قبلهما كـ"دلو وظبي"، فالإعراب ظاهر فيه.

وحيث كان في آخره ألف مفتوح ما قبلها كالفتى، أو ياء مكسورة ما قبلها كالقاضي، فالإعراب مقدر فيه، إلا أن الألف تقدر فيها الحركة تعذرًا؛ لكونها لا تقبل التحريك،

وإذا دخلت أل أو الإضافة رجعت إليه، وذهب والتنوين نحو: هذا القاضي وقاضيك.

وأما في حالة النصب فالفتحة ظاهرة كما مرَّ؛ لخفتها مطلقًا، وينون إن لم يضف، وما لم يكن فيه أل كرأيت قاضيًا، وهذا حكم الوصل.

وأما الوقف فالأكثر على أنه كالوصل فتقول في المعرفة: "هذا القاضي" بالإثبات، وفي النكرة: "هذا قاض" بالحذف، وقد جاء بالعكس.

(**قوله: فحيث كان**) أي: إذا وجد.

فحيث بمعنى: إذا، فهو مضمن معنى الشرط، وكان تامة بمعنى وجد.

(**قوله: يشبه الصحيح**) أي: في تحمله للحركات الثلاث وظهورها عليه.

(**قوله: كالواو الخ**) الكاف استقصائية؛ إذ ليس هناك غير هذين الحرفين.

(**قوله: فالإعراب ظاهر**) أي: إن لم يمنع منه مانع، كالإضافة إلى ياء المتكلم نحو: جاء غلامي.

والياء تقدر فيها الحركة استثقالًا؛ لكونها تقبل الحركة، ولكنها ثقيلة عليها.

والمراد بالألف: الألف في اللفظ، ولا التفات إلى كونها تكتب ياء في مثل: يخشى والفتى.

فظهر أن لآخر كل من الاسم والفعل المعربين ثلاثة أحوال، وأن الانتقال من الوقف إلى الرفع ومن الرفع إلى النصب ومن النصب إلى غيره هو

(قوله: والياء تقدر فيها الحركة) أي: الضمة والكسرة، وكذا الفتحة البائية عن الكسرة فيما لا ينصرف، فتقدر على الياء كما تقدم في نحو: مررت بجوار.

وأما الفتحة فتظهر لخفتها عليها كما تقدم.

وكذا تقدر الضمة فقط في الواو والياء في الفعل المضارع الذي آخره واو أو ياء نحو: يدعو ويرمي، وتظهر الفتحة عليهما للخفة.

(قوله: ثلاثة أحوال) حال تقدر فيه الحركة للاستثقال، وحال تقدر فيه للتعذر، وحال تظهر فيه حيث لا تعذر ولا استثقال كذا في الحاشية.

وأقول: التقرير السابق لم يظهر منه أحوال الفعل المنقوص، فتأمل.

(قوله: وأن الانتقال الخ) أي: وظهر أن الانتقال، أي التحوّل من الوقف، أي حالة الوقف، أي السكون إلى الرفع، أي حالة الرفع الخ.

أي: ظهر ذلك من قوله فيما سبق: "والمراد بتغيير الآخر الخ" حيث فسر التغيير الواقع خبرًا عن الإعراب بتصييره مرفوعًا الخ.

(قوله: ومن النصب إلى غيره) أي: الجر في الاسم والجزم في الفعل.

الإعراب، وأن تلك الأحوال المنتقل إليها تسمى أنواع الإعراب مجازًا وقد بينها بقوله:

ثم إن كلامه معترض باقتضائه أن الانتقال هو نفس الإعراب وليس كذلك، وإنما الإعراب هو الحال الحاصل بالانتقال، فالانتقال من الوقف إلى الرفع -مثلًا- ليس إعرابًا؛ بل الإعراب هو الرفع المنتقل إليه وهو التغيير المخصوص.

وأجيب بأن المراد بالانتقال تغير حالة الوقف بحالة غيرها، فهو من ذكر الملزوم وإرادة لازمه.

(قوله: مجازًا) حال من أنواع.

أي: حالة كون الأنواع متجوّزًا بها عن معناها الأصلي وإنما كان إطلاق الأنواع على ما ههنا مجازًا؛ لأن النوع كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة، وذلك غير متأت هنا؛ لأن الرفع -مثلًا- مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة؛ لأن حقيقته بالضمة غير حقيقته بالواو مثلًا، وكذا البقية.

وهذا التجوّز إنما يظهر على ما ذهب إليه غير المصنف من كون الإعراب لفظيًا، وأن نفس الرفع وما بعده هو الإعراب، وذلك؛ لأنها حينئذ لم تندرج تحت جنس مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة، ولم يندرج تحتها أشياء متفقة بالحقيقة فليست أنواعًا منطقية؛ بل أنواع عرفية.

وأما على ما ذهب إليه المصنف من كون الإعراب معنويًا فهي أنواع حقيقيَّة؛ لاندراجها تحت الإعراب بمعنى التغيير المطلق، فالرفع -مثلًا- تغيير مخصوص مندرج تحت مطلق التغيير، وله أفراد تغيير بالضمة وتغيير بالواو الخ، فهي أنواع منطقية حينئذ. كذا في الحاشية.

(وأقسامه) أي: أقسام الإعراب

وأقول: في قول الشارح: "وأن تلك الأحوال الخ" شيء وذلك؛ لأنه لم يظهر من كلامه السابق أن تسمية تلك الأحوال المنتقل إليها أنواعًا تسمية مجازية، وإنما الذي ظهر من قوله السابق: "والمراد بتغيير الآخر الخ" أن هذه أنواع للإعراب، وأما المجازية في إطلاق لفظ الأنواع عليها، فمن عدم انطباق تعريف النوع عليها، فتأمل باتصاف.

(قوله: وأقسامه الخ) جواب عن سؤال مقدر، كأن سائلًا قال له: أنت قد ذكرت حقيقة الإعراب، فهل لهذه الحقيقة أفراد أو لا؟

فأجاب بقوله: "وأقسامه الخ" أي: جزئياته لا أجزاؤه، فالأقسام هنا مستعملة في حقيقتها، وهي الجزئيات، بخلاف ما تقدم في الكلام فإنها بمعنى الأجزاء على سبيل المجاز كما تقدم، وإنما كان ذلك؛ لأن الكلام مركب، فكل من الاسم والفعل والحرف جزء له.

وأما الإعراب فليس مركبًا؛ لأنه التغيير المخصوص فكل من هذه الأربعة يقال له: إعراب لوجود التغيير فيه، فهي جزئيات له، وتقسيمه إليها من تقسيم الكلي إلى جزئياته لوجود ضابطه.

(قوله: أي أقسام الإعراب) أي: سواء كان في الاسم أو في الفعل، وسواء كان بالضمة أو بغيرها، فالمقسم الإعراب المطلق لا بخصوص كونه ضمة مثلًا؛ لئلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره.

وهذه الأقسام أقسام له على كونه لفظيًا أو معنويًا؛ إذ لو جعلت على أحدهما لتوهم أن له على الآخر أقسامًا أخر غيرها، وليس كذلك فالرفع نفسه إعراب على

بالنسبة إلى الاسم والفعل (أربعة: رفع ونصب) في اسم وفعل، نحو: يقوم زيد، وإن زيدًا لن يقوم.

القولين، وكذا البقية وأما الضمة -مثلًا- فهي نفس الإعراب على أنه لفظي، وعلامة له على أنه معنوي.

(قوله: بالنسبة إلى الاسم والفعل) أي: بالنظر إلى مجموعهما، وهذا جواب عما يقال: إن أراد أن هذه الأقسام أقسام إعراب الاسم كانت ثلاثة الرفع والنصب والخفض، أو أقسام إعراب الفعل كانت ثلاثة أيضًا الرفع والنصب والجزم.

وحاصل الجواب أنه أراد أقسام إعرابهما من غير ملاحظة واحد منهما بخصوصه.

(قوله: رفع الخ) بدل من أربعة بدل مفصل من مجمل.

ثم اعلم أن لكل واحد من هذه الأربعة معنى في اللغة، ومعنى في الاصطلاح على كلا القولين في الإعراب.

فالرفع لغة: العلو والارتفاع، واصطلاحًا على أن الإعراب لفظي: نفس الضمة وما ناب عنها، وعلى أنه معنوي: تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها.

والنصب لغة: الاستقامة والاستواء، واصطلاحًا على أن الإعراب لفظي: نفس الفتحة وما ناب عنها، وعلى أنه معنوي: تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها.

والخفض لغة: نقيض الرفع، واصطلاحًا على أن الإعراب لفظي: نفس الكسرة ما ناب عنها، وعلى أنه معنوي: تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها.

والجزم لغة: القطع، واصطلاحًا على أن الإعراب لفظي: نفس السكون وما ناب عنه، وعلى أنه معنوي: تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه.

(وخفض) في اسم نحو: مررت بزيد.

(وجزم) في فعل نحو: لم يقم.

هذا على سبيل الإجمال، وأما على سبيل التفصيل (فللأسماء من ذلك) المذكور من الأقسام الأربعة: (الرفع) نحو: جاء زيد، (والنصب) نحو: رأيت زيدًا، (والخفض) نحو: مررت بزيد، (ولا جزم فيها) أي: لا جزم في الأسماء.

والمراد على وجه مخصوص في سائر هذه التعاريف الاصطلاحية بأن يكون في الأواخر؛ لاختلاف العوامل فيخرج البناء.

(**قوله: وخفض في اسم وجزم في فعل**) إنما اختص الخفض بالاسم؛ لثقله، وخفة الاسم بواسطة مدلوله وهو الذات.

واختص بالجزم بالفعل؛ لخفته وثقل الفعل يتركب مدلوله وهو الحدث والزمان، فأعطى الثقيل للخفيف والخفيف للثقيل للتعادل.

(**قوله: على سبيل الإجمال**) أي: طريق هي الإجمال، والمراد به عدم تعيين متعلقها من اسم أو فعل.

وقوله: "وأما على سبيل التفصيل" أي: طريق هي التفصيل، والمراد به تعيين متعلقها، فالمصنف قسمها أولًا في قوله: وأقسامه أربعة باعتبار ذاتها، وقسمها ثانيًا في قوله: "فللأسماء الخ" باعتبار متعلقها، أي محلها من الاسم والفعل.

(**قوله: فللأسماء**) أي: معربة كانت أو مبنية بدليل إطلاقه فيها، وتقييده في الأفعال بالمعربة.

(وللأفعال) المعربة (من ذلك) المذكور: (الرفع) نحو: يقوم، (والنصب) نحو: لن يقوم، (والجزم) نحو: لم يقم.

(ولا خفض فيها) أي: لا خفض في الأفعال.

والحاصل أن هذه الأقسام الأربعة ترجع إلى قسمين: قسم مشترك، وقسم مختص.

فالمشترك شيئان: الرفع والنصب، والمختص شيئان: الخفض والجزم.

وإذا كان المراد الأفعال المعربة، ورد أن يقال: إن الأفعال المعربة هي المضارع فقط فلا معنى للجمع، ويجاب بأن الجمع بالنظر للإفراد.

وبعضهم جعل كلام المصنف في خصوص المعرب من الأسماء والأفعال، وقصره عليه بدليل أن فرض الكلام في أقسام الإعراب، فيكون في كلامه حذف الصفة في الموضعين، خلاف اصنعه الشارح.

(قوله: المذكور) أشار إلى أن اسم الإشارة راجع للأربعة باعتبار تأويلها بالمذكور، وإلا فذلك اسم إشارة للمفرد، والمشار إليه وهو الأربعة جمع.

(قوله: الرفع) أي: ظاهرًا أو مقدرًا أو محلًّا، وكذا فيما بعده.

(قوله: الحاصل) أي: المتحصل من ذلك أن الخ.

(قوله: مشترك) أي: مشترك فيه، فهو من باب الحذف والإيصال؛ لأن فعله إنما يتعدى إلى المفعول به بفي، وكذا اسم مفعوله تقول: اشتركت في كذا، فهو مشترك فيه.

(قوله: فالمشترك) مبتدأ خبره شيئان، وصح الإخبار به مع أنه مثنى عن المشترك مع أنه مفرد؛ لأن لامه للجنس ومدخولها صادق بالواحد والمتعدد.

وبيان ذلك أن الرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل، وأن الخفض يختص بالاسم، وأن الجزم يختص بالفعل.

وذلك مستفاد من كلامه؛ لأنه كرر الرفع والنصب مع الأسماء والأفعال فعلمنا أنه مشترك بينهما، وخص الأسماء بالخفض ونفى عنها الجزم، وخص الأفعال بالجزم ونفى عنها الخفض.

ثم لكل من الرفع والنصب والخفض والجزم علامات لا بد من معرفتها فلذلك أعقبها بقوله:

***

وكذا يقال في قوله: والمختص شيئان.

(**قوله: لأنه كرر الرفع والنصب**) أي: ذكرهما مرة مع الأسماء والأخرى مع الأفعال.

(**قوله: فعلمنا أنه**) أي: القسم، أي قسم الرفع والنصب، وإلا فحق العبارة أنهما.

(**قوله: علامات**) المراد بالجمع ما فوق الواحد بالنظر للجزم؛ لأنه ليس له إلا علامتان، أو يقال: الجمع فيه باعتبار الأفراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في أفراد الفعل المعرب.

(**قوله: أعقبها بقوله**) أي: أتى عقبها بقوله: باب الخ

(باب معرفة علامات الإعراب)

(باب معرفة علامات الإعراب)

من إضافة الدال للمدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم وهو الجرجاني في مسمى المكتب والأبواب والفصول أنه الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة.

أي: هذا دال معرفة الخ، والمراد بالمعرفة الإدراك.

وإضافة الباب إليها من إضافة السبب للمسبب، أي باب هو سبب حصول معرفة الخ، فلا ينافي ما تقدم من أنه من إضافة الدال للمدلول؛ لأن ذلك بالنظر لمدلوله، أي الباب، وهو علامات الإعراب.

وأن لفظ المعرفة مستدرك، وهذا بالنظر للمعرفة، وأنها غير مستدركة.

ثم إن المصنف عبر بالمعرفة مع أنها لا تقال إلا لإدراك الجزئيات، كزيد وعمرو والبسائط، وهي ما لا يقبل الانقسام، كغاية النقطة، وما هنا ليس كذلك؛ لأن العلامات أمور كلية، فكان الأولى أن يعبر بالعلم؛ لأنه يقال للكلي كالحيوان والإنسان أو المركب كالنسبة في نحو: زيد قائم.

وأجيب بأنه جار في ذلك على ما ذهب إليه الأكثر من أنهما بمعنى واحد، أو أنه نزل العلامات لقلتها المفهومة من التعبير بجمع المؤنث السالم الذي هو من جموع القلة منزلة الجزئي الذي لا تكثر فيه.

ثم إن كلام المصنف معترض بشيء آخر، وهو أنه ترجم لشيء وهو المعرفة، ولم يذكره وذكر شيئًا وهو علامات الإعراب التي عقد لها الباب، ولم يترجم له .

أقسام (الإعراب) التي هي الرفع، والنصب، والخفض، والجزم.

(للرفع) من حيث هو

والجواب أن المعرفة لما كانت تنشأ من هذا الباب أضافه إليها إضافة السبب للمسبب كما تقدم؛ لأن من طالعه وفهم معاني مسائله حصلت له معرفة علامات الإعراب.

وقدر الشارح لفظ أقسام؛ لأن العلامات التي ذكرت ليست علامات للإعراب المطلق، وإلا لما دلت الضمة على خصوص الرفع، وإنما كانت تدل على إعراب مطلق، أي كانت تدل على الحقيقة والماهية لا خصوص الأفراد، وإنما هي علامات لأقسام الإعراب كما يدل على ذلك قول المتن: "فأما الضمة الخ".

وأيضًا الإعراب نفسه ليس مشتركًا مع غيره حتى يحتاج إلى علامات تميزه، والعلامات إنما يؤتي بها لتمييز الأشياء المشتركة بعضها عن بعض، وإضافة علامات إلى ما قدره الشرح -وهو لفظ أقسام- على معنى اللام على ما مشى عليه المصنف من أن الإعراب معنوي، وأما على أنه لفظي فالإضافة بيانية، أي علامات هي أقسام الإعراب

(قوله: التي هي الرفع الخ) نعت للأقسام، ولا يضر الفصل بالمضاف إليه وهو الإعراب؛ لأن المتضايفين كالشيء الواحد.

(قوله: من حيث هو) أي: لا بقيد كونه في الاسم؛ لأن علاماته ثلاثة فقط الضمة والواو والألف، ولا بقيد كونه في الفعل؛ لأن علاماته اثنتان الضمة والنون، ولا بقيد كونه فيهما؛ لأن علاماته خمسة، ولا بقيد كونه بالضمة أو بالواو أو بالألف أو بالنون؛ لئلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، وكذا يقال في النصب والخفض والجزم، فالحيثية حيثية إطلاق.

(أربع علامات: الضمة) على الأصل، والواو والألف والنون نيابة عن الضمة. قدم الضمة؛ لأصالتها، وثنى بالواو؛ لكونها تنشأ عن الضمة إذا أشبعت فهي بنتها،

(**قوله: أربع علامات**) ذكر العدد؛ لأن المعدود وهو علامات مؤنث.

(**قوله: على الأصل**) متعلق بمحذوف إما نعت للضمة، أي الكائنة على الأصل، أو حال منها أي كائنة على الأصل، والصفة لبيان الواقع والحال لازمة، فلا يعترض بأنه يقتضي أن لها ضمة أصلية وضمة غير أصلية وهو فاسد.

(**قوله: نيابة**) بالنصب حال من الأحرف الثلاثة بتأويله باسم الفاعل، أي حال كونها نائبة؛ لكن وقوع المصدر المنكر حالًا سماعي، وإن كان كثيرًا، فالأولى نصبه على أنه مفعول مطلق، أي تنوب نيابة.

(**قوله: لأصالتها**) أي: أرجحيتها في الدلالة على الرفع دون غيرها.

(**قوله: وثنى بالواو**) أي: أتى بالواو ثانيًا.

(**قوله: تنشأ**) أي: تحدث.

وقوله: "فهي بنتها" أي: لتولدها عنها، وهذا التعليل تبع فيه الشارح قول ابن جني في الخصائص، وهو أن حروف العلة ناشئة عن الحركات ومركبة منها، فالواو مركبة من ضمتين، والألف من فتحتين، والياء من كسرتين، وهو قول ضعيف، والصحيح أنها بسائط لا تركيب فيها، وعليه فيقال: أنه ثنى بالواو؛ لكونها فرعًا في النيابة عن الضمة.

وثلث بالألف؛ لأنها أخت الواو في المد واللين، وختم بالنون؛ لضعف شبهها بحروف العلة في الغنة عند سكونها.

ولكل واحدة من هذه العلامات الأربع مواضع تختص بها.

(**قوله: وثلث بالألف**) أي: ذكرها ثالثة.

(**قوله: لأنها أخت الواو**) حقيقة الأخت ومذكرها، وهو الأخ المشارك لغيره في الولادة أو الرضاع، ويستعار لكل مشارك لغيره في شيء كما هنا، فإن الألف أخت الواو، أي مشاركتها في المد الخ، ففيه استعارة مصرحة أصلية، ولا يخفى تقريرها.

(**قوله: واللين**) عطف عام على خاص؛ لأن الواو والألف والياء حروف علة مطلقًا، وحروف لين أيضًا إن سكنت الواو والياء مطلقًا، وحروف مد أيضًا إن جانس الواو والياء ما قبلهما بأن انضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء، فكل حرف مد حرف لين ولا عكس، وكل حرف لين حرف علة ولا عكس.

(**قوله: لضعف شبهها**) من إضافة الصفة للموصوف.

(**قوله: في الغنة**) بيان لوجه الشبه.

وقوله: "عند سكونها" أي: النون ظرف للغنة، فهو يفيد أن حروف العلة فيها غنة، وأن النون إذا سكنت كذلك، فأشبهت النون حروف العلة، وهذا شبه ضعيف فأخرت النون لذلك.

(**قوله: ولكل واحدة الخ**) اعترض بأنه يقتضي أن لكل واحدة ثلاثة مواضع، كما هو مقتضى الجمع مع أن الواو ليس لها إلا موضعان، والألف والنون ليس لكل منهما إلا موضع واحد، كما سيأتي.

(فأما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع):

الأول: (في الاسم المفرد) سواء كان لمذكر نحو: جاء زيد والفتى، أم لمؤنث نحو: جاءت هند وحبلى.

وأجيب بأن الجمع في مواضع باعتبار الأفراد الشخصية، وهي ممكنة التحقق في أفراد ما سيأتي، أو بأن المراد بكل هنا الكل المجموع.

ومن بيانية لا تبعيضية، أي وللمجموع الذي هو هذه العلامات مواضع، وهذا لا يستلزم أن يكون لكل واحدة منها عدة مواضع.

(**قوله: الأول في الاسم المفرد**) قد ينظر فيه؛ لأنه يوجب إما أن يكون الشيء ظرفًا لنفسه إن كان الأول هو الاسم المفرد، أو يكون الأول غير الاسم المفرد، وكل منهما باطل.

فكان الأحسن أن يقول الشارح بعد قول المصنف في الاسم المفرد وهو الأول مثلًا، ويمكن توجيه كلامه بأن يكون التقدير الأول يجيء في الاسم المفرد من مجيء العام في الخاص بمعنى تحققه فيه؛ لأن ماهية الأول الذهنية أعم من الاسم المفرد، وإن كانت إياه بحسب الخارج، فتأمله وقس عليه نظائره.

والمفرد المراد به هنا -أي في باب الإعراب- ما ليس مثنى حقيقة أو حكمًا، ولا مجموعًا حقيقة أو حكمًا، ولا من الأسماء الخمسة، ولو كان مركبًا كعبد الله وبعلبك.

(**قوله: نحو: جاء زيد الخ**) مثل للمذكر بمثالين، وللمؤنث بمثالين أيضًا للإشارة إلى أنه لا فرق بين الإعراب اللفظي والتقديري في كل منهما، وكذا يقال في جمع التكسير.

(و) الثاني: في (جمع التكسير) سواء كان لمذكر نحو: جاء الرجال والأسارى، أو لمؤنث نحو: جاءت الهنود والعذارى.

والمراد بجمع التكسير: ما تغير فيه بناء مفرده،

(قوله: والأسارى) -بفتح الهمزة وضمها- جمع أسرى بفتح الهمزة جمع أسير بفتح الهمزة، فالأسارى جمع الجمع.

(قوله: والعذارى) جمع عذراء، وهي البكر.

(قوله: ما تغير فيه بناء مفرده) أي: جمع، وهو ما دل على أكثر من اثنين تغير فيه صيغة واحدة.

فالمراد بالمفرد فيه ما قابل المركب، أي ما تغير فيه مفرده عن حالته قبل الجمع، أي تغير لغير إعلال، ولا إلحاق علامة جمع، ولا يعرب معه بالحروف، فسقط بالأول ما تغير فيه بناء واحدة للإعلال، وهو جمع تصحيح نحو: قاضون ومصطفون.

وبالثاني ما تغير فيه بناء واحدة لإلحاق علامة الجمع، وهو جمع مذكر سالم كزيدون أو جمع مؤنث سالم كهندات.

وبالثالث ما تغير فيه بناء واحدة وهو معرب بالحروف كسنون وأرضون، وبإيقاع ما على جمع كما تقدم لا يرد المثنى؛ لكونه تغير فيه بناء الواحد، ثم لا فرق في التغير بين أن يكون مشاهدًا، وهو ما ذكره الشارح أو تقديرًا كفلك، فإنه يستعمل في المفرد والجمع بلفظ واحد؛ لكن إن جعلته جمعًا فضمة أوله كضمة أسد، وإن جعلته مفردًا فضمته كضمة قفل.

هو ستة أقسام:

الأول: التغيير بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل، نحو: صنو وصنوان.

الثاني: التغيير بالنقص عن المفرد من غير تغيير شكل نحو: تخمة وتخم.

والتغير أمر اعتباري؛ لأنه يقدر زوال الضمة الكائنة في الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع عند سيبويه، ويعرف الجمع من المفرد بالضمير أو بالنعت أو بغير ذلك.

فتقول: فلك سائرة للمفرد، وفلك سائرات للجمع، واشتريته إن كان مفردًا، واشتريتهن إن كان جمعًا.

(قوله: وهو) أي: تغير مفرده، أو ما تغير فيه بناء مفرده، وعلى الثاني يحتاج لتقدير مضاف بعد قوله: الأول والثاني الخ، أي الأول صاحب التغيير بالزيادة الخ.

ثم إن هذا التقسيم إلى الستة بحسب الوجود لا بحسب القسمة العقلية، وإلا فهي ثمانية؛ لأنها إما بزيادة فقط أو بنقص فقط، أو بهما معًا أو بعدمهما، وكل منها إما مع تغيير شكل أو لا؛ لكنه أسقط منها قسمين لعدم وجودهما في كلامهم هما وجود الزيادة والنقص وعدمهما مع عدم التغيير فيهما.

(قوله: نحو: صنو وصنوان) الصنو: فرع الشجرة، والصنوان يستعمل مثنى وجمعًا، ويفرق في الجمع بالإعراب بالحركات الظاهرة عليها، وبعدم التنوين في النون مع كسرها والإعراب بالحروف في المثنى.

(قوله: نحو: تخمة) مفرد وتخم جمع.

الثالث: التغيير بتبديل الشكل من غير زيادة ولا نقص نحو: أسد وأسد.

الرابع: التغيير بالزيادة على المفرد مع تغيير الشكل، كرجل ورجال.

الخامس: التغيير بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل، كرسول ورسل.

السادس: التغيير بالزيادة والنقص كتغيير الشكل نحو: غلام وغلمان.

فهذه كلها ترفع بالضمة.

(و) الموضع الثالث: في (جمع المؤنث السالم) وهو: ما جمع بألف وتاء مزيدتين، نحو: جاءت الهندات.

(**قوله: نحو: أسد**) بفتحين اسم للحيوان المفترس، والجمع أسد بضمتين، ويخفف بإسكان السين المهملة.

(**قوله: نحو: غلام وغلمان**) أما الزيادة في غلمان فبالألف والنون، وأما النقص فنقص الألف التي كانت بعد اللام، وقبل الميم في المفرد، وأما تغير الشكل فظاهر فعرفت أن ألف غلمان غير ألف غلام لاختلاف محلهما.

(**قوله: وهو ما جمع الخ**) إن أوقعنا ما على مفرد صح قوله: "جمع الخ"، ولم يصح قوله: "الآتي أنه ينصب الكسرة" وإن أوقعناها على جمع نافي قوله: "جمع الخ"؛ لأن الجمع لا يجمع ثانيًا.

وأجيب باختيار الثاني، وأن المراد ما تحققت جمعيته، وحصلت بألف وتاء، أي كان لهما دخل في الجمعية، فالباء للسببية، وحينئذ فلا حاجة لقوله: "مزيدتين"؛

وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة جري على الغالب، وإلا فقد يكون جمعًا لمذكر نحو: "إصطبلات" جمع إصطبل، وقد يكون مكسرًا نحو: "حبليات" جمع حبلى. (و) الرابع في (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) يوجب بناءه، كنون النسوة نحو: يتربصن، أو نون التوكيد نحو: ليسجنن

لأن ما خرج به يخرج بجعل الباء للسببية؛ إذ لا تكون الألف والتاء سببًا في الجمعية إلا أن كانتا مزيدتين.

وإن جعلت الباء للمصاحبة احتيج إلى مزيدتين؛ ليخرج قضاة وأبيات، فإن كلًّا منهما يصدق عليه أنه جمع مع الألف والتاء؛ لكن ألف قضاة منقلبة عن أصل لا زائدة، وتاء أبيات أصل، ونصب هذين بالفتحة كغيرهما من جموع التكسير.

(**قوله: وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة الخ**) وكذا بالجمع؛ لأنه قد يكون اسم جمع كأولات أو مفردًا كعرفات؛ لكن هذا الجواب من الشارح لا يحتاج إليه بعد تفسيره له بما جمع بألف وتاء الخ؛ لأن عمومه حينئذ شامل لما أورده، وليس خارجًا عنه حتى يحتاج لجعل التعريف بالنظر للغالب.

نعم هو محتاج إليه بالنظر للتقييد بالجمع بعد ذلك التفسير أيضًا.

(**قوله: اصطبل**) بقطع الهمزة، وهو موقف الدابة.

(**قوله: حبليات**) وتغييره بقلب ألف المفرد، وهو حبلى في الجمع ياء.

(**قوله: يوجب بناءه**) أي: على السكون كنون النسوة نحو: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾، أو على الفتح كنون التوكيد ثقيلة كانت نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾، وخفيفة نحو: ﴿لَيَكُونًا﴾، والكاف في كلام الشارح استقصائيَّة؛ لانحصار موجب بناء المضارع فيهما.

وليكونن،أو ينقل إعرابه كألف الاثنين نحو: يضربان، أو واو الجمع نحو: يضربون، أو ياء المخاطبة نحو: تضربين.

ومثال المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء من ذلك نحو: يضرب ويخشى.

(وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين):

الأول: (في جمع المذكر السالم) نحو: جاء الزيدون، وسمي سالمًا؛

واعترض قوله: يوجب بناءه بأنه لا حاجة إليه؛ لأن الكلام في المعربات فكان المناسب حمل الشيء في كلام المتن على ما ينقل إعرابه فقط.

وأجيب بأنه ذكره لتنبيه المبتدئ على ما عساه يغفل عنه.

واعلم أن نون النسوة لا تكون إلا مباشرة، وأما نون التوكيد فتكون مباشرة لفظًا وتقديرًا، وهي الموجبة للبناء كما تقدم، وتكون مباشرة لفظًا منفصلة تقديرًا نحو: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾، أو منفصلة لفظًا وتقديرًا نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾، والفعل معها معرب.

(**قوله: وأما الواو**) أي: المضموم ما قبلها لفظًا كالزيدون، أو تقديرًا كالمصطفون.

وقوله: "فتكون علامة للرفع" أي على الرفع فاللام بمعنى على، أي أمارة عليه على سبيل النيابة.

(**قوله: الأول في جمع المذكر السالم**) تقدم الكلام على هذه الظرفية، ولا يخفى أن جمع في الأصل مصدر، ومعناه ضم اسم إلى مثليه، فأكثر بزيادة في آخره صالح للتجريد، وعطف مثله عليه.

والمراد به هنا اسم المفعول، أي المذكر المجموع جمع سلامة، وما حمل عليه وهو ما كان آخره واوًا ونونًا في حالة الرفع كالزيدون وعشرون، أو ياء ونونًا في حالتي النصب والجر كالزيدين وعشرين.

وهو قسمان علم وصفة، فخرج ما ليس علمًا ولا صفة كرجل، فلا يقال فيه: رجلون إلا إذا صغر؛ لأنه حينئذ يلتحق بالصفات، فالأول: نحو: الزيدون، والثاني: كالمسلمون.

وله شروط عامة وشروط خاصة.

فالعامة في العلم والصفة: أن يكون كل لمذكر عاقل خال عن التاء الموضوعة للتأنيث التي ليست عوضًا عن غيرها.

ويختص العلم بأن لا يكون مركبًا تركيبًا إسناديًّا ولا مزجيًا ولا معربًا بحرفين.

وتختص الصفة بأن لا تكون من باب أفعل فعلًا ولا فعلان فعلى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ لكن العلم إذا جمع زالت علميته، ووجب أن يعوض عنها تعريف آخر إذا أريد التعريف، وذلك؛ لأن العلم إنما يكون معرفة على تقدير إفراده لموضوعه، فهو لم يوضع علمًا إلا مفردًا فهو دال على الواحد، وإذا جمع زال معنى العلمية منه؛ لأنه حينئذ يصير دالًّا على معنى متعدد.

والتعدد والوحدة متنافيان فلم يصح جمعه باقيًا على علميته؛ لتنافي المدلول الجمع والعلمية، وكذا يقال في العلم إذا ثنى، فوجود العلمية شرط للإقدام على الجمع والتثنية، وعدمها شرط لثبوتهما، فخرج بالمذكر من العلم نحو: زينب، ومن الصفة نحو: حائض، وبالعاقل من العلم نحو: لاحق اسم فرس، ومن الصفة نحو: سابق صفة لفرس، بخلاف صفة عاقل، ومنه ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ بالخلو من التاء.

وإن استعملت في غير التأنيث كالمبالغة من العلم نحو: حمزة وطلحة، ومن الصفة نحو: علامة.

وقولنا: "التي ليست عوضًا من غيرها" قيد في القيد، وشأنه الإدخال، فإن كانت عوضًا مثل: "عدة وثبة" علمين جاز فيه عدون وثبون.

وخرج ما ركب تركيبًا إسناديًّا من الأعلام كبرق نحره، أو مزجيًا كسيبويه، وما أعرب بحرفين كزيدان وزيدون علمًا فلا يجمع هذا الجمع.

وخرج ما كان من الصفات من باب أفعل فعلاء بفتح الفاء والمد، كأحمر وأسود.

وشذ قول الشاعر:

فما وجدت نساء بني تميم حلائل أسودين وأحمرين

بخلاف ما كان مؤنثه غير فعلاء بالمد والفتح، فيجمع هذا الجمع كالأفضل، فيقال: الأفضلون؛ لأن مؤنثه فعلى.

وخرج ما كان من باب فعلان فعلى كندمان من الندم، فإن مؤنثه ندمي، أما ندمان من المنادمة، فيجمع هذا الجمع؛ لأن مؤنثه ندمانة.

وخرج ما استوى فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح، فلا يجمع هذا الجمع ككل ما كان على وزن فعيل إذا كان بمعنى المفعول كقتيل، يقال: رجل قتيل، وامرأة قتيل.

أما لو كان بمعنى الفاعل فلا يستوي فيه مذكره ومؤنثه؛ بل يفرق بينهما بالتاء كعليم للمذكر وعلمية للمؤنث.

وبقولنا فيما تقدم: "والمراد به هنا اسم المفعول أي المذكر الخ" يندفع الاعتراض على المتن بأن فيه قصورًا؛ لأنه لم يذكر الملحق بجمع المذكر السالم في هذا الإعراب.

لسلامة بناء المفرد فيه مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون رفعًا، والياء والنون نصبًا وجر.

(و) الموضع الثاني: (في الأسماء الخمسة وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال) نحو: هذا أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال. فيرفع بالواو نيابة عن الضمة.

واستغنى عن اشتراط كونها مفردة،

وحاصل الجواب أن في كلامه حذف المعطوف.

(قوله: لسلامة بناء) أي: لوجود صيغة المفرد فيه سالمة من التغيير.

(قوله: مع قطع النظر الخ) دفع لما يقال إن هذا الجمع ليس سالمًا؛ لأنه زاد على المفرد. ووجه قطع النظر عن هذه الزيادة أن الواو أتى بها نيابة عن الحركة، ودلالة على جماعة الذكور، والنون أتى بها جبرًا لما فاته من الإعراب بالحركات وفوات التنوين، فلم يؤت بهما لمحض الجمعية، والذي يجعل المفرد به متغيرًا هو الذي يؤتى به لمحض الجمعية كصنوان لجمع صنو.

(قوله: وحموك) بكسر الكاف؛ لأنه قريب الزوج الذكر على المشهور، فلا يضاف إلا إلى المرأة، أي على المشهور، وأما الكاف في البقية فإن أضفتها إلى مذكر فتحت وإلا كسرت.

(قوله: واستغنى عن اشتراط الخ) أي: عن التصريح باشتراط الخ.

(قوله: مفردة) فلو ثنيت أو جمعت أعربت إعراب المثنى أو المجموع، فإن جمعت جمع تصحيح أعربت بالحروف، أو جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة، كذا في الحاشية.

مكبرة، مضافة لغير ياء المتكلم؛ لكونه ذكرها كذلك.

والذي في الحفني على الأشموني عن ابن قاسم: أنها إن جمعت بالألف والتاء أيضًا بأن أريد بها من لا يعقل أعربت إعراب الجمع بالألف والتاء، وأنها لا يجمع منها جمع سلامة المذكر إلا الأب والأخ والحم، وإن نازع في جمع الأخير. البهوتي.

(قوله: مكبرة) فلو صغرت أعربت بالحركات الظاهرة.

(قوله: مضافة) فلو أفردت أعربت بالحركات الظاهرة كـ"جاء أب" و"رأيت أبًا" و"مررت بأب".

(قوله: لغير ياء المتكلم) فلو أضيفت إليها أعربت بالحركات المقدرة.

والذي ذكره الشارح أربعة شروط، ويزاد عليها أن تكون غير منسوبة، فلو كانت منسوبة أعربت بالحركات الظاهرة كجاء أبويك، وأن يكون الفم خاليًا من الميم، وإلا أعربت بالحركات الظاهرة.

وأن تكون ذو بمعنى صاحب، فإن كانت موصولة فهي مبنية على المشهور، وأن تضاف ذو إلى اسم جنس ظاهر غير صفة، وشذ إضافتها إلى غيره نحو: "أنا الله ذو بكة"، سواء كان اسم الجنس معرفة نحو: ﴿وَٱللَّهُ ذُو فَضۡلٍ عَظِيمٍ﴾، أو نكرة نحو: ذو مال.

وقولنا: اسم جنس ظاهر احتراز عن الضمير العائد لاسم الجنس نحو:

إنما يعرف الفضل من الناس ذووه

فإنه لا يعامل معاملته، وإلا فاسم الجنس لا يكون إلا ظاهرًا.

وقولنا: "غير صفة" قيد لا بد منه في إخراج الصفات كقائم وضارب، فإنها أسماء أجناس.

وأسقط المصنف الهن هنا تبعًا للفراء والزجاجي؛ لأن إعرابه بالحروف لغة قليلة.

(وأما الألف فتكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة نحو: جاء الزيدان) فالزيدان: فاعل، وهو مرفوع، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة.

فقول بعضهم: إنه لبيان الواقع؛ لأن اسم الجنس لا يكون صفة غير سديد.

والمراد بالصفة ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وذات، وإنما لم تضف إليها؛ لأن الغرض من وضعها كما علمت التوصل إلى الوصف بأسماء الأجناس، وإذا كان المضاف إليه وصفًا لم يحتج إليها إذا علمت ذلك علمت أن الشروط ثمانية، ولم يصرح بها المتن؛ لأنه ذكرها كذلك كما قاله الشارح؛ لكن يوهم اشتراط إضافتها للكاف.

وإضافة ذو إلى لفظ مال يوهم اشتراط التصريح بالإضافة وليس كذلك؛ بل مثل الإضافة الصريحة الإضافة المقدرة كما في قوله:

خالط من سلمى خياشيم وفا

أي: خياشيمها وفاها.

(**قوله: وأسقط المصنف الخ**) المراد بالإسقاط عدم الذكر، أي تركه ولم يأت به.

(**قوله: الهن**) هو على الصحيح اسم يكنى به عن أسماء الأجناس مطلقًا سواء كان يستقبح التصريح بذكرها أولًا.

(**قوله: في تثنية الأسماء خاصة**) اعترض بأن الألف علامة في المثنى لا في التثنية التي هي فعل الفاعل.

وأجيب بأن كلامه من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق، فالإضافة إلى الأسماء من إضافة البعض إلى الكل، فهي على معنى من أي في المثنى من الأسماء، أو من إضافة الصفة للموصوف، أي في الأسماء المثناة.

وقوله: "الأسماء" لا محترز له؛ لأن غيرها لا يثنى كما أن قوله: خاصة كذلك سواء رجع إلى تثنية أو إلى الأسماء، وهو بمعنى خصوصًا، فهو من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعافية.

والعاقبة منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره أخص.

تثنية الأسماء بكون الألف علامة لرفعها خصوصًا بناء على المشهور من جواز حذف عامل المؤكد -بكسر الكاف- خلافًا لابن مالك.

والمراد بالمثنى كل اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف، فخرج بالقيد الأول نحو: العمرين في عمرو وعمرو به، وبالثاني في أبي بكر وعمر، وبالثالث كلا وكلتا واثنتان؛ إذ لم يسمع كل ولا كلة ولا اثن ولا اثنة.

وهذه المخرجات ملحقات ب المثنى في إعرابه لا منه.

ثم اعلم أنه يشترط في كل ما يثنى عند الأكثرين شروط ثمانية نظمها بعضهم بقوله:

شرط المثنى أن يكون معربًا ... ومفردًا منكرًا ما ركبا
موافقًا في اللفظ والمعنى له ... مماثل لم يغن عنه غيره

كذا في الحاشية.

فلا يثنى ما كان مبنيًا، وأما نحو: ذان، وتان، واللذان، واللتان، فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين.

(وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية)، وهو الألف نحو: تضربان -بالفوقانية-

---

ولا يثنى المثنى ولا المجموع على حده، ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، ولا يثنى العلم باقيًا على علميته؛ بل ينكر ثم يثني، وقد مرت الإشارة إلى ذلك في جمع المذكر.

ولا يثنى ما ركب تركيب إسناد اتفاقًا ولا مزج على الأصح، وأما المركب الإضافي من الإعلام، فيستغني بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه، ولا يثنى ما لم يتفق في اللفظ، وأما نحو: "الأبوان" فمن باب التغليب، ولا ما لم يتفق في المعنى، فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز.

وأما قولهم: "القلم أحد اللسانين" فشاذ.

ولا يثنى ما لا ثاني له في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر.

وأما قولهم: القمران للشمس والقمر، فمن باب المجاز.

ولا ما استغنى بتثنية غيره عن تثنيته، فلا يثنى سواء؛ لأنهم استغنوا بتثنية سي عن تثنيته فقالوا: سيان، ولم يقولوا: سوا آن.

ولا ما استغنى بملحق المثنى عن تثنيته، فلا يثنى جمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا. أفاده في التصريح.

(**قوله: تضربان بالفوقانية**) وهو يصلح للمخاطبين المذكرين نحو: أنتما تضربان يا زيدان، والمؤنثين نحو: أنتما تضربان يا هندان، والتاء فيه للمخاطب، ولا تكون الألف فيه إلا اسمًا، ويصلح للغائبتين المؤنثتين سواء كانت الألف اسمًا نحو: الهندان تقومان،

ويضربان -بالتحتانية-، (أو ضمير جمع) المذكر وهو الواو نحو: تضربون -بالفوقانية- ويضربون -بالتحتانية-، (أو ضمير المؤنثة المخاطبة) وهو الياء التحتانية نحو: تضربين.

وتسمى الأفعال الخمسة، وهي مرفوعة، وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة.

أو حرفًا على لغة أكلوني البراغيث نحو: تقومان الهندان، والتاء فيه للتأنيث لا للخطاب ففيه أربع صور.

(قوله: ويضربان بالتحتانية) للغائبين المذكرين اسمًا كانت الألف نحو: الزيدان يضربان، أو حرفًا نحو: يضربان الزيدان على تلك اللغة ففيه صورتان.

(قوله: تضربون بالفوقانية) خاص بجمع الذكور الحاضرين، نحو: أنتم تضربون، ولا تكون الواو فيه إلا اسمًا ففيه صورة واحدة.

(قوله: ويضربون بالتحتانية) لجمع الذكور الغائبين سواء كانت الواو فيه اسمًا نحو: الزيدون يضربون، أو حرفًا نحو: يضربون الزيدون على تلك اللغة ففيه صورتان.

(قوله: المخاطبة) هذا القيد لبيان الواقع؛ إذ ليس لنا فعل يرفع بثبوت النون يتصل به ضمير مؤنثة غير مخاطبة حتى يحترز عنه.

(قوله: نحو: تضربين) ولا يكون إلا مبدوءًا بالتاء الفوقية، ولا تكون الياء فيه إلا اسمًا، ففيه صورة واحدة، فجملة الأفعال باعتبار ما تقدم عشرة، وإن نظر إلى أنه قد يغلب مذكر على مؤنث، أو مخاطب على غائب، أو بالعكس، وإلى انقسام المؤنث إلى حقيقي التأنيث ومجازيه وغير ذلك زادت الصور.

(قوله: ثبوت النون) أي: النون الثابتة، فهو من إضافة الصفة للموصوف.

(وللنصب خمس علامات: الفتحة، والألف، والكسرة، والياء، وحذف النون). قدم الفتحة؛ لأنها الأصل، وأعقبها بالألف؛ لأنها تنشأ عنها، وثلث بالكسرة؛ لأنها أخت الفتحة في التحريك، وأعقبها بالياء؛ لأنها بنت الكسرة، وختم بحذف النون؛ لبعد المشابهة فيها.

ولكل من هذه العلامات الخمس مواضع تخصها.

(فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع):

(**قوله: وللنصب**) أي: من حيث هو إلى آخر ما تقدم.

(**قوله: أخت الفتحة**) أي: مشاركتها في مطلق التحريك، أي التحرك فلا يرد أن وصفها التحرك، وإن التحريك فعل المتكلم.

(**قوله: لبعد المشابهة فيها**) أي: لضعف المشابهة في الحذف، فالضمير في قوله: "فيها" راجع للحذف، وأنثه لاكتساب مرجعه وهو الحذف التأنيث من المضاف إليه، وهو النون في قوله: بحذف النون أو يقال أنث باعتبار العلامة.

(**قوله: مواضع**) جمعها باعتبار الأفراد الشخصية، وإلا فالألف والكسرة وحذف النون ليس لكل منها إلا موضع، والياء لها موضعان لا ثلاثة.

وأما الجواب بأن المراد بالجمع ما فوق الواحد فليس مطردًا؛ بل هو خاص بالفتحة والياء، ولا يجري في الألف والكسرة وحذف النون لما عرفت من أنه ليس لكل منها إلا موضع واحد.

الأول: (في الاسم المفرد) نحو: رأيت زيدًا وعبد الله والفتى.

(و) الموضع الثاني: في (جمع التكسير) نحو: رأيت الزيود والهنود والأسارى والعذارى.

(و) الموضع الثالث: في (الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب، ولم يتصل بآخره شيء) مما تقدم في علامات الرفع، نحو: لن يضرب ولن يخشى.

(**قوله: الأول في الاسم**) تقدم ما فيه.

ولا فرق في الاسم المفرد بين كونه مضافًا أو غير مضاف ظاهر الإعراب، أو مقدرة للتعذر، أو للمناسبة منصرفًا أو غير منصرف، أشار إلى بعض ذلك بالأمثلة، ومثله: رأيت غلامي، وقوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾، ولا يخفى إعرابه.

(**قوله: في جمع التكسير**) أي: الجمع المكسر، ويعمم فيه بمثل ما قبله كما أشار إلى بعض ذلك بالأمثلة.

(**قوله: في الفعل المضارع**) سواء كان صحيح الآخر أو معتلة.

(**قوله: إذا دخل عليه ناصب**) لا حاجة إليه؛ لأن الشيء لا ينصب إلا بناصب؛ لكنه ذكره توضيحًا، ولم يذكره في نظائر هذا الموضع اكتفاء بذكره هنا طلبًا للاختصار.

وكان الأولى ذكر مثل هذا في أول الكلام في قوله، فأما الضمة فتكون علامة للرفع في الاسم المفرد بأن يقول هناك إذا دخل عليه رافع، ويكتفي بذلك عن ذكر مثله في نظائره.

(**قوله: مما تقدم في علامات الرفع**) وهو ما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه، وهو نون التوكيد -بقسيمها- ونون النسوة وألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة، فإن

(وأما الألف فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة) المتقدمة في علامات الرفع (نحو: رأيت أباك وأخاك)، فأباك وأخاك منصوبان برأيت، وعلامة نصبهما الألف نيابة عن الفتحة، (وما أشبه ذلك) من نحو: رأيت حماك وفاك وذا مال.

(وأما الكسرة فتكون علامة النصب جمع المؤنث السالم) نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾،

دخل عليه الناصب، وكان متصلًا به نون النسوة كان إعرابه محليًا نحو: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ﴾.

(قوله: المتقدمة) أشار به إلى أن أل في الأسماء للعهد الذكري.

(قوله: وما أشبه ذلك) قد يقال: لا فائدة له مع قوله أولًا نحو: رأيت أباك.

وأجيب بأن نحو: أفاد عدم الحصر في الذهن، وهذا أفاد عدم الحصر في الخارج أو بالعكس.

وقول الشارح من نحو: "رأيت الخ" بيان لما مما أشبه ولا موقع للفظ نحو هنا؛ لأنه لم يبق غير هذه الثلاثة حتى يدخل تحتها.

وأجيب بأن ذكرها باعتبار كل فرد وحده من هذه الثلاثة، فيكون المعنى نحو: رأيت حماك من بقية إخوانه، وكذا نحو: رأيت فاك من بقية إخوانه، وهكذا ولو أسقطها وقال: من رأيت حماك الخ لكان أحسن.

فالسموات: مفعول به، وقيل: مفعول مطلق وهو منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم.

(**قوله: فالسموات مفعول به**) أي: عند الجمهور.

وقوله: "وقيل مفعول مطلق" أي عند الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب، وصوَّبه في المغني، ووضحها بأن قال: المفعول به ما كان موجودًا قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلًا كقولك: "ضربت زيدًا"، فإن زيدًا كان موجودًا وأنت فعلت به الضرب.

والمفعول المطلق هو ما كان العامل فيه فعل إيجاده وإن كان ذاتًا؛ لأن الله تعالى موجد للأفعال والذوات جميعًا، والجمهور لا يشترطون هذا الشرط.

وباتفاق القولين نصب السموات ونحوه بالكسرة، وهذه حكمة تأخير الإعراب عن حكاية القول الثاني، وهذان القولان ليسا مختصين بجمع المؤنث السالم المنصوب بالكسرة؛ بل جاريان في نحو: "خلق الله العالم" المنصوب بالفتحة الظاهرة.

ثم اعلم أنه إنما نصب ما جمع بألف وتاء مزيدتين بالكسرة حملًا للنصب على الجر كما فعلوا ذلك في أصله، وهو ما جمع بالواو والنون؛ ليلتحق الفرع بالأصل، ولم يعربوه بالحروف كأصله؛ لأنه ليس في آخره حروف تصلح للإعراب بخلاف أصله.

واعلم أيضًا أن هذا الجمع يطرد في ستة أشياء منظومة في قول الشاطبي في شرح الألفية:

وقسه في ذي التا ونحو ذكرى ... ودرهم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل ... وغير ذا مسلم للناقل

(وأما الياء فتكون علامة للنصب في التثنية) نحو: رأيت الزيدين، فالزيدين منصوب برأيت، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة؛ لأنه مثنى.

(و) في (الجمع) المذكر السالم نحو: رأيت العمرين، فالعمرين منصوب برأيت، وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها؛ لأنه جمع مذكر سالم.

وأطلق الجمع؛ لكونه على حد المثنى، فإذا ذكر الجمع مع المثنى انصرف إلى جمع المذكر السالم؛ لأنه أخوه في الإعراب بالحروف.

(وأما حذف النون فيكون علامة للنصب في الأفعال) الخمسة (التي رفعها بثبات النون)،

(قوله: في التثنية) أي: المثنى.

(قوله: وأطلق الجمع الخ) اعتذار عن إطلاق الجمع مع كون المراد جمع المذكر السالم.

وقوله: لكونه على حد المثنى -أي طريقته- في الإعراب بالحروف، وفي أن آخر كل منهما نون تحذف للإضافة.

(قوله: لأنه الخ) أي: لأجل أن المثنى شريك جمع المذكر السالم في الإعراب بالحروف.

(قوله: بثبات النون) أي: بالنون الثابتة.

وتقدم أنها كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية نحو: لن يفعلا، ولن تفعلا، أو ضمير جمع نحو: لن يفعلوا، ولن تفعلوا، أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو: لن تفعلي، فهذه منصوبة بلن، وعلامة نصبها حذف النون نيابة عن الفتحة.

(وللخفض ثلاث علامات: الكسرة، والياء، والفتحة).

بدأ بالكسرة؛ لأنها الأصل، وثنى بالياء؛ لأنها بنتها، وختم بالفتحة؛ لأنها أخت الكسرة في التحريك.

ولكل من هذه العلامات الثلاث مواضع تخصها.

(فأما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع):

الأول: (في الاسم المفرد

(قوله: وتقدم أنها كل فعل مضارع الخ) فيه تسمح؛ لأن الذي تقدم قوله: وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع؛ إذ اتصل به ضمير تثنية الخ، ولم يتقدم أنها كل فعل مضارع الخ، نعم تقدم ما يفيد ذلك.

(قوله: وللخفض) اللام بمعنى على.

(قوله: لأنها أخت الكسرة في التحريك) أي: مشاركتها في التحرك فإطلاق التحريك على التحرك من إطلاق السبب على المسبب.

(قوله: مواضع تخصها) الجمع باعتبار الأفراد الشخصية، وإلا فالفتحة ليس لها إلا موضع واحد، وهو الاسم الذي لا ينصرف.

المنصرف)، وهو الاسم المتمكن الأمكن، نحو: مررت بزيد، وسمي منصرفًا؛ لدخول تنوين الصرف عليه، وهو المسمى بتنوين التمكين.

(قوله: المنصرف) أي: حقيقة كزيد أو حكمًا وهو غير المنصرف إذا أضيف أو اقترن بأل بناء على أنه باق على منعه من الصرف سواء ظهر إعراب ذلك الاسم كزيدًا، أو قدر للثقل أو التعذر أو المناسبة كمررت بالقاضي والفتى وغلامي.

(قوله: وهو الاسم المتمكن الأمكن) يحتمل أنه تعريف للمنصرف من حيث هو سواء كان مفردًا أو جمع تكسير، ويحتمل أنه تعريف للاسم المفرد المنصرف، ويكون تعريفًا بالأعم إن لم يحمل الاسم في التعريف على المفرد، وقد أجازه المتقدمون؛ لأنه يستفاد به التمييز في الجملة.

والاسم المتمكن هو العاري عن شبه الحرف فلم يبن والأمكن الزائد في التمكن، وهو العاري عن شبه الفعل فلم يمنع من الصرف.

واعلم أن أقسام الاسم ثلاثة: متمكن أمكن وهو الاسم المعرب المنصرف، ومتمكن غير أمكن وهو المعرب غير المنصرف، ولا متمكن ولا أمكن وهو المبني كالمضمرات وأسماء الاستفهام.

(قوله: لدخول تنوين الصرف عليه) الأولى أن يقول للحوق تنوين الصرف له؛ لأن الدخول يكون في الأوَّل والتنوين في الآخر، وإضافة تنوين إلى الصرف من إضافة المسمى إلى الاسم، أي التنوين المسمى بالصرف.

وما ذكره من أن الصرف هو التنوين، أي تنوين التمكين كما ذكره بقوله: "وهو المسمى بتنوين التمكين" هو مذهب المحققين الذي أشار إليه ابن مالك بقوله:

(و) الثاني: في (جمع التكسير المنصرف) نحو: مررت بزيود وهنود.

وسيأتي أن غير المنصرف يخفض بالفتحة.

(و) الثالث: في (جمع المؤنث السالم)، ولا يكون إلا منصرفًا، نحو: مررت بالهندات، إذا لم يكن عَلَمًا، فإن كان علمًا جاز فيه الصرف وعدمه.

الصرف تنوين أتى مبينًا ... معنى به يكون الاسم أمكنا

وقيل: هو الجرّ مع التنوين، وقيل: يطلق على تنوين التمكين والعوض والمقابلة والصرف.

(**قوله: وجمع التكسير المنصرف**) أي: حقيقة كما مثل الشارح، أو حكمًا فدخل غير المنصرف مضافًا نحو: اعتكفت في مساجدكم، أو مقرونًا بأل نحو: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ بناء على ما تقدم في المفرد هذا.

ولم يقل المصنف في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين مع أنه أخصر؛ لزيادة الإيضاح للمبتدئ؛ لأنه ربما يتوهم أن المنصرف مجموعهما.

(**قوله: وسيأتي أن غير المنصرف**) أي: من نوعي المفرد وجمع التكسير.

(**قوله: ولا يكون إلا منصرفًا**) ولذا لم يقيده المتن بالمنصرف كما فعل فيما قبله.

(**قوله: إذا لم يكن علمًا**) هذا قيد في قوله: "ولا يكون إلا منصرفًا"، ولقائل أن يقول: لا ضرورة إلى هذا القيد؛ لأن ما جعل علمًا صار مفردًا والكلام في الجمع، نعم يصح إطلاق الجمع عليه باعتبار أصله.

(**قوله: فإن كان علمًا الخ**) نحو: "عرفات" علمًا لموضع الوقوف، و"ذرعات" قرية من قرى الشام.

(وأما الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع):

الأول: (في الأسماء الخمسة) المعتلة

واختلف العرب في كيفية إعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق:

فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه؛ لأنه في الأصل للمقابلة، فاستصحب بعد التسمية، وهذه هي اللغة المشهورة.

وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع، ويترك تنوينه مراعاة للعلمية والتأنيث.

وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف، فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فقط.

فالأول راعي الجمعية فقط، والأخير راعي التسمية فقط، والمتوسط توسط بين الأمرين فراعي الجمعية، فجعل نصبه بالكسرة، وراعى اجتماع العلمية والتأنيث، فترك تنوينه، وهو وإن لم يكن تنوين صرف إلا أنه مشبه له في الصورة.

وقضية ذلك كما قال بعضهم: إنه لو سمي به مذكر كأن سمي رجل بمسلمات أنهم يصرفونه.

وقد روي باللغات الثلاث قوله:

تنورتها من أذرعات وأهلها ... بيثرب أدنى دراها نظر عالي

(قوله: المعتلة) أي: التي آخرها حال الإضافة حرف علة.

وإنما قلنا: حال الإضافة؛ لئلا يرد عليه فوه، فإن آخره حال الإفراد هاء، وأصله فوه -بفتح الفاء- عند سيبويه والخليل، وبضمها عند الفراء، وعلى كلا القولين هو بإسكان الواو.

المضافة نحو: مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وذي مال، فهذه مخفوضة بالباء الموحدة، وعلامة خفضها الياء نيابة عن الكسرة.

(و) الثاني: (في التثنية) مطلقًا نحو: مررت بالزيدين والهندين، فالزيدين والهندين مخفوضان بالباء الموحدة، وعلامة خفضهما الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة.

(و) الثالث: في (الجمع) السالم للمذكر، نحو: مررت بالزيدين، فالزيدين مخفوض بالباء الموحدة، وعلامة خفضه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة.

(وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف) وهو: ما كان على صيغة منتهى الجموع، نحو: مررت بمساجد ومصابيح.

(قوله: المضافة) أي: إلى غير ياء المتكلم.

(قوله: في التثنية مطلقًا) أي: سواء كان لمذكر أو لمؤنث.

(قوله: السالم للمذكر) أي: فأل في الجمع للعهد الذكري، والقرينة على ذلك ذكره مع التثنية كما مرَّ.

(قوله: في الاسم الذي لا ينصرف) سواء كان مفردًا أو جمعًا مكسرًا ظاهر الإعراب، أو مقدرة.

وضابطه أنه المشابه للفعل في اشتماله على علتين فرعيتين معتبرتين مختلفتين، مرجع إحداهما إلى اللفظ، والأخرى إلى المعنى، أو علة فرعية تقوم مقام علتين، وذلك أن الفعل فيه علتان فرعيتان:

إحداهما: ترجع إلى اللفظ وهي اشتقاق لفظه من لفظ المصدر عند البصريين، والمشتق فرع المشتق منه، وأما عند الكوفيين فالعلة اللفظية شبه التركيب؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان والنسبة والاسم يدل على الذات فقط، والمركب فرع المفرد. كذا في الحاشية.

ومثله في حاشيته على الأشموني، وتعقبه سم نقلًا عن العلامة الدنوشري حيث قال: وفيه تأمل؛ لأن التركيب جاء للفعل من حيث المفتي. اهـ.

والثانية: رجع إلى المعنى، وهي احتياجه إلى الفاعل في الإفادة، وما يحتاج فرع ما يحتاج إليه، فالفعل فرع عن الاسم باعتبار اللفظ والمعنى، فإذا شابهه الاسم في اشتماله على مطلق علتين الخ، وليس المراد في اشتماله على عين العلتين اللتين في الفعل منع منه شيآن ممنوعان من الفعل، وهما الكسرة والتنوين.

وبوصف العلتين بالمعتبرتين اندفع إيراد نحو: هند إذا صرف مع أن فيه الفرعيتين، أي لأنهما ليستا بمعتبرتين؛ لانتفاء بعض الشروط حينئذ كما سيأتي.

فلو كانت العلتان من جهة اللفظ فقط نحو: أجيمال -بالجيم- تصغير إجمال جمع جمل، ففيه فرعيتان، فإن المجموع فرع المفرد، والمصغر فرع المكبر، وكلاهما من جهة اللفظ، أو كانتا من جهة المعنى فقط نحو: حائض وطامث، ففي كل منهما فرعيتان التأنيث، وهو فرع التذكير، والوصف وهو فرع الموصوف، وكلاهما من جهة المعنى لم تمنع منه الكسرة ولا التنوين؛ لأنه لم يصر بذلك كامل الشبه بالفعل.

ثم اعلم أن حاصل العلل الموجبة لمنع الصرف تسع:

الأولى: صيغة منتهى الجموع.

والثانية: التأنيث، وهو ثلاثة أنواع: تأنيث بالألف المقصورة، أو الممدودة، وتأنيث بالتاء الظاهرة، وتأنيث معنوي كما سيأتي.

والثالثة: المعرفة، والمراد هنا خصوص العلمية لا غيرها من بقية المعارف؛ لعدم مدخلية المضمر والمبهم هنا؛ لكونهما مبنيين، والكلام في المعربات، ولجعل ذي الإضافة أو اللام غير المنصرف في حكم المنصرف.

والرابعة: المعجمة.

والخامسة: وزن الفعل.

والسادسة: زيادة الألف والنون.

والسابعة: العدل.

والثامنة: التركيب.

والتاسعة: الوصف.

وأن من هذه العلل ما يقوم مقام علتين، فيستقل بالمنع بمفرده، وهو شيآن صيغة منتهى الجموع، وألف التأنيث المقصورة والممدودة.

أما وجه قيام الأول مقام علتين فلأن كونه جمعًا بمنزلة علة، وهي من جهة المعنى ففيه فرعية المعنى بالدلالة على الجمعية، وكونه أقصى بمنزلة علة أخرى، وهي من جهة اللفظ ففيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية.

وأما وجه قيام الثاني مقامهما، فلأنه زيادة دالة على التأنيث لازمة لبناء ما هي فيه، فلا يقال في حمراء: حمر، ولا في حبلى: حبل، فالتأنيث بمنزلة علة، وهي من جهة المعنى واللزوم بمنزلة علة أخرى، وهي من جهة اللفظ. كذا في الحاشية.

والذي في الحفني على الأشموني: أن التأنيث بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ، ولزوم علامته علة ترجع إلى المعنى، وإن منها ما لا يستقل بالمنع؛ بل لا بد من علة ثانية معه، وهي السبعة الباقية، وبعض الثامنة وهو التأنيث بالتاء.

والتأنيث المعنوي وهذه على قسمين: ما يمنع منها مع الوصفية، وما يمنع مع العلمية ضرورة أن الوصفية والعلمية لا يجتمعان؛ لتنافي مدلولهما، فإن مدلول العلمية الذات، ومدلول الوصفية حالة من أحوالها، فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء: العدل كمثنى وثلاث، ووزن الفعل كأحمر، وزيادة الألف والنون كسكران.

ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة كعمرو يزيد وعثمان، وثلاثة أخرى وهي العجمة كإبراهيم، والتأنيث كطلحة وزينب، والتركيب كمعد يكرب.

إذا علمت ذلك علمت أن تسمية كل واحدة من هذه العلل السبعة وبعض الثامنة علة مجاز؛ إذ كل واحدة جزء علة، فالعلة التامة الموجبة لمنع الصرف مجموع علتين أو واحدة تقوم مقامهما، كما قاله بعضهم.

وقد أشار الشارح لمعظم ما تقدم بقوله: وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع الخ.

(**قوله: وهو ما كان الخ**) أي: الاسم الذي لا ينصرف المشتمل على علة تقوم مقام علتين ما كان الخ.

أي: هو الذي وجد على وزن صيغة -أي هيئة- منتهى -أي أقصى- الجموع، أي الذي لا يمكن أن يجمع جمع تكسير مرة أخرى بعد حصوله على هذه الصيغة -مثلًا- كلب يجمع على أكلب، ثم يجمع أكلب على أكالب، وكذلك نعم يجمع على أنعام، ثم يجمع أنعام على أناعيم، وأكاليب وأناعيم لا يجمعان بعد ذلك، فهما على صيغة وقفت عندها جموع التكسير.

وقولنا: "لا يمكن أن يجمع جمع تكسير" لا ينافي إمكان جمعه جمع سلامة نحو: الصواحبات جمع صواحب، فصواحب لا يجمع جمع تكسير بعد هذه الصيغة التي هو عليها، وإن جمع جمع سلامة على صواحبات، وإنما لم يكن الجمع جمع سلامة ضارًّا في دعوى أن صيغة صواحب -مثلًا- بلغت أقصى صيغة الجموع، مع أنه قد بقي من الصيغ صواحبات جمع سلامة، فلم تبلغ صواحب أقصاها؛ لأن جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة لم يبطل نهاية الجمعية على جمع التكسير، فهو بسبب ذلك كالعدم.

وضابطه عندهم كل جمع مكسر بعد ألف تكسيره حرفان كمساجد، أو ثلاثة أوسطها ساكن كمصابيح، ولا فرق بين أن يكون أوله ميمًا كما مثل، أو غيرها كصوامع وقناديل، وسواء حذف منه الآخر كالناقص من الصيغة الأولى نحو: جوار أولا.

والحرف المشدد بحرفين فنحو: دواب من الصيغة الأولى، ونحو: بخاتي جمع بختى من الثانية.

وبقولنا: "كل جمع مكسر" خرج نحو: تدانى وتوانى، فإنهما مفردان مصدران لتداني وتواني.

وبقولنا: "أوسطها ساكن" خرج طواعية وكراهية، وهما خارجان لجمع أيضًا؛ لأنهما مفردان.

أو كان مختومًا بألف التأنيث الممدودة كصحراء أو المقصورة كحبلى.

أو كان فيه العلمية والتركيب المزجي، نحو: معد يكرب.

وخرج ملائكة ونحوه، وبعضهم أخرجها باشتراط أن لا يكون في آخر هذا الجمع تاء التأنيث.

وقد علم من ضابطه المذكور شروطه، وبقي منها أن لا تلحقه ياء النسبة في الجمعية، فخرج نحو: ظفارى نسبة إلى ظفار -بوزن قطام- مدينة باليمن يجلب منها الطيب المسمى بالإظفار، فهو مصروف؛ لأن الياء فيه ياء النسبة تحقيقًا.

وخرج نحو: حواري -بالحاء المهملة والراء بعد الألف- وهو الناصر، وحوالي وهو المحتال فكل منهما مصروف؛ لأن الياء فيه ملحقة بياء النسب؛ لأنه سمع من العرب مصروفًا، فقدر فيه الانتساب، وإن لم يكن منسوبًا حقيقة.

(**قوله: أو كان مختومًا بألف التأنيث الممدودة**) ألف التأنيث الممدودة عند بعضهم هي الألف التي بعدها همزة، وعند بعضهم ألف قبلها ألف، فتقلب هي همزة، وعلى هذا فإطلاق الممدودة عليها مجاز؛ لأن الممدود ما قبلها لا هي، وهي تمنع مطلقًا سواء كانت في علم كزكرياء، أو نكرة كصحراء، أو صفة كحمراء، أو جمع كأصدقاء جمع صديق، وصلحاء جمع صالح، أو أعزاء جمع عزيز، وألف التأنيث المقصورة هي ألف لينة مفردة سواء كانت في علم كرضوى اسم جبل بالمدينة، أو نكرة كذكرى، أو صفة كحبلى، أو جمع كمرضى وجرحى.

(**قوله: أو كان فيه العلمية والتركيب**) هذا شروع فيما فيه علتان.

والعلمية كون الاسم علمًا لمذكر أن مؤنث، والتركيب جعل اسمين بمنزلة اسم واحد.

وشرط تأثيره منع الصرف مع انضمامه للعلمية كونه مزجيًا ليس عدديًا، ولا مختومًا بويه، فخرج المركب الإضافي فإنه يجري على جزئه الثاني بعد التركيب ما جرى عليه قبله من الصرف وعدمه، كغلام زيد وأبي هريرة.

وأما جزؤه الأول فيعرب بالحركات الثلاث لفظًا أو تقديرًا، وخرج المركب الإسنادي نحو: شاب قرناها، وتأبط شرًّا، فإنه مبني محكي على حالته قبل العلمية، فلم يكن له حظ في منع الصرف؛ لأن منع الصرف مخصوص بالمعربات كذا قيل.

ولقائل أن يقول: الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علمًا مبنية، وإن كانت أجزاؤها معربة، وبعد العلمية معربة إعرابًا تقديريًا لاستثقال الحرف الأخير بحركة الحكاية، فتكون من المعربات تقديرًا لا من المبنيات، وإذا كان كذلك فينبغي أن يحكم عليها بالانصراف أو بعدمه؛ لأن عدم ظهور الإعراب لا ينافي الانصراف وعدمه كما في عصار حبلى وموسى.

ويمكن أن يقال: الحكاية مانعة من اعتبارها اسمًا واحدًا حتى يحكم عليها بالانصراف أو بعدمه.

وخرج أيضًا المركب التقييدي مطلقًا التوصيفي وغيره، كجملة الشرط كالحيوان الناطق، وإن قام زيد علمين.

وخرج أيضًا المركب العددي كخمسة عشر، فإنه مبني على فتح الجزأين إلا اثني عشر واثنتي عشرة، فإن الجزء الأول منهما يعرب إعراب المثنى، والجزء الثاني مبني على الفتح.

أو العلمية والتأنيث نحو: زينب وفاطمة.

وخرج المزجي المختوم بويه كسيبويه، فإنه مبني على الصحيح.

وقد أشار الشارح إلى هذه الشروط بالمثال في قوله: "نحو: معد يكرب"، أي وحضرموت وبعلبك، فيرفع الجزء الثاني بالضمة وينصب ويجر بالفتحة بلا تنوين، والجزء الأول باق على حاله من السكون، كمثال الشارح والفتح كما مثلنا، وهذا هو الأفصح، ويجوز فيه الصرف أيضًا والبناء.

(**قوله: أو العلمية والتأنيث**) سواء كان التأنيث لفظيًّا أو معنويًّا، أما المعنوي فهو أن يكون اللفظ المجرد من التاء والألف موضوعًا في الأصل لمؤنث، سواء سميت به مؤنثًا حقيقيًّا كزينب علم امرأة، أو مذكرًا حقيقيًّا كالمثال علم رجل، أو يكون في الأصل لمذكر، ثم جعل علمًا لمؤنث كزيد علم امرأة.

وهذا التأنيث إنما يكون بتاء مقدرة لظهورها في التصغير، وشرطه مع انضمامه للعلمية واحد من أمور أربعة:

إما زيادة الاسم على ثلاثة أحرف كزينب وسعاد؛ لأن الحرف الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث.

وإما تحرك الوسط من حروفه نحو: "سقر" اسم لجهنم؛ لأن الحركة قامت مقام الرابع القائم مقام التاء.

وإما كونه عجميًّا كجور -بضم الجيم- وحمص اسمي بلدين.

وإما كونه منقولًا من مذكر نحو: زيد إذا سمي به امرأة؛ لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ كثقله بالتاء، هذا مذهب سيبويه والجمهور، فإن لم يوجد فيه واحد من هذه الأربعة، نحو: هند ودعد جاز فيه الوجهان، والمنع أجود عند سيبويه.

أو العلمية والعجمة نحو: إبراهيم.

وأما التأنيث اللفظي ملحقًا بآخره علامة التأنيث سواء كان موضوعًا لمذكر كطلحة وحمزة، أو لمؤنث كفاطمة، وإن كان الثاني معنويًّا أيضًا، ولا شرط له غير انضمامه للعلمية.

إذا علمت ذلك علمت أن أقسام التأنيث ثلاثة: لفظي ومعنوي كفاطمة علم امرأة، ولفظي فقط كطلحة وحمزة علمي رجلين، ومعنوي فقط كزينب وسعاد علمي امرأتين، وهذا ظاهر، أو علمي رجلين نظرًا للأصل.

وقد أشار إلى ما تقدم ابن مالك بقوله:

كذا مؤنث بهاء مطلقًا	وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث أو كجور أو سقر	أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر
وجهان في العادم تذكير اسبق	وعجمة كهند والمنع أحق

(**قوله: أو العلمية والعجمة**) العجمة: كون اللفظ مما لم تضعه العرب، وشرط منعها مع العلمية أن يكون ما هي فيه علمًا في لغة العجم قبل استعماله في اللغة العربية علمًا.

وهذا ما جزم به ابن الحاجب، ووافقه ابنا مالك وهشام، وهو ظاهر قول سيبويه؛ لكن جمهور النحويين على أنه لا يشترط، وإنما الشرط أن يكون علمًا في أول استعمال العرب.

وبه جزم الرضي وقال: ألا ترى أن قالون اسم جنس في العجم بمعنى الجيد، ثم نقلته العرب إلى العلم، فلم ينصرف فيه، فصار غير منصرف.

وشرطها أيضًا عند سيبويه وأكثر النحاة تحرك الوسط، ورجحه الرضي والمتأخرون.

أو العلمية ووزن الفعل نحو: أحمد.

وأما عند ابن الحاجب وجماعة فالشرط أحد أمرين: إما تحرك الوسط، أو زيادة حروف الاسم على ثلاثة.

قال الأشموني: ويتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال:

أحدها: أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقًا، وهو الصحيح.

الثاني: أن ما تحرك وسطه لا ينصرف، وفيما سكن وسطه وجهان.

الثالث: أن ما تحرك وسطه لا ينصرف، وما سكن وسطه ينصرف، وبه جزم ابن الحاجب.

واعلم أن أسماء الأنبياء، وكذا الملائكة أعجمية إلا أربعة من كل منظومة في قوله:

هود شعيب صالح محمد … أوضاعها في العجم ليست توجد

رضوان مالك نكير منكر … أمثالها في الحكم ما قد ذكروا

لكن رضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، بخلاف بقية الأربعة، فإنها مصروفة، وكذا أسماء جميع الأنبياء لا تنصرف إلا سبعة منظومة في قوله:

تذكر شعيبًا ثم نوحًا وصالحا … وهودًا ولوطًا ثم شيثًا محمدًا

(**قوله: أو العلمية ووزن الفعل**) أي: وزن مختص في لغة العرب بالفعل أصالة بمعنى أن الواضع وضعه أصالة للفعل.

ولم يوجد في الأسماء العربية من غير شذوذ إلا منقولًا عن الفعل، كشمر -بتشديد الميم- علم فرس، وأما بقم اسم نبت يصبغ به معروف فعجمي، فلا يضر في اختصاص

أو العلمية وزيادة الألف والنون نحو: عثمان.

أو العلمية والعدل نحو: عمر.

هذا الوزن بالفعل؛ لما تقدم من تقييد الأسماء بالعربية، وكضرب على وزن المجهول علم رجل من غير اعتبار ضمير، وإلا بأن اعتبر مع الضمير كان من العلم المحكي، وأما دئل -بضم الدال وكسر الهمزة- فشاذ.

وقد تقدم أننا قلنا: "من غير شذوذ" فإن لم يكن الوزن مختصًّا بالفعل، فشرطه أن يكون في أول الاسم الذي على وزن الفعل حرف زائد.

كما يزاد في أول المضارع أي حرف من أحرف المضارعة الأربعة نحو: "أحمد، ونحمد، وتغلب، ويشكر" أعلامًا لأشخاص معينة، فهي ممنوعة من الصرف؛ لأنها مبدوأة بحروف خاصة بالمضارع، فلم تكن في أصل الاسم، وههنا كلام نفيس فانظره في الحاشية.

(**قوله: والعلمية وزيادة الألف والنون**) أي: زيادتهما على حروف الكلم الأصلية، فلا منع فيما هما فيه، وهما أصليتان كمستعان أو إحداهما كتبيان.

وإذا تجاذب الكلمة أصلان: أصل يقتضي الزيادة، وأصل يقتضي عدمها؛ جاز الصرف وعدمه نحو: "شيطان" إن كان من شطن بمعنى: بعد، انصرف لأصالة النون، وإن كان من شاط شيطًا إذا هلك لم ينصرف، ومثل ذلك حسان من الحس أو الحسن، وعفان من العفة أو العفونة.

(**قوله: أو العلمية والعدل نحو: عمر**) العدل في اللغة له معان منها: نقيض الجور.

وفي الاصطلاح: تحول الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى مع اتحاد المعنى من غير إعلال ولا إلحاق.

أو كان فيه: الوصف ووزن الفعل نحو: أفضل.

أو الوصف والعدل

فخرج بقولنا: "مع اتحاد المعنى" المشتق فإنه يختلف المعنى فيه وفي المشتق منه، فضارب قد خرج عن معنى الضرب، كما خرج عن لفظه بخلاف نحو: "ثلاثة" فإنه لم يتغير عن المعنى التكراري المستفاد من ثلاثة ثلاثة.

وبقوله: "من غير إعلال" ما تغير للإعلال، كمقام فإن أصله مقوم كمذهب نقلت حركة الواو وإلى القاف، فصار مقوم تحركت الواو بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها الآن، فأبدلت ألفًا فصار مقام، فهذا لا يقال له: عدل عندهم؛ لأن التغير للإعلال.

وبقولنا: ولا إلحاق نحو: كوثر؛ لأنه أخرج عن الصيغة بزيادة الواو فيه لغرض الإلحاق بجعفر.

ثم إن العدل نوعان: تحقيقي وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف، وتقديري وهو الذي لا يدل عليه دليل إلا منع الصرف.

فالتحقيقي يمنع الصرف مع الوصفية نحو: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾.

والتقديري يمنع مع العلمية نحو: عمر، فإنه لا يوجد إلا علمًا غير منصرف، ولم يمكن فيه تقدير سبب آخر مع العلمية سوى العدل، فقدر فيه؛ لئلا يلزم هدم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف بسبب واحد، فقيل: إنه عدل عن عامر كزفر معدول عن زافر.

(**قوله: أو الوصف والعدل**) تقدم معنى العدل، وأما الوصف فهو اسم يدل على ذات مبهمة، وحال من أحوالها.

نحو: ﴿مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾.

أو الوصف وزياد الألف والنون كسكران. ولها شروط تطلب من المطولات.

ولو عبر بالوصفية بدل الوصف لكان أولى؛ لأن تقدير كلامه أو وجد في الاسم الوصف والعدل، وهذا غير صحيح؛ لأن الوصف اسم كما مر، فكيف يوجد في الاسم؛ إذ يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه، وشرط تأثير الوصفية منع الصرف مع علة أخرى الأصالة، أي أن يكون اللفظ موضوعًا للمعنى الوصفي أو لا.

وإن غلبت اسميته بعد ذلك، فلا يضر أن يراد به ذات معينة مع ملاحظة حالها، أو بدون تلك الملاحظة بعد أن كان موضوعًا للدلالة على ذات مبهمة وحال من أحوالها بخلاف العكس، ولذا قال ابن مالك:

وألغين عارض الوصفية كأربع وعارض لاسميه

(قوله: نحو: مثنى) معدول عن اثنين اثنين، وثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة، ورباع معدول عن أربعة أربعة، ومثلها مثلث ومربع؛ لأن كلا منهما معدول عن مكرر، فإن الأصل تعدد اللفظ عند تعدد المعنى، وتكرره وحيث لم يتعدد اللفظ علم أنه معدول عن مكرر، واختلفوا فيما وراء ذلك إلى عشار ومعشر هل جاء أم لا، والصواب مجيئه.

(قوله: أو الوصف وزيادة الألف والنون) تقدم شرط الوصف وهو الأصالة.

وأما الألف والنون فيه فشرطهما أن لا يكون مؤنث ما هما فيه على وزن فعلانة عند الأكثر، وهو الراجح.

وقيل: الشرط وجود فعلى في مؤنثه، ويظهر أثر الخلاف فيما لا مؤنث له أصلًا، فعلى الأوَّل يمنع من الصرف؛ لانتفاء فعلانة الذي هو شرط في منع الصرف.

فهذه كلها تخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة ما لم تضف، أو تتل أل، فإنها حينئذ تخفض بالكسرة على الأصل نحو: مررت بأفضلكم، وبالأفضل.

وعلى الثاني يصرف لعدم وجود فعلى الذي هو شرط، ومن ثم اختلفوا في رحمن إذا تجرد من أل، والراجح المنع بناء على الأوَّل.

(قوله: فهذه كلها) أي: الأسماء المذكورة ونحوها.

(قوله: أو تتل أل) سواء كانت معرفة كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾.

أو موصولة كقوله:

ما أنت باليقظان ناظره إذا ... نسيت بمن تهواه ذكر العواقب

بناء على أن أل توصل بالصفة المشبهة أو زائدة كقوله:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركًا ... شديدًا بأعباء الخلافة كاهله

ومثلها أم في لغة حمير كقوله:

أإن شمت من نجد بريقًا تألقًا ... تبيت بليل أم أرمد اعتاد أو لقا

ثم اعلم أن فيما لا ينصرف إذا أضيف أو تبع أل ثلاثة أقوال:

أحدها: أن يكون باقيًا على منعه من الصرف مطلقًا.

ثانيها: أن يكون منصرفًا مطلقًا.

ثالثها: التفصيل، وهو أنه إن زالت منه علة فمنصرف نحو: بأحمدكم وبعثماننا، فإن العلمية زالت؛ لأن الأعلام لا تضاف حتى تنكر، وإن بقيت العلتان فلا، نحو: بأحسنكم.

(وللجزم علامتان: السكون) وهو حذف الحركة، (والحذف) وهو سقوط حرف العلة أن النون للجازم.

(قوله: وللجزم) هو لغة: القطع مطلقًا، واصطلاحًا: قطع الحركة أو الحرف من الفعل المستقبل.

(قوله: علامتان السكون) هو لغة: ضد الحركة، واصطلاحًا ما ذكره الشارح.

(قوله: والحذف) هو لغة: الإسقاط والقطع والوصل، واصطلاحًا ما ذكره الشارح أيضًا.

(قوله: سقوط حرف العلة) أي: من الفعل المعتل.

وقوله: أو النون من الأمثلة الخمسة.

وقوله: "للجازم" أي: لأجله.

فإن قلت: حيث كان السكون اصطلاحًا حذف الحركة كما ذكره الشارح كان المناسب أن يقول المتن، وللجزم علامة الحذف، ويكون الحذف شاملًا لحذف الحركة، وهو السكون، ولحذف حرف العلة وحذف النون.

قلت: أنه أراد التصريح بالمقصود.

فإن قلت: العلامتان المذكورتان هما نفس الجزم؛ إذ هما حذف الحركة أو الحرف، والجزم هو كذلك، فقد جعل الشيء علامة لنفسه، وذلك غير معهود.

قلت: هذا الإشكال ساقط أما على أن الإعراب معنوي، فظاهر أن الجزم غير السكون والحذف؛ لأن الجزم حينئذ تغيير مخصوص علامته السكون، وما ناب عنه.

وأما على أن الإعراب لفظي فالتغاير بالإجمال والتفصيل.

واحترزت بقولي: للجازم من نحو: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾؛ لأن الواو حذفت في الخط؛ تبعًا لحذفها في اللفظ لالتقاء الساكنين، ومن نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، فإن النون حذفت لتوالي النونات.

(قوله: في الخط) أي: منه.

وقوله: "تبعًا" حال من الواو أي حالة كونها تابعة.

(قوله: لالتقاء الساكنين) علة لحذفها في اللفظ.

وفي بعض النسخ: "لا لالتقاء الساكنين"، وعليها كتب الشيخ النبتيتي حيث قال: أي ليس حذفها في الخط لدفع التقاء أي اجتماع الساكنين، وإن كان حذفها في اللفظ لدفع ذلك.

(قوله: ومن نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ فإن النون حذفت لتوالي النونات) الأصل لتبلوون بواوين ونون خفيفة بوزن ترحمون، حذفت ضمة الواو الأولى للثقل، فالتقى ساكنان فحذفت الواو الأولى التي هي لام الفعل لالتقاء الساكنين، وإنما لم تحذف واو الضمير؛ لأنها نائب الفاعل فهي عمدة وكلمة، بخلاف لام الفعل فإنها جزء كلمة، وحذف الجزء أولى من حذف الكلمة، فصار لتبلون، فأدخلت نون التوكيد المشددة وهي بنونين على نون الرفع، فاجتمع ثلاث نونات، حذفت نون الرفع؛ لتوالي النونات، ولما حذفت نون الرفع التقى ساكنان الواو والنون المدغمة، ولم تحذف الواو؛ لعدم ما يدل عليها؛ بل حركت بما يناسبها وهو الضم؛ لكونه حقها، فقيل: "لتبلون"، ولم تحذف النون؛ لفوات الغرض الذي جيء بها لأجله، وهو التوكيد.

ولكل من السكون والحذف مواضع تختص به.

(فأما السكون فيكون علامة للجزء في الفعل المضارع الصحيح الآخر) إذا دخل عليه جازم، ولم يتصل بآخره شيء، نحو: لم يضرب، فيضرب فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون.

والمراد بالصحيح الآخر:

وإعراب هذا الفعل أن تقول: اللام موطئة للقسم، وتبلون فعل جماعة الذكور المخاطبين مبني للمفعول مرفوع، وعلامة رفعه النون المحذوفة؛ لتوالي الأمثال، والواو نائب الفاعل في محل رفع والنون للتوكيد.

فإن قلت: قد جمع بين ثلاث نونات نحو: "النساء جنن" في الماضي، و"يجنن" في المضارع. قلت: لما كان فيهما نونان من نفس الكلمة، وواحدة زائدة؛ جاز ذلك بخلاف لتبلون، فإن الأولى للرفع، وثنتان للتوكيد، فالثلاثة زوائد على أصل الكلمة، والثقل إنما يحصل بالزوائد.

(قوله: مواضع) جمع موضع باعتبار الأفراد الشخصية فلا يرد أن السكون ليس له إلا موضع واحد، والحذف له موضعان كما تقدم نظيره، أو أنه أراد بالجمع ما فوق الواحد بالنسبة للحذف، وغلبه على السكون.

(قوله: ولم يتصل بآخره شيء) أي: يوجب بناءه، أو ينقل إعرابه من نوني النسوة والتوكيد أو ضمائر الفاعلين، خلافًا للشيخ الشنواني حيث اقتصر على الثاني، فإن الجازم إذا دخل على ما فيه نون النسوة نحو: لم يرضعن كان مبنيًا على السكون محله جزم.

ما لم يكن في آخره ألف ولا واو ولا ياء.

(وأما الحذف فيكون علامة للجزم) في موضعين:

الأول: (في الفعل المضارع المعتل الآخر)، وهو ما كان في آخره حرف علة، نحو: لم يدع، ولم يخش، ولم يرم، فيدع ويخش ويرم أفعال مجزومة بلم، وعلامة جزمها حذف حرف العلة من آخرها نيابة عن السكون.

فالمحذوف من "يخش" الألف والفتحة قبلها دليل عليها، والمحذوف من "يدع" الواو والضمة قبلها دليل عليها، والمحذوف من "يرم" الياء والكسرة قبلها دليل عليها.

(قوله: ما لم يكن في آخره ألف الخ) لو أسقط في لكان أولى وأظهر؛ لأن إثباتها يوهم أن آخر الفعل المعتل غير حرف العلة وليس كذلك، وإذا كان حرف العلة هو الآخر يلزم على إثباتها أن يكون الشيء ظرفًا لنفسه، ويجري ذلك في أمثال هذه العبارة.

(قوله: حرف علة) أي: أصلي فإن كان غير أصلي بأن كان بدلًا من همزة كيقرأ من القراءة، ويقرى من إقراء الضيوف ويوضو، ثم دخل الجازم جاز حذفه وتركه بناء على الاعتداد بالإبدال وعدمه، كما قاله الشارح في شرح الأزهرية.

(قوله: وعلامة جزمها حذف حرف العلة) وذلك؛ لأن الجازم لما دخل ووجد الآخر منها ساكنًا، فلم يمكنه تجديد الجزم فيه بالسكون، وكان ذلك الآخر لضعفه شبيهًا بالحركة تسلط عليه فحذفه، نعم لو اتصل بآخر الفعل نون النسوة أو التوكيد؛ وجب بقاء حرف العلة نحو: لم يخشين ولم يرمين ولم يدعون.

(و) الموضع الثاني: (في الأفعال) الخمسة (التي رفعها بثبات النون)، وهي كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية، نحو: لم يضربا ولم تضربا، أو ضمير جمع المذكر نحو: لم يضربوا، ولم تضربوا، أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو: لم تضربي.

فهذه الأفعال الخمسة مجزومة بلم، وعلامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون.

***

(قوله: وهي كل فعل الخ) الأولى إسقاط كل؛ لأنها للأفراد، والتعريف للماهية؛ لكنه لما لاحظ معنى الضابط أتى بها لبيان الإطراد، أي في التنصيص على كل فرد فرد.

(فصل)

في ذكر حاصل ما تقدم من أول باب علامات الإعراب إلى هنا، تمرينًا للمبتدئ

(فصل)

هو لغة الحاجز بين الشيئين.

واصطلاحًا: عبارة على الألفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني المخصوصة على الظاهر عند السيد، وهو مصدر يحتمل أن يكون بمعنى الفاعل، وأن يكون بمعنى المفعول.

والمعنى على الأول هذه الألفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة فاصلة ما بعدها عما قبلها؛ لتمييزها عنها، وعلى الثاني مفصولة عنها، وهذا بالنظر للأصل كما قاله الشبراملسي، وإلا فهو من قبيل علم الجنس فهو ملحق بالأعلام الجامدة غير مراعي فيها معناها الأصلي، فلا حاجة لجعله بمعنى فاعل أو مفعول.

(قوله: في ذكر) الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لفصل.

(قوله: حاصل) بمعنى محصول، أي محصل الكلام الطويل المتقدم.

(قوله: من أول باب علامات الإعراب إلى هنا) من فيه للبيان، أي الذي هو أول علامات الإعراب ممتد إلى هنا، ولا يصح أن تكون من هنا لابتداء الغاية، كقولهم: "سرت من البصرة" إذا السير ثابت في المبدأ دون الذكر هنا.

وأشرت بقولي: "ممتدًا إلى هنا" إلى أن إلى متعلقة بمحذوف كما أشار إليه بعضهم.

(قوله: تمرّينًا) مفعول لأجله، أي ذكر المصنف ذلك لتمرين المبتدئ، أي تكرير التعليم له ليسهل عليه، وهذا جواب عما يقال التكرير معيب.

على عادة المتقدمين رحمهم الله تعالى أجمعين.

وحاصله أن يقال: (المعربات قسمان: قسم يعرب بالحركات) الثلاث: الضمة، والفتحة، والكسرة، أو السكون.

(**قوله: على عادة المتقدمين**) متعلق بمحذوف حال من ذكر، أي حالة كونه جاريًا على الخ، وهذا جواب عما يقال هل المصنف اخترع هذا الصنيع أو مسبوق به.

(**قوله: وحاصله**) أي: ما تقدم.

(**قوله: المعربات قسمان**) مبتدأ وخبر، وفيه الإخبار بالمثنى عن الجمع، وصح ذلك مع أن الخبر عين المبتدأ إما لأن المراد بالمعربات الجنس الصادق باثنين، فأل فيه للجنس.

والقاعدة أن أل الجنسية إذا دخلت على جمع أبطلت معنى الجمعية، وإما لأن كل قسم متعدد، فالجمع باعتبار تعدد نوع كل قسم، فالمثنى في معنى الجمع، فالمطابقة وجوده نظرًا للمعنى على حد: ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾.

والحاصل أنه لا بد من التأويل في المعربات؛ ليوافق قسمان أو عكسه.

والمراد جنس المعربات من حيث هي لا بقيد كونها معربة بالحركات، ولا بقيد كونها معربة بالحروف، فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره، وكونها قسمين بالاستقراء.

(**قوله: يعرب بالحركات**) أي: وجودًا أو عدمًا، فدخل فيه المعرب بالسكون، وبذلك اندفع ما يقال: إن المعرب بالسكون لا يدخل في المعرب بالحركات.

(**قوله: أو بالسكون**) لا حاجة إليه لدخوله فيما يعرب بالحركات كما تقدم.

(وقسم يعرب بالحروف) الأربعة: الألف، والواو، والياء، والنون، أو بالحذف.

(فالذي يعرب بالحركات) إجمالًا (أربعة أنواع): نوع من الأفعال، وثلاثة من الأسماء.

فأنواع الأسماء الثلاثة:

(الاسم المفرد) نحو: جاء زيد، ورأيت زيدًا، ومررت بزيد.

(وجمع التكسير) نحو: جاء الرجال، ورأيت الرجال، ومررت بالرجال.

(**قوله: يعرب بالحروف**) أي: وجودًا أو عدمًا، فدخل فيه المعرب الحذف، وبذلك الدفع ما يقال أن المعرب بالحذف لا يدخل.

(**قوله: بالحذف**) أي: حذف أحد الأحرف الأربعة، وفيه ما تقدم.

(**قوله: أربعة أنواع**) جمع نوع، والمراد أربعة أبواب.

ولفظ أنواع زائد للتوكيد وللمبادرة لي بيان أن المراد بقوله: أربعة الأنواع لا الإفراد؛ لأن الإفراد أكثر من ذلك؛ بل لا تنحصر.

ولم يقتصر الشيخ -رحمه الله تعالى- على التفصيل حيث لم يكتف بقوله: فالذي يعرب بالحركات الاسم المفرد الخ؛ بل أجمل أو لا، حيث قال: "أربعة أنواع الخ" محافظة على فائدة الإجمال ثم التفصيل.

(**قوله: الاسم المفرد وجمع التكسير**) أي: إلا ما ألحق منهما بالمثنى وجمع المذكر السالم، ككلا وكلتا، فإنه مفرد اللفظ ألحق بالمثنى في إعرابه إن أضيف لمضمر وكسنين وبابه، فإنه جمع تكسير ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه.

(وجمع المؤنث السالم) نحو: جاءت الهندات، ورأيت الهندات، ومررت بالهندات.

(و) نوع الأفعال: (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخر شيء) نحو: يضرب، ولن يضرب، ولم يضرب.

(وكلها) أي: مجموع الأنواع الأربعة، لا جميعها؛ لتخلف بعض الأحكام في بعضها، أي: مجموعها (ترفع بالضمة) نحو: يضرب زيد

(قوله: وكلها) المراد الكل المجموعي، ولذا قال الشارح: أي مجموع الأنواع الأربعة، وهذا إذا نظرنا لكلام المصنف بقطع النظر عما استثناه بأن يراد بضمير كلها ما يشمله، وإنما كان من الكل المجموعي للتخلف عن الحكم المذكور في بعض الأفراد الداخلة تحت كل، وهو المستثنى فيكون من الكل المجموعي.

وأما إذا نظرنا لكلام المصنف مع إخراج المستثنى من أول الأمر بأن يكون المراد بالضمير غيره فيكون الكل من الجميعي؛ لأنه ليس هناك أفراد مما دخل تحت كل تخلفت عن الحكم المذكور، وعدم دخول ما تخلف تحتها.

قال العلامة الشنواني: بل يصح أن يراد الجمع مطلقًا، ولا يضر التخلف الذي ذكره الشارح؛ لأن المصنف قد استثنى ما تخلف فيه ذلك بقوله الآتي: "وخرج الخ".

والحاصل أنه لا حاجة لما ذكره الشارح؛ بل يراد بالكل الكل الجميعي؛ لأن المصنف أخرج ما دخل فيه مما خالف الأصل.

(قوله: مجموع هذا) أي: المذكور كنوع من الأنواع الأربعة ترفع بالضمة الخ هو الأصل في المعربات.

ورجال ومؤمنات، (وتنصب بالفتحة) نحو: لن أضرب زيدًا ورجالًا، (وتخفض بالكسرة) نحو: مررت بزيد ورجال ومؤمنات، (وتجزم بالسكون) نحو: لم يضرب.

هذا هو الأصل، (وخرج عن ذلك) الأصل (ثلاثة أشياء:

جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة نحو): رأيت الهندات، وكان حقه أن ينصب بالفتحة.

(والاسم الذي لا ينصرف يخفض بالفتحة) نحو: مررت بأحمد ومساجد، وكان حقه أن يخفض بالكسرة.

(والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم

(قوله: جمع المؤنث السالم) أي: ما يصدق عليه لا نفسه أي لفظ جمع؛ إذ هو ينصب بالفتحة كما لا يخفى.

(قوله: والاسم الذي لا ينصرف) أي: ما يصدق عليه هذا الاسم نحو: "أحمد لا نفسه" أي لفظ الاسم الذي لا ينصرف؛ لأنه ليس فيه شيء من موانع الصرف، والمراد ما لم يضف أو يتل أل فلا تغفل.

(قوله: المعتل الآخر) أي: ما يصدق عليه هذا الاسم، وهو يغزو ويخشى ويرمي ونحوها نظير ما مر.

إن قلت: لا حاجة إلى تقييد المعتل بالآخر ولا فائدة له؛ لأن المعتل في اصطلاح النحاة يختص بما آخره حرف علة والتعميم اصطلاح صرفي.

بحذف آخره) نحو: لم يغز، ولم يخش، ولم يرم، وكان حقه أن يجزم بالسكون.

(والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع) أيضًا: ثلاثة من الأسماء، ونوع من الأفعال.

فأنواع الأسماء الثلاثة: (التثنية) نحو: الزيدان، (وجمع المذكر السالم) نحو: الزيدون،

قلت: إن سلم ذلك، ففائدة التقييد بيان الواقع ودفع التوهم.

والحاصل أن المعتل عند النحويين ما كان آخره حرف علة، وعند الصرفيين ما فيه حرف علة سواء كان أوله أو وسطه أو آخره، فهو أعم مطلقًا من المعتل عند النحاة، فيجتمعان في نحو: يخشى ويدعو ويرمي، وينفرد المعتل عند الصرفيين في نحو: وعد وقال.

(قوله: بحذف آخره) وتقدم أنه ينصب بفتحة مقدرة على الألف وظاهرة على الواو والياء.

فإن قلت: لم لم يحملوا النصب في هذا الفعل المعتل على الجزم، فيكون بحذف آخره، كما أن الجزم كذلك، كما حملوا نصب الأفعال الخمسة على جزمها فكان بحذف النون.

قلت: أجيب بأنه إنما كان ذلك في الأفعال الخمسة؛ لتعذر الإعراب بالحركات فيها بخلاف ما هنا، فأعرب نصبًا بحركة مقدرة على الألف، وظاهرة على الواو والياء على الأصل.

(قوله: التثنية وجمع المذكر السالم) أي: ما تصدقان عليه نظير ما مر لا لفظهما؛ لأن لفظ التثنية مصدر، ولفظ جمع ليس هو الجمع.

(والأسماء الخمسة) وهي: أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال.

(و) نوع الأفعال: (الأفعال الخمسة، وهي: يفعلان) بالياء المثناة تحت، (وتفعلان) بالمثناة فوق، (ويفعلون) بالمثناة تحت، (وتفعلون) بالمثناة فوق، (وتفعلين) بالمثناة فوق لا غير.

(فأما التثنية) بمعنى المثنى، من إطلاق المصدر على اسم المفعول

(قوله: والأسماء الخمسة) أي: ما تصدق عليه لا هي نفسها كما مر، أي تعرب بالحروف في إحدى لغاتها بالشروط السابقة، وتسمى لغة الإتمام، وفيها لغتان:

القصر: وهو لزوم الألف في الأحوال الثلاثة، والإعراب بالحركات الثلاثة مقدرة عليها كالفتى.

والنقص: وهو حذف أحرف العلة، والإعراب بالحركات الظاهرة على ما قبلها، كما هو مبسوط في المطوَّلات.

(قوله: والأفعال الخمسة) أي: ما تصدق عليها كما مر، وكونها خمسة باعتبار صيغها أما باعتبار معانيها، فتزيد على ذلك كما سبق.

(قوله: فأما التثنية) مصدر أريد به اسم المفعول، أي المثنى كما سبق.

وقال بعضهم: إنه في الأصل مصدر نقل إلى الكلمة المخصوصة، وليس هو اسم مفعول لا قبل النقل ولا بعده؛ بل هو قبل النقل مصدر وبعد النقل اسم للكلمة المخصوصة، وليس من إطلاق المصدر على اسم المفعول مجازًا، فعلى هذا يكون حقيقة عرفية؛ لتبادر هذا المعنى وهو الكلمة المخصوصة إلى الذهن عند الإطلاق وهو علامة الحقيقة.

(فترفع بالألف) نحو: جاء الزيدان، (وتنصب وتخفض بالياء) المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها، نحو: رأيت الزيدين، ومررت بالزيدين.

(وأما جمع المذكر السالم:

والحاصل أن إطلاق التثنية على الكلمة المخصوصة إما مجاز أو حقيقة عرفية.

(قوله: فترفع بالألف وتنصب وتخفض بالياء) على اللغة المشهورة، ومقابلها إلزامه الألف، وإعرابه كالمقصور، وعليه «لا وتران في ليلة»، و﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ .

ومن العرب من يلزمه الألف ويعربه كالمفردات فيقول: جاء الزيدان -بضم النون- ورأيت الزيدان -بفتحها- ومررت بالزيدان -بكسرها-.

ولو سمي به -أي المثنى- جاز إعرابه كأصله، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف مع لزوم الألف كعمران.

(قوله: وأما جمع المذكر السالم الخ) ولو سمي به أو بما ألحق به؛ جاز إعرابه كأصله، وإعرابه كحين في لزوم الياء.

وظهور حركات الإعراب على النون مع التنوين ما لم يكن أعجميًا، وإلا امتنع التنوين وأعرب إعراب ما لا ينصرف كقنسرين.

وجاز إلحاقه بعربون في لزوم الواو، والإعراب على النون منونة، وجاز إعرابه كهرون في لزوم الواو، والإعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة، وجاز لزوم الواو وفتح النون.

وانظر على هذا الأخير هل الإعراب بحركات مقدرة على النون أو الواو، وفي الشيخ خالد على التوضيح أن هذا نظير من يلزم المثنى الألف ويكسر النون ويقدر الإعراب، وقضيته أن تقدر الحركات ههنا على الواو. قاله ابن قاسم العبادي.

فيرفع بالواو) نحو: جاء الزيدون، (وينصب ويخفض بالياء) المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، نحو: رأيت الزيدين، ومررت بالزيدين.

(وأما الأسماء الخمسة: فترفع بالواو) نحو: هذا أبوك أخوك وحموك وفوك وذو مال، (وتنصب بالألف)، نحو: رأيت أباك وأخاك وحماك وفاك وذا مال، (وتخفض بالياء) نحو: نظرت إلى أبيك وأخيك وحميك وفيك وذي مال.

(وأما الأفعال الخمسة فترفع بالنون) نحو: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين، (وتنصب وتجزم بحذفها) أي: بحذف النون، نحو: لن يفعلا، ولم تفعلا، ولن يفعلوا، ولم تفعلوا، ولن تفعلي، ولم تفعلي.

(**قوله: فيرفع بالواو**) المضموم ما قبلها لفظًا، وهو ظاهر أو تقديرًا نحو: المصطفون والأعلون.

(**قوله: المكسور ما قبلها**) أي: لفظًا وهو ظاهر، أو تقديرًا نحو: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾، فإن أصله المصطفيين، تحركت الياء الأولى وانفتح ما قبلها، قلبت ألفًا ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، وأبقيت فتحة الفاء دليلًا عليها.

(**قوله: وأما الأسماء الخمسة فترفع الخ**) أي: في إحدى لغاتها، إلى آخر ما مر.

(**قوله: وتنصب وتجزم بحذفها**) وقد ورد حذف النون لغير ناصب وجازم نثرًا ونظمًا، قرئ ﴿قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَّـٰهَرَا﴾ أي: تتظاهرا، فأدغمت التاء في الظاء، وفي الحديث: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا» وقال الشاعر:

وحاصل علامات الإعراب عشرة أشياء: الحركات الثلاث، والسكون، والأحرف الثلاثة، وحذفها للجازم، والنون، وحذفها للناصب، والجازم.

***

أبيــت أسرى وتبيتــي تــدلكي شــعرك بــالعنبر والمســك الــذكي

ولا يقاس على ذلك، وإنما جاز حذفها حملًا على أصلها الذي هو الضمة، فإنها حذفت تخفيفًا كقراءة أبي عمرو ﴿وَلَا يَأْمُرْكُمْ﴾ بإسكان الراء.

وإذا اجتمعت هذه النون مع نون الوقاية؛ جاز الإثبات مع الفك والإدغام، وجاز الحذف والمحذوف عند سيبويه، ورجحه ابن مالك.

نون الرفع وأكثر المتأخرين على أنه نون الوقاية.

(قوله: **علامات الإعراب**) الإضافة بمعنى اللام على أن الإعراب معنوي، وبيانية على أنه لفظي

(باب الأفعال) الاصطلاحية

(الأفعال) جمع فعل، وهي ثلاثة،

(باب الأفعال)

أي: هذا باب بيان حقائق الأفعال، وإنما قدرنا حقائق؛ لأنه ذكر حقائق الأفعال بالمثال بقوله: "نحو: ضرب الخ" وذلك بناء على ما قاله ابن الحاجب من أن التعريف يفاد بالمثال

(قوله: الاصطلاحية) أي: لا الأفعال اللغوية التي هي جمع فَعل -بفتح الفاء- وهو المصدر، أي الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو غير ذلك؛ لأنها لا تنحصر في ثلاثة.

وأخذ الشارح هذا القيد من التقسيم إلى ثلاث؛ لأن ذلك ليس إلا للأفعال الاصطلاحية، ولأن كل قوم إنما يتكلمون على اصطلاحهم، ولهذا لم يحتج المتن إلى التصريح بهذا القيد، فأل فيه للعهد الذهني بخلافها في قوله: "الأفعال ثلاثة الخ" فإنها للعهد الذكري؛ لتقدم مدخولها في الترجمة.

والمراد بيان أنواع تلك الأفعال لا صيغها؛ لأنها لا تنحصر في ثلاثة، أي بيان أنواعها من حيث زمانها لا بالنظر إلى غيره من التجرد والزيادة وغيرهما.

(قوله: جمع فِعل) أي: -بكسر الفاء- وهو جنس تحته ثلاثة أنواع.

فكان الأخصر أن يعبر المتن بالمفرد الذي هو الجنس، ولكن أراد مزيد البيان للمبتدئ لأجل ذلك ذكر الأفعال ثانيًا بالاسم الظاهر، وإلا فكان الأخصر أن يقول: وهو ثلاثة.

لا رابع لها، (ماض): وهو ما دل على حدث مقترن

(**قوله: لا رابع لها**) أخذ الحصر من هذه الجملة؛ لأنها مفيدة له؛ لأن لام الجنس إذا دخلت على مبتدأ كما هنا كان منحصرًا فيما بعده، فالمعنى الأفعال منحصرة في ثلاثة، كما أنها إذا دخلت على خبر كان منحصرًا فيما قبله، كقولك: زيد الأمير.

قال الشيخ على الأجهوري رحمه الله تعالى:

مبتدأ بلام جنس عرفا ... منحصر في مخبر به وفا

وإن عرى عنها وعرف الخبر ... باللام مطلقًا فبالعكس استقر

ودليل الحصر في ثلاثة أن الفعل إن تأخر التلفظ به عن وقوعه فهو الماضي، أو قارن بعض وجوده فهو المضارع، أو تقدم التلفظ به عن الفعل فهو الأمر.

(**قوله: ماض**) قدم الماضي على المضارع ثم المضارع على الأمر؛ اقتداء بالكتاب العزيز، فإن الله سبحانه وتعالى ذكر أولًا الماضي بقوله: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ﴾ وهو ماض، ثم أن يقول: وهو مضارع، ثم ﴿كُن﴾ وهو الأمر.

(**قوله: وهو ما دل الخ**) هذا حد لخصوص الماضي، وسيأتي حد خصوص المضارع والأمر.

وأما حد مطلق الفعل الشامل للثلاثة، فقد تقدم ذكره في باب الإعراب سابقًا مستوفى، فارجع إليه إن شئت.

(**قوله: دل على حدث الخ**) أي: دل بحسب الوضع دلالة تضمنية على حدث الخ، بأن يكون جزء معناه حدثًا مقترنًا بزمان ماض بحسب الوضع، بأن يكون الحدث والزمان مقترنين في المعنى الوضعي، أي فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع بزمان ماض.

بزمان ماض، وقبل تاء التأنيث الساكنة، نحو: ضربت.

أي أن الحدث والزمان اصطحبا في الوضع لهما، فحينئذ ساوى قول بعضهم ما دل على حدث وزمان كما يأتي، فلا يعترض بأنه لا يقتضي دخول الزمان في مفهوم الفعل. اهـ. محشي ملخصًا.

أقول: قوله: "بأن يكون جزء معناه حدثًا الخ" لا يصح؛ لأن الحدث المقترن بالزمان الماضي ليس جزءًا لمعنى؛ بل هو تمام المعنى، كما يدل على ذلك تفسيره حاصل معنى التركيب بقوله: "أي فعل فهم منه حدث مقترن الخ"، وإذا كان كذلك فلم يصح قو له قبل: "أي دليل بحسب الوضع دلالة تضمنية"؛ بل كان الصواب أن يقول: أي دل دلالة مطابقية؛ لأن الدلالة على الحدث المقترن بالزمان -أي المصطحب معه في الوضع- دلالة على تمام المعنى، فهي مطابقية لا على جزئه، فتكون تضمنية، وإنما دلالة التضمن هي الدلالة على الحدث فقط أو الزمان فقط، هكذا ظهر، فتأمل بإنصاف.

والحاصل كما قال سبط الزهاري في حاشية البجائي: إن الفعل يدل على الحدث والزمان مطابقة، وعلى أحدهما تضمنًا، وعلى الفاعل والمكان التزامًا، وقيل: على كل منهما مطابقة، ولم يتعرض للنسبة مع تصريح غيره بأنه يدل عليها.

(قوله: بزمان ماض) المراد بالماضي اللغوي فلا دور في التعريف، ولا يقال: هذا الحد غير مانع؛ لصدقه على المضارع المجزوم بلم أو لما أختها؛ لأن دلالته على الزمان الماضي عارضة نشأت من لم أو لما، وهو موضوع للمستقبل، والاعتبار إنما هو بأصل الوضع.

(قوله: وقبل تاء التأنيث الساكنة) بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه.

والمراد الساكنة أصالة، فلا يرد أنها تحرك لعارض كما مر.

(ومضارع) أي: مشابه،

فإن قلت: كثير من الفعل الماضي لا يقبل هذه التاء كفعل التعجب، وحب من حبذا، وخلا، وعدا، وحاشا.

أجيب بأن تلك الأفعال تقبل بالنظر إلى أصلها؛ لكن طرأ لها أنها ألزمت استعمالات خاصة لا تقبل معها التاء، وذلك أنهم التزموا تذكير فاعلها، فإن فاعل فعل التعجب يرجع إلى ما، وهي بمعنى شيء عظيم، وفي فاعل خلا وعدا وحاشا الخلاف الآتي في الاستثناء من أنه ضمير يرجع إلى البعض المفهوم من الكل أو المصدر، وفاعل حب هو ذا، وهو من الأمثال، وهي لا تغير.

والعبرة بأصل الوضع فقوله: "وقبل" أي بحسب الوضع.

(**قوله: أي مشابه**) أشار به إلى وجه تسميته بالمضارع.

يعني: أنه سمي مضارعًا من المضارعة التي هي في اللغة: المشابهة.

ووجه المشابهة أنه أشبه الاسم في أربعة في الإبهام والتخصيص، فإن يضرب يحتمل الحال والاستقبال.

فإن قلت: الآن تخصص بالحال أو غدًا تخصص بالاستقبال، كقولك: رجل والرجل، وفي قبول لام الابتداء نحو: إن زيدًا ليضرب، كما تقول: إن زيد الضارب، وفي جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته كيضرب، فإنه بوزن ضارب، والمراد مطلق الحركة لا شخصها، فيدخل فيه نحو: "يقتل" بالقياس إلى اسم فاعله وهو قاتل، ولهذا أعرب دون أخويه.

ورد ذلك ابن مالك بما يطول، فراجعه.

وهو ما دل على حدث مقترن بأحد زماني الحال والاستقبال،

(قوله: وهو ما دل على حدث مقترن بأحد زماني الحال والاستقبال) أي: فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث، بأن يكون جزء معناه حدثا مقترنًا بأحد زمانين بحسب الوضع، بأن يكون الحدث وأحد الزمانين مقترنين في المعنى الوضعي، أي فعل فُهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع الخ. اهـ. محشي ملخصًا.

وفيه ما تقدم قريبًا من المناقشة.

وخرج بقوله: "بحسب الوضع" اسم الفاعل المستعمل في زمان الاستقبال، نحو: أنا ضارب غدًا؛ لأن الواضع لم يجعل الزمان جزء معناه، وكذلك اسم الفعل المضارع كوى بمعنى: أعجب.

ولا يشكل الفعل المضارع المنفي بلم نحو: "لم يضرب" فيكون التعريف غير جامع؛ لأن دلالته على الزمان الماضي عارضة، والصحيح عند كثير -منهم ابن الحاجب- أن المضارع مشترك بين زماني الحال والاستقبال اشتراكًا لفظيًّا، كما أن الاسم يكون مشتركًا بين المعاني العديدة كالعين للباصرة والجارية وعين الذهب وغير ذلك، فيكون موضوعًا للحدث والزمان الحالي تارة وللحدث والزمان الاستقبالي تارة أخرى، فهو حقيقة فيهما على الأصح عندهم مقترن بزمانين بوضعين، وبالنظر إلى كل وضع مقترن بواحد.

فقول الشارح: "مقترن بأحد الخ" أي بوضع واحد فيكون جاريًا على الراجح.

(قوله: زماني الحال والاستقبال) الحال: هو القدر المشترك بين الزمانين، ولأجل ذلك يقال: "زيد يصلي الآن" مع أن بعض صلاته ماض وبعضها مستقبل.

وقبل لم، نحو: لم يضرب.

(وأمر): وهو ما دل على طلب حدث في زمان الاستقبال،

ويعرف -أيضًا-: بأنه المقارن وجود لفظه لوجود جزء معناه نحو: "زيد يكتب الآن"، فيكتب مضارع بمعنى الحال؛ لأن وجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لا لوجود جميعها.

والحاصل أن الحال نهاية الماضي وبداية المستقبل فهو طرفا الزمانين وليس بزمان؛ لأن طرف الزمان جزء لا يتجزأ، والزمان مركب من جزأين فصاعدًا.

وإذا عرفت ذلك فقولهم: "الحال اسم للحاضر" فيه تسامح لما علمت، ولأن الزمان لا يستقر غمضة عين.

كذا قال النبتيتي وناقشه في الحاشية بقوله: وقوله: "لأن طرف الزمان الخ" يتأمل مع قوله: "إنه طرفا الزمانين" فإن الطرفين اثنان، فتأمل. اهـ.

والاستقبال نقيض الاستدبار، والمراد الزمان المستقبل أي الآتي.

(**قوله: وقبل لم**) بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه.

والمراد بقبوله لم صحة دخولها عليه وآثرها على غيرها؛ لأنها أشهر عوامله، ولأن لها امتزاجًا بتغيير معناه إلى الماضي حتى صارت كجزئه.

(**قوله: وأمر**) هو لغة نقيض النهي، وجمعه أمور، واصطلاحًا ما ذكره الشارح.

(**قوله: ما دل على طلب الخ**) أي: فعل دل بحسب الوضع بصيغته.

وقوله: "على طلب حدث" من إضافة الصفة للموصوف، أي حدث مطلوب حاصل ذلك الحدث في زمان الاستقبال، وإن لم يستعمل فيه؛ بل أريد منه معنى آخر من معانيه المجازية الكثيرة، كالإباحة والتهديد.

وقبل ياء المخاطبة نحو: اضربي.

(**قوله: وقبل ياء المخاطبة**) أي: ياء الفاعلة، وهي مضمر عند سيبويه والجمهور، أي وقبل نون التوكيد نحو: "اضرب" فإنه يدل على الطلب بصيغته بحسب الوضع، ويقبل الياء المذكورة نحو: اضربي، ويقبل نون التوكيد بقسيمها نحو: اضربن واضربن.

فخرج بقيد الوضع نحو: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾؛ لأنه وإن دل على الطلب وقبل ياء المخاطبة؛ إذ هو بمعنى: "آمنوا وجاهدوا" بدليل جزم المضارع في جوابه وهو قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ الخ، فليست دلالته على الطلب بالوضع.

وخرج بقيد الصيغة نحو: لتضرب؛ لأنه وإن قبل الياء ودل على الطلب بالوضع ليست دلالته عليه بالصيغة؛ بل بواسطة اللام، ومثله "لا تضرب" فإنه للنهي، وهو طلب الترك.

وخرج بقولنا: "ما دل على طلب" ما قبل ياء المخاطبة أو نون التوكيد ولم يدل على الطلب، وذلك المضارع نحو: أنت تقومين.

وخرج به أيضًا أفعل في التعجب؛ لأنه لا يدل على الطلب، ولا بالوضع على الصحيح؛ بل هو خبر، وهو فعل ماض أتى به على صورة الأمر كما هو مقرر في محله.

وخرج بقيد قبول ياء المخاطبة أو النون نحو: "دراك ونزال" فإنه وإن دل بالوضع على الطلب لا يقبل الياء والنون، وكذا نحو: "ضربا زيدًا" بمعنى اضرب زيدًا؛ لأنه لا يقبل الياء ولا النون وإن دل على الطلب.

ثم إن أخراج نحو: "دراك وضربا" بهذا القيد محتاج إليه إن فسرت ما في كلام الشارح بلفظ، أما على تفسيرها بفعل -كما تقدم- فلا حاجة إليه؛ لأن الإخراج فرع الدخول، وذلك لم يدخل في الفعل.

فهذه حقيقة الأفعال الثلاثة (نحو: ضرب، ويضرب، واضرب).

وأما أحكامها: (فالماضي مفتوح الآخر أبدًا) على الأصل نحو: ضرب، ودحرج، وانطلق، واستخرج.

ثم اعلم أن الأمر للزمان المستقبل والحال باعتبارين، فلا يطلق القول بأن زمنه مستقبل، ولا بأنه حال، فزمانه مستقبل أبدًا باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه؛ لأن المقصود حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾، أي: أدم ذلك.

وباعتبار الإنشاء له زمان حالي بناء على أن الإنشاء إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود.

(قوله: فالماضي مفتوح الآخر) أي: مبني على فتح آخره.

وقوله: "أبدًا" أي: في جميع أحواله.

أما البناء فلأنه الأصل في الأفعال، فلا يسئل عن علته، وإنما يسئل عن كونه على حركة وعن كونها فتحة.

وجواب الأول أنه -أي الماضي- أشبه الاسم والمضارع في وقوعه موقعهما من كونه يقع صفة وصلة وخبرًا وحالًا، فقرب منهما فبنى على حركة؛ لأن الحركة أقرب إلى الإعراب من السكون.

وجواب الثاني أنه بني على الفتحة؛ لخفتها وثقل الفعل، فلو ضم أو كسر لاجتمع ثقيلان، وبناء الماضي متفق عليه.

والخلاف إنما هو فيما بني عليه على قولين:

ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك فإنه يسكن، نحو: ضربت،

قول بالتفصيل، وهو أنه إن اتصلت به واو الجماعة بني على الضم كـ"ضربوا"، وإن اتصل به ضمير رفع متحرك بني على السكون كـ"ضربت"، وإلا بني على الفتح.

وقول بالإطلاق، وهو أنه مبني على الفتح في سائر أحواله؛ لكن الفتح إما ظاهر كـ"ضرب"، أو مقدر للتعذر كرمى، أو للثقل كضربت، أو للمناسبة كضربوا، وهذا هو الراجح، وكلام المتن ظاهر فيه، وكلام الشارح يحتمله، وسيأتي ما فيه.

ومن المبني على الفتح الظاهر نحو: "ضربا" بناء على أن فتحة الباء هي الأصلية، وهو الصحيح، وقيل: عارضة لأجل الألف، فيكون من المبني على فتح مقدر.

(قوله: ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك) بالرفع صفة ضمير.

وخرج بالضمير الاسم الظاهر كضرب زيد، وبالمرفوع المنصوب نحو: ضربه وضربنا وضربك، وبالمتحرك الساكن ما عدا الواو نحو: ضربا، فبناؤها على الفتح كما تقدم.

وقوله: "فإنه يسكن" يحتمل تسكين بناء، وهو المتبادر من الاستثناء، وهو ما ذهب إليه بعضهم، ويصرح به كلام ابن هشام في شرح الشذور.

ويحتمل خلافه، وأن البناء على فتح مقدر، وهو ما ذهب إليه آخرون، ويؤيده تعبيره بـ"يسكن" دون أن يقول: فيبنى على السكون. أفاده المحشي نقلًا عن الشنواني.

أقول: وسيأتي أن هذا الاحتمال الثاني بعيد من كلام الشارح في نظير هذا، فيكون في هذا أيضًا كذلك.

وإنما سكن آخره عند اتصال الضمير المذكور به؛ لئلا يتوالى في نحو: ضربت، وحمل نحو: استخرجت طرد اللباب عليه أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأن ضمير الفاعل كجزء من الفعل، وهو غير جائز لثقل الكلمة الواحدة.

وما لم يتصل به واو الجمع فإنه يضم نحو: ضربوا، على خلاف الأصل.

(والأمر مجزوم أبدًا) عند الكسائي بلام الأمر مقدرة.

(قوله: وما لم يتصل به واو الجمع فإنه يضم) يحتمل ضم البناء، وهو المتبادر من الاستثناء، وهو ما ذهب إليه بعضهم كما تقدم، ويحتمل خلافه.

وأن البناء على فتح مقدر، وهو ظاهر كلام المصنف، وإليه ذهب آخرون كما تقدم، ويؤيده ظاهر قول بعضهم: إن الضم لا يدخل الفعل؛ لثقله. أفاده في الحاشية نقلًا عن الشنواني مع زيادة من النبتيتي.

أقول: أن قوله: "على خلاف الأصل" معناه: أن بناءه على الضم خلاف الأصل في البناء؛ لأن الأصل فيه أن يكون على السكون كما قال في الخلاصة:

والأصل في المبني أن يسكنا

وهذا يشعر بأن بناءه على الضم حقيقة لا على فتح مقدر، وحينئذ يكون كلامه ظاهرًا في الاحتمال الأول كما هو المتبادر من الاستثناء أيضًا، كما تقدم خلاف ظاهر كلام المتن، وإذا كان كذلك فينبغي حمله عليه هنا، وفيما تقدم في قوله: "فإنه يسكن" لأجل أن يكون كلامه على وتيرة واحدة، فتأمل بإنصاف.

(قوله: عند الكسائي) إنما حمل الشارح كلام المتن على مذهب الكسائي؛ لكونه عبر بالجزم الذي هو من ألقاب الإعراب فلا يناسب ذلك إلا مذهب من يقول: إنه معرب، وهو الكسائي ومن تبعه، ولا يتعين حمل كلامه على هذا المذهب؛ بل يصح حمله على مذهب سيبويه أيضًا بأن يقال: كلامه على حذف مضاف، وهو أداة التشبيه تنبيهًا على المبالغة.

فأصل اضرب عنده: "لتضرب" حذفت اللام تخفيفًا، ثم التاء خوف الالتباس بالمضارع، ثم أتى بهمزة الوصل عند الاحتياج إليها.

وعند سيبويه الأمر مبني على السكون إن كان صحيح الآخر نحو: اضرب.

والأصل مثل المجزوم، أو يقال: معنى قوله: "مجزوم" أنه يعامل معاملة المجزوم، ويؤيد ذلك قول المصنف فيما سبق: "الأفعال ثلاثة".

وخص الشارح الكسائي بالذكر مع أن هذا المذهب له ولغيره من الكوفيين؛ لأنه إمام أهل الكوفة.

(**قوله: تخفيفًا**) أي: لتخفيف النطق به.

(**قوله: خوف الالتباس بالمضارع**) أي: الصحيح الآخر حالة الوقف.

(**قوله: عند الاحتياج إليها**) بأن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا كما مثل، فإن الضاد في "اضرب" ساكنة، فيؤتى بها توصلًا للنطق بالساكن، ولم يحرك ما بعد حرف المضارعة مع أنه أيسر من اجتلاب همزة الوصل؛ محافظة على صيغة المضارع، أما إذا لم يحتج إلى تلك الهمزة فلا يؤتى بها بأن كان ما بعد حرف المضارعة متحركًا كيدحرج ويتعلم ويقاتل وغير ذلك.

والعبرة في كونه متحركًا باللفظ لا بالتقدير، فلو كان متحركًا لفظًا ساكنًا تقديرًا نحو: تقوم وتبيع، فإن أصلهما تقوم وتبيع لم يؤت بالهمزة، فتقول: قم وبع.

(**قوله: مبني على السكون**) أي: على الأصل في الأفعال والبناء، فإن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء السكون، فلا يسأل عن علتهما.

وعلى حذف الآخر إن كان معتلًّا، نحو: اخش واغز وارم.

أو على حذف النون إن كان مسندًا لضمير تثنية، نحو: اضربا، أو ضمير جمع نحو: لتضربوا، أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو: اضربي، وهذا هو المذهب المنصور.

ولا فرق بين السكون اللفظي نحو: اضرب، والتقديري نحو: كف وغض واشتد واضرب الرجل.

ومحل بناء الصحيح الآخر على السكون إذا لم تباشره نون التوكيد لفظًا أو تقديرًا، فإن باشرته كذلك بني على الفتح، وما لم تباشره نون النسوة، فإن باشرته بني على السكون.

ولو قال الشارح: والأمر عند سيبويه مبني على ما يجزم به مضارعه ما لم تتصل به نون النسوة وإلا فمبني على السكون، أو نون التوكيد وإلا فمبني على الفتح كالمضارع فيهما؛ لكان أخصر وأشمل.

(**قوله: وعلى حذف الآخر إن كان معتلًّا**) مقيد بها إذا لم يتصل به ألف اثنين، أو واو جمع، أو ياء مخاطبة، أو نون نسوة، أو نون توكيد مباشرة لفظًا وتقديرًا.

فإن اتصل به ذلك، فقد أشار لحكمه بعد بقوله: "أو على حذف النون" لكنه لم يذكر حكم نون النسوة ونون التوكيد، وهو يعلم مما سبق، وهو أنه مع الأولى يبنى على السكون نحو: ﴿فَتَعَالَيْنَ﴾، واغزون، واخشين، وارمين، ومع الثانية يبنى على الفتح نحو: اغزون، واخشين، وارمين.

(**قوله: المنصور**) أي: المرضي المقوى على غيره.

(والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع) المسماة بأحرف المضارعة، (يجمعها)

(قوله: الزوائد الأربع) الزوائد جمع زائدة لا زائد، بدليل إحدى.

و"الأربع" بلا تاء. أفاده المحشي.

لكن الاستدلال بالثاني مناقش بما نقله النووي عن النحاة من أن زيادة التاء للمذكر وتركها للمؤنث إنما يجب إذا كان المميز مذكورًا بعد اسم العدد، أما إذا حذف أو تقدم وجعل اسم العدد صفة؛ فيجوز في اسم العدد إجراء هذه القاعدة كما صنع المتن حيث قال: "الأربع" بلا تاء، ويجوز تركها فلم يكن حذف التاء من كلام المصنف دليلًا معينًا لكون المعدود مؤنثًا؛ لاحتمال أنه مذكر، ولم يراع المتن القاعدة؛ فبطل الاستدلال، فتأمل بإنصاف.

وإنما سميت زوائد؛ لأن حروف المضارع تزيد بها على حروف الماضي، وعلة الزيادة حصول الفرق بينهما، وكانت في المضارع دون الماضي؛ لأن الصيغة المزيد عليها بعد المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي، فجعلت صيغة السابق للسابق واللاحق للاحق، وزادوا هذه الحروف دون غيرها؛ لأن الزيادة سبب يستلزم الثقل، وهذه الأحرف أخف من غيرها.

(قوله: بأحرف المضارَعة) -بفتح الراء- أي المشابهة من إضافة السبب إلى المسبب، أي الأحرف التي هي سبب المشابهة.

ويجوز كسر الراء على معنى أحرف الكلمة المضارعة، أي التي تزاد في الكلمة المشابهة للاسم.

حروف (قولك: أنيت)، بمعنى: أدركت.

وحروف أنيت: الهمز بشرط أن تكون للمتكلم وحده، نحو: أقوم، بخلاف همزة أكرم.

والنون: بشرط أن تكون للمتكلم ومعه غيره،

(قوله: حروف قولك: أنيت) أقحم الشارح لفظة حروف؛ لأن الجامع لهذه الزوائد حروف "أنيت" لا معناه، والقول بمعنى المقول.

و"أنيت" بدل منه أو عطف بيان.

والمعنى يجمعها حروف مقولك: أنيت.

وآثر المتن أنيت على غيره كنأيت ونأتي؛ لما في الذي ذكره من التفاؤل، فإن أنيت بمعنى: أدركت، ولما في نأيت من التشاؤم، فإنه بمعنى: بعدت.

(قوله: بشرط أن تكون الخ) جواب عما يقال: إنه لا يصح تعريف المضارع بهذه الزوائد؛ لأنها وجدت داخلة في أول الماضي نحو: أكرمت زيدًا، وتعلمت المسألة، ونرجست الدواء إذا جعلت فيه نرجسًا، ويرنأت الشيب إذا خضبته باليرنا وهي الحناء.

وحاصل الجواب أن هذه الزوائد بهذه المعاني مختصة بالمضارع ولا تدخل الماضي، وترك المتن تقييدها بما ذكر؛ اتكالًا على الموقف؛ لأن المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المبتدئ، وهو لا يستقل بالاستفادة.

(قوله: ومعه غيره) الأولى للمتكلم وغيره، والمراد من شاركه في مدلول الفعل المبدوء بالنون.

أو المعظم نفسه، نحو: نقوم بخلاف نون نرجس.

والياء -المثناة تحت- بشرط أن تكون للغائب، نحو: يقوم بخلاف ياء "يرنأ".

والتاء -المثناة فوق- بشرط أن تكون للمخاطب نحو: تقوم، بخلاف تاء تعلم.

فـ"أقوم ونقوم ويقوم وتقوم": أفعال مضارعة؛ لدلالة الزوائد في أولها على المعاني المذكورة.

و"أكرم ونرجس ويرنأ وتعلم": أفعال ماضية؛ لعدم دلالة الزوائد في أوَّلها على المعاني المذكورة.

(قوله: أو المعظم نفسه) أي: العظيم بحسب الواقع كقوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ﴾.

أو بحسب الإدّعاء كقول المعظم نفسه مخبرًا عنها فقط: نقوم، واستعماله لها في هذه الحالة مجاز حيث أطلق ما للجمع على الواحد.

(قوله: نرجس) النرجس زهر البصل ق ل.

(قوله: للغائب) أي: لغيبته حقيقة نحو: يقوم زيد، أو مجازًا نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾.

(قوله: يرنأ) -بالفتح مهموز- يقال: يرنأت الشيب إذا خضبته باليرنا، أي الحناء.

(قوله: على المعاني المذكورة) وهي التكلم والغيبة والحضور.

(وهو) -أي: المضارع المجرَّد من النونين ومن الناصب والجازم- (مرفوع أبدًا) بالتجرد من الناصب والجازم.

(قوله: المجرد من النونين) أي: المعرّى من النون الموضوعة للإناث، وإن استعملت في غيرهنّ كقوله:

يمـــرّون بالـــدهنا خفافًـــا عيـــابهم ويـرجعن مـن داريـن بجـر الحقائـب

ومن نون التوكيد المباشرة لفظًا وتقديرًا، بخلاف المنفصلة عنه لفظًا بألف الاثنين نحو قولـه تعـالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾، أو بـواو الجماعـة كقولـه تعـالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، أو بيـاء المخاطبة كقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾.

وبخلاف المنفصلة تقديرًا كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾، فإن واو الجماعة فيـه مقـدرة، فإنها كالعدم، فإن لم يتجرد الفعل منهما بأن دخلت عليه نون النسوة نحـو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾، أو نون التوكيد المقيدة بما مر كان في محل رفع مبنيًا عـلى الـسكون مـع الأولى، وعلى الفتح مع الثانية.

وإذا كان مرفوعًا محلًا مع النونين، فكان المناسب أن يبقـى الـشارح كـلام المـتن عـلى عمومه، ولا يقيد المضارع بـالمجرد مـنهما، والمعنـى حينئـذ مرفـوع أبـدًا، أي لفظًـا، أو تقديرًا، أو محلًا، ولعله أشار إلى ذلك المتن بقوله: "أبدًا".

والصحيح أن رافع المضارع التجرد من الناصب والجازم، وإن كـان قـول الكـوفيين، ولا يقال: إن التجرد عدمي فلا يكون علة للرفع وهو وجودي؛ لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله وليس هذا بعدمي.

ويستمر على رفعه (حتى يدخل عليه ناصب) فينصبه، (أو جازم) فيجزمه.

وقيل: إن رافع المضارع وقوعه موقع الاسم، وهو للبصريين.

وقيل: إنه نفس المضارعة، وهو لثعلب.

وقيل: إنه حروف المضارعة، ونسب للكسائي.

واختار ابن مالك قول الكوفيين قال في شرح الكافية: لسلامته من النقض بخلاف قول البصريين، فإنه ينتقض بنحو: هلا تفعل، وجعلت أفعل، وما لك لا تفعل، ورأيت الذي تفعل، فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موضع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعًا بلا رافع، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم، وصح القول بأن رافعه التجرد. اهـ. من الأشموني ببعض تغيير.

وقوله: "وهو لثعلب" رد عليه بأن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه.

وقوله: "ونسب للكسائي" وحجته حَدوث الرفع بحدوث حروف المضارعة فيحال عليه، وإنما بطل عمل حرف المضارعة مع الناصب والجازم الرفع؛ لأنهما أقوى منه.

وردّ عليه بأن جزء الشيء لا يعمل فيه. اهـ. من المدابغي عليه.

(قوله: فينصبه) فائدة ذلك بعد قول المتن: "ناصب أو جازم" الاحتراز عن الناصب الذي لا ينصب بأن أهمل، وعن الجازم كذلك، ومن الأول قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ برفع ﴿يُتِمَّ﴾ في قراءة شاذة، وقول الشاعر:

(فالنواصب) للمضارع وفاقًا وخلافًا (عشرة) على ما هنا.

أن تقـــرآن عـــلى أســـماء ويحكـــما   منـــي الـــسلام وأن لا تـــشعرا أحـــدا

ومن الثاني قوله:

يـــوم الـــصليفاء لم يوفـــون بالجـــار

والمصنف استغنى عن ذلك القيد بكون ناصب وجازم اسم فاعل، وهو حقيقة في المتلبس بالفعل مجاز في غيره، فالمراد بالناصب والجازم المتصف بالنصب بالفعل لا ما شأنه.

(قوله: فالنواصب) لما ذكر حالة الرفع أخذ في بيان حالتي النصب والجزم، فذكر الناصب والجازم.

والفاء رابطة لجواب شرط مقدر، وأل فيه للعهد الذكري؛ لتقدم ذكره بذكر مفرده.

والنواصب يصح أن تكون جمع ناصب بمعنى لفظ ناصب، وأن تكون جمع ناصبة بمعنى كلمة ناصبة.

وقوله: "عشرة" لا يعين التذكير؛ لما تقدم قريبًا.

وإنما قدم النواصب على الجوازم؛ لأن أثر الناصب وجودي وهو الحركة، وأثر الجازم عدمي، والوجودي أشرف من العدمي.

والمراد أثر الناصب الأصلي، فلا ينتقض بأن أثره قد يكون عدميًا كما في الأفعال الخمسة حالة النصب؛ لأن هذا ليس بطريق الأصالة.

(قوله: عشرة على ما هنا) أي: عشرة أحرف على ما ذكره في هذه المقدمة، وليس المراد أنها ذكرت أكثر من عشرة في غير هذا الكتاب؛ بل المراد أن غير المصنف -أي من البصريين- لا يرى أنها عشرة ناصبة بنفسها.

والمتفق عليها أربعة (وهي: أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون، تنصب المضارع

فإن الظاهر من كلامه هنا أن العشرة ناصبة بنفسها عنده تبعًا للكوفيين بخلاف غيره.

ولا ينافي حمل كلام المتن على مذهب الكوفيين قول الشارح: "وفاقًا وخلافًا"؛ لأن المعنى حينئذ النواصب بنفسها عشرة على مذهب الكوفيين.

ومن جملة العشرة أربعة محل وفاق بينهم وبين البصريين، وستة حصل فيها الخلاف، فتأمل.

ويمكن حمل كلام المتن على مذهب البصريين بأن يجعل من باب التغليب، فيكون غلب النواصب بنفسها لشرفها على النواصب بغيرها، وأطلق على الجميع نواصب.

(قوله: والمتفق عليها أربعة) أي: على نصبها للفعل بنفسها.

وكون الأربعة متفقًا عليها محل نظر، فإن النصب بـ إذا فيه خلاف، والصحيح أن الناصب هي أن، وحكي عن الخليل أن الناصب أن بعدها مضمرة؛ بل الخلاف فيما عدا أن كما قاله أبو حيان، ويمكن الجواب بأن المراد الاتفاق عند الجمهور.

(قوله: أن) أي: المصدرية الناصبة للمضارع، ولم يقيدها المتن بذلك؛ لأنها المتبادرة عند الإطلاق، فخرج الزائدة وهي التالية للما نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾، والواقعة بين الكاف ومجروها كقوله:

كأن ظبية تعطو – أي تميل – إلى وارق السلم

في رواية الجر، وبين القسم ولو كقوله:

لفظًا أو محلًّا، وهي موصول حرفي تسبك مع منصوبها بمصدر، فلذلك تسمى مصدرية.

فأقسم أن لو التقينا وأنتم   لكان لكم يوم من الشر مظلم

وخرجت المفسرة، وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو: ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ ﴾، ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ ﴾، وخرجت المخففة من الثقيلة وهي ظاهرة.

(قوله: لفظًا) أي: إن كان معربًا.

وقوله: "أو محلًّا" أي: إن كان مبنيًّا كأن اتصلت به نون النسوة نحو: النسوة أعجبني أن يضربن.

وفي بعض النسخ: "والماضي محلًّا" أي تنصب الماضي محلًّا، كما قاله ابن هشام خلافًا لابن طاهر.

(قوله: موصول حرفي) وهو كل حرف أوِّل مع ما بعده بمصدر ولا يحتاج إلى عائد، وهي خمسة نظمها الشهاب السندوبي فقال:

وهاك حروفًا بالمصادر أولت   وعدى لها خمسًا أصح كما رووا

وها هي أن بالفتح أن مشدّدا   وزيد عليها كي فخذها وما ولو

(قوله: تسبك مع منصوبها بمصدر) أي: تكون آلة في سبك ما بعدها، فلا يرد أنّ المنسبك ما بعدها فقط لا هي وما بعدها، ولأن من حيث العمل وعدمه ثلاثة أحوال:

فإن وقعت بعد علم -أي: يقين- تعين كونها مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن قال تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾.

مثال ذلك: "عجبت من أن تضرب"، والتقدير: عجبت من ضربك، فأن: حرف مصدري ونصب واستقبال، وتضرب: فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(و) الثاني: (لن)، وهو حرف لنفي المستقبل، نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ﴾، فلن: حرف نفي ونصب، ونبرح: فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(و) الثالث: (إذن)، وهو حرف جواب وجزاء، نحو: "إذن أكرمك"، جوابًا لمن قال: أريد أن أزورك، فإذن: حرف جواب وجزاء ونصب،

وإن وقعت بعد ظن -أي: حسبان- جاز أن تكون المخففة من الثقيلة، فلا تنصب الفعل، وجاز أن تكون المصدرية فتنصبه، وعلى هذا قرئ ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ بالرفع والنصب، وهو أرجح.

وإن وقعت بعد ما سوي ذلك فهي المصدرية، ويجب النصب نحو: ﴿أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي﴾، ﴿وَأَخَافُ أَن يَأۡكُلَهُ ٱلذِّئۡبُ﴾.

(قوله: لنفي المستقبل) أي: لانتفاء الحدث في الزمان المستقبل، فإضافة نفي إلى المستقبل من إضافة المظروف للظرف على حد مكر الليل.

(قوله: حرف جواب وجزاء) أي: في كل موضع كما قاله الشلوبين.

وقال الفارسي: في الأكثر، كقولك لمن قال: أريد أن أزورك: إذن أكرمك، فقد أجبته وجعلت إكرامك جزاء زيارته، أي إن زرتني أكرمتك.

وأكرمك: فعل مضارع منصوب بإذن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على الميم، والكاف مفعول به في محل نصب.

وشرط النصب بإذن:

وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال: أحبك، فتقول: إذن أظنك صادقًا؛ إذ لا مجازاة هنا؛ إذ الشرط والجزاء -كما قال الرضي- إما في المستقبل أو في الماضي، ولا مدخل للجزاء في الحال.

وتكلف الشلوبين في جعل هذا مثالًا للجزاء أيضًا، أي إن كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك.

والمراد بكونها للجواب أن تقع في كلام يجاب به عن كلام آخر ملفوظ أو مقدر، سواء وقعت في صدره أو حشوه أو آخره.

ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابًا عن شيء، فباعتبار ملابستها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب.

والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر.

وما ذكره الشارح من أنها حرف مذهب الجمهور، ومقابله أنها اسم، والصحيح أنها بسيطة.

(قوله: وشرط النصب الخ) مفرد مضاف، فيعم أي شروط النصب الخ.

وإعمالها مع الشروط ليس واجبًا عند بعض العرب، فيجوز إلغاؤها عنده مع استيفاء الشروط نحو: "إذن يحلف يا رسول الله" بالرفع.

أن تكون في صدر الجواب، والفعل بعدها مستقبل، متصل بها، ولا يضر فصله منها بالقسم.

(قوله: أن تكون في صدر الجواب) أي: في أول الجملة الواقعة جوابًا، فإن تأخرت ألغيت نحو: أكرمك إذن، وكذا إن توسطت نحو: أنا إذن أكرمك، وما ورد من الأعمال مع التوسط فضرورة.

(قوله: والفعل الخ) أي: زمان حدثه بعدها مستقبل، فلا يكون فعل حال ولا ماض؛ لأن من شأن الناصب أن يخلص المضارع إلى الاستقبال لا الماضي والحال، فلو كان حالًا لم تعمل نحو قولك لمن يحدثك: إذن أظنك كاذبًا، أو "إذن تصدق" بالرفع؛ إذ المراد به الحال.

(قوله: متصل بها) أي: لا يفصل بينهما فاصل مضر، فلا يضر الفصل بالقسم كقوله:

إذن والله نرميهم بحرب ... يشيب الطفل من قبل المشيب

ولا بلا النافية مع القسم وبدونه كقولك: إذن لا أهينك، وإذن والله لا أهينك جوابًا لمن قال: غدًا آتي إليك.

وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء، كقولك: إذن يا زيد أكرمك، إذن عافاك الله أكرمك.

وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف والجار والمجرور، كقولك: إذن يوم الجمعة، أو في الدار أكرمك، والصحيح المنع؛ إذ لم يسمع من العرب شيء من ذلك.

وإذا كان مع إذن حرف عطف لم تعمل إلا على قلة قال تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ وقرئ شاذًّا "وإذن لا يلبثوا خلفك".

(و) الرابع: (كي) المصدرية، وهي الداخلة عليها لام التعليل لفظًا نحو: ﴿لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ﴾، أو تقديرًا نحو: "كي لا تأسوا" في غير القرآن، إذا قدرت اللام قبلها استغناء عنها بنيتها.

(قوله: كي المصدرية) قيدها بذلك؛ لتخرج كي المختصرة من كيف كقوله:

كي تجنحون إلى سلم وما نثرت ... قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

فإن الفعل بعدها مرفوع.

ولتخرج التعليلية، فإن الناصب للفعل أن مضمرة بعدها لا هي، كما ذكره الشارح.

وضابط المصدرية ذكره الشارح بقوله: "وهي الداخلة عليها لام التعليل الخ" وهي متعينة للمصدرية في الحالة الأولى -أعني: إذا ذكرت اللام قبلها-، ولا يصح في هذه الحالة أن تكون للتعليل؛ لئلا يدخل حرف الجر على مثله مع إمكان الاحتراز منه.

أما في الحالة الثانية -أعني: إذا لم تذكر قبلها اللام- فإن قدرتها كانت مصدرية أيضًا، وإلا كانت تعليلية، كما ذكره الشارح.

كما أنها تعليلية -أيضًا- إذا تقدمت هي على اللام نحو: "جئت كي لأقرأ" فكي حرف تعليل وجر، واللام توكيد لها، وأن مضمرة بعدها.

وإنما امتنع أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها في هذه الحالة؛ للفصل بينها وبين الفعل باللام، ولا يقال: إنها زائدة؛ إذ لم تثبت زيادتها في غير هذا الموضع حتى يحمل عليه.

وكذا تكون تعليلية -أيضًا- إذا تقدمت هي على أن نحو: "جئت كي أن تكرمني"، ويمتنع أن تكون مصدرية ناصبة؛ لئلا يدخل الحرف المصدري على مثله مع إمكان

فاللام: حرف تعليل وجر، وكي: حرف مصدري ونصب، ولا: حرف نفي، وتأسوا: فعل مضارع منصوب بكي، وعلامة نصبه حذف النون.

فإن لم تتقدم على كي لام التعليل لا لفظًا ولا تقديرًا، فكي تعليلية، والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة وجوبًا.

والنواصب المختلف فيها ستة، والأصح أن الناصب بعدها أن مضمرة، (و) هي:

الاحتراز عنه، وتحتمل المصدرية والتعليلية إذا تقدمت عليها اللام لفظًا ووقع بعد أن نحو: "جئت لكي أن تكرمني"، والأرجح أنها تعليلية مؤكدة للام لا مصدرية مؤكدة بأن؛ لأن إن هي الأصل، وما كان أصلًا في بابه لا يكون مؤكدًا بغيره.

فالحاصل أنها تتعين للمصدرية في موضع واحد وهو الحالة الأولى المذكورة في الشرح، وتحتمل المصدرية والتعليلية في موضعين:

الموضع الأوَّل: ما إذا لم تذكر اللام قبلها، فإن قدرتها كانت مصدرية وإلا فتعليلية، وقد ذكره الشارح أيضًا.

والموضع الثاني: ما إذا تقدمت عليها اللام لفظًا ووقع بعدها أن، وقد تقدم وتتعين للتعليلية في موضعين، وقد تقدما أيضًا.

(**قوله: فكي تعليلية**) أي: دالة على أن ما قبلها سبب حصول ما بعدها.

(**قوله: منصوب بأن مضمرة وجوبًا**) أي: كما هو مذهب البصريين.

وفي بعض النسخ: "مضمرة جوازًا"، والمراد به على هذه النسخة ما قابل الامتناع فيصدق بالواجب.

(لام كي) التعليلية، وأضيفت إلى كي؛ لأنها تخلفها في إفادة التعليل، نحو: جئتك لأزورك، فإنه يصح أن تحذف اللام، وتعوّض عنها كي، وتقول: جئت كي أزورك، فأزورك منصوب بأن مضمرة بعد اللام جوازًا. وتسمى هذه اللام لام التعليل.

(قوله: ولام كي) المراد بها اللام الموضوعة للتعليل سواء استعلت فيه نحو: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ الخ، أو كانت زائدة نحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾، أو كانت للصيرورة نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾.

(قوله: مضمرة بعد اللام جوازًا) محل كون إضمارها جائزًا ما لم يقترن الفعل بلا النافية أو الزائدة، فإن اقترن بها كان إظهارها واجبًا نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾، ونحو: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾، وإنما وجب الإظهار حينئذ؛ ليقع الفصل بين المتماثلين.

والحاصل أنّ لأن ثلاثة أحوال:

أحدها: لزوم الإضمار، وهو فيما عدا لام كي.

الثاني: لزوم الإظهار وهو مع لام كي إذا كانت مع لا.

الثالث: جواز الأمرين وهو مع لام كي إذا لم تكن مع لا نحو: أسلمت لأدخل الجنة، أو لأن أدخل الجنة، ونحو: يعجبني دخولك، وتسمع من كل ما وقع عطف الفعل فيه على اسم خالص من تأويله بالفعل، وكان العطف بالواو أو بالفاء أو بأو أو ثم، كما قال ابن مالك:

وإن على اسم خالص فعل عطف ... تنصبه أن ثابتًا أو منحذف

(و) الثانية: (لام الجحود) أي: لام النفي، وهي الواقعة في خبر كان المنفية بها، أو في خبر يكن المنفية بلم، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾، ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾، فيعذب ويغفر منصوبان بأن مضمرة بعد لام الجحود وجوبًا.

(قوله: ولام الجحود) مصدر جحد، وهو لغة: إنكار ما علم، فلا يكون لا مع علم الجاحد.

والمراد هنا اللام الواقعة بعد النفي مطلقًا، فهو من إطلاق الخاص وإرادة العام، كما أشار إليها الشارح بقوله: "أي لام النفي".

وضابطها ما ذكره بقوله: "وهي الواقعة الخ"، ولا بد أن يكون فاعل الفعل الذي قبلها والفعل الذي بعدها واحدًا، أي يكون فاعل الكون الذي قبلها والفعل الذي بعدها واحدًا كما في الآيتين اللتين ذكرهما الشارح خلافًا للكسائي، فإنه لا يشترط هذا الشرط فقراءة ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ بكسر اللام ونصب تزول على مذهبه لا على الراجح؛ لعدم اتحاد الفاعل، مع أن قراءته بفتح اللام ورفع تزول.

والصحيح في خبر الكون الواقع بعد هذه اللام أنه محذوف، وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف، والناصب أن مضمرة، فالمصدر المنسبك من أن المصدرية والفعل المنصوب بها في موضع جر باللام، وهذا مذهب البصريين.

(قوله: المنفية الخ) علم أن ذكر ما ولم، وذكر كان ويكن قيد فخرج بقية أدواب النفي حتى لما وبقية الأفعال حتى النواسخ لعدم السماع.

وسميت هذه اللام لام الجحود؛ لكونها مسبوقة بالكون المنفي، والنفي يسمى جحودًا.

(و) الثالثة: (حتى) الجارة المفيدة للغاية، نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ أو للتعليل نحو: أسلم حتى تدخل الجنة، فيرجع وتدخل منصوبًا بأن مضمرة بعد حتى وجوبًا.

(قوله: حتى الجارة) إنما ترك المتن التقييد بذلك؛ لانصراف الاسم لها في هذا الباب، فخرجت الابتدائية وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله:

فما زالت القتلى تمج دماءها ... بدجلة حتى ماء دجلة أشكلا

وإنما سميت ابتدائية لوقوع المبتدأ بعدها غالبًا، وخرجت العاطفة نحو: مات الناس حتى الأنبياء، وجاء الحجاج حتى المشاة، وهي تعطف بعضًا على كل.

(قوله: المفيدة للغاية) أي: أن ما قبلها ينتهي عند حصول ما بعدها فما بعدها غاية له، وهذا هو الغالب فيها، وعلامتها حينئذ أن يصح موضعها إلى.

وقوله: "أو للتعليل" أي: أن ما قبلها علة لأجل حصول ما بعدها، فما بعدها مسبب عما قبلها، وهذا قليل بالنسبة لكونها للغاية، وعلامتها حينئذ أن يصح موضعها كي.

وشرط نصب المضارع بعدها أن يكون مستقبلًا كما مثل الشارح، فإن كان حالًا رفع كقولك في حالة الدخول: "سرت حتى أدخل البلد".

(قوله: أسلم حتى تدخل الجنة) التمثيل به للتعليل صحيح؛ لأن الأمر سبب الإسلام، والإسلام سبب دخول الجنة، والمراد بالسبب ههنا ما يكون مفضيًا إلى المقصود في الجملة، وإن لم يكن مستلزمًا له.

(و) الرابعة والخامسة: (الجواب بالفاء) المفيدة للسببية، (والواو) المفيدة للمعية الواقعة بعد: الأمر نحو:

(قوله: المفيدة للسببية) أي: أن ما قبلها سبب لما بعدها.

والمراد السببية مع العطف؛ لأنها مع إفادتها السببية عاطفة مصدرًا مقدرًا على مصدر متوهم، والتقدير في نحو: "ما تأتينا فتحدثنا" إما يكون منك إتيان فتحديث، وكذا يقدر في جميع المواضع.

وبهذا القيد -أعني المفيدة للسببية- خرجت الفاء التي لمجرد العطف نحو: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾، أي: فلا يعتذرون، والفاء التي للاستئناف نحو: "اسأل زيدًا فيخبرك" بالرفع، أي فهو يخبرك.

(قوله: والجواب بالفاء والواو) فيه قلب، والأصل والفاء والواو في الجواب.

(قوله: للمعية) أي: أن ما قبلها مصاحب لما بعدها مجموعين في زمان واحد، فخرجت العاطفة والاستئنافية.

(قوله: بعد الأمر الخ) يعني: أنه لا بد أن يقع كل منهما بعد نفي محض أو طلب محض.

والمراد بالنفي المحض أن يكون خالصًا من معنى الإثبات، فخرج النفي المنتقض بإلا والمتلو بنفي نحو: "ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا"، ونحو: "ما تزال تأتينا فتحدثنا".

وبالطلب المحض أن يكون بالفعل، فخرج الطلب باسمه وبالمصدر، وبما لفظه خبر نحو: "صه فأكرمك"، و"حسبك الحديث فينام الناس"، ونحو: "سكوتًا فينام الناس"، ونحو: "رزقني الله مالًا فأنفقه في الخير"، فلا يكون شيء من ذلك جوابًا منصوبًا.

"أقبل فأحسن" أو:" وأحسن إليك".

وبعد لام النهي نحو: لا تخاصم زيدًا فيغضب، أو: ويغضب.

وبعد العرض نحو: ألا تنزل عندنا فتصيب علمًا، أو: وتصيب علمًا.

وبعد التحضيض نحو: هلا أكرمت زيدًا فيشكر، أو: ويشكر.

وبعد التمني نحو: ليت لي مالًا فأتصدق منه، أو: وأتصدق منه.

وهذه المسألة تسمى مسألة الأجوبة الثمانية، وهي الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض وهو الطلب بلين ورفق، والتحضيض وهو الطلب بحث وإزعاج، والتمني وهو طلب ما لا طمع فيه أي المستحيل كقوله:

ألا ليت الشباب يعود يومًا ... فأخبره بما فعل المشيب

أو طلب ما فيه عسر كقول الفقير: ليت لي مالًا فأحج منه، والنفي، وزاد بعضهم الترجي وهو طلب الأمر المحبوب المستقر الحصول، فعليه تكون الجملة تسعة.

وقد نظمها بعضهم في بيت فقال:

مر وادع وانه وسل واعرض لحضهم ... تمنّ وارج كذاك النفي قد كملا

وقوله: "وسل" أراد به الاستفهام.

(**قوله: أقبل فأحسن إليك، أو وأحسن إليك**) أي: ليكن منك إقبال إلي فإحسان أو وإحسان مني إليك، فالإحسان الواقع بعد الفاء مسبب عن الإقبال، وبعد الواو واقع مع الإقبال مقارن له، وهكذا في كل مثال. اهـ. نبتيتي.

وبعد الترجي نحو: لعلي أراجع الشيخ فيفهمني، أو: ويفهمني.

وبعد الدعاء نحو: رب وفقني فأعمل صالحًا، أو: وأعمل صالحًا.

وبعد الاستفهام نحو: هل زيد في الدار فأمضي إليه؟، أو: وأمضي إليه.

وبعد النفي المحض نحو: لا يقضي على زيد فيموت، أو: ويموت.

(قوله: وبعد الاستفهام نحو: هل زيد في الدار، فأمضي الخ) أي: هل يكون حصول لزيد في الدار فإمضاء، أو وإمضاء مني إليه.

ويشترط في الاستفهام كما في شرح الشذور أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد، فلا يجوز النصب في نحو: هل أخوك زيد فأكرمه، بخلاف هل أخوك قائم فنكرمه، وبخلاف أفي الدار زيد فنكرمه؛ لأن الظرف ينوب مناب الفعل.

ولا فرق في الاستفهام بين أن يكون بالحرف كقوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾، أو بالاسم نحو: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ﴾ قرئ برفع يضاعفه ونصبه؛ ونحو: أين بيتك فأزورك، ومتى تسير فأرافقك، وكيف تكون فأصحبك.

وانظر هل هذا التعميم ينافي قولهم السابق: "يشترط في الطلب أن يكون محضًا" بأن يكون بلفظ الفعل فإن الاستفهام من أقسامه كما تقدم.

(قوله: نحو: لا يقضي على زيد الخ) أي: لا يحكم على زيد بالموت فيموت، والمراد نفي القضاء والموت معًا على أن يكون القضاء سببًا للموت، فإذا انتفى السبب انتفى المسبب.

فالجواب بعد الفاء والواو في هذه الأمثلة كلها منصوب بأن مضمرة وجوبًا.

ولو قال: "والفاء والواو في الجواب" لكان أوضح؛ لأن الجواب منصوب لا ناصب.

(و) السادسة: (أو) التي بمعنى إلا، نحو: لأقتلن الكافر أو يسلم، أو إلى نحو: لألزمنك أو تقضيني حقي، فيسلم وتقضيني منصوبان بأن مضمرة بعد أو وجوبًا.

(قوله: لكان أوضح) أي: واضحًا.

(قوله: لا ناصب) والكلام إنما هو في عد الناصب لا المنصوب؛ لكن سماه ناصبًا؛ لاشتماله على الناصب فهو من مجاز المجاورة.

(قوله: بمعنى إلا أو إلى) والفرق بينهما أن التي بمعنى إلى بالتخفيف ينقضي ما قبلها شيئًا فشيئًا، والتي بمعنى إلا بالتشديد ينقضي دفعة واحدة.

وأو هذه عاطفة مصدرًا مؤوَّلًا على مصدر مقدر، والتقدير: ليكونن قتل مني للكافر أو إسلام منه، وكذلك ما أشبهه.

وخرج بأو المقيدة بما ذكر أو التي لعطف فعل على اسم خالص من تأويله بالفعل، فإن أن تضمر بعدها جوازًا نحو قوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ كما تقدم.

ويوجد في بعض نسخ الشارح زيادة أو التي للتعليل نحو: لأطيعن الله أو يغفر لي، وعليها يسقط الاعتراض عليه بأنه اقتصر ولم يذكر هذه.

والحاصل أن "أن" تضمر بعد ثلاثة من حروف الجر، وهي: اللام، وكي التعليلية، وحتى، وبعد ثلاثة من حروف العطف، وهي: الفاء، والواو، وأو.

(والجوازم ثمانية عشر) جازمًا، وهي قسمان: ما يجزم فعلًا واحدًا، وما يجزم فعلين.

فالذي يجزم فعلًا واحدًا ستة، وهي: لم، نحو: لم يقم،

(قوله: وهي اللام) المراد باللام لام كي ولام الجحود.

(قوله: والجوازم) جمع جازم، أو جازمة كما تقدم في النواصب.

(وقوله: ثمانية عشر) لا يعين التذكير وأنه لو أراد التأنيث لقال: ثمان عشرة، لما مر أيضًا.

(قوله: فعلًا واحدًا) أي: بالأصالة، أي بغير تبعية، وإلا فقد يتعدد المجزوم به بالعطف أو غيره.

وقوله: "وما يجزم فعلين" مبني على الأغلب، وإلا يجزم فعلًا واحدًا وجملة نحو: ﴿ وَقَالُواْ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ ﴾ الآية.

(قوله: ستة) قد يقال: إن بنينا على الظاهر، فالذي يجزم فعلًا واحدًا ثمانية: لم، ولما، وألم، وألما، ولام الأمر، ولام الدعاء، ولا الناهية، ولا الدعائية.

وإن بنينا على التحقيق فهي أربعة فعده له ستة لا يوافق الظاهر ولا التحقيق.

ويجاب بأنه نظر إلى الصورة الظاهرية، فإن صورة لم غير صورة ألم، وصورة لما غير صورة ألما، وصورة لام الأمر ولام الدعاء واحدة، وكذا لا الناهية ولا الدعائية، فعد الأربعة الأول أربعة، والأربعة الثانية اثنتين.

فلم حرف يجزم المضارع، وينفي معناه، ويقلبه إلى المضي، ويقم: مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون.

(و) الثاني: (لما) المرادفة للم فيما تقدم، نحو: لما يضرب، فلما: حرف يجزم المضارع، وينفي معناه، ويقلبه إلى المضي، ويضرب: مجزوم بلما، وعلامة جزمه السكون.

ولا يرد على المصنف الجزم في جواب الطلب نحو: ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾؛ لأنه إن قلنا: إن الجزم بأداة الشرط مقدرة، وهو الصحيح، والتقدير: إن تأتوا أتل كان داخلًا في قوله: "وإن" أي لفظًا أو تقديرًا.

وإن قلنا: إن الجزم بلام الأمر مقدرة كان داخلًا في قوله: "ولام الأمر"، أي لفظًا أو تقديرًا.

(قوله: فلم حرف يجزم المضارع) أي: غالبًا، وإلا فقد يرفع الفعل بعدها كقوله:

يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

واختلف في ذلك فقيل: ضرورة، وقال ابن مالك: إنه لغة.

(قوله: وينفي معناه) أي: يدل على انتفاء معناه التضمني الذي هو الحدث، أي على عدم وقوعه من الفاعل.

وذلك النفي إما متصل بالحال كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ الخ، وإما منقطع كما إذا قلت: "زيد لم يقم" أي في الزمن الماضي، فيصح أن تقول: ثم قام.

(قوله: ويقلبه إلى المضي) الضمير راجع للمضارع بمعنى زمنه، وفيما قبل ذلك راجع له بمعنى حدثه، ففي كلامه استخدام، والمعنى: ويقلب زمنه إلى زمن المضي.

(قوله: المرادفة للم) أي: التابعة لها فيما تقدم من الأمور من كونها حرفًا مختصًا بالمضارع للنفي وللجزم وللقلب إلى المضي.

وكذا في جواز دخول الهمزة عليها فهما شريكان في هذه الأمور الستة فقط لا مطلقًا؛ لافتراقهما في خمسة أمور:

الأول: أن لما لا تقترن بأداة شرط، فلا يقال: إن لما تقم بخلاف لم تقول إن لم ولو لم.

الثاني: أن منفي لما مستمر النفي إلى زمن التكلم، بخلاف لم تقول ندم يد ولم ينفعه الندم، أي عقب ندمه، وإذا قلت: ولما ينفعه الندم كان المعنى إلى وقته هذا.

الثالث: أن منفي لما لا يكون إلا قريبًا من الحال، ولا يشترط ذلك في منفي لم تقو ل لم يكن زيد في العام الماضي مقيمًا ولا يجوز لما يكن.

الرابع: أن منفي لما متوقع الحصول كقوله تعالى: ﴿لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ أي: وسيذوقونه بخلاف منفي لم، فلا يقال لما يجتمع الضدان؛ لأنه لا يتوقع اجتماعهما.

الخامس: أن منفي لما جائز الحذف لدليل اختيارًا تقول: قاربت المدينة ولما أي ولما أدخلها، ولا يجوز ذلك في لم إلا ضرورة كقوله:

احفظ وديعتك التي استوعتها … يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

إذا علمت ذلك، فكان الأولى للشارح أن لا يقول: المرادفة للم؛ لأن المترادفين متحدان في المعنى، وما هنا ليس كذلك كما تقدم؛ بل كان يعبر بالمشاركة مثلًا، ولهذا عبر بعضهم بالأختية حيث قال: ولما أخت لم؛ لأن الأختية لا تستلزم الاتحاد في المعنى؛ بل تستلزم المشاركة ولو في شيء دون شيء.

وهذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز عن لما الحينية نحو: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا﴾، ولا عن الإيجابية وهي التي بمعنى إلا نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ عند من شدد الميم؛ لأنه لم يحفظ دخولها على المضارع فلا حاجة للاحتراز عنهما.

(و) الثالث: (ألم)، نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، فألم: حرف تقدير وجزم، ونشرح: مجزوم بألم وعلامة جزمه السكون.

والرابع: (ألمّا) أختها، نحو: ألمّا أحسن إليك، فألمّا: حرف تقرير وجزم، وأحسن: مجزوم بألمّا، وعلامة جزمه السكون.

(و) الخامس: (لام الأمر)، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾، فينفق: مجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمه السكون.

(**قوله: وألم وألمّا**) ظاهر كلامه أنهما أداتان مستقلتان وليس كذلك؛ بل هما لم ولما زيد عليهما همزة الاستفهام التقريري، وهو حملك المخاطب على الاعتراف بأمر استقر عنده ثبوته أو نفيه.

فقول الشارح في ألم وألمّا: "حرف تقرير وجزم" فيه تسمح لما عرفت من أن التقرير من الهمزة والجزم من لم.

وقوله: "ونشرح مجزوم بألم" فيه تسمح أيضًا، فإن الجازم إنما هو لم كما عرفت، ولا دخل للهمزة في الجزم فيقال: هو من ذكر الكل وإرادة الجزء.

(**قوله: ولام الأمر**) أي: ومسمى لام الأمر وهو لا؛ لأنه الجازم لا أن الاسم الجازم كما هو ظاهر عبارته.

وقد يقال: إن كل حكم ورد على لفظ، فهو وارد على مسماه إلا لقرينة.

والمراد اللام الموضوعة لطلب الفعل أمرًا كان الطلب نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾، أو دعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾، أو التماسًا كقولك لمساويك: لتفعل كذا.

(و) لام (الدعاء)، وهي لام الأمر في الحقيقة، ولكن سميت لام الدعاء تأدبًا، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾، فيقض: مجزوم بلام الدعاء، وعلامة جزمه حذف الياء.

(و) السادس: (لا) المستعملة (في النهي)، نحو: ﴿لَا تَخَفْ﴾ فلا: حرف نهي وجزم، وتخف: مجزوم

أو استعملت في غير الطلب كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ فيمد، أو التهديد نحو: ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾.

(قوله: المستعملة في النهي الخ) أي: الموضوعة لتستعمل في النهي أو الدعاء سواء استعملت فيهما نحو: لا تخف، ولا تؤاخذنا.

أو في الالتماس كقولك لنظيرك غير مستعمل عليه: لا تفعل كذا، أو في غير ذلك كقولك لعبدك: لا تطعني، فإنها هنا للتهديد.

وأشار الشارح بتقدير لفظ المستعملة إلى أن قوله في النهي والدعاء: "صفة للا" بتقدير متعلق الظرف معرفة، وإن كان المشهور تقدير متعلق الظرف نكرة، وإن جعل حالًا قدر المتعلق نكرة، فيوافق المشهور.

وخرج بقوله: "المستعملة الخ" لا النافية والزائدة.

وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية إذا صلح قبلها كي نحو: جئته لا يكن له على حجة، ولقلته لم يتعرض له المصنف.

بلا الناهية وعلامة جزمه السكون.

(و) لا المستعملة في (الدعاء)، وهي لا الناهية في الحقيقة، ولكن سميت دعائية تأدبًا، نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾، فلا: حرف دعاء وجزم، وتؤاخذ: مجزوم بلا الدعائية، وعلامة جزمه السكون.

والذي يجزم فعلين اثنا عشر جازمًا، (و) هي:

(قوله: بلا الناهية) إسناد النهي إليها مجاز؛ لأن الناهي هو المتكلم بواسطتها.

(قوله: والذي يجزم فعلين) أمي مضارعين نحو: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾، أو ماضيين نحو: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾، أو ماضيًا ومضارعًا نحو: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾، أو عكسه، وهو قليل.

فالصور أربعة، والأوَّل من الفعلين يسمى فعل الشرط، والإضافة بيانية وإن جعل شرطًا؛ لأنه علامة على وجود الثاني.

والشرط في اللغة: العلامة، والثاني من الفعلين يسمى جواب الشرط وجزاءه تشبيهًا له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال؛ لأنه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجواب بعد السؤال والجزاء بعد الفعل المجازى عليه.

ويشترط في فعل الشرط أن يكون فعلًا ماضيًا متصرفًا مجردًا من قد وغيرها، أو مضارعًا مجردًا من قد والسين وسوف مثبتًا أو منفيًا بلم أو لا.

وأما الجواب فشرطه أن يكون فعلًا صالحًا؛ لأن يكون شرطًا فإن لم يصلح لذلك وجب اقترانه بالفاء، وكان الجواب جملة اسمية، والفعل خبرًا لمبتدأ محذوف، والفاء للربط على الصحيح.

(إن) الشرطية -بكسر الهمزة وسكون النون- وهي حرف يجزم المضارع لفظًا والماضي محلًّا، ويقلب معنى الماضي إلى الاستقبال عكس لم، نحو: إن قام زيد قمت.

فإن: حرف شرط وجزم، وقام: فعل الشرط في محل جزم بإن، وزيد: فاعل قام، وقمت: جواب الشرط.

(و) الثاني: (ما) الشرطية نحو:

(قوله: إن الشرطية) احترازًا عن إن النافية والزائدة والمخففة من الثقيلة، فإنها لا تجزم، والشرطية نسبة إلى الشرط وهو هنا ربط فعل بفعل.

(قوله: بكسر الهمزة الخ) أي: بالهمزة المكسورة والنون الساكنة، فهو من إضافة الصفة للموصوف فيهما.

(قوله: وهي حرف) أي: باتفاق كإذ ما على الأصح، وباقي الأدوات أسماء على الأصح في مهما.

(قوله: المضارع لفظًا) أي: بشرط أن يكون معربًا وإلا فالجزم لمحله كالماضي.

(قوله: إلى الاستقبال) أي: المستقبل.

(قوله: في محل جزم) أي: في محل لو وقع فيه فعل معرب كان مجزومًا، وما ذكره من أن الجزم لمحل الماضي وحده لا لمحل الجملة هو الصحيح.

(قوله: ما الشرطية) خرجت الزائدة كغضبت من غير ما ذنب والمصدرية كقوله:

يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابًا

﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُ﴾، فـما: اسـم شرط جـازم، وتفعلـوا: فعـل الشرط، مجزوم بها، وعلامة جزمه حذف النـون، ويعلمـه: جـواب الـشرط، وهو مجزوم أيضًا، وعلامة جزمه السكون.

(و) الثالث: (مـن) الـشرطية، نحـو: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾، فمـن: اسم شرط جازم، ويعمل: فعل الشرط مجزوم بمن، ويجز: جـواب الـشرط، وهو مجزوم أيضًا بمن، وعلامة جزمه حذف الألف من آخره.

والاستفهامية نحو: ما هذا، وما الشرطية التي الكلام فيها موضوعة للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضمنت معنى الشرط.

(قوله: من خير) أي: وشر، والاقتصار على ذكر الخير عـلى سـبيل الاكتفـاء؛ إظهـارًا لشرفه، فاندفع الاعتراض بأن الله تعالى عالم بكل شيء فما فائدة التخصيص بالخير.

(قوله: يعلمه الله) أي: يجازكم عليه، فعبر عن المجازاة بالعلم.

(قوله: فما اسم شرط جازم) محله نصب بتفعلوا.

(قوله: وتفعلوا فعل الشرط) فيه مسامحة؛ لأن الواو ليست من فعل الشرط؛ بل هي فاعل.

(قوله: من الشرطية) احترز بها عن الموصولة والنكرة الموصوفة والاستفهامية.

ومن هذه موضوعة للدلالة على من يعقل ثم ضمنت معنى الشرط.

(قوله: فمن اسم شرط جازم) محله رفع بالابتداء، والخبر جملة الشرط عـلى الـراجح، وقيل: جملة الجواب، وقيل: هما، ولا يرد على الأول أن الفائدة متوقفة على الجواب؛ لأن

(و) الرابع: (مهما) نحو قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾، فمهما: اسم شرط جازم، وتأتنا: فعل الشرط، وهو مجزوم بمهما، وعلامة جزمه حذف الياء، ونا مفعول به، وبه: جار ومجرور متعلق بتأتنا، ومن آية: بيان لمهما في موضع نصب على الحال من الهاء في به، ولتسحر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد لام كي، والفاعل مستتر فيه وجوبًا، ونا: مفعول به، وبها: جار ومجرور متعلق بتسحرنا، فما: الفاء رابطة للجواب، وما: نافية، ونحن: اسمها،

توقفها عليه من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية، فقولك: من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم.

(**قوله: مهما**) هي موضوعة للدلالة على ما لا يعقل غير الزمان ثم ضمنت معنى الشرط.

(**قوله: نحو قوله تعالى**) أي: مقوله، وقوله: "﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ﴾ الخ" بدل من قوله: الذي هو بمعنى مقوله: أو عطف بيان عليه.

(**قوله: فمهما اسم شرط**) أي: على الصحيح كما تقدم، ويدل على كونها اسمًا عود الضمير إليها من به؛ لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء، ومحلها الرفع بالابتداء بمعنى أيما شيء تأتنا به، أو النصب بمعنى أيما شيء تحضر تأتنا به.

(**قوله: في موضع نصب على الحال**) هذا من إطلاق الكل وإرادة الجزء؛ لأن جملة الجار والمجرور ليست حالًا، وإنما الحال المجرور فقط، وهو آية ففي كلامه تسمح.

إن قدرت حجازية، ولك: جار ومجرور متعلق بمؤمنين، وبمؤمنين في موضع نصب خبر ما، وجملة ﴿فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ في موضع جزم جواب الشرط.

(و) الخامس: (إذ ما) كقول الشاعر:

وإنك إذ ما تأت ما أنت آمر   به تلف من إياه تأمر آتيا

فإذ ما: حرف شرط على الأصح، وتأت: فعل الشرط مجزوم، وعلامة جزمه حذف الياء، وتلف: جواب الشرط، وعلامة جزمه حذف الياء أيضًا.

(قوله: إن قدرت حجازية) وهو الراجح، أو على أنه مبتدأ إن قدرت تميمية.

(قوله: وبمؤمنين في موضع نصب خبر ما) على جعلها حجازية، أي أو في موضع رفع خبر المبتدأ على أنها تميمية، وظاهر كلامه أن الباء أصلية مع أنها زائدة على كلا التقديرين، ففي عبارته تسمح.

(قوله: إذ ما تأت الخ) تأت وآتيا من الإتيان، وروى بدلهما تأب وآبيا بالباء الموحدة.

(قوله: ما أنت آمر به) ما في محل نصب على المفعولية لتأت، وهي اسم موصول، وأنت مبتدأ، وآمر به خبر، والجملة صلة الموصول.

(قوله: تلف) من ألفى إذا وجد يتعدى لمفعولين الأول من والثاني آتيا، وجملة "إياه تأمر" صلة لمن لا محل لها من الإعراب.

(قوله: حذف الياء أيضًا) وجملة "إذ ما الخ" في محل رفع خبر إن، والكاف اسمها في محل نصب.

(و) السادس: (أي) نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، فأيا: اسم شرط جازم منصوب بتدعوا، وما: صلة، وتدعوا: فعل الشرط مجزوم بأيا، وعلامة جزمه حذف النون.

وفله: الفاء رابطة للجواب، وله: جار ومجرور خبر مقدم، والأسماء: مبتدأ مؤخر، والحسنى: نعت للأسماء، وجملة ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ في موضع جزم جواب الشرط.

(و) السابع (متى) نحو قوله:

متى أضع العمامة تعرفوني

(قوله: وأي) هي بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى ظرف مكان فهي ظرف مكان، وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهي ظرف زمان، وإن أضيفت إلى غيرهما فهي غير.

(قوله: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾) أي: أي اسم.

(قوله: وما صلة) أي: زائدة، وإنما قيل: صلة لا زائدة؛ تأدبًا.

(قوله: متى) هي للعموم في الزمان، ولا تعمل إلا متضمنة معنى الشرط دون الاستفهام.

فأراد المتن بـ"متى": متى الشرطية، فتخرج الاستفهامية نحو: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾.

(قوله: متى أضع العمامة الخ) صدره:

فمتى: اسم شرط جازم، وأضع: فعل الشرط، وهو مجزوم بمتى، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، والعمامة: مفعول به، وتعرفوني: جواب الشرط، وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف نون الرفع منه، والأصل: تعرفونني بنونين، الأولى نون الرفع، والثانية نون الوقاية.

(و) الثامن: (أيان) -بفتح الهمزة- نحو قوله: فأيَّان ما تعدل به الريح تنزل.

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا

وإعرابه: أنا مبتدأ، وابن خبره، وجلا مضاف إليه، وهو علم منقول من جملة فيكون محكيًّا، أو من الفعل وحده فيكون معربًا إعراب ما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل، فيكون مجرورًا بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر نيابة عن الكسرة.

ويصح أن يكون جلا فعلا ماضيًا، والفاعل مستتر، والجملة صفة لمحذوف، أي أنا ابن رجل جلا.

وطلاع بالجر عطفًا على جلا، وبالرفع خبر بعد خبر.

(**قوله: فمتى اسم شرط جازم**) ظرف زمان في محل نصب على المفعولية لأضع.

(**قوله: أيان**) بفتح الهمزة والنون على المشهور، وكسر الهمزة لغة سليم، وقرئ بها شاذًّا، وهي اسم موضوع للعموم في الزمان كمتى، وذهب بعضهم إلى أنها لتعميم الأحوال.

فأَيَّان: اسم شرط جازم، وما: زائدة، وتعدل: فعل الشرط، وهو مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وتنزل: جواب الشرط، وعلامة جزمه سكون آخره وكسره عارض.

(و) التاسع: (أين) نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾، فأين: اسم شرط جازم، وما: صلة، وتكونوا: فعل الشرط، وهو مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، ويدرككم: جواب الشرط، وهو مجزوم، وعلامة جزمه سكون الكاف الأولى، والكاف الثانية في محل نصب على المفعولية، والميم علامة الجمع، والموت مرفوع على الفاعلية.

(قوله: اسم شرط جازم) أي: مبني على الفتح محله نصب على الظرفية الزمانية؛ لما تقدم من أنها كمتى، وناصبها الفعل بعدها.

(قوله: وما زائدة) أي: للوزن.

(قوله: وكسره عارض) أي: للروي.

(قوله: وأين) هو وأنى موضوعان للمكان، ثم ضمنا معنى الشرط كما أن حيثما كذلك.

(قوله: فأين اسم شرط جازم) محله نصب بيدرككم.

(قوله: الموت الخ) قال الشيخ عبد المعطي: الظاهر أن تكونوا تامة، وأين ظرف مكان متعلق بتكونوا. وجعلها النبتيتي ناقصة.

وجملة ﴿يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ في محل نصب خبرها، وهو لا يظهر لضياع المعنى حينئذ؛ لأن المعنى حينئذ أينما تكونوا مدركًا لكم الموت، وهو خال من الجواب، فليتأمل.

(و) العاشر: (أنى) -بفتح الهمزة والنون المشددة- نحو قوله:

فأصبحت أنى تأتها تستجر بها　　تجد حطبًا جزلًا ونارًا تأججا

فأنى: اسم شرط جازم، وتأتها: فعل الشرط، وهو مجزوم، وعلامة جزمه حذف الياء، وتستجر: بدل منه، وتجد: جواب الشرط، وهو مجزوم، وعلامة جزمه السكون.

(و) الحادي عشر: (حيثما) نحو قوله:

حيثما تستقم يقدر لك الله　　نجاحًا في غابر الأزمان

فحيثما: اسم شرط جازم، وتستقم: فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، ويقدر: جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون.

(و) الثاني عشر: (كيفما)، نحو: "كيفما تجلس أجلس"، فكيفما: اسم شرط جازم، وتجلس: فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، وأجلس: جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون أيضًا.

(**قوله: اسم شرط جازم**) محله نصب على الظرفية المكانية، والناصب له تأت من تأتها.

(**قوله: في غابر الأزمان**) أي: مستقبلها.

(**قوله: كيفما**) موضوع للدلالة على الحال، ثم ضمن معنى الشرط، والجزم به مذهب كوفي ممنوع عند البصريين.

قال بعض الشراح: ولم أجد لها من كلام العرب شاهدًا بعد الفحص. اهـ.

وإنما لم تجزم عند البصريين؛ لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها نحو: "كيفما تجلس أجلس"، فلا يصح كيفما تجلس أذهب.

ويوجد في بعض النسخ (وإذا في الشعر خاصة)، زيادة على الثمانية عشر، ومثالها قول الشاعر:

وإذا تصبك خصاصة فتحمل

فإذا: اسم شرط جازم، وتصبك: فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، وخصاصة: فاعل، وتحمل: فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، وهو وفاعله جملة فعلية في موضع جزم على أنها جواب الشرط، وقرن بالفاء المفيدة للربط؛ لأنه فعل طلب.

وإنما عملت "إذا" وإن كانت شرطًا غير جازم حملًا على "متى"، كما أهملت متى حملًا عليها، كقول عائشة -رضي الله عنها-: «إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس» رواه ابن الجوزي في جامع المسانيد كما قاله ابن مالك.

(قوله: وإذا) معطوف على ثمانية عشر لا على لم، ولا على إن، ولا على كيفما؛ لأن العدد تم بدونها فهي زائدة على الثمانية عشر.

وخرج بالشعر النثر فلا تجزم فيه؛ لمخالفتها الأدوات الشرط، فإنها للمحقق والمظنون، وإن للمشكوك والموهوم والنادر، وكذا الباقي.

(قوله: وإذا تصبك الخ) صدره:

استغن ما أغناك ربك بالغنى

(باب مرفوعات الأسماء) خاصة

(المرفوعات) من الأسماء (سبعة:

(باب مرفوعات الأسماء)

من إضافة الصفة للموصوف أو من الإضافة البيانية أو الإضافة على معنى من، وعلى كل تخرج المرفوعات من الأفعال؛ لأنها تقدمت في قوله: "وهو مرفوع أبدًا".

وقدمها؛ لأنها عوامل في الأسماء، ورتبة العامل مقدمة على رتبة المعمول، وتخرج أيضًا المنصوبات والمجرورات.

وإنما بدأ بالمرفوعات؛ لأنها العمدة، وثنى بالمنصوبات؛ لأنها الفضلة غالبًا، كالمجرورات.

والاحتراز بغالبًا من المنصوب الذي هو عمدة في المعنى كمفعولي ظن، ومن المجرور الذي هو عمدة أيضًا في المعنى، نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾.

وثلث بالمجرورات؛ لأنها منصوبة المحل، والمنصوب محلًّا دون المنصوب لفظًا.

ثم إن قوله: "مرفوعات" يحتمل أن يكون جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع، وأن يكون جمع مرفوعة، بمعنى كلمة مرفوعة، ولا يشكل على هذا الثاني وجود التاء في العدد لما تقدم.

(قوله: سبعة) لا يرد اسم أفعال المقاربة، واسم **ما** و**لا** و**لات** و**إن** المشبهات بليس، وخبر **لا** النافية للجنس؛ لأنها داخلة في أخوات كان وإن، والمراد بأخوات كان نظائرها في رفع المبتدأ ونصب الخبر، وبأخوات **إن** نظائرها في نصب المبتدأ ورفع الخبر.

الفاعل) نحو: قام زيد.

(و) الثاني: (المفعول الذي لم يسم فاعله)، نحو: ضرب زيد بضم الضاد وكسر الراء.

(و) الثالث والرابع: (المبتدأ وخبره)، نحو: زيد قائم.

(و) الخامس: (اسم كان و) اسم (أخواتها) نحو: كان زيد قائمًا.

(و) السادس: (خبر إن و) خبر (أخواتها)، نحو: إن زيدًا قائم.

(قوله: الفاعل) بدأ به؛ لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور، ولأن عامله لفظي بخلاف عامل المبتدأ فإنه معنوي، واللفظي أقوى بدليل أنه يزيل العامل المعنوي، وهو الابتداء، فإذا دخل عليه نسخة.

وقيل: أصل المرفوعات المبتدأ؛ لأنه باق على ما هو الأصل في المسند إليه، وهو التقديم بخلاف الفاعل للزوم تأخيره عن الفعل، وقيل: هما أصلان، وليس لهذا الخلاف ثمرة.

(قوله: الذي لم يسم فاعله) أي: لم يذكر فاعله الاصطلاحي بأن ترك ولم يقصد.

وبقولنا: "فاعله الاصطلاحي" سقط ما يقال: كل فعل لم يذكر فاعله؛ لأن الفاعل الذات، وهي لا تذكر.

والإضافة في قوله: "فاعله" لأدنى ملابسة، أي لكون الفاعل فاعلًا بفعل متعلق بالمفعول صحت الإضافة إلى ضمير المفعول، فلا يرد ما يقال الفاعل إنما هو فاعل الفعل لا فاعل المفعول، فكيف صحت إضافته إلى ضميره.

(و) السابع: (التابع للمرفوع، وهو أربعة أشياء):

أولها: (النعت) نحو: جاء زيد الكاتب.

(و) ثانيها: (العطف) نحو: جاء زيد وعمرو.

(و) ثالثها: (التوكيد) نحو: جاء زيد نفسه.

(و) رابعها: (البدل) نحو: جاء زيد أخوك.

وسيأتي تفصيلها في أبواب متفرقة على الأثر، على هذا الترتيب، مقدمًا الأول فالأول.

***

(**قوله: وهو**) أي: التابع لا يقيد كونه تابع مرفوع.

(**قوله: أربعة**) الحق أنها خمسة، والخامس عطف البيان، ولعله أسقطه استغناء عنه بالبدل بناء على ما يراه الرضي من أن كل ما كان بدلًا جاز أن يكون عطف بيان.

(**قوله: على هذا الترتيب**) أي: التبويب لا الترتيب في التقدم عند الاجتماع، فإنها إذا اجتمعت يقدم النعت، ثم عطف البيان، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم عطف النسق، فتقول: جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد.

(**قوله: مقدمًا الأول فالأول**) يجوز كسر الدال وفتحها، والأوَّل منصوب على الأول مرفوع على الثاني، وعلى كل لا حاجة إليه مع ما قبله من الترتيب

(باب الفاعل)

رسمه ببعض خواصه تقريبًا على المبتدئ، فقال: (الفاعل: هو

(باب الفاعل)

(قوله: رسمه الخ) الحد إما حقيقي، وإما رسمي، وإما لفظي.

فالحد الحقيقي ما أنبأ عن ذاتيات المحدود، كقولنا: الإنسان حيوان ناطق.

والرسمي ما أنبأ عن الشيء بلازم له، كقولنا: الخمر مائع يقذف بالزبد، واللفظي ما أنبأ بلفظ أظهر مرادف كقولنا: الغضنفر الأسد، والبر القمح.

وما ذكره المصنف رسم؛ لأن الرفع وكونه مذكورًا قبله فعله خارجان عن حقيقة الفاعل.

(قوله: ببعض خواصه) جمع خاصة، وهي قسمان:

مطلقة: وهي ما يختص بالشيء بالنظر إلى جميع ما وراءه، كالضاحك للإنسان.

وإضافية: وهي ما يختص بالشيء بالنظر إلى بعض أغياره كالماشي للإنسان، وهي المرادة هنا؛ لأن ما ذكره من كونه مذكورًا قبله فعله يخص الفاعل بالنسبة إلى بعض أغياره، كالمبتدأ دون بعض، كاسم كان وأخواتها.

والتعريف بالخاصة الإضافية كاف كما صوبه السيد، فلا يعترض عليه بأنه كيف يعبر الشارح بالخاصة مع أنها توجد في غيره كاسم كان وأخواتها؛ لأن المراد الخاصة الإضافية، كما مر.

(قوله: الفاعل) هو لغة من أوجد الفعل، واصطلاحًا ما ذكره.

الاسم المرفوع) بفعله،

(قوله: الاسم) أي: الصريح كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾، أو المؤول كقوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾.

ومثل الاسم ما هو في حكمة كالجملة إذا أريد لفظها كقوله: صدر عني الله حسبي.

والجملة المسمى بها نحو: جاء تأبط شرًّا.

وخرج بقيد الاسم الحرف والفعل والجملة حيث لا تأويل كما تقدم، ودخل فيه هي إذا أريد لفظها أو سمي بها كما تقدم، فيكون الاسم مستعملًا في حقيقته ومجازه إن استعمل فيما ذكر جميعًا، أو في مجازه فقط إن استعمل في معنى شامل لما ذكر بعموم المجاز.

وعلى الأول لا يضر أخذه في التعريف؛ لأنه صار بهذا المعنى في هذا الباب حقيقة عرفية.

(قوله: المرفوع) أي: لفظًا نحو: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾، أو تقديرًا كجاء الفتى والقاضي وغلامي، أو محلًّا.

قال في الحاشية: كأن جر بمن أو الباء الزائدتين نحو: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾، ونحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾. اهـ.

وتمثيله للمحلي بذلك مبني على أن الإعراب المحلي لا يختص بالمبنيات.

ويشكل عليه فرقهم بين الإعراب المحلي والتقديري بأن المانع في المحلى قائم بجملة الكلمة، وفي التقديري بالحرف الأخير وهو في هذين المثالين قائم بالحرف الأخير،

(المذكور قبله فعله) نحو: "قام زيد"، فزيد: فاعل، وهو اسم مرفوع بفعله الصادر منه، وهو قام، وقام مذكور قبل زيد.

فليكن الإعراب تقديريًّا فيهما، أفاده يس على القطر، فكان المناسب التمثيل للمحلي بالمبني كالموصول، واسم الإشارة، فتأمل.

وأبهم المتن الرافع له ليكون كلامه جاريًا على القولين، والصحيح أن رافعه ما أسند إليه من فعل أو شبهه أو الإسناد.

(قوله: المذكور قبله فعله) خرج به المبتدأ والخبر، وخبر إن وأخواتها، ونائب الفاعل، واسم كان وأخواتها، واسم كاد وأخواتها؛ لأن المتبادر من الإضافة في فعله الفعل القائم به أو الواقع منه، والمبتدأ والخبر وخبر إن وأخواتها لا فعل قبلها، وليس نائب الفاعل، واسم كان وأخواتها، واسم كاد وأخواتها قائمًا بها الفعل ولا واقعًا منها.

وقوله المذكور قبله: "فعله" أي أو شبهه، وإنما اقتصر على الفعل؛ لأنه الأصل.

وشبهه اسم الفاعل نحو: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾، وأمثلة المبالغة نحو: أضراب زيد، والصفة المشبهة نحو: حسن وجهه، واسم التفضيل نحو: ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، والمصدر نحو: عجبت من ضرب زيد، واسمه نحو: عجبت من عطاء زيد الدنانير، واسم الفعل نحو: هيهات العقيق، والظرف والجار والمجرور مع اعتمادها على استفهام أو شبهه نحو: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ و﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾.

والقبلية في كلامه المراد بها ما يشمله في اللفظ، وهو ظاهر، وفي التقدير فيدخل ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾، والضمير المستتر كما في قم واستقم.

(قوله: الصادر منه) هو لبيان خصوص المقام فلا يرد نحو: مات زيد، أو المراد بصدوره منه تعلقه به.

فعلم منه أن الفاعل لا يكون إلا اسمًا، ولا يكون الفاعل إلا مرفوعًا، ولا يكون إلا مؤخرًا عن الفعل.

(وهو) أي: الفاعل (على قسمين): قسم (ظاهر، و) قسم (مضمر.

فالظاهر) يرفعه الماضي والمضارع إذا أسند إلى غائب، ولا يرفعه الأمر.

ولم يقصد الشارح بذلك بيان الفعل الرافع؛ بل بيان مدلوله الذي بسببه رفع الفاعل، فلا يرد أن الفعل الذي يرفع هو اللفظ، أي لفظ قام لا الحدث الذي هو الحركة المخصوصة المشار إليه بقوله: الصادر.

(**قوله: يرفعه الماضي**) يستثنى منه أفعل في التعجب كما أحسن زيدًا، وأفعال الاستثناء نحو: قام القوم ما خلا زيدًا، وما عدا عمرًا وليس بكرًا، فإنها لا ترفع إلا ضميرًا مستترًا وجوبًا.

وكذا المضارع يستثنى منه أن لا يكون فعل استثناء، فخرج قام القوم لا يكون بكرًا؛ لأنه لا يرفع إلا ضميرًا مستترًا وجوبًا.

(**قوله: إلى غائب**) أي: شخص غائب مذكر ومؤنث مفرد أو مثنى أو جمع.

(**قوله: ولا يرفعه الأمر**) أي: استقلالًا فيرفعه بطريق التبعية كما في قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾، فإن قوله: ﴿وَزَوْجُكَ﴾ معطوف على الضمير المستتر في ﴿ٱسْكُنْ﴾ العامل فيه الفعل، والعامل في المعطوف عليه هو العامل في المعطوف وليس معطوفًا على الضمير البارز؛ لأنه مؤكد للمستتر وهو لا يعطف عليه، وهذا بناء على أن الآية من عطف المفردات، وقيل: إن ﴿زَوْجُكَ﴾ مرفوع بفعل محذوف تقديره: وليسكن زوجك فهو من عطف الجمل.

ثم الظاهر على عشرة أقسام:

الأول: المفرد المذكر، (نحو قولك: قام زيد، ويقوم زيد.

و) الثاني: المثنى المذكر، نحو قولك: (قام الزيدان، ويقوم الزيدان.

و) الثالث: جمع المذكر السالم، نحو قولك: (قام الزيدون، ويقوم الزيدون.

و) الرابع: جمع المذكر المكسر، نحو قولك: (قام الرجال، ويقوم الرجال.

و) الخامس: المفرد المؤنث، نحو قولك: قامت هند، وتقوم هند.

والسادس: المثنى المؤنث، نحو قولك: قامت الهندان، وتقوم الهندان.

(قوله: وقام الزيدان الخ) فيه إشارة إلى وجوب تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا كان الفاعل مثنى أن مجموعًا على اللغة الفصحى.

وهناك لغة لبعض العرب تسميها النحاة بلغة أكلوني البراغيث تلحقه ذلك نحو: "قاما الزيدان"، و"قاموا الزيدون"، و"قمن النسوة" على أن الألف والواو والنون حروف دالة على التثنية والجمع المذكر والمؤنث، كتاء التأنيث الساكنة والفعل مسند للظاهر لا على أن الفعل مسند للألف والواو والنون، والاسم الظاهر مبتدأ مؤخر، وإلا كان ذلك على اللغة الفصحى.

(قوله: قامت هند وقامت الهندان) فيه إشارة إلى أن الفاعل إذا كان ظاهرًا مؤنثًا حقيقيًا متصلًا يجب أن يلحق عامله علامة التأنيث، إلا ما شذ من قولهم: "قال فلانة".

والسابع: جمع المؤنث السالم، نحو قولك: قامت الهندات، وتقوم الهندات.

والثامن: جمع المؤنث المكسر، نحو قولك: قامت الهنود، وتقوم الهنود.

والتاسع: المفرد المضاف لغير ياء المتكلم من الأسماء الخمسة نحو قولك: (قام أخوك، ويقوم أخوك.

و) العاشر: المضاف لياء المتكلم نحو قولك: (قام غلامي، ويقوم غلامي.

وما أشبه ذلك)، فالفاعل في هذه الأمثلة كلها اسم ظاهر.

(و) الفاعل (المضمر اثنا عشر) -وهو ما كني به عن الظاهر اختصارًا- وهو قسمان:

وفيه إشارة أيضًا إلى أن حكم المثنى المؤنث الظاهر في وجوب إلحاق علامة التأنيث لعامله حكم المفرد لا حكم الجمع.

(**قوله: والتاسع المفرد المضاف الخ**) فإن قيل: التاسع والعاشر داخلان في المفرد المذكر فتكون الأقسام متداخلة فهي ثمانية لا عشرة.

أجيب بأن هذا تقسيم اعتباري لا يضر فيه التداخل؛ لتباين الأقسام بالاعتبار.

(**قوله: وهو ما كني به الخ**) أي: الضمير من حيث هو لا بقيد كونه فاعلًا أو لا مستترًا أو لا لصدق هذا التعريف على جميع أقسام الضمير.

(**قوله: اختصارًا**) أي: لأجل الاختصار، ووجه ذلك أن الأصل في زيد قام -مثلًا- زيد قام زيد؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل بعده، فللاحتراز عن التكرار جعل الضمير كناية عن المظهر فيجب أن يكون أخصر.

متصل، ومنفصل.

وكل منهما إما لمتكلم وحده، أو ومعه غيره، أو لمخاطب، أو لمخاطبة، أو لمثناهما مطلقًا، أو لجمع الذكور المخاطبين، أو لجمع الإناث المخاطبات، أو للمفرد الغائب، أو للمفردة الغائبة، أو المثنى الغائب مطلقًا، أو الجمع الذكور الغائبين، أو الجمع الإناث الغائبات.

وحاصل كل من قسمي الاتصال والانفصال اثنا عشر قسمًا،

(**قوله: متصل**) أي: متصل بعامله الذي قبله، فيكون كالتتمة لذلك العامل سواء كان ذلك المتصل مستترًا أو بارزًا، فإنه سيأتي في كلام الشارح آخر هذا الباب والذي يليه ما يقتضي أن الضمير المستتر من قسم المتصل.

(**قوله: ومنفصل**) أي: عن عامله وبدأ بالمتصل؛ لأنه أخصر من المنفصل.

(**قوله: أو ومعه غيره**) ظاهره أن الموضوع له المتكلم فقط ومصاحبته لغيره على سبيل الشرط لا الشطر، والأمر بخلافه، فتؤوّل العبارة بأن يراد بالمصاحبة المصاحبة في الوضع.

فالمعنى ومعه غيره أي مصاحبًا له ومشاركًا له في مدلول الفعل، فالموضوع له مجموع المتكلم وغيره لا المتكلم فقط مشروطًا بمصاحبة غيره.

(**قوله: أو المثنى الغائب مطلقًا**) أي: سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا.

(**قوله: اثنا عشر قسمًا**) أي: يجعل مثنى المخاطب والمخاطبة قسمًا واحدًا، ومثنى الغائب والغائبة قسمًا واحدًا.

ومجموعهما أربعة وعشرون، حاصلة من ضرب اثنين في اثني عشر. فالمتصل هو الذي لا يبتدأ به، ولا يلي إلا في الاختيار، ويرفعه الماضي والمضارع والأمر.

(قوله: ومجموعهما) أي: الحاصلين.

وفي نسخة: "ومجموعها" بلا تثنية، أي مجموع الأقسام.

(قوله: حاصلة من ضرب اثنين الخ) الاثنان المتصل والمنفصل، والاثنا عشر للمتكلم وحده الخ.

(قوله: هو الذي لا يبتدأ به الخ) أي: هو الذي لا يصح عند الفصحاء التلفظ به غير متصل بكلمة أخرى، ولا يقع بعده إلا في الاختيار، أما في الضرورة فيقع بعدها كقوله:

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ... أن لا يجاورنا إلاك ديار

واستشهاد المحشي على وقوعه في الضرورة بعدها بقوله:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت ... إياهم الأرض في دهر الدهارير

غير صحيح؛ لأن إياهم ضمير منفصل لا من المتصل الذي الكلام فيه، وإنما يستشهد بهذا البيت على الإتيان بالضمير منفصلًا في الضرورة التي هي مفهوم قول ابن مالك:

وفي اختيار لا يجيء المنفصل ... إذا تأتي أن يجيء المتصل

(قوله: ويرفعه الماضي الخ) لا ينافي ذلك أنه يرفعه أيضًا الصفات المحضة واسم الفعل؛ لأن عبارته لا تقتضي الحصر.

والمراد بقوله: "يرفعه" أنه يرفع محله؛ لأن الضمائر كلها مبنية.

وذلك (نحو قولك: ضربت) فالتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده، محله رفع على الفاعلية بضرب.

(وضربنا) -بسكون الباء- فنا ضمير المتكلم مع غيره، أو المعظم نفسه، وموضعه رفع على الفاعلية بضرب.

وهذا حيث سكن ما قبلها، وكان غير ألف فإنها فاعلة، وإن انفتح ما قبلها فهي مفعولة، نحو: ضربنا زيد.

(قوله: محله رفع) أي: مرفوع، أو ذو رفع، أو الكلام على تقدير مضاف أي محل رفع، وقس عليه ما أشبهه.

والمعنى: أنه واقع في محله رفع.

(قوله: فنا ضمير المتكلم الخ) هذا هو الصواب ومن قال النون فاعل فقد تسمح؛ لأن الضمير مجموع الألف والنون.

(قوله: وهذا) أي: إعراب نا فاعلًا في محل رفع حيث سكن ما قبلها، أي الحرف الذي قبل نا.

(وقوله: وكان غير ألف) أي وكان أصليًا أيضًا.

(وقوله: وإن انفتح ما قبلها) أي تحرك بالفتح، أي أو سكن وكان ألفًا أو كان حرفًا غير أصلي.

(قوله: نحو: ضربنا زيد) مثال ما انفتح فيه ما قبلها، ومثال الساكن إذا كان ألفًا "الزيدان ضربانا"، ومثال الساكن غير الأصلي ﴿شَغَلَتۡنَآ أَمۡوَٰلُنَا﴾، ومن غير الأصلي الواو في "ضربونا"، وهذا كله مع الماضي.

(وضربت) -بفتح التاء- للمخاطب المذكر موضع التاء رفع على الفاعلية بضرب.

(وضربت) -بكسر التاء- للمخاطبة موضع التاء رفع على الفاعلية بضرب.

(وضربتما) -بضم التاء- للمثنى المخاطب مطلقًا، مذكرًا كان أو مؤنثًا، فالتاء اسم مضمر في موضع رفع على الفاعلية بضرب، والميم والألف حرفان دالّان على التثنية.

(وضربتم) -بضم التاء- لجمع الذكور المخاطبين، والتاء اسم مضمر في محل رفع على الفاعلية بضرب، والميم حرف دال على جمع الذكور المخاطبين.

أما مع المضارع والأمر فهي مفعوله مطلقًا سواء تحرك ما قبلها أو سكن.

(**قوله: والميم والألف حرفان دالان على التثنية**) فيه مسامحة، فإن الدال على التثنية هو الألف فقط كما أن الواو هي التي تدل على الجمع فقط، وأما الميم فزيدت قبل ألف التثنية في نحو: "ضربتما"، وقبل واو الجمع في نحو: "ضربتمو؛ لئلا يلتبس بذلك ما للمخاطب المفرد في الأول، وما للمتكلم المفرد في الثاني عند إشباع حركة التاء فيهما.

فقوله: "والميم حرف دال على جمع الذكور" فيه مسامحة أيضًا.

(**قوله: وضربتم بضم التاء**) وإسكان الميم بعدها، أو ضمها مختلسة، أو مع واو بعدها بأن تقول: ضربتمو، وهو الأصل بدليل ضربتموه؛ لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها.

(وضربتن) -بضم التاء- لجمع الإناث المخاطبات، والنون المشددة حرف دال على جمع الإناث.

وما ذكرناه من أن التاء في الجميع هي الفاعل وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع هو الصحيح، ولا تقع هذه التاء إلا فاعله، فهذه أمثلة الحاضر، وما بقي للغائب، (و) هو قولك: زيد (ضرب)، ففي ضرب: ضمير مستتر جوازًا

(قوله: حروف دالة على التثنية الخ) أي: لأن التاء لما وضعت مشتركة بين المفرد وغيره ألحقوها بها يميز ما هي له وحركوها بذلك. اهـ. عبد المعطي.

أي: ألحقوها في المثنى والجمع وحركوها في المفرد.

(قوله: ولا تقع هذه التاء إلا فاعلة) أي: لا مفعولة ولا مضافة، فالحصر إضافي فلا يرد أنها قد تقع نائبة عن الفاعل كما يأتي.

(قوله: أمثلة الحاضر) وهو المتكلم والمخاطب.

(قوله: وهو) أي: ما بقي.

(قوله: جوازًا) أي: استتارًا جائزًا أو ذا جواز، فهو صفة مصدر محذوف على تأويله باسم الفاعل أو حذف المضاف.

قال الشيخ الشنواني: ولا يجوز أن يكون تمييزًا، وإلا كان محولًا عن الفاعل، فيلزم أن الموصوف بالاستتار الجواز وهو فاسد فتأمل. اهـ.

أي: لأن الأصل قبل التحويل على هذا مستتر جوازًا، فحول الإسناد إلى ضمير الجواز فانتصب تمييزًا.

تقديره هو عائد على زيد، محله رفع على أنه فاعل ضرب.

(و) هند (ضربت)، ففي ضرب: ضمير مستتر جوازًا تقديره هي عائدة على هند، مرفوع المحل على الفاعلية، والتاء الساكنة المتصلة بالفعل حرف دال على تأنيث الفاعل.

(و) الزيدان (ضربا)، فالألف ضمير المثنى المذكر الغائب عائد على الزيدان، مرفوع المحل على الفاعلية.

والهندان ضربتا، فالألف ضمير المثنى المؤنث الغائب عائد على الهندان، والتاء علامة التأنيث، وأصلها السكون، ولكنها حركت لالتقاء الساكنين،

(قوله: تقديره هو) لم يريدوا به أن المستتر لفظ هو؛ بل المراد أنه إذا أريد تفسير معناه فسر بلفظ هو، فليس هو نفس المستتر؛ لأن المستتر إنه صورة في العقل -أي الذهن- لا في اللفظ فليس المستتر لفظًا بخلاف المحذوف، فإنه لفظ موضوع، ويمكن النطق به، وهذا الفرق بين المستتر والمحذوف كاف. كما قاله الشنواني.

(قوله: تقديره هي) أي: تفسيره هي.

وعبر بهو في الأول وبهي هنا؛ لأجل التغاير.

قال الرضي: يجب أن يكون المقدر في ضرب وضربت متغايرًا كما في البارز نحو: هي وهو. اهـ.

(قوله: حرف دال على تأنيث الفاعل) أي: على المشهور.

وقيل: اسم، فالظاهر بعدها بدل، أو مبتدأ خبره الجملة قبله.

وفتحت لمناسبة الألف.

وهذا المثال ساقط من أصل المصنف. (و) الزيدون (ضربوا)، فالواو ضمير جماعة الذكور الغائبين يعود على الزيدون في موضع رفع على الفاعلية بضرب، والألف زائدة.

(و) الهندات (ضربن)، فالنون ضمير جماعة الإناث الغائبات عائد على الهندات في موضع رفع على الفاعلية بضرب. هذا كله حكم الفاعل المضمر المتصل.

(**قوله: وفتحت لمناسبة الألف**) أي: فالحركة عارضة لا اعتداد بها، فسقط اعتراض من قال ما ذكروه من أن توالي أربع متحركات لم يوجد فيما هو كالكلمة الواحدة منقوض بضربتا.

(**قوله: والألف زائدة**) أي: في الخط بعد الواو؛ لتطرفها فرقًا بينها وبين واو العطف في نحو: "أكلوا وشربوا وجادوا وسادوا".

والقيود لزيادة الألف في الخط ثلاثة أن تكون بعد واو الجماعة، وأن تكون في الفعل، وأن تكون متطرفة، فخرج الاسم كضاربو زيد، وخرج واو الكلمة نحو: يدعو ويغزو، وخرجت المتوسطة كضروبك وضربوهم إن جعلت هم مفعولًا، فإن جعلته توكيد الواو الجمع زدت ألفًا؛ لأنها حينئذ متطرفة.

(**قوله: وأما الفاعل المضمر**) أي: الفاعل معنى وظاهر، وإلا فالفاعل حقيقة محذوف؛ إذ الأصل ما ضرب أحد إلا أنا، فأنا بدل من أحد. ق ل.

وأما الفاعل المضمر المنفصل فهو: ما يقع بعد إلا، أو ما في معناها.

نحو قولك: ما ضرب إلا أنا، وما ضرب إلا نحن، وما ضرب إلا أنت، وما ضرب إلا أنت، وما ضرب إلا أنتما، وما ضرب إلا أنتم، وما ضرب إلا أنتن، وما ضرب إلا هو، وما ضرب إلا هي، وما ضرب إلا هما، وما ضرب إلا هم، وما ضرب إلا هن.

وتقول: إنما ضرب أنا، وإنما ضرب نحن، وكذا الباقي.

هذا كله مع الماضي.

وتقول في المضارع مع الاتصال: اضرب ونضرب الخ.

وفي الانفصال: ما ضرب إلا أنا، وإنما يضرب أنا، إلى آخرها.

ومع الأمر ولا يكون إلا متصلًا اضرب، اضربا، اضربوا، اضربي، اضربن، (وما أشبه ذلك).

***

(قوله: أو ما في معناها) أي: الذي بمعناها في الحصر كأنما .

(قوله: وما ضرب إلا هن) فهذه الضمائر الواقعة بعد إلا كل منها في محل رفع على الفاعلية، وما نافية وإلا أداة حصر.

(قوله: إلى آخره) أي: وانته إلى آخره

(باب المفعول الذي لم يسم فاعله)

أي: الذي لم يذكر معه فاعله الذي صدر منه الفعل.

ورسمه بذكر بعض خواصه تقريبًا على المبتدئ، فقال: (وهو الاسم

(باب المفعول الذي لم يسم فاعله)

هذه الترجمة تشمل "درهمًا" من أعطى زيد درهمًا، فإنه يصدق عليه أنه مفعول لم يسم فاعله، وليس مرادًا، ولا تشمل الظرف والمجرور والمصدر إذا أنيبت عن الفاعل مع أن الغرض دخولها.

وأجيب عن الأوَّل بأن الكلام في المرفوعات فلا يرد درهمًا؛ لأنه منصوب، وعن الثاني بأنه اقتصر على المفعول؛ لأنه الأصل في النائب فكان الأولى والأعم التعبير بنائب الفاعل.

(**قوله: أي الذي لم يذكر معه فاعله**) أي: فاعل فعله.

وفي قوله: "الذي صدر منه الفعل" حمل للفاعل في كلام المتن على الفاعل الحقيقي وهو الذات، وهي لا تذكر أبدًا سواء كان الفعل مبنيًّا للفاعل أو للمفعول، وإنما الذي يذكر أوّلًا اللفظ الدال عليها، ففي كلام المتن حذف مضاف، أي الذي لم يسم دال فاعله.

(**قوله: صدر منه الفعل**) أي: أو قام به الفعل أو المراد بالصدور مطلق التعلق.

(**قوله: وهو الاسم**) يشمل الصريح والمؤوّل والظاهر والمضمر.

وخرج عنه الجملة الحرف والفعل، إلا أن يراد لفظها، أو تجعل أعلامًا.

المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله)؛ لقيامه مقامه في رفعه وعمديته، ووجوب تأخيره عن الفعل، وتأنيث الفعل لتأنيثه.

وذلك نحو قولك: ضرب زيد، والأصل: ضرب عمر وزيدًا، فحذف عمرو الذي هو فاعل ضرب لغرض من الأغراض، فبقي الفعل محتاجًا إلى ما يسند إليه،

قيل: وخرج بقوله: "الذي لم يذكر معه الخ" المبتدأ والخبر الفاعل واسم كان، وذلك غلط؛ لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع فيصدق قوله: "لم يذكر معه فاعله" بأن لا يكون هناك فاعل أصلًا، أو كان هناك مبتدأ وخبر واسم كان، فيكون التعريف صادقًا على الجميع.

فالصواب إخراج ما ذكر بقيد ملحوظ بقرينة ما يأتي تقديره، وغير عامله إلى فعل أو مفعول.

(**قوله: المرفوع**) أي: لفظًا أو تقديرًا إلى آخر ما تقدم في الفاعل.

(**قوله: الذي لم يذكر معه فاعله**) أي: ترك ولم يقصد، فلم يحتج إلى ذكر فاعل له لا لفظًا ولا تقديرًا.

(**قوله: وتأنيث الفعل لتأنيثه**) لم يستثن المجرور من نحو: "مرّ بهند" فإنه قائم مقام الفاعل، ولم يؤنث فعله لتأنيثه؛ لأن القائم مقام الفاعل -أعني الجار والمجرور- من حيث هو ليس بمؤنث، فلا وجه لتأنيث العامل.

(**قوله: لغرض من الأغراض**) كالخوف منه وعليه.

فأقيم المفعول به مقام الفاعل في الإسْناد إليه، فصار مرفوعًا بعد أن كان منصوبًا، فالتبس بالفاعل صورة، فاحتيج إلى تمييز أحدهما عن الآخر، فأبقى الفعل مع الفاعل على أصله، وغير مع نائبه في الماضي والمضارع.

(قوله: فأقيم المفعول به) أي: حيث وجد في اللفظ، وإلا فما اختص وتصرف من ظرف مكاني نحو: جلس أمام الأمير، أو زماني نحو: صيم رمضان، أو مجرور نحو: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ وسير بزيد، أو مصدر نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾، فهذه الثلاثة تنوب عن المفعول إذا لم يوجد في اللفظ، فإن وجد فلا.

وقيل: ينوب غيره مع وجوده مطلقًا.

وقيل: إن وجد وكان متقدمًا اختص بالنيابة وإن تأخر وتقدم أحد الثلاثة أنيب نحو:

لم يعــن بالعليــاء إلا ســيدا

والصحيح الأوّل.

(قوله: في الإسناد إليه) وتفاوت الإسنادين لا يضر، وذلك؛ لأن إسناد الفعل إلى الفاعل على جهة صدوره منه أو قيامه به، وإلى النائب على جهة وقوعه عليه، أو فيه، أو نحوه.

(قوله: في الماضي والمضارع) هذا إذا كان العامل فعلًا، فإن كان اسم مفعول وهو ما دل على حدث ومفعوله، فإن كان من فعل ثلاثي مجرد فوزنه مفعول كمضروب وممرور به، أو من غيره، فوزنه وزن مضارعه بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة، وفتح ما قبل الآخر قال ابن مالك:

(فإن كان الفعل ماضيًا ضم أوله، وكسر ما قبل آخره): تحقيقًا كضرب، أو تقديرًا كقيل وبيع وشد.

(وإن كان مضارعًا ضم أوله، وفتح ما قبل آخره) تحقيقًا نحو: يضرب، أو تقديرًا

وإن فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر
وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كآت من قصد

وشرط عمل الاسم المذكور كونه صلة لأل نحو: جاء المضروب عبده، أو كونه للحال والاستقبال -بشرط اعتماده على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف- نحو: ما مضروب زيد، أو منصور عمرو، وإن الأمير مكرم رسوله، ومررت برجل مهان أبوه.

(قوله: وكسر ما قبل آخره) أي إن لم يكن مكسورًا، فإن كان مكسورًا نحو: "شرب" ضم أوله فقط، وقال بعضهم: إن الكسرة في نحو: "شرب" مبنيًّا للمفعول غيرها فيه مبنيًّا للفاعل.

(قوله: أو تقديرًا) في الضم والكسر معًا، أو في أحدهما ق ل.

(قوله: كقيل وبيع) الأصل: قول وبيع، نقلت حركة العين وهو الواو في قول، والياء في بيع؛ للثقل إلى ما قبلها بعد سلب حركته، فسكنت العين وقلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ولم تقلب الياء؛ لعدم المقتضي فصار قيل وبيع بإسكان الياء، وأصل "شد" شدد بالفك، فأدغم المثلان؛ لاجتماعهما فكسر ما قبل الآخر مقدر.

(قوله: وفتح ما قبل آخره) أي: إن لم يكن مفتوحًا.

نحو: يقال ويباع ويشد. وسكت عن فعل الأمر؛ لأنه لا يبنى للمفعول.

(وهو) أي: المفعول الذي لم يسم فاعله (على قسمين: ظاهر، ومضمر)، كما تقدم في الفاعل.

(فالظاهر) المسند إليه الماضي، (نحو قولك: ضرب زيد) -بضم الضاد وكسر الراء- وإعرابه: ضرب: فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله، وزيد: مفعول لما لم يسم فاعله، ويسمى أيضًا نائب الفاعل.

وقال بعضهم: إن الفتحة في نحو: "يشرب" مبنيًا للمفعول غيرها فيه مبنيًّا للفاعل.

(قوله: نحو: يقال ويباع) الأصل: يقول ويبيع، نقلت حركة كل من الواو والياء إلى ما قبلها، فصار يقول ويبيع، ثم قلبت ألفًا لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن، فصار يقال ويباع.

ويشد أصله يشدد بالفك نقلنا حركة الدال إلى الشين، فسكن الحرف الأول، وأدغم في الثاني كما فعل بشد، والإدغام واجب؛ لأن إدغام المثلين مع عدم المانع من الإدغام واجب.

(قوله: لأنه لا يبنى للمفعول) أي: لفساد الصيغة والمعنى.

أما فساد الصيغة فلأنك إذا بنيت أكرم -مثلًا- للمفعول ضممت الهمزة، فإن كسرت الراء التبست بصيغة الماضي المبنية للمفعول، وإن فتحتها التبست بصيغة المضارع المبني للمفعول أيضًا.

وأما فساد المعنى فلأنه حينئذ يصير دالًّا على الإخبار، والأمر إنما يدل على الإنشاء.

(و) المسند إليه المضارع نحو قولك: (يضرب زيد) -بضم أوله وفتح ما قبل آخره- وإعرابه: يضرب: فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله، وإن شئت قلت: مبني للمفعول أو للمجهول، وزيد: نائب فاعله، أو مفعول لما لم يسم فاعله.

(و) لا فرق في الفعل بين أن يكون مجردًا كما مر، أو مزيدًا نحو قولك: (أكرم عمرو) -بضم الهمزة وكسر الراء- (ويكرم عمرو) -بضم الياء وفتح الراء- وإعرابهما على وزان ما مر قبلهما.

وقس ما بقي من أقسام الظاهر المتقدمة في باب الفاعل.

(و) المفعول الذي لم يسم فاعله (المضمر) قسمان: متصل، ومنفصل.

فالمتصل (نحو قولك: ضربت) -بضم الضاد وكسر الراء- وإعرابه: ضرب: فعل ماض مبني للمفعول، والتاء المضمومة: ضمير المتكلم وحده في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله.

(قوله: أو للمجهول) أي: للمجهول فاعله.

وفيه أنه قد لا يكون فاعله مجهولًا فلا يتحقق فيه مناط التسمية اللهم إلا أن يقال: يكفي في وجود مناط التسمية الإمكان، وكل فرد من أفراد الفعل المذكور من حيث هو مبني للمفعول يمكن أن يجهل فاعله. شنواني.

(وضربنا) -بضم الضاد وكسر الراء- وإعرابه: ضرب: فعل ماض مبني للمفعول، ونا: ضمير المتكلم ومعه غيره أو معظم نفسه في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله.

(وضربت) -بضم الضاد وكسر الراء، وفتح التاء المثناة فوق- وإعرابه: ضرب: فعل ماض مبني للمفعول، والتاء المفتوحة: ضمير المخاطب في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله.

(وضربت) -بضم الضاد وكسر الراء والتاء المثناة فوق- وإعرابه: ضرب: فعل ماض مبني للمفعول، والتاء المكسورة: ضمير المخاطبة في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله.

(وضربتما) -بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المثناة فوق- وإعرابه: ضرب: فعل ماض مبني للمفعول، والتاء المضمومة المتصلة بالفعل ضمير المثنى المخاطب مطلقًا في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله، والميم والألف علامة التثنية.

(وضربتم) -بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالميم- وإعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول، والتاء المضمومة: ضمير جمع الذكور المخاطبين في موضع رفع على النيابة عن الفاعل، والميم علامة الجمع.

(وضربتن) -بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالنون- وإعرابه: ضرب: فعل ماض مبني للمفعول، والتاء المضمومة: ضمير جمع المؤنث الحاضر، والنون المشددة علامة جمع الإناث.

والحاصل أن الفعل في الجميع مضموم الأول مكسور ما قبل الآخر، وأن التاء في الجميع مفعول لما لم يسم فاعله، إلا أنها لما وضعت مشتركة بين المتكلم والمخاطب والمخاطبة والمفرد والمثنى والمجموع احتيج إلى تمييز كل منها عن الآخر، فضموها في المتكلم، وفتحوها في المخاطب المذكر، وكسروها في المخاطبة المؤنثة، وزادوا الميم والألف في خطاب المثنى مطلقًا، والميم وحدها في خطاب الجمع في التذكير، والنون المشددة في خطاب الجمع في التأنيث.

ومناسبة كل بما اختص به تطلب من المطولات، هذا كله في الحاضر.

(و) تقول في الغائب:

(ضرب) -بضم أوله وكسر ما قبل آخره- وإعرابه: ضرب: فعل ماض مبني للمفعول، وفيه ضمير مستتر جوازًا، مرفوع المحل على أنه مفعول لما لم يسم فاعله تقديره هو، وهو ضمير المفرد الغائب.

(وضربت) -بضم الضاد وكسر الراء وسكون التاء- وإعرابه: ضرب: فعل ماض مبني للمفعول، والتاء الساكنة في آخره حرف

تأنيث، ومفعول ما لم يسم فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، وهو ضمير المفردة المؤنثة الغائبة.

(وضربا) -بضم أوله وكسر ما قبل آخره- وإعرابه: ضرب: فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله، والألف المتصلة بالفعل ضمير المثنى المذكر الغائب في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله.

وأخل بضربتا للمثنى المؤنث الغائب، وإعرابه: ضرب: فعل ماض مبني للمفعول، والتاء حرف تأنيث، والألف ضمير المثنى المؤنث الغائب في موضع رفع على النيابة عن الفاعل.

(وضربوا) -بضم أوله وكسر ما قبل آخره- وإعرابه: ضرب: فعل ماض مبني للمفعول، والواو: ضمير الجماعة المذكرين الغائبين في موضع رفع على النيابة عن الفاعل، والألف حرف زائد.

(وضربن) -بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء الموحدة- وإعرابه: ضرب: فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله، والنون ضمير لجماعة الإناث الغائبات في محل رفع على أنه مفعول لما لم يسم فاعله. هذا كله في المتصل.

وتقول في المنفصل: ما ضرب إلا أنا، وما ضرب إلا نحن، وما ضرب إلا أنت، وما ضرب إلا أنت، وما ضرب إلا أنتما، وما ضرب إلا أنتم، وما

ضرب إلا أنتن، وما ضرب إلا هو، وما ضرب إلا هي، ومـا ضرب إلا همـا، وما ضرب إلا هم، وما ضرب إلا هن.

وكذا تقول: إنما ضرب أنا وإنما ضرب نحن إلى آخرها.

والفعل في الجميع مضموم الأول، مكسور ما قبل الآخر.

وقس عليه ما أمكن في المضارع فلا نطول بذكره.

***

(قوله: ما أمكن في المضارع) أي: ما أمكن استحضاره.

وليس المراد أن بعضها ممكن في المـضارع، وبعـضها غـير ممكـن؛ بـل كلهـا تجـري في المضارع كالماضي، خلافًا للقليوبي

(باب المبتدأ والخبر)

وهو الثالث والرابع من المرفوعات.

(المبتدأ هو: الاسم) الصريح أو المؤول، (المرفوع) لفظًا أو محلًّا

(باب المبتدأ والخبر)

إنما جمعهما في باب واحد؛ لأن الخبر ملازم للمبتدأ، وإن كان المبتدأ لا يلزم الخبر نحو: أقائم الزيدان، فالهمزة للاستفهام، وقائم مبتدأ، والزيدان فاعل سد مسد الخبر.

ومثله: ما مضروب العمران، فما نافية، ومضروب مبتدأ، والعمران نائب فاعل سد مسد الخبر.

وشرط هذا المبتدأ الذي لا خبر له أن يكون وصفًا معتمدًا على نفي أو استفهام، ويكون له مرفوع أغني عن الخبر سواء كان المرفوع فاعلًا أو نائبًا عنه، وسواء كان الوصف اسم فاعل أو اسم مفعول.

(قوله: **وهو الثالث والرابع**) أي: ما ذكر من المبتدأ والخبر، فالضمير راجع لما ذكر، وهو مثنى في المعنى، فصح الإخبار عنه بالمثنى، وهو الثالث والرابع، فلا يقال في كلامه الإخبار بالمثنى عن المفرد.

(قوله: **الصريح**) هو الاسم الذي لا يحتاج في كونه اسمًا إلى تأويل، والمؤول خلافه.

وشمول الاسم لهذين من المجاز المشهور أو الحقيقة العرفية، فلا يعترض على أخذه في التعريف.

(قوله: **المرفوع لفظًا**) مراده به ما يشمل المرفوع تقديرًا بدليل مقابلته بالمحلى، فلا يعترض عليه بأن في كلامه إخلالًا بالتقديري.

بالابتداء، (العاري) أي: المجرد (عن العوامل اللفظية)

وقيد بالمرفوع ليعلم أنه لا يكون منصوبًا إلا إذا دخل عليه ناسخ ولا مجرورًا إلا إذا كان حرف الجر زائدًا.

(**قوله: بالابتداء**) متعلق بالمرفوع، وهو مبني على الصحيح من أن الرافع للمبتدأ الابتداء وللخبر المبتدأ، وقيل: كل منهما رافع الآخر، وقيل: إن الابتداء رافع لهما، وقيل: إن الابتداء رافع المبتدأ وهما رافعًا الخبر، فالأقوال أربعة قال ابن مالك:

ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدأ

(**قوله: أي المجرد**) أي: الخالي لفظًا وتقديرًا، فخرج نحو قولك: "زيد" في جواب من قال: من قام؟ فإن التقدير: قام زيد، فهو مجرد عما ذكر لفظًا لا تقديرًا، فليس بمبتدأ بل فاعل.

(**قوله: عن العوامل**) أل للجنس، أي عن شيء من العوامل.

وبجعل أل جنسية اندفع الاعتراض بأنه لا يخرج ما دخل عليه عامل واحد أو عاملان.

(**قوله: اللفظية**) قيد لإخراج المعنوية، فإن المبتدأ لم يتجرد عنها؛ لأنه مرفوع بالابتداء على الراجح.

فأشار بهذا القيد إلى أنه ماش على الراجح، فإن قيل: التجرد عن العوامل اللفظية يقتضي سبق وجودها، فإن التجرد يقتضي سبق ما تجرد منه، ولم يوجد في المبتدأ عامل لفظي تجرد منه.

غير الزائدة وما أشبهها.

فخرج بالاسم: الفعل والحرف، وبالمرفوع المنصوب والمجرور بغير زائد أو شبهه، وبالعاري عن العوامل اللفظية

قلنا في الجواب: سلمنا؛ لكن قد ينزل الإمكان منزلة الوجود، فنزل إمكان تسلط العوامل اللفظية عليه منزلة وجودها فيه بالفعل، فكأنها موجودة فصح التعبير بالتجرد.

(**قوله: غير الزائدة وما أشبهها**) قيد في القيد، فهو لإدخال المجرور بحرف زائد، أو بحرف يشبه الزائد، فمن الأوَّل "بحسبك زيد"، فإن حسبك مبتدأ، والباء فيه زائدة.

قال المرادي: وذكر في شرح الكافية أن حسبك في هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ؛ لأنه لا يتعرف بالإضافة، وإنما يكون مبتدأ إذا كان بعده نكرة نحو: بحسبك درهم، ومن الثاني:

لعل أبي المغوار منك قريب.

فأبي مرفوع على أنه مبتدأ، وقريب خبره، ومنك متعلق به، ودخلت لعل لمجرد إفادة التوقع لا للتعدية، كما تدخل ليت لإفادة التمني.

فإن قلت: حيث كان لا بد من التقييد بغير الزائدة وشبهها، فلم تركه المصنف من المتن.

قلت: أجيب بأن العوامل اللفظية إذا أطلقت إنما تنصرف إلى ما ليس زائدًا ولا شبيهًا بالزائد.

(**قوله: وبالمرفوع المنصوب والمجرور**) وخرج أيضًا ما لا إعراب له أصلًا كاسم الفعل على القول بأنه لا محل له من الإعراب، وهو الصحيح.

الفاعل واسم كان وأخواتها؛ لكون عاملها لفظيًّا وهو الفعل.

مثال الاسم الصريح الواقع مبتدأ: زيد قائم، فزيد: مبتدأ، وهو مرفوع بالابتداء.

والابتداء عبارة عن الاهتمام بالشيء، وجعله أولًا لثان، بحيث يكون الثاني خبرًا عن الأول.

وقائم: خبره، وهو مرفوع بالمبتدأ.

ومثال الاسم المؤول الواقع مبتدأ ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ فأن تصوموا في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء، وخير: خبره،

(**قوله: الفاعل الخ**) أي: والنائب عن الفاعل وخبر إن وأخواتها؛ إذ ليس في كلامه الحصر فيما ذكره.

(**قوله: والابتداء عبارة**) أي: لفظ الابتداء معبر به، ففي كلامه حذف مضاف، وإطلاق المصدر على اسم المفعول.

(**قوله: وجعله**) بالجر عطف على قوله: بالشيء، أي وتصييره أولًا الخ.

(**قوله: بحيث يكون الثاني خبرًا**) أي: مخبرًا به عن الأول، أي ولو حكمًا كالفاعل الساد مسد الخبر نحو: أقام زيد،

والنائب عن النائب الساد مسد الخبر نحو: أمضروب الزيدان، فلا يعترض على الشارح بأن تعريفه غير جامع لقصوره على المبتدأ الذي له خبر.

والتقدير: وصومكم خير لكم.

(والخبر) الأصلي (هو: الاسم المرفوع) بالمبتدأ،

(قوله: والتقدير: صومكم الخ) أي: ولا فرق في ذلك بين أن يكون الحرف السابك موجودًا كما مثل أو لا، كقولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، فهو مؤوّل بالمصدر، أي سماعك.

(قوله: والخبر هو الاسم) أي: الصريح أو المؤوّل.

واعترض قوله: "هو الاسم" بأنه لا يشمل الخبر إذا كان جملة أو شبهها.

وأجيب بأنه إنما اقتصر على الاسم؛ لأن الأصل في الإخبار -بكسر الهمزة- أن يكون به، أي بالاسم.

وأشار الشارح إلى دفع ذلك الاعتراض بهذا الجواب بقوله: "الأصلي".

ويرد على هذا أن المتن حينئذ لم يعرف إلا الخبر المفرد، ولم يعرفه إذا وقع جملة أو شبهها، فيكون فيه قصور، فالأولى مما صنعه الشارح أن يراد بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة أو تأويلًا، والجملة الواقعة خبرًا مؤوّلة بالاسم والجار والمجرور الواقع خبرًا، وكذا الظرف كل منهما متعلق بمحذوف هو الخبر في الحقيقة، وهو إما اسم حقيقة أو تأويلًا.

(قوله: المرفوع بالمبتدأ) أي: على الصحيح.

وقيد بذلك القيد؛ لينبه على أنه لا يكون منصوبًا إلا بناسخ ولا يكون مجرورًا إلا بحرف زائد على نحو ما مر في المبتدأ.

(المسند إليه) أي: إلى المبتدأ.

ثم تارة يكون المبتدأ والخبر مفردين لمذكر، (نحو قولك: زيد قائم)، فزيد: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وقائم خبره مرفوع بالمبتدأ.

(و) تارة يكونان مثنيين لمذكر، نحو قولك: (الزيدان قائمان)، فالزيدان: مبتدأ مرفوع على الابتداء، وعلامة رفعه الألف، وقائمان: خبره، وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف أيضًا.

(و) تارة يكونان مجموعين لمذكر جمع تصحيح، نحو قولك: (الزيدون قائمون)، فالزيدون: مرفوع على الابتداء، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، وقائمون: خبره، وهو مرفوع، وعلامة رفعه الواو أيضًا نيابة عن الضمة.

وتارة يكونان مجموعين لمذكر جمع تكسير، نحو قولك: الزيود قيام.

(قوله: المسند إليه) أي: المسند هو إلى المبتدأ، وهذا قيد آخر يفرق بين المبتدأ والخبر من جهة أن المبتدأ هو المحكوم عليه، فهو المسند إليه غيره، وأن الخبر هو المحكوم به فهو المسند إلى غيره.

(قوله: وقائم خبره) قد يقال في صدق تعريف الخبر على نحو ذلك نظر؛ لأن نحو قائم لم يسند إلى المبتدأ؛ بل أسند إلى ضمير مستتر فيه، وهو وضميره مسندان إلى زيد، إلا أنه اتفق أن الضمير هو زيد، فتوهم أنه مسند إلى المبتدأ. اهـ. شنواني.

وتارة يكونان مفردين لمؤنث نحو قولك: هند قائمة.

وتارة يكونان مثنيين لمؤنث نحو قولك: الهندان قائمتان.

وتارة يكونان مجموعين لمؤنث جمع تصحيح نحو: الهندات قائمات.

وتارة يكونان مجموعين جمع تكسير لمؤنث نحو: الهنود قيام.

(والمبتدأ) من حيث هو (قسمان): قسم (ظاهر، و) قسم (مضمر، فالظاهر ما تقدم ذكره) من نحو قولك: زيد قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون، وما أشبه ذلك.

(و) المبتدأ (المضمر اثنا عشر) ضميرًا منفصلًا (وهي: أنا) للمتكلم وحده.

(قوله: من حيث هو) حيثية إطلاق كما في قولك: الإنسان من حيث هو إنسان جسم. أي: المبتدأ مطلقًا، أي من غير نظر إلى كونه ظاهرًا أو مضمرًا، وهذا جواب عما يقال: يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره؛ لأن كل مبتدأ إما ظاهر أو مضمر.

وحاصل الجواب أن المبتدأ الذي هو مورد القسمة أعم من الظاهر والمضمر، فإن المراد به المبتدأ من حيث هو من غير نظر إلى كونه ظاهرًا أو مضمرًا، وهكذا سائر التقسيمات.

(قوله: منفصلًا) قيد بذلك؛ لأن المتصل لا يقع مبتدأ.

(قوله: وهي **أنا الخ**) حاصلها ثلاثة أقسام:

(ونحن) للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه.

(وأنت) -بفتح التاء- للمخاطب.

(وأنت) -بكسر التاء- للمخاطبة.

(وأنتما) للمثنى مطلقًا.

(وأنتم) لجمع الذكور المخاطبين.

(وأنتن) لجمع الإناث المخاطبات.

(وهو) للمفرد الغائب.

(وهي) للمفردة الغائبة.

(وهما) للمثنى الغائب مطلقًا.

(وهم) لجمع الذكور الغائبين.

(وهن) لجمع الإناث الغائبات.

ما يختص بالمتكلم وهو: أنا، ونحن.

وما يختص بالمخاطب وهو خمسة: أنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتن.

وما يختص بالغائب وهو خمسة: هو، وهي، وهما، وهم، وهن.

وتسمى هذه الضمائر ضمائر الرفع المنفصلة، والغالب فيها إذا وقعت مبتدآت أن يخبر عنها بما يطابقها في المعنى، (نحو قولك: أنا قائم)، فأنا: ضمير رفع منفصل في محل رفع بالابتداء، وقائم: خبره.

(ونحن قائمون) فنحن: مبتدأ، وهو ضمير رفع مبني على الضم لا يظهر فيه إعراب، ومحله رفع، وقائمون خبره، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة.

(وما أشبه ذلك) من نحو: أنت قائم، وأنت قائمة، وأنتما قائمان، وأنتم قائمون، وأنتن قائمات، وهو قائم، وهي قائمة، وهما قائمان، وهم قائمون، وهن قائمات.

(قوله: ضمائر الرفع) من إضافة الموصوف للصفة، أي الضمائر المرفوعة.

(قوله: والغالب) أي: الكثير.

وقوله: "يطابقها" أي يساويها.

وقوله: "في المعنى" أي التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع.

ومن غير الغالب لا تحصل المطابقة نحو: أنتِ -بكسر التاء- أفضل من عمرو، وأنتما وأنتم وأنتن أفضل من عمرو، وأنت أفضل امرأة، وأنتما أفضل رجلين، أو امرأتين، وأنتم وأنتن أفضل رجال أو نساء، وأنت أو أنت صبور، أو جريح، وكذلك نحو: أنت أو أنت أو أنتما أو أنتم أو أنتن عدل؛ لأن أفعل التفضيل إذا جرد من أل والإضافة، ونحو: صبور وجريح، والمصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث مطلقًا، ومن ذلك قوله: "وهو قسمان".

فالمبتدأ في هذه الأمثلة كلها مضمر مبني لا يدخله إعراب.

والصحيح في "أنا وأنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتن" أن الضمير هو أن فقط، وأن اللواحق لها حروف تدل على المعنى المراد.

(والخبر) من حيث هو (قسمان): قسم (مفرد، و) قسم (غير مفرد).

والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة ولا شبهها، ولو كان مثنى أو مجموعًا، فإنه في هذا الباب يسمى مفردًا.

(**قوله: والخبر من حيث هو الخ**) فيه ما تقدم فلا تغفل.

(**قوله: هنا**) أي: في هذا الباب، أي وكذا باب النعت كما يأتي.

واحترز بذلك عن المفرد في باب المنادى ولا النافية للجنس، فإنه هناك ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به، وكذا في باب الإعراب، فإن المراد به ما قابل المثنى والمجموع، وفي باب الكلمة والكلام، فإن المراد به ما قابل المركب. اهـ. من الفيشي.

وفي النبتيتي: أن باب النعت والإعراب على حد سواء فليراجع.

ثم اعلم أن المفرد قسمان: مشتق، وجامد.

فالمشتق: ما دل على متصف مصوغًا من مصدر، وهو يتحمل ضمير المبتدأ إن لم يرفع اسمًا ظاهرًا، كأمثلة الشارح، فإن رفعه فلا يتحمل الضمير نحو: زيد قائم أبوه، وإنما كان هذا الوصف مفردًا مع تحمله الضمير؛ لأن اسم الفاعل مع مرفوعه لا يكون جملة إلا إن أفاد فائدة يحسن السكوت عليها، كما في نحو: "أقائم الزيدان" وهذا لا يكون كذلك.

(فالمفرد نحو قولك: زيد قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون)، فالخبر في هذه الأمثلة مفرد؛ لأنه ليس جملة ولا شبهها.

(وغير المفرد) هو الجملة وشبهها، ومجموع ذلك (أربعة أشياء): شيئان في الجملة، وشيئان في شبهها.

فالشيئان في شبه الجملة: (الجار والمجرور، والظرف) التامّان، (و) الشيئان في الجملة هما: (الفعل

والجامد بخلافه، أي ما قابل المشتق نحو: زيد أخوك، والزيدان أخواك، ولا يتحمل ضمير المبتدأ إلا إن أوّل بالمشتق نحو: "زيد أسد" إذا أريد شجاع.

(قوله: لأنه ليس جملة ولا شبهها) قد يقال: هذا الدليل عين الدعوى؛ لأن الدعوى هي أن الخبر فيما ذكر من الأمثلة مفرد، أي ليس جملة ولا شبهها.

وقوله: "لأنه ليس جملة ولا شبهها" أي أنه مفرد.

(قوله: ومجموع ذلك) أي: ما يصدق عليه غير المفرد أربعة أشياء، أي في الظاهر، أما في الحقيقة فثلاثة؛ لأن الجملة شيء واحد، وإن كان تحتها فردان الاسمية والفعلية، كما سيأتي.

(قوله: والمجرور) أي: مع جاره.

(قوله: التامان) التام: هو الذي تتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقه بأن يكون متعلقة كونا عامًا كالاستقرار والحصول، والكون؛ إذ لا يخلو موجود منها.

وبهذا القيد خرج الناقصان.

مع فاعله) الظاهر أو المضمر، (والمبتدأ مع خبره) المفرد أو غيره.

والناقص: هو الذي لا يفيد مع عدم ملاحظة متعلقه بأن يكون متعلقه كونا خاصًّا، نحو: زيد بك أو فيك أو عنك، أي واثق بك، أو راغب فيك، أو معرض عنك، فلا يقع خبرًا.

(قوله: مع فاعله) كان ينبغي أن يقول: "مع مرفوعه"؛ ليشمل نائب الفاعل واسم كان وأخواتها إلا أن يراد بالفاعل الفاعل اللغوي، وأهل اللغة يسمون نائب الفاعل واسم كان وأخواتها فاعلًا. اهـ. من الفيشي.

(قوله: أو المضمر) مستترًا كان أو بارزًا، ويسمى هذا المجموع جملة فعلية، وهي المبدوءة بفعل حقيقة كما مثل، أو حكمًا نحو: لن يقوم زيد.

(قوله: مع خبره) أي: أو ما يقوم مقام خبره، فلو قال: ما تتم به الفائدة؛ لكان أعم ليشمل نحو: أزيد ضاربه العمران، ويسمى هذا المجموع جملة اسمية، وهي المبدوءة باسم حقيقة كما مثل، أو حكمًا نحو: إن زيدًا قائم.

(قوله: أو غيره) أي: أو مع الخبر الغير المفرد.

ثم اعلم أن الجملة الواقعة خبرًا للمبتدأ يجب أن يحكم على محلها بالرفع، بمعنى أنه لو حل محلها اسم معرب خال عن الموانع لكان مرفوعًا، ويجب لهذه الجملة إن لم يكن نفس المبتدأ في المعنى أن تشتمل على ما يربطها بالمبتدأ من ضمير، وهو الأصل والمطرد أو اسم إشارة أو إعادة المبتدأ بلفظه أو بمعناه، أو غير ذلك مما يطول ذكره.

بخلاف ما إذا كانت الجملة نفس المبتدأ نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، فلا تحتاج إلى رابط، ويجب أن لا تكون جملة ندائية، فلا يجوز زيد يا أخاه، وأن لا تكون مصدرة بلكن أو بل أو حتى.

فالجار والمجرور (نحو قولك: زيد في الدار، و) الظرف نحو قولك: (زيد عندك). والصحيح أن الخبر متعلق الجارّ والمجرور والظرف المحذوف لا هما،

واعلم أيضًا أن قضية إطلاق كلامه أنه لا فرق بين أن تكون الجملة خبرية أو إنشائية حتى يصح نحو: "زيد اضربه" على أن الخبر نفس جملة "اضربه" من غير تقدير القول، وهو كذلك عند ابن مالك وغيره.

فلا يمتنع كونها طلبية خلافًا لابن الأنباري، ولا قسيمة خلافًا لثعلب، ولا يلزم تقدير القول قبل الجمل الطلبية خلافًا لابن السراج.

والفرق بين ما هنا وباب النعت حيث امتنعت فيه الطلبية بلا إضمار القول كما قال ابن مالك:

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب ... وإن أتت فالقول اضمر تصب

أن الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب، ولا يميزه إلا ما هو معلوم له قبل، والطلبية لا تكون معلومة قبل.

(**قوله: المحذوف**) بالرفع صفة متعلق.

(**قوله: لا هما**) أي: وحدهما، أو مع المتعلق، فالأقوال ثلاثة.

والخلف لفظي، أي في الصورة لا في الحقيقة، ولهذا الخلاف الصوري أفرد الجار والمجرور والظرف بالذكر، وإلا فقد يقال: ما فائدة إفرادهما مع أنه إن قدر عاملها اسمًا كان من الإخبار بالمفرد، وإن قدر فعلًا كان من الإخبار بالجملة، فلا يخرجان عن المفرد والجملة.

وأن تقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقر.

(و) الفعل مع فاعله، نحو قولك: (زيد قام أبوه)، فزيد مبتدأ، وجملة قام أبوه من الفعل والفاعل والمضاف إليه في موضع رفع خبر عن زيد، والرابط بينهما الهاء من أبوه.

والظرف والجار والمجرور يسميان بشبه الجملة، ووجه الشبه بها وقوع كل منهما خبرًا وصلة وحالًا وغير ذلك كالجملة.

(**قوله: وأن تقديره**) أي: والصحيح، أي الراجح تقدير المتعلق نحو: كائن أو مستقر كحاصل أو ثابت لا كان أو استقر، ونحوهما كحصل أو ثبت، أو ما يليق بالمقام.

وقيل: الراجح تقديره كان الخ، فالخلاف في الراجح لا في الجواز، والذي انحط عليه كلامهم كما قاله في المغني مختارًا له أنه لا يترجح تقديره اسمًا ولا فعلًا؛ بل بحسب المعنى، فإن أريد المضي قدر كان أو استقر، وإن أريد الحال أو الاستقبال نحو: "الصوم في اليوم والجزاء في غد" قدر مضارعهما أو وصفه.

وإن قدر كان أو كائن كان من كان التامة بمعنى حصل أو حاصل، لا الناقصة، وإلا كان الظرف والجار والمجرور في موضع الخبر، فتقدر كان، وتتسلسل التقديرات، وما كان منهما عامله مصرحًا به؛ لكونه خاصًّا فهو لغو، وما لم يصرح به لكونه عامًّا فهو مستقر.

(**قوله: والمضاف إليه**) يستفاد منه أن الخبر في نحو: "زيد أكرمته" مجموع الفعل والفاعل والمفعول، وهو الظاهر، واختاره شيخ الإسلام على المحلى.

(و) المبتدأ مع خبره نحو قولك: (زيد جاريته ذاهبة)، فزيد: مبتدأ أول، وجاريته: مبتدأ ثان، وذاهبة: خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع، خبر المبتدأ الأول، والرابط بين المبتدأ الأول وخبره الهاء من جاريته، والله تعالى أعلم.

❊❊❊

وإن كان المشهور عند النحاة أن الخبر هو الجملة وحدها، ومثل المفعول الحال وغيره من متعلقات الفعل.

واعلم أن الجملة تنقسم ثلاثة أقسام: كبرى فقط، وصغرى فقط، وكبرى وصغرى باعتبارين.

فالكبرى فقط ما وقع خبرها جملة ولم تقع هي خبرًا، والصغرى فقط ما وقعت خبرًا، والمحتملة لهما ما وقع خبرها جملة وكانت خبرًا.

والمثالان في المتن اجتمع في كل منهما جملتان صغرى وكبرى، فالصغرى هي "قام أبوه جاريته ذاهبة"، والكبرى هي جملة "زيد قام أبوه وزيد جاريته ذاهبة".

وإذا قلت: "زيد أبوه غلامه منطلق" اجتمع فيه الثلاثة، فالصغرى غلامه منطلق، والكبرى زيد أبوه غلامه منطلق، والمحتملة أبوه الخ، فإنها كبرى باعتبار أن خبرها جملة، وصغرى باعتبار أنها خبر.

(باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر)

وتسمى النواسخ، (وهي) هنا (ثلاثة أشياء):

(باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر)

أي في الأغلب، فلا يشكل بأفعال التصيير، فإنها تارة تدخل عليهما كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾، وتارة لا تدخل عليهما كجعلت الفقير غنا، وصيرت المعدوم موجودًا.

والمراد التي يغلب دخولها على جنس المبتدأ والخبر.

فأل جنسية لا استغراقية؛ إذ لا تدخل على كل مبتدأ وخبر، فإن دخولها عليهما مشروط بأن لا يكون المبتدأ مخبرًا عنه بجملة طلبية نحو: زيدًا ضربه، ولا إنشائية نحو: هند زوجتكها، وأن لا يلزم التصدير نحو: أيهم عندك، وأن لا يلزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو: الحمد لله الحميد. إلى آخر ما هو في الحاشية.

(قوله: وتسمى **النواسخ**) من النسخ وهو الإزالة؛ لإزالتها حكم المبتدأ والخبر، وإنما أزالته؛ لأنها عامل لفظي والابتداء عامل معنوي، واللفظي أقوى من المعنوي.

(قوله: هنا) أي: في هذا الكتاب لا حاجة إليه؛ لأنها في كل كتاب كذلك، أي هي من حيث العمل ثلاثة أقسام لا من حيث الحقيقة؛ لأنها من هذه الجهة قسمان أفعال وحروف، هكذا قالوا.

والظاهر أنها ثلاثة أيضًا من هذه الجهة؛ لأنها أفعال وحروف وأسماء، وهي المصادر وأسماء الفاعلين إلا أن يقال: إنّ اسم كل نوع من كان وأخواتها يخالفه في العمل، فلم

الأول: (كان وأخواتها، و) الثاني: (إن وأخواتها)، الثالث: (ظننت وأخواتها). هذه الأقسام الثلاثة عملها مختلف.

(فأما كان وأخواتها فإنها لرفع الاسم) أي: المبتدأ،

يبق لعده قسمًا ثالثًا فائدة، بخلاف عدها ثلاثة من حيث العمل، فإن له فائدة؛ لأن عمل كل قسم غير عمل الآخر.

(قوله: كان وأخواتها) أي: نظائرها، وإنما قدم كان وأخواتها على إن وأخواتها؛ لأنها أفعال، والأصل في العمل لها، وقدم إن وأخواتها على ظننت وأخواتها مع كونها أفعالًا؛ لأن أحد الجزأين باق معها على الأصل وهو الخبر.

وبدأ من كان وأخواتها بكان؛ لأنها أم الباب؛ لاختصاصها بكونها تستعمل ناقصة غير شانية نحو: كان زيد قائمًا وشنية نحو:

إذا مت كان الناس صنفان. الخ

وزائدة نحو: ما كان أحسن زيدًا.

(قوله: عملها مختلف) أي: من حيث الرفع والنصب.

(قوله: ترفع الاسم الخ) ليس المراد ترفع اسمها وتنصب خبرها؛ لأن اسمها لا يكون إلا مرفوعًا، فرفعه تحصيل الحاصل، وخبرها لا يكون إلا منصوبًا، فنصبه تحصيل الحاصل؛ بل المراد ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، كما أشار إلى ذلك الشارح بتحويل عبارة المتن بقوله: "أي المبتدأ"، وقوله بعد: "أي خبر" المبتدأ،ورفعها للمبتدأ بأن تحدث فيه رفعًا غير الذي كان به على الأصح.

ويسمى اسمها، (وتنصب الخبر) أي: ويسمى خبرها.

وإنما لم يسموا الاسم المرفوع فاعلًا والمنصوب مفعولًا؛ لأن هذه الأفعال في حال نقصانها تجردت عن الحدث الذي من شأنه أن يصدر عن الفاعل ويقع على المفعول، فصارت كالروابط

(**قوله: ويسمى اسمها**) أي: يسمى النحاة المرفوع بها اسمها حقيقة، وفاعلًا مجازًا، والمنصوب بها خبرها حقيقة مفعولًا مجازًا.

والتسمية في كل اصطلاحية خالية عن المعنى؛ لأن زيد من كان زيد قائمًا اسم للذات لا لكان؛ لأن اسم كان هو اللفظ المخصوص، وهو الكاف والألف والنون، فليست كان مسمى زيد، وقائمًا ليس خبرًا لكان؛ لأن الأفعال لا يخبر عنها، فالإضافة في كل لأدنى ملابسة، وهي كونها لعمل فيهما.

(**قوله: المرفوع فاعلًا**) أي: حقيقة والمنصوب مفعولًا، أي حقيقة فلا ينافي ما مر قريبًا.

(**قوله: لأن هذه الأفعال في حال نقصانها الخ**) ظاهر تقييده الحدث بقوله: "الذي من شأنه الخ" أنها إنما تجردت عن ذلك الحدث المقيد بما ذكر، فهي لم تتجرد عن مطلق الحدث على الصحيح؛ بل تدل عليه، وإنما تجردت عن الحدث المقيد بما ذكر.

وسميت ناقصة؛ لعدم اكتفائها بالمرفوع لا لأنها تدل على زمن دون حدث، فإن الأصح دلالتها عليهما إلا ليس.

(**قوله: كالروابط**) من حيث احتياجها لمعمولين لا من حيث توقف معناها على غيرها ق ل.

ومن ثم سماها الزجاجي حروفًا.

(وهي) ثلاثة عشر فعلًا على ما ذكره هنا إلا فهي أكثر من ذلك.

الأول: (كان) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي، إما مع الدوام والاستمرار نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ وإما مع الانقطاع نحو: كان الشيخ شابًّا.

(و) الثاني: (أمسى) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في المساء نحو: أمسى زيد غنيًّا.

(و) الثالث: (أصبح) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الصباح نحو:

(قوله: ومن ثم) أي: من أجل تجردها عن الحدث المخصوص وصيرورتها كالروابط نشأ تسمية الخ.

(قوله: حروفًا) الصحيح أنها أفعال كما مر.

(قوله: هنا) أي: في هذه المقدمة أما في غيرها فهي أكثر من ذلك.

(قوله: في الماضي) متعلق باتصاف أي أنها موضوعة للدلالة على ذلك، ودوام ذلك وعدمه من قرينة أخرى.

(قوله: في المساء) بالمدمن الزوال إلى الغروب نقيض الصباح.

(قوله: أمسى زيد غنيًّا) أي: ثبت له الغنى وقت المساء.

أصبح البرد شديدًا.

(و) الرابع: (أضحى) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الضحى نحو: أضحى الفقيه ورعًا.

(و) الخامس: (ظل) -بالظاء المشالة- وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر نهارًا نحو: ظل زيد صائمًا.

(و) السادس: (بات) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر ليلًا نحو: بات زيد مفطرًا.

(و) السابع: (صار) وهي للتحول والانتقال نحو: صار السعر رخيصًا.

(قوله: **أصبح البرد شديدًا**) أي: ثبتت الشدة للبرد وقت الصباح، وقس على ذلك ما سيأتي من الأمثلة.

(قوله: **المشالة**) أي: المشال عليها الألف والنقطة فرقًا بالأولى بينها وبين الضاد المعجمة، وبالثانية بينها وبين الطاء المهملة.

(قوله: **ظل زيد صائمًا**) أي: ثبت له ذلك جميع نهاره.

وأما قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ فهو بمعنى صار؛ لأنه ليس المراد ثبت لوجهه الاسوداد جميع النهار فقط كما لا يخفى.

(قوله: **بات زيد مفطرًا**) أي: ثبت له ذلك جميع ليله.

(قوله: **والانتقال**) عطف تفسير، وهو من حقيقة إلى حقيقة، كما مثل أو من صفة إلى صفة نحو: صار زيد غنيًا.

(و) الثامن: (ليس) وهي لنفي الحال عند الإطلاق والتجرد عن القرينة نحو: ليس زيد قائمًا، أي الآن.

(و) التاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر: (ما زال، وما انفك، وما فتئ، وما برح) مقرونة بما النافية أو شبهها كالنهي والدعاء، وهذه الأفعال الأربعة

(قوله: وهي لنفي الحال) الإضافة من إضافة المظروف للظرف على حد مكر الليل، أي لنفي مضمون الجملة في الحال، أي زمن التكلم.

وقوله: "عند الإطلاق" أي: عما يدل على خصوص نفي الحال أو غيره.

وقوله: "والتجرد" أي: الخلو عن القرينة عطف تفسير للإطلاق.

واحترز بهذا القيد عما إذا قيدت بزمن، فإنها لا تكون للنفي فيه ففي قولك: ليس زيد قائمًا أمس؛ لنفي القيام في الماضي.

وإذا قلت: غدًا، فهي لنفي القيام في المستقبل، وهذا مذهب الجمهور، وقيل: للنفي مطلقًا.

(قوله: نحو: ليس زيد قائمًا) أي: ليس متصفًا بالقيام الآن، ويمكن أن يقوم بعد، وعلى مذهب الجمهور المتقدم إذا صرح بلفظ الآن كان توكيدًا.

(قوله: بما النافية) ما ليست قيدًا؛ بل للشرط تقدم النفي مطلقًا أو شبهه.

(قوله: والدعاء) أي: بلا خاصة، وإنما شرط في هذه الأفعال ذلك؛ لتوقف إفادة الاستمرار منها على دخول النافي عليها؛ لأنها بمعنى النفي فإذا دخل عليها النفي انقلب

لملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال، نحو: ما زال زيد عالمًا، وما انفك عمرو جالسًا، وما فتئ بكر محسنًا، وما برح محمد كريمًا، وما أشبه ذلك.

(و) الثالث عشر: (ما دام) مقرونة بها الظرفية المصدرية، وهي

إثباتًا، وإنما قام النهي والدعاء مقام النفي؛ لأن المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي، ولا فرق في الباقي بين أن يكون ملفوظًا به كما مثل أو مقدرًا نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ﴾ أي: لا تفتؤ.

قال في التصريح: ولا ينقاس حذف النافي إلا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعًا، وكونه جواب قسم وكون النافي لا .اهـ.

وقد نظمها العلامة الدنوشري بقوله:

ويحذف ناف مع شروط ثلاثة ... إذا كان لا قبل المضارع في قسم

(قوله: لملازمة) أي: موضوعة للدلالة على ملازمة الخبر من إضافة المصدر لفاعله.

وقوله: المخبر عنه بالنصب مفعوله، وفي نسخة للمخبر عنه.

(قوله: على حسب) بفتح السين وقد تسكن، أي قدر ما يقتضيه، أي يطلبه الحال من استمرار خبرها لفاعلها منذ قبله نحو: "ما زال زيد عالمًا" أي منذ صلح للعالمية، يعني من حين تأهله، وتفهمه للعلم وإلا فالحال يشهد بأنه قبل ذلك ليس عالمًا، ونحو: "ما زال زيد أميرًا" معناه أن الإمارة ثابتة له وقت قبولها بأن لا يكون طفلًا مثلًا، وعلى هذا فقس.

لاستمرار الخبر نحو: لا أصحبك ما دام زيد مترددًا إليك.

وسميت ما هذه ظرفية؛ لنيابتها عن الظرف، ومصدرية؛ لتأويلها مع صلتها بمصدر، والتقدير: مدة دوام زيد مترددًا إليك.

(قوله: لاستمرار الخبر) أي: موضوعة للدلالة على استمرار خبرها، وجملة "ما دام" معناها: توقيت أمر بمدة اتصاف اسمها بخبرها.

(قوله: لنيابتها) أي: لأجل كونها نائبة عن الظرف.

قال ابن ثابت في شرح البردة: أما كونها مصدرية فظاهر، وأما كونها ظرفية فلم نر حرفًا ظرفًا؛ لأن الظروف كلها أسماء.

ويجاب بأن ما حيث كانت مصدرية كانت مع ما بعدها كصريح المصدر، وصريح المصدر ينوب عن الظرف في إعرابه مع الدلالة عليه، فكأنه مؤدّ له فيسمى مصدرًا لذاته، وظرفًا لنيابته عن الظرف نحو: جئت طلوع الشمس، أي وقت طلوعها، فحذف لفظ وقت، وناب طلوع منابه، فيعرب ظرفًا، وذلك من باب حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، فلم تكن ظرفًا؛ بل هي كالمصدرية نائبة عن ظرف نيابة مضاف إليه عن مضاف. اهـ.

(قوله: لتأويلها الخ) من المعلوم أن المؤول هو الفعل بعدها على التحقيق لا هي ففي العبارة تسمح.

(قوله: والتقدير) بمعنى المقدر مدة دوام الخ، وقد تسمح أيضًا في هذا، فإن المقدر هو مدة دوام فقط لا زيد مترددًا إليك.

(وما تصرف منها) أي: والذي تصرف من كان وأخواتها يعمل عمل ماضيها، فالمتصرف (نحو: كان) في الماضي، (ويكون) في المضارع، (وكن) في الأمر،

وأيضًا ليس المراد دوام زيد، وإنما المراد دوام تردده، فلو لم تكن ما مصدرية ظرفية بأن كانت مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور؛ بل تكون تامة بمعنى بقي، فإن وليها منصوب، فهو حين نحو: يعجبني ما دمت صحيحًا، أي دوامك صحيحًا؛ إذ من المعلوم أنه لا يعجبه المدة، ولا يعجبه في المدة، ولا يتأتى كونها ظرفية غير مصدرية، فلا توجد الظرفية بدون المصدرية، وكذا ينصب ما بعدها على الحال لو لم تتقدم على دام ما نحو: دمت صحيحًا.

(**قوله: وما تصرف منها**) أي: تحول إلى أمثلة مختلفة تصاغ منها.

(**قوله: ماضيها**) أي: الماضي منها كشجر أراك أو ماض هو هي.

(**قوله: نحو: كان الخ**) الحاصل أن هذه الأفعال الثلاثة عشر في التصرف، وعدمه ثلاثة أقسام ما لا يتصرف أصلًا، وهو ليس باتفاق، ودام على الأصح، وما تصرفه ناقص، وهو زال وأخواتها؛ لأنها ليس لها أمر ولا مصدر وما تصرفه تام وهو الباقي.

(**قوله: وكن في الأمر**) والمصدر كقوله:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى ... وكونك إياه عليك تسير

واسم الفاعل كقوله:

وما كل من يبدي البشاشة كائنًا ... أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

(و) نحو: (أصبح) في الماضي، (ويصبح) في المضارع، (وأصبح) في الأمر.

(تقول) في عمل الماضي: (كان زيد قائمًا)، وإعرابه: كان: فعل ماض ناقص، وزيد: اسمها، وقائمًا: خبرها.

وتقول في عمل المضارع من كان: يكون زيد قائمًا، وإعرابه: يكون: فعل مضارع ناقص، وزيد: اسمها، وقائمًا: خبرها.

وتقول في عمل الأمر من كان :كن قائمًا، وإعرابه: كن: فعل أمر ناقص، واسمه مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وقائمًا: خبره.

وتقول: أصبح زيد قائمًا، ويصبح زيد قائمًا، وأصبح قائمًا، وإعرابه: على وزان ما قبله.

والذي لا يتصرف منها دام وليس، تقول: لا أكلمك ما دام زيد قائمًا، (وليس عمرو شاخصًا، وما أشبه ذلك) من الأمثلة.

(وأما) القسم الثاني من النواسخ وهو (إن وأخواتها، فإنها تنصب الاسم) أي: المبتدأ، ويسمى اسمها، (وترفع الخبر)، أي: خبر المبتدأ ويسمى خبرها.

(قوله: وأصبح) بقطع الهمزة؛ لأنه أمر الفعل الرباعي.

(قوله: شاخصًا) أي: ذاهبًا وحاضرًا، فإن الشخوص يأتي بمعنى السفر، وبمعنى الحضور كما قاله الفيشي.

(قوله: تنصب الاسم الخ) متنا وشرحًا فيه جميع ما تقدم في مثله في كان فلا تغفل.

(وهي) ستة أحرف: (إن) بكسر الهمزة وتشديد النون وهي أم الباب، (وأن) بفتح الهمزة وتشديد النون، (ولكن، وكأن) بتشديد النون فيهما، (وليت) بفتح التاء المثناة فوق، (ولعل) بتشديد اللام الأخيرة.

(تقول: إن زيدًا قائم)، وإعرابه: إن: حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر، وزيدًا: اسمها، وقائم: خبرها.

وتقول: بلغني أن زيدًا منطلق، وإعرابه: بلغ: فعل ماض، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به، وأن: حرف توكيد ونصب، وزيدًا: اسمها، ومنطلق: خبرها، وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل بلغني، والتقدير: بلغني انطلاق زيد. وتمتاز أن -المفتوحة الهمزة- بكونها لا بد أن يطلبها عامل كما مثلنا، بخلاف المكسورة.

(**قوله: وإن واسمها الخ**) في ذلك الاسم مسامحة، فالأولى إسقاطه؛ إذ لا دخل له في التأويل كما يدل عليه قوله: والتقدير بلغني انطلاق زيد.

(**قوله: في تأويل مصدر**) وذلك المصدر يؤخذ من لفظ الخبر إن كان مشتقًّا كما مثل، ويقدر بالكون إن كان جامدًا نحو: بلغني أن هذا زيد أي كونه زيدًا، وبالاستقرار إن كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا.

(**قوله: بخلاف المكسورة**) أي: فإنها قد يطلبها عامل نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ وقد لا يطلبها نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾.

وتقول: لكن عمرًا جالس، وكأن زيدًا أسد، (وليت عمرًا شاخص)، ولعل الحبيب قادم، وإعرابها على وزان ما تقدم، لا يختلف عملها، وإنما تختلف معانيها لاختلاف ألفاظها.

وإنما عملت هذا العمل؛ لشبهها بالفعل الماضي، نحو كان في البناء على الفتح، ودلالتها على المعاني، فمعنى كان لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي كما تقدم.

(ومعنى إن) المكسورة (وأن) المفتوحة:

(قوله: لاختلاف ألفاظها) أي: وقت اختلاف ألفاظها، فاللام للتأقيت لا للتعليل؛ لأن المعنى حينئذ يكون على اللزوم، أي يلزم من اختلاف الألفاظ اختلاف المعاني لدوران المعلول مع علته، وهذا المعنى لا يصح؛ لأنه لا يلزم ذلك؛ لأن العلة قد توجد، وهي اختلاف الألفاظ ولا يوجد المعلول وهو اختلاف المعاني.

وذلك كما في إن وأن، فإن اللفظ مختلف، والمعنى متحد وهو التوكيد بخلاف ما إذا جعلت للتأقيت، فإن المعنى اختلاف المعاني وقت اختلاف الألفاظ وليس في ذلك دعوى لزوم اختلاف المعاني لاختلاف الألفاظ، فقد يوجد اختلاف الألفاظ دون ذلك كما مر،فوقت اختلاف الألفاظ أعم من أن يكون معه اختلاف المعاني كلكن، وإن مثلًا أو لا يكون، كما في إن وأن، هذا توضيح ما في الحاشية، فتأمل.

(قوله: ودلالتها على المعاني) أي: الآتية لا معاني كان وأخواتها؛ لوضوح فساده، فالمراد مطلق الدلالة على المعنى.

(للتوكيد)، أي: تأكيد النسبة. (و) معنى (لكن للاستدراك)، وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه.

(قوله: للتوكيد) التعبير باللام في هذا وما يأتي غير ظاهر؛ لأنه يقتضي أن يكون معنى إن وأن -مثلًا- شيئًا آخر غير التوكيد ثابتًا، وحاصلًا له، وذلك خلاف ما أجمعوا عليه فلا بد من توجيه كلامه بأن يجعل قوله: للتوكيد وما بعده متعلقًا بمحذوف تقديره مصروف.

فيكون المعنى: إن معنى إن وأن المحتمل عند العقل لمعان شتى مصروف بالنظر إلى الخارج إلى المعنى الذي هو التوكيد خاصة بأن يجعل معناهما هو التوكيد بعينه.

والتوكيد هو تقوية الحكم عند المخاطب إيجابًا نحو: إن زيدًا قائم، أو سلبًا نحو: إن زيدًا ليس بقائم، فإن وأن يرفعان احتمال الكذب والمجاز.

فإن كان المخاطب مترددًا في الحكم فيهما لنفي التردد، والتأكيد بهما حينئذ استحساني، وإن كان منكرًا للحكم فهما لنفي الإنكار والتأكيد بهما حينئذ واجب، ومن ثم لا يؤتى بهما إذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه كما في علم المعاني.

(قوله: ومعنى لكن للاستدراك) أي: لأنها لا تتوسط إلا بين كلامين متغايرين إيجابًا أو سلبًا فلا بد أن يتقدم عليها كلام كما سيأتي.

(قوله: تعقيب الكلام الخ) أي: اتباع الكلام برفع، أي بنفي ما يتوهم، أي يظن ثبوته نحو: قام الناس لكن زيدًا جالس.

فقوله: قام الناس يتوهم قيام زيد معهم؛ لأنه منهم فرفعت ذلك التوهم بلكن.

(و) معنى (كأن للتشبيه)، وهو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى.

(و) معنى (ليت للتمني)، وهو طلب ما لا طمع فيه، أو ما فيه عسر.

وقوله: أو نفيه معطوف على ثبوته، أي أو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم نفيه، أي بإثباته؛ لأن نفي النفي إثبات له نحو قولك: زيد جبان لكنه كريم، فاثبت ما يتوهم نفيه وهو الكرم بقوله: لكنه كريم؛ لأن عادة الجبان البخل.

(**قوله: وهو الدلالة**) الضمير عائد على التشبيه، وهو معترض؛ لأن التشبيه فعل الفاعل وهو وصف المتكلم والدلالة فعل الحرف، فهي وصف له، ولا يصح الإخبار بأحدهما عن الآخر.

ويجاب بأن كلامه على حذف مضاف، أي الحكم بالدلالة، أو أن المعنى أن يدل المتكلم الخ، فتكون الدلالة فعل المتكلم، ثم لا بد أن يزاد في التعريف بالكاف، أو كأن أو نحوهما؛ ليخرج مثل قولنا: قاتل زيد عمرًا وجاءني زيد وعمرو، فإنه يصدق عليه الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى.

(**قوله: وهو طلب ما لا طمع فيه**) وهو المستحيل، أي ما من شأنه أن لا يطمع فيه كقوله:

ألا ليت الشباب يعود يوما

وقوله: "أو ما فيه عسر" أي: أو طلب ما فيه طمع، ولكن فيه عسر، وهو الممكن الحصول كقول الفقير: ليت لي قنطارًا من الذهب، أي ما من شأنه أن يطمع فيه، فلا يعترض بأن الفقير لا طمع له في قنطار من الذهب، بخلاف طلب الواجب نحو: ليت غدًا يجيء فإنه ممتنع.

(و) معنى (لعل للترجي)، وهو طلب الأمر المحبوب، (والتوقع) وهو المعبر عنه عند قوم بالإشفاق في المكروه، نحو: لعل زيدًا هالك، والترجي في المحبوب نحو: لعل الله يرحمني، فإن الهلاك مما يكره والرحمة مما يحب.

(وأما) القسم الثالث من النواسخ، فهو (ظننت وأخواتها، فإنها تنصب المبتدأ) ويسمى مفعولها الأول، (و) تنصب (الخبر)، ويسمى مفعولها الثاني، وإنما تنصبهما

(**قوله: وهو طلب الأمر المحبوب**) أي: المستقرب الحصول فلا يكون إلا في الممكن، فلا يقال: لعل الشباب يعود يومًا.

وأما قول فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ الخ، فإنما كان منه جهلًا وإفكًا.

وبها تقرر علم الفرق بين ليت ولعل بأن ليت يتمنى بها ما يمكن وقوعه، وما لا يمكن، ولعل لا يترجى بها إلا ما يمكن وقوعه.

ثم اعلم أن تفسير الشارح كغيره التمني والترجي بالطلب من باب التسمح، فإن كلا من التمني والترجي حالة نفسانية يلزمها ميل النفس لذلك الشيء المتمني والمترجي، وطلبها له، فالطالب لازم، فأطلق الملزوم الذي هو التمني والترجي وأريد لازمه الذي هو الطلب.

(**قوله: والتوقع**) أي: أو للتوقع.

(**قوله: بالإشفاق في المكروه**) أي: الخوف منه، وقيل: التوقع أعم؛ لكن توقع المحبوب يسمى ترجيًا، وتوقع المكروه يسمى إشفاقًا.

(**قوله: هالك**) أي: ميت، أي أخاف عليه الهلاك المتوقع.

(على أنهما مفعولان لها) حيث لا مانع.

(قوله: على أنهما الخ) أي: على سبيل أنهما مفعولان لها، أي على الصحيح، وعند الكوفي تنصب الثاني على التشبيه بالحال مستدلًّا بوقوعه جملة وظرفًا.

وردّ بوقوعه معرفة وضميرًا وجامدًا، وبأنه لا يتم الكلام بدونه. اهـ. من عبد المعطي.

(قوله: حيث لا مانع) احترز به عما إذا كان مانع، وهو أمران:

الأول: الإلغاء، وهو إبطال العمل لفظًا ومحلًّا جوازًا؛ لضعف العامل بتوسطه نحو: زيد ظننت قائم، والإعمال والإلغاء حينئذ على السواء، أو تأخره نحو: زيد قائم ظننت، والإهمال أرجح أما مع التقدم فيمتنع كظننت زيدًا قائمًا.

قال في الخلاصة:

وجوز الإلغاء لا في الابتدا ... وانو ضمير الشان أو لام ابتدا

والثاني: التعليق، وهو إبطال العمل لفظًا لا محلًّا بسبب توسط ماله الصدارة بينها وبين معموليها، كاللام نحو: علمت لزيد قائم، أو بسبب كون أحد معموليها مما له الصدارة كأن كان ما الاستفهامية كقوله:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ... ولا موجعات القلب حتى تولت

فجملة لزيد قائم في محل نصب سدت مسد المفعولين.

وكذا جملة قوله: ما البكا بدليل العطف على محلها بالنصب في قوله: "ولا موجعات القلب"، فإنه عطف موجعات بالنصب على محل قوله: "ما البكا" الذي علق عن العمل فيه.

وذكر من ذلك عشرة أفعال: أربعة منها تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني، (وهي: ظننت) نحو: ظننت زيدًا قائمًا.

(وحسبت) نحو: حسبت بكرًا صديقًا.

قوله: "أدري"؛ لأن المبتدأ له الصدارة وهو ما الاستفهامية، وسمي هذا تعليقًا؛ لأن العامل علق عن العمل في اللفظ، وعمل في المحل فشبه بالمرأة المعلقة التي هي لا مزوجة ولا مطلقة، وهي التي أساء زوجها عشرتها.

واعلم أن هذين الأمرين لا يجريان في ظن وجميع أخواتها؛ بل هما خاصَّان ببعضها، كما أشار إليه ابن مالك بقوله:

وخص بالتعليق والإلغاء ما　　　من قبل هب والأمر هب قد ألزما

(قوله: تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني) أي: تدل على رجحان وقوع المفعول الثاني، أي غالبًا فلا يرد أن الثلاثة الأول قد ترد لليقين كقوله تعالى: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾، أي يتيقنون ذلك، وقول الشاعر:

حسبت التقى والجود غير تجارة　　　رباحًا إذا ما المرء أصبح ثاقلًا

أي: تيقنت، وقوله:

دعاني الغواني عمهن وخلتني　　　لي اسم فلا أدعي به وهو أول

عني تيقنت أن لي اسمًا كنت أدعي به، وأنا شاب.

قال بعضهم: هذا الاسم هو الأخ؛ لأن النساء يقلن للشاب الأخ وللشائب العم.

(وخلت) نحو: خلت الهلال لائحًا.

(وزعمت) نحو: زعمت زيدًا صادقًا.

وثلاثة منها تفيد وقوع المفعول الثاني (و) هي: (رأيت) نحو: رأيت المعروف محبوبًا.

(قوله: وزعمت) بمعنى اعتقدت أو شككت أو ظننت لا بمعنى تكلفت، وإلا تعدت لواحد تارة بنفسها وأخرى بحرف الجر، ولا بمعنى سمن أو هزل وإلا كانت لازمة.

(قوله: وثلاثة منها) أي: من العشرة تفيد تحقيق وقوع المفعول الثاني، أي تدل على تحقيق وقوعه أي غالبًا، فلا ينافي دلالة بعضها تارة على الظن، كما في رأى فإنها تستعمل بمعنى تيقن، وهو الغالب كقوله:

رأيت الله أكبر كل شيء محاولة وأكثرهم جنودا

وقد تأتي بمعنى ظن، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ أي: يظنونه ونعلمه كما في علم إن الغالب فيها أن تكون بمعنى تيقن كقوله:

علمتك الباذل المعروف فانبعثت بي إليك واجفات الشوق والأمل

وقد تأتي بمعنى ظن كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾.

(قوله: رأيت) أي: لا بمعنى أبصرت وإلا تعدت لواحد؛ لأنها من أفعال الحواس.

(وعلمت) نحو: علمت الرسول صادقًا.

(ووجدت) نحو: وجدت العلم نافعًا.

واثنان منها يفيدان التصيير والانتقال من حالة إلى أخرى، (و) هما (اتخذت)، نحو: اتخذت زيدًا صديقًا.

(وجعلت) نحو: جعلت الطين إبريقًا.

وواحد يفيد حصول النسبة في السمع، (و) هو: (سمعت) نحو: سمعت النبي يقول، فالنبي: مفعول، وجملة يقول مفعول ثان.

هذا على رأي أبي على الفارسي في قوله: إن سمعت إذا دخلت على ما لا يسمع تعدت لاثنين.

(قوله: وعلمت) أي: لا بمعنى عرفت، وإلا تعدت لواحد إما على أن بين العلم والمعرفة فرقًا فظاهر، وأما على أنهما بمعنى واحد، فلأنه قد يخص أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر، وهو أمر موكول إلى اختيار العرب.

(قوله: ووجدت) أي: بمعنى علمت لا بمعنى أصبت، فإنها حينئذ تتعدى بنفسها لواحد، ولا بمعنى حزن نحو: وجدت على الميت، أي حزنت عليه، فإنها حينئذ لازمة.

(قوله: والانتقال) عطف تفسير.

(قوله: في) أي: مقوله:

(قوله: إذا دخلت على ما لا يسمع) بأن تكون متعلقة باسم عين.

والجمهور على أن جملة يقول ونحوها في موضع نصب على الحال من المفعول؛ لأن أفعال الحواس لا تتعدى إلا إلى واحد.

(تقول) في إعراب (ظننت زيدًا منطلقًا): ظننت: فعل وفاعل، وزيدًا: مفعول أول، ومنطلقًا: مفعول ثان.

(و) في إعراب (خلت عمرًا شاخصًا): خلت: فعل وفاعل، وأصل خلت: خيلت

والمراد أن يكون الأول مما لا يسمع، وأما الثاني فلا بد أن يكون مما يسمع كقولك: سمعت زيدًا يقرأ لا سمعته يخرج؛ إذ الخروج لا يسمع.

أما إذا دخلت على ما يسمع مباشرة فلا خلاف أنها تتعدى لواحد نحو: ﴿يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ﴾.

(قوله: والجمهور على أن الخ) أي: مطبقون على أن جملة يقول من الفعل والفاعل ونحوها.

وقوله: "في موضع نصب على الحال من المفعول"، أي على حذف مضاف تقديره: سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلم، فالحال مبينة، ولا ينبغي أن يقدر ذلك المضاف لفظ كلام، والتقدير: سمعت كلام زيد الخ؛ لأنه يلزم أن تكون الحال مؤكدة.

(قوله: على الحال من المفعول) أي: إن كان معرفة وإلا فهي صفة ق ل.

(قوله: إلا إلى واحد) نحو: أبصرت زيدًا، وسمعت القراءة، وذقت الطعام، ولبست الحرير، وشممت الريحان.

-بكسر الياء- نقلت الكسرة إلى الخاء بعد سلب حركتها، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وعمرًا: مفعول أول، وشاخصًا: مفعول ثان.

(وما أشبه ذلك) من أمثلة ما يفيد الرجحان، ومن أمثلة ما يفيد التحقيق، ومن أمثلة ما يفيد التصيير بلا فرق.

وهذا القسم -أعني: ظن وأخواتها- دخول في المرفوعات، وحقه أن يذكر في المنصوبات، ولكنه ذكره استطرادًا لتتميم بقية النواسخ.

***

(**قوله: بكسر الياء**) أي: وفتح الخاء، نقلت الكسرة إلى الخاء بعد سلب حركتها، أي الخاء وهي الفتحة، فصارت خيلت، فالتقى ساكنان الياء واللام، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، أي لدفع التقاء الساكنين؛ لأنه مكروه، وقس عليه نظائره كبعت وملت.

(**قوله: استطرادًا**) هو ذكر الشيء في غير محله لمناسبة بينهما، والمناسبة ما أشار إليه بقوله: "لتتميم بقية النواسخ".

زاد الشيخ الفيشي: كما أن ذكر نصب كان للخبر ونصب إن للاسم هنا استطرادي تتميمًا لعملها. اهـ.

(باب النعت)

(باب النعت)

لما أنهى الكلام على ما يعرب على غير وجه التبع أخذ يتكلم على ما يعرب تبعًا، وهو خمسة: النعت، وعطف البيان، والتوكيد، والبدل، وعطف النسق، وإذا اجتمعت رتبت على هذا الترتيب، وقد نظم ذلك بعضهم بقوله:

نعت البيان مؤكد بدل نسق   هذا هو الترتيب في القول الأحق

ولهذا بدأ المصنف بالنعت.

ثم إن التابع من حيث هو عرَّفه بعضهم بأنه المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر.

فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ والمفعول الثاني، وحال المنصوب، وبغير خبر حامض من قولك: هذا حلو حامض.

والنعت لغة: وصف الشيء بما هو فيه.

واصطلاحًا: إجراء الاسم على الاسم المنعوت في إعرابه.

وهذا تعريف النعت بالمعنى المصدري، وقد استعمله النحاة بمعنى المنعوت به، وهو المراد هنا، ويرادفه الصفة والوصف، وعرفوه على هذا بأنه التابع الذي يتمم متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتعلق به.

فخرج بقولهم: "يتمم متبوعه" البدل وعطف النسق؛ لأن البدل مقصود في نفسه، وليس القصد به إتمام متبوعه، ولأن عطف النسق مغاير لمتبوعه.

وخرج بقولهم: "لبيان صفة من صفاته الخ" عطف البيان والتوكيد؛ لأنهما شاركا النعت في إتمام ما تبعاه؛ لكن لا يدلان على معنى فيه، أما البيان فلأنه عين الأول، وأما التوكيد فلأنه يكون بالنفس مثلًا، ونفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه.

وهذا التعريف شامل لأنواع النعت، فإنه إما التخصيص نكرة نحو: مررت برجل كاتب.

أو توضيح معرفة نحو: مررت بزيد التاجر.

والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات، والتوضيح رفع الاحتمال في المعارف.

أو مدح نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾، أو ذم نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو ترحم نحو: اللهم ارحم عبدك المسكين، أو توكيد نحو: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾، وهذا هو المراد بقولهم في التعريف: "الذي يتمم متبوعه".

فإن المراد به ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من الأمور المذكورة، ولذلك لا يكون إلا مشتقًّا أو مؤوَّلًا به؛ لأن الجوامد لا دلالة لها بوضعها على معان منسوبة إلى غيرها.

ومعنى المشتق ما دل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول.

ومعنى المؤوَّل به ما أقيم مقامه في معناه، كاسم الإشارة، وذي بمعنى صاحب، والمنسوب، والجملة، والمصدر الملتزم تذكيره وإفراده نحو: عدل.

والحاصل أن النعت بمعنى المنعوت به على قسمين:

القسم الأول: المفرد، والمراد به ما قابل الجملة وشبهها، وهو ثلاثة أنواع:

الأول: المشتق كضارب ومضروب وضراب وحسن وأحسن.

رسمه ببعض خواصه تقريبًا على المبتدئ فقال: (النعت تابع للمنعوت في رفعه) إن كان مرفوعًا، (ونصبه) إن كان منصوبًا، (وخفضه) إن كان

والثاني: شبه المشتق كذا وذي وأسماء النسب نحو: مكي.

والثالث: المصدر نحو: رجل عدل.

والقسم الثاني: الجملة وشبهها، والمراد به الظرف والجار والمجرور وللنعت بها ثلاثة شروط: شرط في المنعوت وهو أن يكون نكرة إما لفظًا ومعنى كيومًا من قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾، أو معنى لا لفظًا وهو المعرف بأل الجنسية كما في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾.

وشرطان في الجملة:

أحدهما: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ملفوظ به، كما مثل أو مقدر كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾، أي فيه.

ثانيهما: أن تكون خبرية، أي محتملة للصدق والكذب.

(قوله: رسمه ببعض خواصه الخ) فيه نظر؛ لأن الظاهر أن قوله: "تابع للمنعوت الخ" ليس واردًا مورد التعريف؛ بل بيان حكم من أحكام النعت فتأمل.اهـ. شنواني.

(**قوله: تابع للمنعوت**) أي: مشارك له.

(**قوله: في رفعه الخ**) على حذف مضاف أي في نوع.

(**رفعه الخ**) وإنما قلنا ذلك؛ لأنه لا يجب توافقهما في الشخص؛ إذ قد يكون إعراب أحدهما ظاهرًا، وإعراب الآخر مقدرًا، وقد يكون إعراب أحدهما بالحركات، وإعراب الآخر بالحروف، أو إعراب أحدهما محليًا والآخر لفظيًا.

مخفوضًا، (وتعريفه) إن كان المنعوت معرفة، (وتنكيره) إن كان المنعوت نكرة، سواء كان النعت حقيقيًّا أو سببيًّا.

(قوله: **إن كان مرفوعًا**) أشار به إلى أن كلام المتن على التوزيع؛ إذ لا يتأتى الجمع بين الرفع والنصب مثلًا في آن واحد، وكذا فيما بعده.

(قوله: **وتعريفه**) أي: في نوع تعريفه لا في شخصه؛ إذ لا يشترط أن يكون النعت معرفًا بعين ما تعرف به المنعوت؛ بل المراد كونهما معرفتين إما من جهة واحدة نحو: جاء الرجل الفاضل، أو من جهتين نحو: رأيت بكرًا أمير مكة.

ويجب كون الموصوف إما أعرف من الصفة أو مساويًا لها، ولا يجوز أن يكون دونهما.

فالأول: كقولك: مررت بزيد الفاضل، فإن العلم أعرف من المعرف بالألف واللام.

والثاني: نحو: مررت بالرجل الفاضل، فإنهما معرفان بالألف واللام.

والثالث: نحو: مررت بالرجل صاحبك، فإن صاحبك بدل عنده لا نعت؛ لأن المضاف للضمير في رتبة الضمير، أو في رتبة العلم، وكلاهما أعرف من المعرف بالألف واللام.

(قوله: **سواء كان النعت حقيقيًّا**) أي: هذه الخمسة -أعني: الرفع، والنصب، والخفض، والتعريف، والتنكير- لا بد للنعت من اتباعه للمنعوت في اثنين منها، سواء كان النعت حقيقيًّا- وهو الجاري على من هو له في الواقع، أي المسند إلى من هو نعت له في الواقع، أو كان سببيًّا وهو الجاري على غير من هو له أي المسند إلى غير من هو نعت له، ولكون النعت مطلقًا لا ينفك عن اثنين من هذه الخمسة اقتصر المتن عليها.

ثم إن رفع النعت ضمير المنعوت المستتر تبعه أيضًا في تذكيره وتأنيثه، وإفراده وتثنيته وجمعه، ويكمل له حينئذ أربعة من عشرة، ويسمى النعت حينئذ حقيقيًّا.

(قوله: المستتر) بالنصب صفة لضمير.

(قوله: أيضًا) كما تبعه في اثنين من الخمسة المتقدمة.

(قوله: ويكمل له حينئذ) أي: وقت؛ إذ تبع النعت المنعوت فيما ذكر.

(قوله: أربعة من عشرة) هي: الرفع، والنصب، والجر، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، والتعريف، والتنكير،وإنما لم يكمل له جميع العشرة؛ لأنه لا يكون الاسم متصفًا بجميعها في وقت واحد؛ لما بينها من التضاد.

ألا ترى أن الاسم لا يكون مرفوعًا منصوبًا مجرورًا في حالة واحدة، ولا معرفة نكرة معًا، ولا مفردًا مثنى مجموعًا كذلك، ولا مذكرًا مؤنثًا كذلك، وإنما يكمل له في حالة واحدة أربعة أمور واحد من أوجه الإعراب الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجر، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث.

(قوله: ويسمى النعت) أي: يسميه علماء هذا الفن حينئذ، أي حين رفع النعت ضمير المنعوت حقيقيًّا.

وظاهر هذا الكلام شموله لنحو: مررت برجل حسن الوجه، بنصب الوجه؛ لكونه رفع ضميرًا يعود على المنعوت، فهو حقيقي مع أنه غير جار على المنعوت، ولذلك

وإن رفع سببي المنعوت الظاهر اقتصر فيه على ما ذكره المصنف، وتبعه في اثنين من خمسة، ويسمى النعت حينئذ سببيًّا.

صرح غالب النحاة بأنه سببي، وسيأتي في الشارح إشارة إليه، وبعضهم سماه مجازيًا وعليه فأقسام النعت ثلاثة.

ثم اعلم أن اتباع النعت للمنعوت في أربعة من عشرة إنما يكون مع عدم المانع، أما إذا منع مانع كأن يكون النعت أفعل تفضيل، فإنه لا يتبع في تثنية ولا جمع ولا تأنيث؛ بل يكون مفردًا مذكرًا على كل حال، فتقول: مررت برجل أفضل منك، وبرجلين أفضل منك، وبرجال أفضل منك، وبامرأتين أفضل منك، وبنسوة أفضل منك.

واعلم أيضًا أن قول المتن: "تابع للمنعوت في رفعه الخ" أي ما لم يكن المنعوت معلومًا بدون النعت، وإلا جاز قطعه وعدم تبعيته له نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم برفع الرجيم، أو نصبه، فالمرفوع إذا علم يقطع نعته للنصب بتقدير فعل، وللرفع بتقدير مبتدأ، والمنصوب يقطع نعته للرفع أو للنصب، ولا يقطع للجر؛ لامتناع تقدير الجار مع بقاء عمله في غير المحال المعلومة عندهم.

(**قوله: وإن رفع**) أي: النعت سببي مفعول رفع،والمنعوت مضاف إليه.

والظاهر بالنصب نعت للسببي، والمراد به ما قابل المستتر بقرينة مقابلته في قوله فيما مر: "ضمير المنعوت المستتر" فيدخل فيه الضمير البارز نحو: جاء الرجل الضار به أنا.

(**قوله: ويسمى النعت حينئذ**) أي: وقت رفعه سببي المنعوت الظاهر.

وقوله: سببيًّا نسبة إلى السبب، والمراد به هنا ما بينه وبين المنعوت علاقة.

(تقول) في النعت الحقيقي الرافع لضمير المنعوت المستتر:

في الرفع مع الإفراد والتعريف: (قام زيد العاقل)، وفي النصب: (رأيت زيدًا العاقل)، وفي الخفض: (مررت بزيد العاقل).

وتقول مع التنكير والإفراد: جاء رجل عاقل، ورأيت رجلًا عاقلًا، ومررت برجل عاقل.

(قوله: تقول في النعت الحقيقي الخ) حاصل ما ذكره الشارح اثنان وسبعون مثالًا، وذلك أنه إما أن يكون مفردًا أو مثنى أو مجموعًا، وكل منها إما أن يكون معرفة أو نكرة، وكل منها إما أن يكون مذكرًا أو مؤنثًا.

فهذه اثنا عشر وكل منها إما أن يكون مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مخفوضًا، فهذه ستة وثلاثون، وكل منها إما أن يكون حقيقيًا أو سببيًا، فهذه اثنان وسبعون حاصلة من ضرب اثنين في ستة وثلاثين، فهذه جملة ما ذكره الشارح.

والستة والثلاثون في الحقيقي بالنظر لكل من المنعوت والنعت، وفي السببي بالنظر للمنعوت، وإذا نظرت إلى أن النعت تارة يوافقه في شخص الإعراب بأن يتحدا فيه أو لا، وتارة يتوافقان في جهة التعريف أو لا زادت الأقسام.

(قوله: تقول في النعت الحقيقي) أي: في تمثيله.

وقوله: الرافع لضمير المنعوت تفسير للحقيقي والمستتر نعت ضمير.

(قوله: في الرفع) متعلق بتقول.

(قوله: وفي النصب) أي: وتقول في حالة النصب الخ.

وتقول في تثنية المذكر: مع التعريف: جاء الزيدان العاقلان، ورأيت الزيدين العاقلين، ومررت بالزيدين العاقلين.

وتقول في تثنية المذكر مع التنكير: جاء رجلان عاقلان، ورأيت رجلين عاقلين، ومررت برجلين عاقلين.

وتقول في جمع المذكر: مع التعريف: جاء الزيدون العاقلون، ورأيت الزيدين العاقلين، ومررت بالزيدين العاقلين.

وفي جمع المذكر مع التنكير: جاء رجال عقلاء، ورأيت رجالًا عقلاء، ومررت برجال عقلاء.

وتقول في المفردة المؤنثة: مع التعريف: جاءت هند العاقلة، ورأيت هندًا العاقلة، ومررت بهند العاقلة.

ومع التنكير: جاءت امرأة عاقلة، ورأيت امرأة عاقلة، ومررت بامرأة عاقلة.

وتقول في مثنى المؤنث: مع التعريف: جاءت الهندان العاقلتان، ورأيت الهندين العاقلتين، ومررت بالهندين العاقلتين.

ومع التنكير: جاءت امرأتان عاقلتان، ورأيت امرأتين عاقلتين، ومررت بامرأتين عاقلتين.

وتقول في جمع المؤنث: مع التعريف: جاءت الهندات العاقلات، ورأيت الهندات العاقلات، ومررت بالهندات العاقلات.

ومع التنكير: جاءت نساء عاقلات، ورأيت نساء عاقلات، ومررت بنساء عاقلات.

فالنعت في ذلك كله رافع لضمير المنعوت المستتر.

وتقول فيما إذا رفع سببي المنعوت الظاهر في الإفراد: مع التعريف: جاء زيد القائم أبوه، ورأيت زيدًا القائم أبوه، ومررت بزيد القائم أبوه.

ومع للتنكير: جاء رجل قائم أبوه، ورأيت رجلًا قائمًا أبوه، ومررت برجل قائم أبوه.

وتقول في تثنية المذكر: مع التعريف: جاء الزيدان القائم أبواهما، ورأيت الزيدين القائم أبواهما، ومررت بالزيدين القائم أبواهما.

ومع التنكير: جاء رجلان قائم أبواهما، ورأيت رجلين قائما أبواهما، ومررت برجلين قائم أبواهما.

(قوله: وتقول فيما إذا رفع) أي: النعت.

وقوله: "سببي" مفعول رفع والمنعوت مضاف إليه.

وتقول في جمع المذكر: مع التعريف: جاءني الرجال القائم آباؤهم، ورأيت الرجال القائم آباؤهم، ومررت بالرجال القائم آباؤهم.

ومع التنكير: جاءني رجال قائم آباؤهم، ورأيت رجالًا قائم آباؤهم، ومررت برجال قائم آباؤهم.

وتقول في المفردة المؤنثة: مع التعريف: جاءت هند القائم أبوها، ورأيت هندًا القائم أبوها، ومررت بهند القائم أبوها.

ومع التنكير: جاءتني امرأة قائم أبوها، ورأيت امرأة قائمًا أبوها، ومررت بامرأة قائم أبوها.

وتقول في تثنية المؤنث: مع التعريف: جاءت الهندان القائم أبواهما، ورأيت الهندين القائم أبواهما، ومررت بالهندين القائم أبواهما.

ومع التنكير: جاءت امرأتان قائم أبواهما، ورأيت امرأتين قائمًا أبواهما، ومررت بامرأتين قائم أبواهما.

وتقول في جمع المؤنث: مع التعريف: جاءت الهندات القائم آباؤهن، ورأيت الهندات القائم آباؤهن، ومررت بالهندات القائم آباؤهن.

ومع التنكير: جاءت نساء قائم آباؤهن، ورأيت نساء قائمًا آباؤهن، ومررت بنساء قائم آباؤهن.

فالنعت في هذا القسم يلزمه الإفراد والتذكير دائمًا مع غير الجمع.

وأما مع الجمع فيختار تكسيره على إفراده، نحو: مررت برجال قيام آباؤهم، ويضعف تصحيحه.

(قوله: فالنعت في هذا القسم) أي: قسم السببي يلزمه الإفراد؛ لأن النعت الرافع للظاهر منزل منزلة الفعل، فيعطي حكمه مع فاعله، ولم يعتبر حال الموصوف، فيلزمه الإفراد إذا أسند إلى ظاهر.

ولو كان ذلك الظاهر مثنى أو مجموعًا على اللغة المشهورة، ويلزمه أيضًا التذكير مع الإسناد إلى مذكر كما تقدم من الأمثلة، وكذا يلزمه التأنيث مع الإسناد إلى مؤنث نحو: جاء رجل قائمة أمه كما تقول قامت أمه.

(قوله: مع غير الجمع) أي: جمع السببي كما قاله ق ل.

وغير الجمع هو المفرد والمثنى.

وقوله: "فيختار تكسيره" أي تكسير النعت على إفراده، ولا فرق بين كون المنعوت جمعًا نحو: مررت برجال قيام آباؤهم، أو غير جمع نحو: مررت برجل قيام غلمانه.

(قوله: ويضعف تصحيحه) أي: يضعف جمع النعت جمع تصحيح.

قال الشيخ أبو بكر الشنواني: أي يجوز مع ضعف؛ بل لا يجوز في اللغة المشهورة، وإنما جاء في لغة قليلة الاستعمال موافقة الفاعل في الجمعية نحو: "قاعدون غلمانه" كما في لغة قليلة يقعدون غلمانه نحو: أكلوني البراغيث؛ لكن في الفعل أضعف.

هذا إذا نعت باسم الفاعل، فإن نعت باسم المفعول أو الصفة المشبهة جاز فيه هذا الاستعمال، وجاز فيه أن يحول الإسناد عن السببي الظاهر إلى ضمير المنعوت، فيستتر في النعت، وينصب السببي على التشبيه بالمفعول به، أو يخفض بإضافة النعت إليه، وحينئذ يطابق منعوته في التأنيث والتثنية والجمع،

(**قوله: هذا إذا الخ**) أي: محل جواز هذا الاستعمال في الحقيقي والسببي دون غيره.

وقوله: نعت باسم الفاعل، أي الذي ليس بمضاف.

(**قوله: والصفة المشبهة**) أي: أو اسم الفاعل المضاف نحو: زيد قائم الأب.

ولعله لم ينبه الشارح عليه؛ لأنه حينئذ يكون صفة مشبهة، وهي ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل على معنى الثبوت والدوام، بخلاف اسم الفاعل فإنه وضع متصفًا بمصدره -أي الحدث- على وجه الحدوث، وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها.

(**قوله: جاز فيه**) أي: في النعت.

وقوله: هذا الاستعمال وهو رفع النعت سببي المنعوت الظاهر.

(**قوله: فيستتر**) أي: ضمير المنعوت.

(**قوله: على التشبيه بالمفعول به**) أي: إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة.

(**قوله: وحينئذ**) أي: وقت؛ إذ ينصب أو يخفض.

ويرجع إلى القسم الأوَّل.

مثاله: جاء زيد المضروب العبد، أو: الحسن الوجه، بنصب العبد والوجه وجرهما، وكذا تفعل في كل مثال بما يناسبه. (والمعرفة) من حيث هي

(**قوله: ويرجع إلى القسم الأوَّل**) وهو النعت الحقيقي، أي يرجع إليه في تلك المطابقة مع بقائه على أنه سببي، وليس المراد كونه يصير حقيقيًّا، فتأمل ق ل.

وتقدم أن بعضهم سماه نعتًا مجازيًا، وأن الأقسام عليه ثلاثة.

(**قوله: وجرهما**) أي: على الإضافة والواو بمعنى أو.

(**قوله: وكذا تفعل**) أي: تفعل فعلا مثل ذا الفعل، فجملة كذا في موضع النعت لمصدر محذوف.

(**قوله: والمعرفة**) لما ذكر المصنف أن النعت يتبع منعوته في اثنين من خمسة.

وقدم الكلام على الرفع والنصب والجر في باب معرفة علامات الإعراب، ولم يتكلم فيما سبق على التعريف والتنكير احتجاج إلى بيان المعرفة والنكرة؛ لتتم الفائدة، وكان الأولى أن يقدم النكرة؛ لأنها الأصل لاندراج كل معرفة تحتها لكنه بدأ بالمعرفة؛ لأنها أشرف من حيث دلالتها على معين.

وأل في المعرفة للجنس ولذا صح الإخبار عنها بقوله: "خمسة أشياء"، فلا يقال: لا يخبر عن الواحد بالخمسة.

وقول الشارح: "من حيث هي"، أي لا بقيد كونها ضميرًا ولا علمًا الخ، فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره، ولا بقيد كونها تنعت وينعت بها الخ، كما سيذكره الشارح.

قال ابن الحاجب: المعرفة ما وضع لشيء بعينه، والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه.

قال الرضي: قوله: "بعينه" احتراز عن النكرات، والمعنى ما وضع؛ لأن يستعمل في شيء واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الأعلام أو لا كما في غيرها. اهـ.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل: من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه.اهـ.

أي دون اعتراض، ولأجل ذلك تعرض لها في الخلاصة بالعد، كما فعل المصنف هذا، وعلل ما ذكره في شرح التسهيل بقوله: لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظًا، كقولك: كان ذلك عامًا أول وعكسه كأسامة.

وما فيه الوجهان كواحد أمه وعبد بطنه، فأكثر العرب يجريهما معرفتين بمقتضى الإضافة.

وبعضهم يجعلها نكرتين، ويدخل عليهما رب، وينصبهما على الحال، وكذا ذو أل الجنسية فيه الوجهان، ولذا ينعت نعت المعرفة تارة، وينعت نعت النكرة أخرى، فأحسن ما تتبين به أن يذكر أقسام المعرفة مستقصاة، ثم يقول وما سوى ذلك نكرة.اهـ.

قال الدماميني: وهو كلام ظاهري خال عن التحقيق.اهـ.

أي: لأن عامًا أول في قولك: كان ذلك عامًا أول في الأصل مبهم، وتعيينه عارض من الوصف، وأسامة مدلوله معين، وهو الماهية فهو معرفة لفظًا ومعنى.

والحق في واحد أمه وعبد بطنه التعريف بالإضافة، ودخول رب عليهما، ونصبهما شاذ، وسيأتي الكلام على المعرف بأل الجنسية.

(خمسة أشياء):

فقول ابن الحاجب في التعريف المتقدم ما وضع لشيء بعينه الخ.

وقول سعد الدين: المعرفة ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية شامل لجميع أنواع المعارف مخرج لسائر النكرات.

وحينئذ فقوله: دون استدراك عليه فيه استدراك عليه. اهـ. حفني على الأشموني ببعض تغيير وزيادة.

(قوله: خمسة أشياء) الوجه أنها ستة، كما ذكره في الخلاصة، هذه الخمسة والسادس الموصول.

ولعل المصنف أدخله في المبهم، أو في المعرف بأل، أو في المضاف؛ بناء على أن تعريفه بأل إن كانت فيه وبنيتها إن لم تكن فيه إلا أيا فتعريفها بالإضافة.

وبعضهم عدها سبعة فزاد النكرة المقصودة في النداء كـ"يا رجل" لمعين؛ بناء على أن تعريفه بالقصد والإقبال.

وقيل: إنه تعرف بما تعرف به اسم الإشارة، وقيل: تعريفه بأل محذوفة، وناب حرف النداء منابها.

قال أبو حيان: وهذا الذي صححه أصحابنا.

ولا خلاف في تعرف النكرة غير المقصودة فهي باقية على تنكيرها كـ"يا رجلًا خذ بيدي"، وأما العلم كـ"يا زيد"، فذهب قوم إلى أنه بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية، والأصح أنه باق على تعريف العلمية، وإنما ازداد بالنداء وضوحًا.اهـ. من المحشي مع زيادة منه على الأشموني.

الأول: (الاسم المضمر)، وهو ما دل على متكلم (نحو: أنا و) نحن، أو مخاطب نحو: (أنت) وأنت وأنتما وأنتم وأنتن،

واعلم أن المراد بالموصول الموصول الاسمي، وهو ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية، أو وصف صريح، أو ظرف أو جار ومجرور تامين، وإلى عائد أو خلفه.

وهو الذي للمفرد الغير المؤنث، واللذان لمثناه، والذين لجمعه، والتي لمؤنثه، واللتان لمثناها، واللاتي لجمعها، والأولى لجمع المذكر والمؤنث، وهذه الألفاظ تسمى موصولًا نصًّا، وهو ما يستعمل بلفظ واحد لمعنى واحد.

وأما المشترك وهو ما يستعمل لمعان متعددة بلفظ واحد، فهو من للعقلاء، وما لغيرهم، وأي للجميع، وأل في نحو: الضارب ونحو المضروب، وذو عند طيئ، وذا بعد ما أو من الاستفهاميتين، وبسط كل ذلك في المبسوطات.

(**قوله: المضمر**) ويقال له: الضمير، ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى، وتقدم الكلام على أقسامه في باب الفاعل.

(**قوله: ما دل على متكلم الخ**) أي: اسم دل وضعًا.

فخرج بقولنا: "وضعا" قول من اسمه زيد ضرب زيد، وقولك لزيد: يا زيد افعل كذا، وقولك حكاية عن زيد الغائب: زيد فعل كذا، فإن لفظ "زيد" وإن أطلق على المتكلم في الأول، والمخاطب في الثاني، والغائب في الثالث لم يكن موضوعًا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر، فإن الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقًا لا باعتبار تقدم الذكر.

أو غائب نحو: هو وهي وهما وهم وهن.

(و) الثاني: (الاسم العلم) وهو: ما علق على شيء بعينه، غير متناول ما أشبهه، سواء كان علم شخص

(قوله: أو غائب) المراد به ما عدا المتكلم والمخاطب، فيدخل فيه ضمير الذات العلية.

(قوله: والثاني العلم) هو لغة: العلامة، واصطلاحًا: ما ذكره الشارح بقوله: "وهو ما علق الخ".

أي: اسم علق بالبناء للمجهول على شيء، أي وضع لشيء بعينه مطلقًا، أي بلا قيد، أي دل على معنى في الخارج بالنسبة للعلم الشخصي، وفي الذهن بالنسبة للعلم الجنسي؛ لأن العلم قسمان، كما سيأتي.

فخرج بتفسير ما بالاسم الفعل والحرف، وبقوله: "علق على شيء بعينه" النكرة، وخرجت بقية المعارف بقوله: "غير متناول" ما أشبهه؛ لأن العلم جزئي وضعًا واستعمالًا وبقية المعارف كليات وضعًا، فيتناول كل واحد منها ما أشبهه بحسب الوضع جزئيات استعمالًا، كذا قيل، وهو مذهب السعد والراجح وهو مذهب السيد أنها جزئيات وضعًا واستعمالًا؛ لكن الواضع لاحظ ما وضع له الضمير واسم الإشارة والموصول بوضع كلي عام كما في رسالة الوضع العضدية.

وعلى ذلك فهي خارجة بقولنا: "مطلقًا" أي: بلا قيد، فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجية عن ذات الاسم إما لفظية كأل في المحلى والصلة في الموصول، أو معنوية كالحضور في ضمير المتكلم كأنا، والمخاطب كأنت، واسم الإشارة كالغيبة.

عاقل (نحو: زيد) وهند، أم غير عاقل، إما لمكان نحو: عدن (ومكـة)، أو لغيره كشدقم وهيلة.

أو علم جنس إما لحيوان

(**قوله: عاقل**) الأولى عامل؛ ليشمل اسم الله سبحانه وتعالى.

(**قوله: عدن**) -بفتحتين- علم لبلد بساحل اليمن.

(**قوله: كشدقم**) -بالدال المهملة أو المعجمة- علم جمل للنعمان بن المنذر.

(**قوله:** وهيلة) اسم لشاة، وذكر بعضهم أنها علم لعنز كانت لبعض نساء العرب.

(**قوله: أو علم جنس**) بالنصب عطفًا على قوله: علم شخص.

اعلم أن لهم علم شخص وعلم جنس واسم جنس ونكرة.

فالأول: ما وضع لمعين في الخارج.

والثاني: ما وضع لمعين في الذهن، أي وضع للماهية بقيد حضورها في الذهن.

والثالث: ما وضع للماهية بلا تعيين، أي بلا قيد حضورها، أي لم يلاحظ فيها ذلـك، وإن كانت حاضرة.

والرابع: ما وضع لواحد مبهم.

وعبارة الهمع: العلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره.

ثم التعيين إن كان خارجيًا بأن كان الموضـوع لـه معينًـا في الخـارج كزيـد فهـو علـم الشخص، وإن كان ذهنيًا بأن كان الموضوع له معينًا في الذهن، أي ملاحظ الوجود فيـه كأسامة علم للسبع، أي لماهيته الحاضرة في الذهن؛ فهو علم الجنس.

نحو: حضاجر وأسامة، أو لمعنى

وأما اسم الجنس فهو ما وضع للماهية من حيث هي، أي من غير أن تعين في الخارج أو في الذهن كأسد اسم للسبع، أي لماهيته. اهـ. المقصود منها.

وذهب ابن مالك وقوم من النحاة إلى أن علم الجنس معرفة في اللفظ فقط، فهو فيه كعلم الشخص فلا يضاف ولا يدخل عليه أل ولا ينعت بالنكرة ويبتدأ به، وتنصب النكرة بعده على الحال إلى غير ذلك.

وأما في المعنى فهو كالنكرة لا علم الشخص فهو شائع في جماعته، فلا يختص به واحد دون آخر، ولا كذلك علم الشخص لما عرفت.

وردّ هذا المذهب بأن التفرقة بينهما في الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما في المعنى أيضًا، وقد تقدم.

وذهب بعضهم أيضًا إلى أن اسم الجنس موضوع للفرد المبهم، فهو كالنكرة لفظًا ومعنى، وعليه جمع من المحققين، ونصره ابن الهمام في تحريره، إذا علمت ذلك علمت أن إطلاق علم الجنس واسم الجنس على فرد معين أو مبهم إن كان من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة، وإن كان من حيث خصوصه فمجاز.

والفرق بين علم الجنس كأسامة واسم الجنس المعرفة كالأسد أن التعين في الأول مستفاد من جوهر اللفظ، وفي الثاني مستفاد من أل.

(قوله: نحو: حضاجر) بوزن مفاعل علم للضبع.

(قوله: وأسامة) علم للسبع.

(قوله: أو لمعنى) معطوف على قوله: لحيوان.

كسبحان وبرة.

(و) الثالث: (الاسم المبهم)، وأراد به اسم الإشارة، ووجه إبهامه عمومه وصلاحيته للإشارة به إلى كل جنس وإلى كل شخص،

(قوله: كسبحان) أي: مقطوعًا عن الإضافة، وممنوعًا من الصرف علم للتسبيح بمعنى التنزيه، وإذا كان مضافًا لم يكن علمًا؛ لأن الأعلام لا تضاف. كذا في الحاشية.

وقد يقال: ذكر الدماميني أن الإضافة التي تبطل العلمية ما كانت للتعريف أو للتخصيص، وأما ما كانت للبيان كحاتم طيئ وفرعون موسى فلا، وحينئذ فلا مانع من الإضافة العلمية حملًا على هذا.

وذكر الشنواني أن استعماله مضافًا إلى فاعله أو مفعوله كثير، وهو منصوب بفعل محذوف وجوبًا.

(قوله: وبرة) بمعنى البر.

(قوله: وأراد به اسم الإشارة) قال الشنواني: الظاهر أن المصنف أراد بالاسم المبهم الموصولات وأسماء الإشارة لا أسماء الإشارة فقط، كما قاله الشارح.

وإنما سميت مبهمة؛ لأنه لا يعلم معانيها منها بالتعين وإن اعتبر في معانيها الإشارة إلى التعيين، وإنما تعرف معانيها من الإشارة والصلة.اهـ. المقصود منه.

(قوله: وصلاحيته الخ) عطف تفسير.

فإن قلت: قد تقدم أن المعرفة ما وضع لشيء بعينه، وهذا ينافي عمومه وصلاحيته للإشارة به إلى كل جنس وإلى كل شخص.

(نحو: هذا) حيوان وجماد وفرس ورجل وزيد. وهو أقسام: فهذا للمفرد المذكر. (وهذه)

قلت: تعريفه بعد استعماله في معين وإبهامه قبل استعماله في معين، فلا منافاة بين كونه معرفة وكونه منهما.

قال عبد المعطي: فهو كلي وضعًا جزئي استعمالًا. اهـ.

وقد تقدم أن هذا خلاف ما حققه السيد فتنبه، فهذا الجواب مبني على مذهب السعد.

(قوله: نحو: هذا حيوان وجماد) كرر المثال للإشارة إلى عدم الفرق بين أن يكون الجنس حساسًا أو لا، فالأول للأول، والثاني للثاني.اهـ. من عبد المعطي.

(قوله: وفرس ورجل وزيد) أشار بذلك إلى أنه لا فرق بين العلم وغيره عاقلًا أو غيره، فيشار إلى كل منها بما ذكر من الإشارة عبد المعطي.

(قوله: وهو) أي: الاسم المبهم أقسام أي ستة؛ لأنه إما مفرد أو مثنى أو مجموع، وكل واحد منها إما مذكر أو مؤنث، والصيغ التي ذكرها خمسة؛ لأن صيغة الإشارة إلى الجمعين واحدة.

(قوله: فهذا للمفرد المذكر) أي: بهاء التنبيه قبله أو بحذفها نحو: ذا، وبكاف الخطاب بعده مع الهاء وتركها، وإذا أتى باللام فقيل ذلك امتنعت الهاء؛ لكثرة الزوائد حينئذ، فلا يقال هذا لك.

وحينئذ فقول المصنف: "هذا وهذه الخ" فيه مسامحة؛ لأن اسم الإشارة ليس هذا بتمامه، وكذا ما بعده؛ بل ذا وأما الهاء فهي للتنبيه.

واعلم أن مراتب المشار إليه ثلاثة:

للمفردة المؤنثة. (وهذان) لمثنى المذكر. (وهاتان) لمثنى المؤنث، بالألف رفعًا، وبالياء فيهما جراه نصبًا. (وهؤلاء) بالمد على الأفصح لجمع المذكر والمؤنث.

قريبة، ويشار إليه حينئذ بلا كاف ولا لام نحو: ذا وهذا.

ومتوسطة، ويشار إليه حينئذ مع الكاف دون اللام نحو: ذاك وهذاك.

وبعيدة ويشار إليه حينئذ معهما نحو: ذلك وثم.

ومذهب ابن مالك أن المراتب اثنتان: قريبة وبعيدة اهـ، من عبد المعطي بزيادة.

وقوله: "المذكر" أي: ولو حكمًا لصحة قولك هذا الجمع، وهذا الفريق سواء كان المذكر عاقلًا أو غيره نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ﴾.

ودخل في قولنا: ولو حكما ما لا يوصف بذكورة ولا أنوثة كالباري جل وعز والملائكة، فإنهما يعاملان معاملة المذكر في الإشارة، فسقط اعتراض عبد المعطي على الشارح بأن فيه قصورًا، فتأمل.

(قوله: للمفردة المؤنثة) أي: ولو حكمًا لصحة قولك هذه الجماعة وهذه الفرقة وهذه الطائفة.

(قوله: على الأفصح) أي: لأنه لغة الحجاز، وبه جاء التنزيل قال الله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمۡ وَلَا يُحِبُّونَكُمۡ﴾، والقصر لغة بني تميم، واستعمال هذا الجمع في غير العاقل قليل، ومنه قوله:

ذم المنازل بعد منزلة اللوى ... والعيش بعد أولئك الأيام

أفاده الأشموني.

(و) الرابع: (الاسم الذي فيه الألف واللام) للتعريف، (نحو: الرجل)، والرجلة، (والغلام)، والغلامة.

(قوله: الألف واللام) أي: مجموعهما كما ذهب إليه الخليل وسيبويه لا خلاف بينهما في ذلك، وإنما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة هي معتدّ بها في الوضع، فهي همزة وصل أم أصلية، فهي همزة قطع، قال الخليل بالثاني، وهو الراجح، وإنما وصلت عليه في الدرج؛ لكثرة الاستعمال،

وقال سيبويه بالأوَّل، وإنما فتحت مع أن الأصل في همزة الوصل الكسر؛ لكثرة الاستعمال.

وقيل: المعرَّف اللام فقط والهمزة لا دخل لها في التعريف، وقيل: المعرف الهمزة فقط، واللام لا دخل لها في التعريف، وإنما زيدت للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام.

(قوله: للتعريف) أي: الموضوعة للتعريف، وهي ستة أقسام: عهدية، وجنسية، وكل منهما ثلاثة أقسام؛ لأن الأولى إما للعهد الذكرى، وضابطها أن يتقدم ذكر مصحوبها صريحًا نحو: ﴿أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾، أو كناية نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾، فإن الذكر تقدم ذكره في اللفظ مكنيًا عنه بها في قولها: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾، فإن ذلك كان خاصًّا عندهم بالذكور أو للعهد الذهني.

وضابطها علم مصحوبها من غير سبق ذكره نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾، أو للعهد الحضوري.

وضابطها أن يكون مصحوبها حاضرًا حسا كقولك لآخر قد شتم إنسانًا بالمجلس: لا تشتم الرجل، أو علمًا نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾.

(و) الخامس: (ما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة) المذكورة، تقول في المضاف إلى المضمر: غلامي، وغلامها، وفي المضاف إلى العلم: غلام زيد، وغلام مكة.

والثانية: إما لاستغراق الأفراد نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ بدليل الاستثناء وهو ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ الخ، فضابطها صحة حلول كل محلها حقيقة أو لاستغراق الصفات نحو: أنت الرجل علمًا.

وضابطها صحة حلول كل محلها مجازًا أو للحقيقة من حيث هي نحو: الرجل خير من المرأة.

قال السعد: وكذا الواقعة في التعاريف.

واحترز الشارح بقوله: "للتعريف" عن أل الموصولة والزائدة، فإن الأولى إذا دخلت على الاسم بقي على تنكيره، ولم تؤثر فيه شيئًا، فضارب في قولك "الضارب" نكرة كما كان قبل دخولها عليه، والثانية تارة تكون في اسم نكرة فلا تؤثر فيه شيئًا أصلًا، كما في قولهم: ادخلوا الأوَّل فالأوَّل، بمعنى أوَّلًا فأوَّلا أي مترتبين.

وتارة تكون في اسم معرفة من غير أن يكون تعريفه بها كما في المدينة، فإنها فيه زائدة وهي معرفة؛ لأنها علم على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن هنا عرفت أن الألف واللام زائدة تدخل على الأعلام، وأما المعرَّفة فلا تدخل عليها؛ إذ لا يجتمع معرفان على معرف واحد.

(**قوله: وما أضيف إلى واحد الخ**) لكن إنما يكون معرفة بثلاثة شروط:

أن لا يكون المضاف متوغلًا في الإبهام، كمثل وغير وندّ وشبه.

وفي المضاف إلى الاسم المبهم: غلام هذا، وغلام هذه.

وفي المضاف إلى الاسم الذي فيه الألف واللام: غلام الرجل، وغلام المرأة.

وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة فهو في درجة ما أضيف إليه، إلا المضاف إلى المضمر

وأن لا يكون واقعًا موقع نكرة كجاء زيد وحده.

وأن تكون إضافته معنوية لا لفظية نحو: جاء ضارب زيد الآن أو غدًا.

(قوله: فهو في درجة ما أضيف إليه الخ) جمع بعضهم المعارف مرتبة في قوله:

أنا صالح ذا ما الفتى ابني يا رجل

فأنا إشارة للضمير، وصالح إشارة إلى ما بعده وهو العلم، وذا إشارة إلى ما بعد العلم وهو اسم الإشارة، وما إشارة إلى ما بعد اسم الإشارة وهو الموصول، والفتى إشارة إلى ما بعد الموصول، وهو المحلى بأل وابني إشارة إلى آخرها وهو المضاف، وهذا كله بعد اسم الجلالة، ويليه ضميره، وهذا النظم جار على المشهور.

وقيل: إن المحلى بأل والموصول في مرتبة واحدة، وهو اختيار ابن مالك، وقيل: المحلى أعرف من الموصول وهو لابن كيسان.

وظاهر هذا النظم أن أفراد الضمير على حد سواء، وكذا العلم وما معه وليس كذلك، فإن ضمير المتكلم أعرفها، ثم المخاطب، ثم الغائب السالم عن الإبهام نحو: زيدًا رأيته، بخلاف غير السالم من ذلك، فإنه دون العلم كالسالم عند ابن مالك فعنده أن العلم

فإنه في درجة العلم.

وإنما قيدت المعرفة بالحيثية المطلقة؛ لأن المعارف التي ذكرها بالنسبة إلى كونها تنعت وينعت بها أقسام:

أعرف من ضمير الغائب مطلقًا وغير السالم نحو: جاءني زيد وعمرو فأكرمته، فإنه تطرق فيه إبهام؛ لاحتمال عوده إلى الأول أو الثاني كما في الهمع، ونظر الدماميني في هذا التعليل فراجعه.

واختلف في ضمير الغائب العائد إلى النكرة، فمذهب الجمهور أنه معرفة كسائر الضمائر، وقيل: نكرة؛ لأنه لا يخص من عاد إليه من بين أمته.

وفصل آخرون بين العائد على واجب التنكير كالحال والتمييز، فيكون نكرة والعائد إلى غيره كالفاعل والمفعول فيكون معرفة.

وأعرف الأعلام أسماء الأماكن، ثم أسماء الأناسي، ثم أسماء الأجناس.

وأعرف أسماء الإشارة ما كان للقريب، ثم للمتوسط، ثم .

وأعرف الموصول ما كان مختصًا.

وأعرف المحلى ما كانت الأداة فيه للحضور، ثم للعهد في شخص ثم في جنس.

(قوله: فإنه في درجة العلم) قال ابن هشام: بدليل قولهم: "مررت بزيد صاحبك"؛ إذ لو كان المضاف إلى الضمير في رتبته للزم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف.اهـ. علوي وعلل الدنوشري.

هذا القول بقوله: لئلا ينقض القول بأن الضمير أعرف المعارف.اهـ. من المحشي على الأشموني.

الأوَّل: المضمر: لا ينعت، ولا ينعت به.

الثاني: العلم ينعت، ولا ينعت به.

الثالث والرابع والخامس: اسم الإشارة، والمعرف بالألف واللام، والمعرف بالإضافة تنعت وينعت بها.

(والنكرة) لا تنحصر بالعدّ بل بالحد، وحدها: (كل اسم شائع في) أفراد (جنسه) الشامل له ولغيره،

(قوله: كل اسم) خرج الفعل والحرف.

(قوله: شائع) خرج المعين فلا يكون نكرة، والمراد شيوعه باعتبار مدلوله؛ لأن اللفظ كرجل لا شيوع فيه؛ لأن الألفاظ لا شيوع فيها، وإنما الشيوع في مدلولاتها.

(قوله: في أفراد جنسه) أي: ذلك الاسم.

وإنما قدر الشارح لفظ أفراد؛ لأن نفس الجنس لا يتصور فيه شيوع؛ لأنه شيء واحد ولا حصول له في الخارج إلا في ضمن أفراده على نزاع كبير في محله.

وأما الحصول الذهني فهو ثابت لسائر الأجناس فلا بد من تقدير هذا المضاف، وليس المراد بالجنس ما هو.

ومصطلح أهل الميزان، أعني الذاتي المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو، وإلا لخرج نحو: زنجي ومغربي ومصري، فإنها ليست أجناسًا منطقية مع أنها نكرات؛ بل المراد به الجنس اللغوي، وهو ما صدق على متعدد، فيشمل الجنس المصطلح عليه عند أهل الميزان والنوع والصنف، فأراد به المفهوم المشترك سواء

(لا يختص به واحد) من أفراد جنسه (دون آخر)، نحو: رجل، فإنه شائع في جنس الرجال الصادق على كل حيوان ذكر ناطق بالغ من بني آدم، لا يختص

اختلفت المشتركات فيه بالماهية، كمفهوم حيوان الواقع على أفراده من الإنسان والحمار والفرس، أو اتفقت في الماهية، كمفهوم الإنسان الواقع على زيد وعمرو.

وسواء كان ذاتيًا لأفراده كما ذكر أو عارضًا كمفهوم أبيض الواقع على الثلج والعاج، وسواء وجد له في الخارج أكثر من فرد كما ذكر أو لم يوجد إلا فرد، كمفهوم شمس وهو الكوكب النهاري الذي ينسخ ظهوره وجود الليل، فإنه ليس منه في الخارج إلا هذا الفرد المعلوم عينًا كان كما ذكر أو معنى كعلم جامدًا كان كما ذكر أو مشتقًّا كصاحب.اهـ. من المحشي على الأشموني مع زيادة منه على هذا الشرح.

(**قوله: الشامل له ولغيره**) أشار بذلك إلى ما مر من أن المراد بالجنس ما صدق على متعدد.

(**قوله: لا يختص به واحد دون آخر**) تفسير لقوله: "شائع في جنسه" فإن التعريف تم بدونه، والباء فيه داخلة على المقصور؛ إذ المراد أن الاسم المذكور ليس مقصورًا على واحد دون آخر؛ بل هو كما يطلق على واحد من أفراد الجنس يطلق أيضًا على كل واحد من باقي الأفراد.

(**قوله: فإنه شائع في جنس الرجال**) أي: في أفراد جنس الرجال كما تقدم.

(**قوله: الصادق على كل الخ**) أي: الذي يحمل حملًا صحيحًا على كل الخ، تقول: "زيد رجل عمرو رجل بكر رجل" وهكذا، فالمراد بالصدق الحمل، أي الإخبار به حقيقة عن كل فرد.

لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون آخر؛ بل هو صادق على كل فرد من أفراد جنسه على سبيل البدل.

وهذا الحدّ فيه غموض، (وتقريبه) أي: تقريب حد النكرة على المبتدئ: (كل ما) أي: كل اسم (صلح) -بفتح اللام وضمها-

---

(قوله: على سبيل البدل) أي: عن الفرد الآخر لا معه.

(قوله: غموض) أي: خفاء لاحتياجه إلى تقدير مضاف، وهو لفظ أفراد، ولتعميم الأفراد حتى تشمل الموجودة والمقدرة ولإرادة الجنس اللغوي، كما تقدم ذلك.

(قوله: وتقريبه) أي: مقربه، وإنما احتجنا إلى تأويله بمقرب؛ لأن كل خبر وهي بعض ما تضاف إليه، وما اسم والاسم هو الملفوظ به.اهـ. فيشي.

فلا يكون خبرًا عن التقريب باقيًا على مصدريته؛ لأن التقريب يكون حينئذ فعلًا من الأفعال التي للشخص، وليس لفظًا فلم يتطابق المبتدأ والخبر.

(قوله: صلح) أي: لغة لا عقلًا؛ لأن العقل يجوّز دخول الألف واللام على كل شيء، والمراد صلح بنفسه أو بمرادفه، فيشمل ذو بمعنى صاحب، وأسماء الشروط إذا تجردت عن معنى الشرطية، ووضع موضعها عاقل في العاقل وغيره في غيره، وأسماء الاستفهام إذا تجردت عن معنى الاستفهام، ووضع موضعها عاقل في العاقل، وغيره في غيره، وما التعجبية إذا تجردت عن معنى التعجب، ووضع موضعها شيء.اهـ. فيشي. ق ل معترضًا على التعميم في قوله: "صلح" بحيث يشمل ما صلح بنفسه أو بمرادفه أنه يكون انتقالًا من غموض إلى مثله، فلا يكون تقريبًا.

قال: فالوجه أن يراد الدخول بالفعل ولا يضر جهل المبتدئ لبعضها.اهـ.

(دخول الألف واللام عليه) في فصيح الكلام فهو نكرة، (نحو): رجل وفرس، فإنهما يصلح دخول الألف واللام عليهما، فتقول: (الرجل والفرس).

أي: لما لم يصلح للدخول عليه بالفعل كذو وأسماء الاستفهام الخ.

وقولنا: "بمرادفه" يرد عليه ضمير النكرة نحو: ضربت رجلًا وأكرمته، فإنه يصلح بمرادفه، وهو رجل لدخول أل عليه مع أن الصحيح أنه معرفة. أفاده المحشي على الأشموني عند الدنوشري.

(**قوله: دخول الألف واللام**) أي: المعرفة فلا ترد الزائدة، فإنها تدخل على المعرفة كالعباس والفضل، وعلى النكرة نحو: ادخلوا الأول فالأول، وطبت النفس، ولذا قال ابن مالك: مؤثرًا.

(**قوله: نحو: رجل وفرس**) أصلح الشارح كلام المتن، فإنه مثل للنكرة بالرجل والفرس مع أنه معرفة.

فأشار الشارح إلى أن المراد رجل من الرجل وفرس من الفرس.

واعلم أنه لا فرق بين النكرة واسم الجنس في اللفظ، وأما في المعنى فقيل: لا فرق أيضًا، وقيل: وهو التحقيق بينهما فرق بحسب الاعتبار، فإن اعتبر في اللفظ دلالته على الماهية من حيث هي، فهو المعبر عنه باسم الجنس عند الأدباء، وبالمطلق عند أكثر الأصوليين، وبالكلي عنه المنطقيين، وإن اعتبر دلالته على المفرد المبهم، أي غير المعين فهو النكرة، وقد تقدم غالب ذلك.

(باب العطف)

ومراده عطف النسق، وهو العطف بحروف مخصوصة.

(باب العطف)

هو لغة: الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، واصطلاحًا ما سيأتي وهو قسمان.

(قوله: ومراده عطف النسق) لأنه لم يذكر عطف البيان، وهو التابع الموضح لمتبوعه إن كان معرفة نحو: عمر من أقسم بالله أبو حفص عمر، أو المخصص له إن كان نكرة نحو: طعام من قوله تعالى: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ الجامد غير المؤول بالمشتق الموافق لمتبوعه في أربعة من العشرة السابقة كالنعت.

فخرج بقولنا: الموضح أو المخصص بقية التوابع غير النعت، وبقولنا: الجامد غير المؤول النعت.

والقاعدة أن ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلًا وبالعكس، إلا في مسائل نظمها العلامة المرادي، فراجعها.

وإضافة عطف إلى النسق بمعنى المنسوق، أي المنظوم من إضافة الموصوف للصفة، أو المسمى إلى الاسم، أي العطف المسمى بالنسق، وهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة الآتية، فالتابع جنس يشمل سائر التوابع.

وقوله: "المتوسط بينه وبين متبوعه الخ" أخرج سائر التوابع حتى عطف البيان في نحو: مررت بغضنفر، أي أسد، وإن توسط بينه وبين متبوعه، أي التفسيرية؛ لأنها ليست من الحروف الآتية.

(قوله: بحروف) على حذف مضاف، أي بأحد حروف الخ.

(وحروف العطف عشرة) على القول بأن إما المكسورة الهمزة عاطفة، والتحقيق خلافه.

(**قوله: عشرة**) وهي قسمان ما يقتضي التشريك في اللفظ فقط، وهو ثلاثة: بل ولا ولكن.

قال في الألفية:

وأتبعت لفظًا فحسب بل ولا   لكن كلم يبد امرؤ لكن طلا

وما يقتضي التشريك لفظًا ومعنى، أي في الإعراب والحكم، وهو السبعة الباقية: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وأم، وأما على القول بها؛ لأنها مثل أو، كما يأتي،

وفي اقتصاره على العشرة رد لما قيل أن منها إلا وليس، وأي التفسيرية.

(**قوله: عاطفة**) أي: نظرًا إلى كونها بمعنى أو، وهو قول الأكثرين.

(**قوله: والتحقيق**) أي: القول المحقق.

وقوله: "خلافه" أي مخالف لذلك القول فليست عاطفة؛ لأن العاطفة إنما هو الواو التي قبلها الملازمة غالبًا.

وقيل: دائمًا للدخول عليها، والعاطف لا يدخل على مثله، ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل: لا زيد ولا عمرو فيها، ولا هذه غير عاطفة بالإجماع، فلتكن إما كذلك، ولا يلزم من كونها بمعنى أو أن تكون عاطفة، فإن معنى أن المصدرية معنى ما المصدرية، والأولى ناصبة للمضارع دون الثانية فتنبه.

(وهي) أي: حروف العطف العشرة:

(الواو) لمطلق الجمع على الصحيح من غير ترتيب نحو: جاء زيد وعمرو قبله، أو بعده، أو معه.

(والفاء) للترتيب والتعقيب نحو: جاء زيد فعمرو، إذا كان مجيء عمرو عقب مجيء زيد.

والحاصل أن الراجح أن إما في نحو: "تزوّج إما هندًا وإما أختها" لمجرد التفصيل والعاطف الواو، ومقابله أنها عاطفة والواو زائدة.

(قوله: لمطلق الجمع) أي: موضوعة لمطلق الجمع.

والمراد أنها موضوعة لاجتماع أمرين أو أمور في حكم واحد من غير تقييد وترتيب؛ بل أعم من أن تكون مهملة أو لا على المذهب الصحيح.

(قوله: والفاء للترتيب) هو وضع كل شيء في مرتبته، والمراد به هنا كون ما بعد الفاء واقعًا بعد ما قبلها في الوجود، وهو الترتيب المعنوي كما في قام زيد فعمرو، أو في الذكر وهو الترتيب الذكري، وهو أن يكون المذكور بعد الفاء كلامًا مرتبًا في الذكر على ما قبلها، وأكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل نحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ الآية.

(قوله: والتعقيب) هو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة؛ لكنه في كل شيء بحسبه نحو: "جاء زيد فعمرو" خطابًا لمن عرف مجيئها، ولم يعرف التعقيب فيهما إذا كان عمرو جاء عقب مجيء زيد، ولم يكن بينهما مدة أكثر مما يعهد مجيئه فيها، ونحو:

(وثم) -بضم المثلثة- للترتيب والتراخي نحو: جاء زيد ثم عمرو، إذا كان مجيء عمرو بعد مجيء زيد بمهلة.

دخلت مكة فالمدينة، إذا لم يكن بينهما إلا مسافة الطريق، ونحو: تزوج زيد فولد له إذا لم يكن بين الزواج والولادة إلا مدة الحمل، ولا يرد قوله تعالى: ﴿فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾؛ لأن فيه حذف الفاء مع ما عطفت، والتقدير: فمضت مدة فخلقنا المضغة، أو أن الفاء نابت عن ثم، كما جاء عكسه في قوله: "جرى في الأنابيب ثم اضطرب"، على ما يأتي.

(قوله: والتعقيب) عطفه على الترتيب عطف خاص على عام، ولا يقال: ما فائدة الجمع بينهما مع استلزام التعقيب للترتيب؛ لأنه مشتمل عليه، فيستغني عن الترتيب بالتعقيب، وذلك لأن الأول وقع في محله، فلا يعترض عليه لما قالوا من أن الاعتراض بالمتأخر على المتقدم غير موجه، وإنما يتوجه الاعتراض بالعكس.

(قوله: بضم المثلثة) احترازًا من ثم بفتحها، فإنها ظرف بمعنى هناك، وليست عاطفة.

(قوله: للترتيب) أي: ترتيب وقوع الفعل على ما مر.

والتراخي بمعنى المهلة وهو كون الزمن الذي بين الفعلين زائدًا على ما لا بد منه بينهما أخذًا مما مر، ولذ لا تجيء ثم للسببية؛ لأنه لا تراخي في المسبب عن السبب التام، بخلاف الفاء فتقول: أملته فمال، وأقمته فقام، ولا تقول: أملته ثم مال ولا أقمته ثم قام.

وقد تأتي بمعنى الواو نحو: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ بدليل ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾.

(وأو) للتخيير أو الإباحة بعد الطلب نحو: تزوَّج هندًا أو أختها، وجالس العباد أو الزهاد،

وبمعنى الفاء كقوله:

كهز الرديني تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب

فإن الاضطراب يعقب الهز، أي كهز الرمح الرديني نسبة إلى ردينة بالتصغير امرأة كانت تقوّم الرماح مع زوجها، واسمه سمهر، والأنابيب جمع أنبوبة القصب، وهي العقل.

واعترض كون ثم للترتيب بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾، فإن الأمر بالسجود وقع من الله تعالى قبل خلقنا وتصويرنا، فأين الترتيب.

وأجيب بأن الترتيب في التقدير فإن الله تعالى قدر خلق بني آدم وتصويرهم في الأزل، والأمر بسجود الملائكة لآدم متأخر عنهما.

(قوله: بعد الطلب) أي: إذا عطفت بأو في الطلب كانت إما للتخيير إن امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو: تزوج هندًا أو أختها؛ إذ لا يجوز الجمع بين الأختين، وإما للإباحة إن جاز الجمع بين المتعاطفين نحو: اقرأ على الحسن أو ابن سيرين، وجالس العباد أو الزهاد.

والمراد بها ما يعم الإباحة اللغوية والشرعية خلافًا لمن خصها باللغوية، كما نقله الفاكهي عن الشمني، ومن علامات الإباحة صحة وقوع الواو موقع أو بلا اختلاف معنى.

أو للإبهام أو للشك بعد الخبر نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ ونحو: ﴿لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖ﴾.

وقال بعضهم: إن هناك اختلاف معنى فإذا عطفت بأو جازت مجالستها ومجالسة أحدهما، وإذا عطفت بالواو تعين مجالستهما معًا.

والمراد بالطلب في كلام الشارح ما يشمل الأمر والنهي بصيغة الفعل وغيرها، كالتمني والعرض.

ويعلم التخيير والإباحة بحسب القرينة.

نعم في الاستفهام نحو: أعندك زيد أو عمرو لا يظهر فيها شيء من ذلك.

وقال بعضهم: إنها بعد النهي لترك الجميع كما في ﴿وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا﴾، وهو استعمال طارئ على أصل اللغة.

(قوله: أو للإبهام) -بالباء الموحدة- أي تعمية المتكلم على المخاطب مع علم المتكلم بالحال، أي إخفاء المتكلم على السامع مراده، ويعبر عنه بالتشكيك.

وقوله: "أو الشك" هو تردد المتكلم فالشك فيه خفاء المراد عن المتكلم بخلاف الإبهام.

وقوله: "بعد الخبر" أي الكلام الخبري الذي يحتمل التصديق والتكذيب.

(قوله: نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾) قال الدماميني: الشاهد في أو الأولى والثانية، والمعنى وإن أحد الفريقين منا ومنكم الثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين، أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع

(وأم) لطلب التعيين نحو: أعندك زيد أم عمرو، إذا كنت عالمًا بأن أحدهما عند المخاطب، ولكنك لا تعرف عينه، وطلبت منه تعيينه.

العلم بأن من وحد الله وعبده، فهو على هدى وأن من عبد غيره من جماد أو غيره فهو في ضلال مبين.اهـ.

ومثال الشك نحو قولك: قام زيد أو عمرو إذا لم تعلم أيهما قام، وما ذكره الشارح.

(قوله: وأم لطلب التعيين) وهي المعادلة لهمزة الاستفهام التي يطلب بها، وبهمزة الاستفهام قبلها التعيين، وتقع حينئذ بين مفردين فقط نحو قولك لبكر: أعندك زيد أم عمرو إلى آخر ما ذكره.

(قوله: تعيينه) أي: تعيين ذلك إلا حد المجهول، ولهذا يكون الجواب بالتعيين، فيقال: زيد أو يقال: عمرو، ولا يجاب بنعم ولا بلا؛ إذ لا فائدة فيه.

وما ذكره الشارح أحد قسمي أم المتصلة، والثانية الواقعة بعد همزة التسوية، ونحوها كما أدرى، وما أبالي، وليت شعري،وهي الداخلة على جملة في تأويل مصدر.

ولا يستحق ما بعدها جوابًا؛ لأن الكلام معها خبر، والكثير وقوع هذه بين جملتين فعليتين كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، أي: الإنذار وعدمه سواء عليهم، فجملة أأنذرتهم أم لم تنذرهم في تأويل مصدر، وإن لم يكن هناك سابك مرفوع ذلك المصدر على أنه مبتدأ مؤخر، وسواء خبره مقدم وهو مصدر يستوي في الإخبار به المفرد وغيره.

وسميت أم في هذين القسمين متصلة؛ لأنها لا يستغني بها قبلها عما بعدها وبالعكس، وتقول فيها عند الإعراب في القسم الأول: أم حرف تعيين وعطف، وفي القسم الثاني: أم حرف تسوية وعطف.

(وإمـا) المكسورة الهمـزة المسبوقة بمثلهـا، مثـل "أو" في معناهـا نحـو: ﴿فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ وقس الباقي.

وأما أم المنفصلة وتسمى المنقطعـة، وهـي الواقعـة بـين جملتـين كـل مـنهما مـستقلة، فتختص بالجمل، وعطفها للمفرد قليل؛ بل قيل: إنها لا تكون عاطفـة أصـلًا لا مفـردًا ولا جملة، ولذا لم يشر الشارح لها، وتقدر ببل، وعلامتها أن لا تسبق بشيء من الهمزتين، وتشرك حينئذ في اللفظ فقط كبل ولا يفارقها معنى الإضراب.

قال ابن مالك:

وأم بهـا اعطـف أثـر همـز التـسوية   أو همـزة عـن لفـظ أي مغنيـه

ثم قال:

وبانقطـاع وبمعنـى بـل وفـت   إن تـك مما قيـدت بـه خلـت

مثالها قوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾، أي: بل هل تستوي الخ.

(قوله: في معناها) الإضافة للجنس.

أي: معانيها فتكون للتخيير بعد الطلب، وقد مثل لها الشارح، أي أن الإمام مخير في الأسير الكامل بين أن يطلقه بلا شيء، أو يأخذ منه فداء، وتكـون للإباحـة بعـد الطلب أيضًا نحو: "تعلم إما نحوًا وإما فقهًا"، وتكون للتشكيك بعد الخبر نحـو: أنا وأنت، إما على هدى وإما على ضلال، وتكون للشك نحو: قرأت إما سورة كذا وإما سورة كذا.

(قوله: وقس الباقي) أي: من معاني أو وقد تقدمت قريبًا.

(وبل) للإضراب نحو: اضرب زيدًا بل عمرًا.

(ولا)

(قوله: وبل) وللعطف بها شرطان:

الأول: إفراد معطوفها، فإن وقعت في الجمل فهي حرف ابتداء لا عاطفة، خلافًا لابن مالك، وحينئذ تكون للإضراب الإبطالي نحو: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾، أي بل هم عباد، أو للإضراب الانتقالي نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ﴾ الخ.

والشرط الثاني: أن تسبق بإيجاب أو أمر أو نهي أو نفي لا استفهام، فلا يقال: أضربت زيدًا بل عمرًا، ثم إن سبقت بالإيجاب نحو: قام زيد بل عمرو، أو الأمر نحو: اضرب زيدًا بل عمرًا دلت على صرف الحكم عن الأول، وجعله في حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعدمه.

وعلى نقله -أي الحكم الثاني- فكأن المتكلم قال: أحكم على الثاني ولا أتعرض للأول، وإن سبقت بالنفي نحو: ما قام زيد بل عمرو، أو النهي نحو: لا تضرب زيدًا بل عمرًا، كان الأول باقيًا على حكمه وحكم بضد حكمه للثاني.

(قوله: ولا) وللعطف بها شروط أربعة:

إفراد معطوفها وأن تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقًا نحو: جاءني زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمرًا.

أو ابتداء على الراجح خلافًا لابن سعدان نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي.

للنفي نحو: جاء زيد لا عمرو.

(ولكن) -بسكون النون- للاستدراك نحو: لا تضرب زيدًا لكن عمرًا.

وأن لا تجتمع مع عاطف آخر فلا تقول: جاءني زيدًا ولا عمرو.

وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، فلا يجوز جاءني رجل لا زيد، ويجوز جاءني رجل لا امرأة.

قال الزجاجي: وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض، فلا يجوز جاءني زيد لا عمرو، ويرده ورود ذلك عن العرب، وأشار الشارح إلى رده بالمثال.

(**قوله: للنفي**) أي: نفي الحكم عما بعدها وإثباته لما قبلها.

(**قوله: ولكن بسكون النون**) احترازًا من لكن بتشديدها مفتوحة، فإنها تقدمت في النواسخ، والتي هنا تقرر حكم ما قبلها له، وتثبت ضده لما بعدها، ويعطف بها بثلاثة شروط: إفراد معطوفها، وأن تسبق بنفي أو نهي، وأن لا تقترن بالواو نحو: ما قام زيد لكن عمرو، ولا تضرب زيدًا لكن عمرًا.

فإن دخلت على جملة أو سبقت بإيجاب أو اقترنت بالواو كانت حرف ابتداء واستدراك فالأول كقوله:

إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر

والثاني نحو: قام زيد لكن عمرو لم يقم.

والثالث كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾، أي: ولكن كان رسول الله فليس المنصوب معطوفًا بالواو؛ لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب.

(وحتى في بعض المواضع) تكون عاطفة، ومعناها

(قوله: وحتى) هي كالواو لا تفيد الترتيب خلافًا لمن زعم ذلك كالزمخشري.

وشروط العطف بها أربعة: أن يكون المعطوف بها بعضًا من المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله في التسهيل، فالأول نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، والثاني نحو: أعجبتني الجارية حتى حديثها، ولا يجوز حتى ولدها. ولا يرد على هذا الشرط قوله:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله   والزاد حتى نعله ألقاها

حيث عطف بحتى نعله مع أنه ليس جزءًا مما قبله، وهو الصحيفة، والزاد ولا كالجزء منهما؛ لأنه على تأويل ألقى ما يثقله، ولا شك أن النعل جزء مما يثقل، وأن يكون غاية في الشرف أو عدمه نحو: مات الناس حتى الأنبياء، وقدم الحجاج حتى المشاة.

وقد اجتمعا في قوله:

قهرناكمو حتى الكماة فانتمو   تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

وأن يكون ظاهرًا لا مضمرًا كما هو شرط في مجرورها إن جرت، فلا يجوز قام الناس حتى أنا، وأن يكون مفردًا لا جملة، وهذا يؤخذ من الأول؛ لأنه لا يتأتى أن يكون ما بعدها بعضًا مما قبلها، أو كالبعض إلا إذا كان مفردًا، فإن كان جملة كانت ابتدائية نحو: حتى ماء دجلة، أشكل كما يأتي.

(قوله: في بعض المواضع) أشار به المصنف إلى أن العطف بها قليل، وهذا هو وجه تخصيصه حتى بهذا القيد مع أن غيرها من أحرف العطف إنما يعطف في بعض المواضع؛ لأن كل واحد منها له معان غير العطف على أنه يحتمل عود ذلك القيد لجميع الحروف لا خصوص حتى.

للتدريج والغاية، نحو: مات الناس حتى الأنبياء.

وفي بعض المواضع تكون ابتدائية نحو: حتى ماء دجلة أشكل.

وفي بعض المواضع تكون جارة، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾.

(قوله: للتدريج) هو انقضاء الشيء شيئًا فشيئًا، فهو ملزوم للغاية التي هي آخره، فعطفها عليه من عطف البعض المقصود على الكل. ق ل.

والتدريج فيها ذهني لا خارجي، فإذا قلت: مات كل أب لي حتى آدم، فموت آدم متأخر في الذهن متقدم في الوجود، وإذا قلت: مات الناس حتى الأنبياء، فموت الأنبياء متأخر في الذهن باعتبار أنه غاية في الشرف، وإن وقع في الوجود في أثناء موت الناس.

(قوله: تكون ابتدائية) بمعنى أنها تدخل على جملة لا تعلق لها بما قبلها من حيث الإعراب، وإن وجب التعلق من حيث المعنى، وذلك إذا فقدت شرطًا مما مر، ودخلت على الجملة حقيقة، فيقع بعدها المبتدأ والخبر نحو: قول جرير.

فما زالت القتلى تمج دماءها ... بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

فحتى حرف ابتداء، وماء مبتدأ، ودجلة -بكسر الدال وفتحها- مضاف إليه، وأشكل خبر، وجملة المبتدأ وخبره مستأنفة عند الجمهور، ودجلة نهر ببغداد، والأشكل الأبيض الذي يخالطه حمرة، وتقع بعدها الجملة الماضوية نحو: ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ﴾، وقالوا: والجملة المضارعية نحو: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ بالرفع في قراءة نافع.

(قوله: تكون جارة) أي: إذا فقدت الشروط وكان ما بعدها مفردًا ولو تأويلًا كالمصدر المسبوك، وتكون بمعنى إلى تارة نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾، وتارة بمعنى كي التعليلية نحو: أسلم حتى تدخل الجنة، وتارة بمعنى إلا كقوله:

فتحصل أن لحتى ثلاثة أوجه مختلفة، وربما تعاقبت هذه الأوجه على شيء واحد في بعض المواضع بحسب الإرادة، كما إذا قلت: أكلت السمكة حتى رأسها، فإن رفعت الرأس فحتى حرف ابتداء، وإن نصبته فحتى حرف عطف، وإن جررته فحتى حرف جر.

وهذه الحروف العشرة مع اختلاف معانيها تشرك ما بعدها لما قبلها في إعرابه، (فإن عطفت)

ليس العطاء من الفضول سماحة ... حتى تجود وما لديك قليل

وعليه فهو استثناء منقطع.اهـ. عبد المعطي مع زيادة.

(قوله: وربما تعاقبت) أي: صح إرادة أيّ واحد منها.اهـ. ق ل، وربما للتقليل.

(قوله: فحتى حرف ابتداء) أي: والرأس مبتدأ والخبر محذوف أي مأكول.

(قوله: وإن نصبته) أي: الرأس، وفي نسخة: "نصبتها"، أي هذه الكلمة وهي رأس.

(قوله: حرف عطف) أي: بمنزلة الواو.

(قوله: حرف جر) أي: بمعنى إلى والغاية داخلة، فيكون الرأس مأكولًا على كل حال بخلاف مجرور إلى فإنه خارج على الصحيح نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾.

(قوله: مع اختلاف معانيها) أي: في الجملة فلا ينافي ما مر من اتحاد معنى إما وأو.

(قوله: في إعرابه) توطئه لقوله بعد: "فإن عطفت الخ".

وأما في المعنى فإن كان غير بل ولا ولكن شرك في المعنى أيضًا، وإن كان واحدًا من هذه الثلاثة شرك في اللفظ فقط، وقد تقدم ذلك.

أنت (بها على مرفوع رفعت) المعطوف، (أو على منصوب نصبت) المعطوف، (أو على مخفوض خفضت) المعطوف (أو على مجزوم جزمت) المعطوف.

(تقول) في عطف الاسم على الاسم في الرفع: (جاء زيد وعمرو و) في النصب: (رأيت زيدًا وعمرًا، و) في الخفض: (مررت بزيد وعمرو).

وتقول في عطف الفعل على الفعل في الرفع: يقوم ويقعد زيد، وفي النصب: لن يقوم ويقعد زيد، (و) في الجزم: (زيد لم يقم ولم يقعد).

وقس سائر حروف العطف على هذا. وفهم من إطلاقه أنه يجوز عطف الظاهر على المضمر، والمضمر على المضمر، والظاهر على المضمر، وعكسه،

(**قوله: أنت**) دفع الشارح به توهم كون التاء ساكنة للتأنيث عائدة على الحروف المذكورة، وهو صحيح أيضًا لكن يمنع منه الظرف بقوله: بها.اهـ. ق ل.

(**قوله: بها**) أي: بأحدها.

(**قوله: على مرفوع**) أي: من الأسماء والأفعال، أي لفظًا أو تقديرًا أو محلًّا، وكذا ما بعدها، كلامه لا يشمل العطف على ما لا محل له مع صحته. اهـ. عبد المعطي.

أقول: أشار المحشي إلى الجواب بقوله: قوله: "في إعرابه" أي إن كان له إعراب. اهـ.

(**قوله: في عطف الاسم على الاسم**) قدر الشارح ذلك مراعاة لأمثلة المتن.

(**قوله: والمضمر على المضمر**) نحو: ضربتك وإياه.

وقوله: والظاهر على المضمر نحو: ضربته وزيدًا.

والنكرة على النكرة، والمعرفة على المعرفة، والمعرفة على النكرة، وعكسه، والمفرد المثنى والمجموع، والمذكر بعضها على بعض تطابقًا وتخالفًا.

***

وقوله: وعكسه نحو: ضربت زيدًا وإياك.

نعم العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير فاصل ضعيف، قال ابن مالك في الخلاصة:

وإن على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل

... الخ

والعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار ممنوع عند الجمهور، وخالفهم ابن مالك قال في الخلاصة:

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازمًا قد جعلا

وليس عندي لازمًا الخ.

(**قوله: تطابقًا وتخالفًا**) منصوبان على التمييز، أي من جهة المطابقة كأن تعطف المفرد على المفرد كما تقدم، والمثنى على المثنى كجاء الزيدان والهندان، والجمع على الجمع كجاء الصالحون والطالحون.

ومن جهة المخالفة كأن تعطف المفرد على المثنى، كجاء الزيدان والرجل، وعكسه كجاء الرجل والزيدان، والمفرد على الجمع نحو: جاء الزيدون وعمرو، وعكسه كجاء عمرو والزيدون.

(باب التوكيد)

يقرأ بالواو وبالهمزة وبالألف.

(التوكيد) بمعنى المؤكد -بكسر الكاف- (تابع للمؤكد) -بفتح الكاف- (في رفعه) إن كان مرفوعًا نحو: جاء زيد نفسه، وجاء القوم كلهم، (و) في

(باب التوكيد)

(قوله: يقرأ بالواو الخ) ففيه ثلاث لغات أفصحها لغة الواو؛ لمجيء القرآن بها، وهو من وكد، وبالهمزة من أكد، وأما بالألف في الثالثة فبدل من الهمزة، وهو لغة التقوية والتشديد.

واصطلاحًا: تعقيب المسند إليه المعرّف بالتابع المخصوص، وليس هذا المعنى مرادًا هنا؛ بل المراد نفس التابع المخصوص من إطلاق المصدر على اسم الفاعل.

ولذا قال الشارح: "بمعنى المؤكد" -بكسر الكاف- وهو في الاصطلاح قسمان لفظي، وهو إعادة الأول بلفظه نحو: جاء زيد زيد، أو بمرادفه نحو قوله:

وأنت بالخير حقيق قمن

وهو يكون في الكلم الثلاث في الاسم كما مر، والفعل نحو: قام قام زيد، والحرف نحو: نعم نعم.

ومعنوي وهو تابع يقصد به رفع احتمال إرادة غير الظاهر، ويختص بالأسماء المعارف على الراجح، ومقابله أنه يكون في النكرات، كما يأتي.

(نصبه) إن كان منصوبًا نحو: رأيت زيدًا نفسه، ورأيت القوم كلهم، (و) في (خفضه) إن كان مخفوضًا نحو: مررت بزيد نفسه، وبالقوم كلهم.

(و) في (تعريفه) إن كان معرفة، كما تقدم من الأمثلة، فإن زيدًا والقوم معرفتان، الأول بالعلمية، والثاني بالألف واللام، ونفسه وكلهم معرفتان بالإضافة إلى الضمير.

ولم يقل وتنكيره كما قال في النعت؛ لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف، فلا تتبع النكرات كما عليه البصريون.

(**قوله: ونفسه وكلهم معرفتان بالإضافة إلى الضمير**) أي: الملفوظ به فيما ذكره، أو المقدر في أجمع وتوابعه، فيما سيأتي.

وقيل: إن ألفاظه صارت كأعلام الأجناس؛ لأن كلا منها علم على معنى الإحاطة، فهي معرفة بالعلمية، فلا حاجة إلى الضمير؛ لأنه إنما يعرف المنكر.اهـ. عبد المعطي مع زيادة من المحشي.

(**قوله: فلا تتبع النكرات كما عليه البصريون**) وشذ على مذهبهم قول عائشة رضي الله عنها: «ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرًا كله إلا رمضان».

وقول الشاعر:

يا ليت عدة حول كله رجب

فمذهب البصريين المنع مطلقًا سواء كانت النكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وحول، أم غير محدودة كوقت وحين وزمن.

(ويكون) أي: التوكيد المعنوي (بألفاظ معلومة) عند العرب، لا يعدل عنها إلى غيرها.

(و) تلك الألفاظ المعلومة (هي: النفس) -بسكون الفاء- أي الذات، (والعين) المعبر بها عن الذات مجازًا،

ومذهب الكوفيين الجواز مطلقًا، واختار ابن مالك جواز توكيد النكرة إذا كانت محدودة لحصول الفائدة نحو: صمت شهرًا كله، ومثله يومًا وسنة لا غيرها كساعة وزمان.اهـ. عبد المعطي ببعض تغيير.

(قوله: أي التوكيد المعنوي) أما اللفظي، فلا يختص بألفاظ معلومة، كما مر.

(قوله: وهي النفس والعين) أي: مع ضمير بطابق مؤكدهما، فتقول: جاء زيد نفسه، وجاءت هند نفسها، وجاء عمرو عينه، وجاءت دعد عينها.

ويجوز الجمع بينهما فتقول: جاء زيد نفسه عينه، وجرهما بباء زائدة، ثم هما إن تبعا مفردًا أفردتها لا غير، وإن تبعا جمعًا جمعتهما لا غير تقول: جاء الزيدون أنفسهم أعينهم.

وإن تبعا مثنى جاز فيهما ثلاثة أوجه:

الإفراد على أن المراد الجنس، وهو أضعفها فتقول: جاء الزيدان نفسهما عينهما.

والتثنية على الأصل فتقول: جاء الزيدان نفساهما عيناهما، وهو ضعيف كراهة تكرار التثنية.

والجمع على أفعل على أن المراد به ما فوق الواحد، وهو أرجحها فتقول: جاء الزيدان أنفسهما أعينهما على حد قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾.اهـ. محشي بزيادة.

من التعبير بالبعض عن الكل.

ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات، فإذا قلت: "جاء زيد" احتمل أن تكون أردت كتابه أو رسوله أو ثقله، فإذا قلت: جاء زيد نفسه، أو عينه ارتفع المجاز، وثبتت الحقيقة.

(قوله: من التعبير بالبعض) على حذف مضاف، أي باسم البعض وهو العين التي هي حقيقة في الجارحة المخصوصة.

وقوله: "عن الكل" على حذف مضاف أيضًا، أي عن اسم الكل وهو الذات التي هي اسم لمجموع الأجزاء التي من جملتها العين.

(قوله: لرفع المجاز) أي: لرفع قوته، كما يأتي أي المجاز بحذف المضاف أو المجاز اللغوي باستعمال اللفظ في غير ما وضع له، أو المجاز العقلي بالإسناد إلى غير ما هو له احتمالات ثلاثة. كذا في المحشي.

أقول: وكلام الشارح لا يأبى هذه الاحتمالات، فقولك: "جاء زيد" يحتمل أنه على حذف مضاف، أي كتابه مثلًا، فيكون المجاز بالحذف، ويحتمل أنك استعملت زيدًا في كتابه مثلًا لعلاقة، فيكون المجاز لغويًا، ويحتمل أنك أسندت المجيء لزيد؛ لكونه سببًا في مجيء كتابه مثلًا، والواقع أن الجائي كتابه، فيكون عقليًا، فإذا قلت بعده: نفسه أو عينه رفعت قوة أحد هذه الاحتمالات.

(قوله: أو ثقله) -بسكون القاف- واحد الأثقال أي الإجمال.

(قوله: ارتفع المجاز) أي: قوته وثبتت الحقيقة، أي قوتها فبالتوكيد يضعف المجاز على الأقرب، ولم يرتفع بالكلية؛ لأنك إذا قلت: "جاء زيد نفسه عينه" احتمل أن يكون نفسه عينه توكيدًا للمضاف المقدر.

(وكل وأجمع) يؤكد بهما للإحاطة والشمول، فإذا قلت: "جاء القوم" احتمل أن الجائي بعضهم، وأنك عبرت بالكل عن البعض، فإذا أردت

وقيل: يرتفع بالكلية، وهو ظاهر كلام الشارح.

ويؤيد الأول الجمع بين التوكيدين فأكثر؛ لأنه إذا ارتفع المجاز بالكلية بالتوكيد الأول لا حاجة إلى غيره.اهـ. من المحشي بزيادة.

(قوله: وأجمع) أي: في المذكر وجمعه أجمعون أما في المؤنث فجمعاء وجمعه جمع.

(قوله: والشمول) عطف تفسير، أي يؤكد بهما لإثبات العموم، ونفي إرادة الخصوص، فلا يؤكد بهما إلا ما له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعة، وينفصل بعضها عن بعض حقيقة بحسب الرؤية، أو ينفصل بعضها عن بعض حكمًا، أي لا بحسب الرؤية؛ بل بحسب أمر آخر.

فأما الانفصال الحقيقي فكالقوم فإنه عبارة عن أشخاص مجموعة يصح افتراق بعضها، وهو كل واحد من تلك الأشخاص عن البعض الآخر بحسب الرؤية.

وأما الانفصال الحكمي فهو ما يصح أن يكون الحكم ثابتًا لبعض أجزائه دون بعض بحسب ذلك الحكم كالعبد في نحو قولك: "اشتريت العبد كله" فإن أجزاء العبد وهي النصف ونحوه.

وإن لم ينفصل بعضها عن البعض الآخر بحسب الرؤية يصح انفصاله بحسب الشراء؛ لجواز أن يشتري نصف العبد دون نصفه الآخر، وأما ما ليس له جزء ينفصل عنه لا حقيقة ولا حكمًا، فلا يجوز توكيده بكل وأجمع.

فإذا قلت: "جاء زيد" امتنع عرفًا أن يجيء بعض زيد دون بعضه الآخر، فلا حاجة إلى التوكيد بهما.

التنصيص على مجيء الجميع قلت: جاء القوم كلهم أجمعون.

وقد يحتاج المقام إلى زيادة التوكيد، فيؤتى بألفاظ آخر معلومة، وتسمى تلك الألفاظ توابع أجمع.

والحاصل أنه يؤكد بكل ومثلها عامة بشرطين: أن يكون المؤكد بهما غير مثنى، وهو المفرد بشرط المجزي حقيقة أو حكمًا، والجمع وأن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد، وأما أجمع فإنما يؤكد بها غالبًا بعد كل، فلهذا استغنت عن الضمير تقول: اشتريت العبد كله أجمع، والأمة كلها جمعاء، والعبيد كلهم أجمعين، والإماء كلهن جمع، ويجوز توكيد الجمع بها، وإن لم يتقدمها كل قال تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

واعلم أن أجمع وجمعاء لا يثنيان؛ لأنهم استغنوا بكلا وكلتا عن تثنيتهما، فيؤكد المثنى بكلا في المذكر، وكلتا في المؤنث نحو: جاء الزيدان كلاهما، والمرأتان كلتاهما، ورأيت الزيدين كليهما، والمرأتين كلتيهما، ومررت بالزيدين كليهما، والمرأتين كلتيهما.

وإنما يؤكد بهما بأربع شروط أن يكون المؤكد بهما دالًّا على الاثنين، وأن يصح حلول الواحد محلهما، فلا تقول: اختصم الزيدان كلاهما؛ لأن الاختصام لا يكون إلا من اثنين، وأن يكون ما أسند إليهما غير مختلف المعنى، فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما، وأن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد بهما.

(قوله: التنصيص) أي: بحسب الظاهر، ولذلك قال سيبويه: لا يرتفع المجاز إلا بجميع الألفاظ.اهـ. عبد المعطي.

(قوله: وقد يحتاج المقام) أي: مقام لإخبار، وقوله: "إلى زيادة التوكيد" أي بحسب الزيادة في التوهم لأجل أن يرتفع ذلك التوهم.

(وتوابع أجمع) لا تتقدم عليه، (وهي) أي: توابع أجمع: (أكتع)، مأخوذ من تكتع الجلد، إذا اجتمع، (وأبتع) مأخوذ من البتع، وهو طول العنق، (وأبصع) -بالصاد المهملة- مأخوذ من البصع، وهو العرق المجتمع.

(قوله: لا تتقدم عليه) بل تكون متأخرة عنه لما عرفت من أنها توابع له، ولا يؤكد بها استقلالًا وشذ قوله:

يا ليتني كنت صبيًّا مرضعًا ... تحملني الذلفاء حولا أكتعا

إذا بكيت قبلتني أربعا ... إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا

اهـ.

وفيه شذوذان آخران توكيد النكرة، والفصل بين المؤكد وهو الدهر والمؤكد وهو أجمع بأجنبي، وهو أبكى.

(قوله: أكتع) أي: في المذكر وجمعه أكتعون، وكتعاء في المؤنث، وجمعه كتع، وكذا ما بعده.

(قوله: من تكتع الجلد) فيه أن هذا رباعي، ولا يصاغ منه أفعل التفضيل، وأنه لا يشتق من الفعل. ق ل.

ويجاب عن الثاني بأنه على حذف مضاف، أي من مصدر تكتع الخ، فتأمل.

(قوله: من البتع) بسكون التاء.

وقوله: "وهو طول العنق" أي: لأن الدابة إذا طال عنقها جالت في المرعى، وضمت ما حولها وجمعته، ففيه دلالة أيضًا على اجتماع أجزاء المؤكد. فيشي، فتأمل.

والأصل: إفراد النفس عن العين، وكل عن أجمع، وأجمع عن توابعه.

(تقول) في إفراد النفس عن العين في الرفع: (قام زيد نفسه، و) في إفراد كل عن أجمع في النصب: (رأيت القوم كلهم، و) في إفراد أجمع عن توابعه في الخفض: (مررت بالقوم أجمعين).

(قوله: مررت بالقوم أجمعين الخ) تقديمه أبتع على أبصع مجاراة لكلام المصنف.

والأصح أن أبصع مقدم عليه فآخرها أبتع، وما ذكره في جمع المذكر، وتقول في جمع المؤنث: جاءت الهندات.

جمع كتع بصع بتع بلا تنوين في الجميع؛ لأنها ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل عن جمعاوات الخ على الأصح.

وتقول في المفرد المؤنث إذا كان يؤكد بذلك بأن كان ذا أجزاء: جاءت القبيلة جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء بلا تنوين لألف التأنيث الممدودة.

وتقول في المذكر إذا كان كذلك: جاء الجيش أجمع أكتع أبصع أبتع بلا تنوين للعلمية أو الوصفية ووزن الفعل.

قال بعضهم: أو لا يجوز عطف بعض هذه الألفاظ على بعض، ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب.

وشذ قول بعضهم: أجمع أبصع.

وأشذ منه قول آخر جمع بتع.اهـ.

واختار ابنا مالك وهشام جواز الابتداء بما شئت من هذه الألفاظ الثلاثة.

وتقول في اجتماع النفس والعين: جاء زيد نفسه عينه، وفي اجتماع كل وأجمع: رأيت القوم كلهم أجمعين، وفي اجتماع أجمع وتوابعه: مررت بالقوم أجمعين أكتعين أبتعين أبصعين؛ لكن بشرط تقدم النفس على العين واجمع على توابعه.

***

(قوله: بشرط تقدم النفس الخ) لأن النفس للماهية والذات حقيقة، والعين لها مجازًا، والحقيقة مقدمة على المجاز، وقدمًا على كل؛ لأنها للإحاطة.

والإحاطة وصف للنفس ومعنى قائم بها، والنفس تقدم على وصفها، وقدم كل على أجمع؛ لأن كلا جامد، وقد يقع مبتدأ، وأجمع مشتق ولا يكون إلا توكيدًا، والجامد المتصرف مقدم على المشتق الذي لا يتصرف.

وقدم أجمع على توابعه؛ لأنه أقوى في النص على الجمعية من توابعه، وقدم أكتع لكونه أظهر فيها من أبصع، وهو أظهر فيها من ابتع.

باب البدل

البدل تابع للمبدل منه في رفعه ونصبه وخفضه وجزمه، وهذا معلوم من قوله: (إذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه)، من رفع ونصب وخفض وجزم.

(وهو) أي: بدل الاسم من الاسم والفعل من الفعل (أربعة أقسام) على المشهور:

(باب البدل)

هو لغة: العوض من الشيء، وليس مرادًا هنا؛ بل المراد المبدل، فهو مصدر بمعنى اسم المفعول.

واصطلاحًا: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه، فالتابع جنس دخل فيه سائر التوابع، والمقصود بالحكم فصل أخرج عطف البيان والنعت والتوكيد؛ لأنها مكملات للمقصود وليست مقصودة، وبلا واسطة فصل آخر أخرج عطف النسق.

(قوله: تابع للمبدل منه في رفعه الخ) أي: يتبع ما قبله في رفعه ونصبه مطلقًا، أي سواء كان اسمًا أو فعلًا، وخفضه إن كان اسمًا، وجزمه إن كان فعلًا.

وقوله: "تبعه في جميع إعرابه الخ" أي: إن كان له إعراب لفظًا أو محلًّا أو تقديرًا، وهذا حيث لم يقطع، فإن قطع فيقال حينئذ: بدل مقطوع.اهـ. من عبد المعطي.

(قوله: على المشهور) مقابلة أنها خمسة بزيادة بدل الكل من البعض كقوله:

الأول: (بدل الشيء من الشيء) أي: بدل شيء من شيء وهو مساو له في المعنى.

(و) الثاني: (بدل البعض من الكل) أي: بدل الجزء من كله قليلًا كان ذلك الجزء أو كثيرًا، أو مساويًا للجزء الآخر.

(و) الثالث: (بدل الاشتمال)، وهو

كأني غداة البين يوم تحملوا لدى سمرات الحي ناقف حنظل

ونفاة الجمهور، وتأولوا البيت بأن اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل.اهـ. سم.

(**قوله: بدل الشيء من الشيء**) وضابطه أن يكون المراد بالثاني ما أريد بالأول، وإن تغاير مفهومًا هما نحو: جاء زيد أخوك، فإن المراد بالأخ هو زيد، وإن كان بين الأخ وزيد عموم وخصوص مطلق، فمفهوماهما متغايران.

(**قوله: أي بدل شيء من شيء**) إنما فسر الشيء بذلك دفعًا للاعتراض على المتن بأن قوله: بدل الشيء من الشيء صادق بالأنواع الأربعة، فإن بدل البعض من الكل يصدق عليه أنه بدل الشيء من الشيء، وكذا بدل الاشتمال الخ.

ففسر الشارح ذلك بأن المراد بالشيء فيه الشيء المساوي.

(**قوله: بدل الاشتمال**) وضابطه أن يكون بين الأول والثاني ارتباط، وتعلق بغير الكلية والجزئية سواء كان الأول مشتملًا على الثاني اشتمال الظرف على المظروف نحو: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾.

أو الثاني مشتملًا على الأول نحو: سلب زيد ثوبه أو لا اشتمال أصلًا نحو: نفعني زيد علمه.

أن يشتمل المبدل منه على البدل اشتمالًا بطريق الإجمال، لا كاشتمال الظرف على المظروف.

(و) الرابع: (بدل الغلط) أي: بدل من اللفظ الذي ذكر غلطًا، لا أن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم، كذا حرره في التوضيح.

فخرج بقولنا: أن يكون بين الأول والثاني ارتباط بدل الغلط بأقسامه.

وبقولنا: بغير الكلية والجزئية بدل الكل وبدل البعض.

وعرفه الشارح بقوله: وهو أن يشتمل الخ.

(**قوله: أن يشتمل المبدل منه**) أي: معناه.

وقوله: "بطريق الإجمال" أي بطريق هي الإجمال من حيث كونه دالًّا عليه ومتقاضيًا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوفة إلى ذكر البدل منتظرة له، فيجيء مبينا ومفصلًا لما أجمل أو لا.

وحاصل المراد دلالة أول الكلام بالإجمال على آخره.

(**قوله: لا كاشتمال الظرف**) قيد للإدخال لا للإخراج، يعني لا يشترط خصوص ذلك لا أن ذلك يضر ولا يكفي بدليل إتيانه في الآية أعني ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ﴾ الخ، كما تقدم.

(**قوله: بدل الغلط**) هو أحد أقسام البدل الذي على معنى بل، وهي ثلاثة:

بدل إضراب: وهو ما يقصد متبوعه كما يقصد هو ولا علاقة بينهما، وضابطه أن يخبر المتكلم بشيء ثم يبدو له أن يخبر بآخر من غير إبطال الأول، ولهذا يسمى أيضًا بدل البداء.

فمثال بدل الشيء من الشيء في الاسم، (نحو قولك: جاء زيد أخوك)، وإعرابه: جاء: فعل ماض، وزيد: فاعل، وأخوك: بدل من زيد، بدل شيء من شيء. ويسمى بدل كل من كل، وسماه ابن مالك بالبدل المطابق.

(و) مثال بدل البعض من الكل: (أكلت الرغيف ثلثه) أو نصفه أو ثلثيه، وإعرابه: أكلت: فعل وفاعل، والرغيف: مفعول به، وثلثه بدل من الرغيف، بدل بعض من كل.

وبدل غلط: وهو ما لا يقصد ذكر متبوعه؛ بل يسبق اللسان إليه.

وبدل نسيان: وهو ما يقصد ذكر متبوعه، ثم يتبين فساد ذلك القصد.

فإذا قلت: تصدقت بدرهم دينار، فإن قصدت التكلم بها، ولكن بدا لك الإضراب عن الأول إلى الثاني، فهو بدل إضراب وبداء، وإن قصدت التكلم بالدينار، فسبق لسانك إلى الدرهم فبدل غلط، وإن قصدت التكلم بالدرهم، ثم تبين لك فساد قصدك، فتكلمت بالدينار، فبدل نسيان، فالغلط في اللسان والنسيان في الجنان.

والأحسن في الثلاثة العطف ببل، فيكون من باب عطف النسق، ولا بد في بدل البعض والاشتمال من ضمير مطابق للمبدل منه مذكور أو مقدر كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ الخ، فمن بدل بعض من الناس، والضمير مقدر أي منهم.

(قوله: بالبدل المطابق) هو أولى لصلاحيته لبدل اسم الله نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ على قراءة الجر، فإنه لا يقال فيه بدل الكل من الكل؛ لأن الله تعالى منزه عن الكلية والجزئية.

ومنع المحققون دخول أل على كل وبعض.

(و) مثال بدل الاشتمال: (نفعني زيد علمه)، وإعرابه: نفعني: فعل ومفعول، وزيد: فاعل، وعلمه: بدل من زيد، بدل اشتمال.

(و) مثال بدل الغلط: (رأيت زيدًا الفرس)، وإعرابه: رأيت: فعل وفاعل، وزيدًا: مفعول به، والفرس: بدل من زيد، بدل غلط، وذلك إنك (أردت أن تقول): رأيت (الفرس) ابتداء، (فغلطت) فجعلت زيدًا مكانه، هذا معنى قوله (فأبدلت زيدًا منه)، أي: عوضت زيدًا من لفظ الفرس.

فهذه أمثلة أقسام البدل الأربعة في الاسم.

وأما في الفعل فقال الشاطبي: تجري فيه الأقسام الأربعة.

مثال بدل الشيء من الشيء في الفعل ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ فإن معنى مضاعفة العذاب هو لقي الآثام.

ومثال بدل البعض من الكل: إن تصلّ تسجد لله يرحمك.

(قوله: ومنع المحققون دخول أل) أي: لملازمتها للإضافة لفظًا أو تقديرًا، ولا يجمع بين أل والإضافة، وهذا اعتراض على المتن حيث أدخل أل عليهما.

(قوله: أي عوضت) تأويل لقول المصنف: "أبدلت" فإن ظاهره أن زيدًا في المثال بدل، وليس كذلك؛ بل هو مبدل منه، فالبدل في كلامه بالمعنى اللغوي، وهو التعويض.

ومثال بدل الاشتمال قوله:

إن علـــــيّ الله أن تبايعـــــا تؤخــذ كرهًــا أو تجــيء طائعًــا

لأن الأخذ كرهًا والمجيء طائعًا من صفات المبايعة.

ومثال بدل الغلط: إن تأتنا تسألنا نعطك.

هذا ملخص كلامه، والدرك عليه.

وأوجه بدل الاسم من الاسم على ما يقتضيه الضرب من جهة الحساب أربعة وستون، حاصلة من ضرب أربعة في ستة عشر. وذلك لأنهما إما معرفتان أو نكرتان،

(قوله: إن عليّ الله الخ) هذا في شخص تقاعد عن مبايعة الملك، وعلى جار ومجرور خبر إن مقدم، وأن تبايعا اسمها مؤخر، أي إن مبايعتك علي، والله منصوب على نزع الخافض، وهو حرف القسم وكرهًا نصب على أنه صفة لمصدر محذوف، أي أخذًا أو مجيئًا كرهًا، أو منصوب على الحال أي كارهًا، وتجيء بالنصب عطفًا على تؤخذ، وطائعًا حال.

(قوله: إما معرفتان) نحو: زيد أخوك في بدل الكل، وضربت زيدًا رأسه في بدل البعض، وسلب زيد ثوبه في بدل الاشتمال، ورأيت زيدًا الأسد في بدل الغلط.

(قوله: أو نكرتان) نحو: جاءني رجل شخص صالح في بدل الكل، وضربت رجلًا رأسًا له في بدل البعض، وسلب رجل ثوب له في بدل الاشتمال، ورأيت رجلًا أسدًا في بدل الغلط.

أو الأول معرفة والثاني نكرة، أو بالعكس فهذه أربعة.

وكل منهما إما مضمر أو مظهر أو مختلفاهما، فهذه ستة عشر.

(قوله: أو الأوَّل معرفة والثاني نكرة) نحو: مررت بزيد أخ لك، وضربت زيدًا عنقًا له، وخلع زيد نعل له، ونظرت زيدًا قمرًا.

(قوله: أو بالعكس) نحو: مررت برجل أخيك، وضربت رجلًا ظهره، ونفعني رجل علمه، ونظرت رجلًا الحمار.

(قوله: وكل منهما) أي: من الأربعة بحسب العقل، وإلا فالنكرة لا تكون ضميرًا كما لا يخفى.

(قوله: إما مضمر) نحو: ضربته إياه في بدل الكل، ورأس زيد ضربته إياه في بدل البعض من الكل بأن يكون ضمير ضربته راجعًا إلى زيد، وضمير إياه راجعًا إلى الرأس، وعلم زيد أعجبني هو بأن يكون فاعل أعجبني راجعًا إلى زيد، وضمير هو راجعًا إلى علم، وزيد حمار رأيته إياه في بدل الغلط برجوع الضمير الأول إلى زيد والثاني إلى الحمار.

(قوله: أو مظهر) تقدمت أمثلته.

(قوله: أو مختلفاهما) بأن يكون الأوَّل مضمرًا والآخر مظهرًا نحو: أخوك لقيته زيد في بدل الكل، وزيدًا قطعته يده في بدل البعض، وزيد كرهته جهالته في بدل الاشتمال، وزيد كرهته الدابة في بدل الغلط، أو بالعكس نحو: أخوك لقيت زيد إياه، والأخ هو زيد، واليد كسرت زيدًا إياها، والجهالة كرهت زيدًا إياها، ودابة ركبت زيدًا إياها.

وكل منها إما بدل شيء من شيء، أو بدل بعض من كل، أو بدل اشتمال، أو بدل غلط، فهذه أربعة وستون.

وتفاصيلها من الجواز والامتناع مذكورة في المطولات.

***

(قوله: مذكورة في المطولات) راجعها في الحاشية.

(باب منصوبات الأسماء)

تقدمت منصوبات الأفعال.

(المنصوبات) من الأسماء (خمسة عشر) منصوبًا، (وهي) على سبيل الإجمال والتعداد: (المفعول به) نحو: ضربت زيدًا.

(والمصدر) المنصوب على المفعولية المطلقة نحو: ضربت ضربًا.

(وظرف الزمان) نحو: صمت يومًا (وظرف المكان) نحو: جلست أمام الشيخ، وهذان الظرفان هما المسميان بالمفعول فيه.

(والحال) نحو: جاء زيد راكبًا.

(والتمييز) نحو: طبت نفسًا.

(والمستثنى) في بعض أحواله نحو: جاء القوم إلا زيدًا.

(واسم لا) النافية للجنس نحو: لا غلام سفر حاضر.

(والمنادى) نحو: يا عبد الله.

(باب منصوبات الأسماء)

(قوله: خمسة عشر) أي: بعدّ الظرفين واحدًا، وخبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها واحدًا، وعدّ التوابع أربعة.

(قوله: والتعداد) أي: التفصيل، والواو بمعنى ثم.

(والمفعول من أجله) نحو: جئتك قراءة للعلم.

(والمفعول معه) نحو: سرت والنيل.

(وخبر كان وأخواتها) نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾.

(واسم إن وأخواتها) نحو: إن زيدًا قائم.

ومفعولا ظننت وأخواتها نحو: ظننت زيدًا قائمًا، وإنما أسقطهما؛ لتقدم ذكرهما في المرفوعات، أو لكونهما داخلين في قسم المفعول به.

وخبر ما الحجازية نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ وقد أخل بذكره.

(والتابع للمنصوب، وهو أربعة أشياء) كما تقدم في المرفوعات: (النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل).

وستمر بك في أبواب متعددة بابًا بابًا على ترتيبها في التعداد.

(**قوله: قراءة للعلم**) هذا المثال مبني على أنه لا يشترط في المفعول له أن يكون قلبيًّا، أي قائمًا معناه بالقلب، وهو ضعيف، والأصح الاشتراط فالأولى التمثيل بنحو: قصدتك ابتغاء معروفك.

(**قوله: وإنما أسقطهما**) أي: مفعولي ظننت.

(**قوله: وستمر**) أي: المنصوبات.

وقوله: "في أبواب الخ" من ظرفية الشيء في نفسه، فالصواب حذف في.اهـ. من المحشي.

(باب المفعول به)

الهاء من به تعود إلى أل الموصولة في المفعول.

(و) المفعول به (هو الاسم

أقول: هذا الاعتراض منشؤه عود الضمير في ستمر على المنصوبات بمعنى الأبواب، وليس ذلك بلازم؛ بل يصح عوده عليها بمعنى الأسماء المنصوبة، وغاية ما فيه ظرفية المدلول في الدال ولا ضرر فيه، فتأمل.

وقوله: "متعددة" بالجر صفة لأبواب وبالنصب حال من فاعل ستمر.

(**قوله: بابًا بابًا**) منصوبان بالفعل المتقدم الذي هو هنا ستمر على أن المجموع حال.

أي بابًا منضمًا لباب أو متفرقًا عن باب أي مرتبة.اهـ. محشي.

أقول: قوله: "على أن المجموع حال الخ" عبارته محتملة؛ لأن يكون حالًا من ضمير ستمر، والمعنى على ما قدمه من عود الضمير على المنصوبات بمعنى الأبواب ستمر، أي الأبواب حال كونها منضمًا بعضها إلى بعض الخ.

وعلى ما قدمناه ستمر حال كونها مدلولة لباب باب، ويكون ذلك على التوزيع على حد ركب القوم دوابهم ومحتملة؛ لأن يكون حالًا من الأبواب وهو أقرب وهو وإن كان نكرة إلا أن معه مسوِّغًا وهو وصفه بمتعدد، فتأمل.

(باب المفعول به)

(**قوله: إلى أل الموصولة الخ**) والمعنى الذي فعل به، أي عليه.

(**قوله: الاسم**) أي: الصريح كما مثل أو المؤوَّل نحو: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾.

المنصوب الذي يقع بـه)، أي: عليـه (الفعـل) الـصادر مـن الفاعـل، (نحـو قولك: ضربت زيدًا)، فزيدًا اسم منصوب وقع عليه الفعل، وهـو الـضرب، وهذا تعريف بالرسم كما مر.

(و ركبت الفرس)، فالفرس مفعول به؛ لأنه وقـع عليـه فعـل الفاعـل، وهو الركوب.

(وهو)، أي: المفعول به (قسمان): قسم (ظاهر، و) قسم (مضمر.

فالظاهر ما تقدم ذكره) من نحو: ضربت زيدًا، وركبت الفرس.

(والمضمر قسمان) أيضًا: قسم (متصل، و) قسم (منفصل. فالمتصل): هـو الذي لا يتقدم على عامله، ولا يفصل بينه وبينه بإلا.

(قوله: المنصوب) أي: لفظًا كما مثل أو محلًا كضربت هذا، أو تقديرًا كـضربت الفتـى وغلامي.

(**قوله: أي عليه**) فالباء في المتن بمعنى على.

وقوله: "الفعل" أي: اللغوي الذي هو الحدث، كما أشار إليه الشارح بقوله: الـصادر من الفاعل، والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به سواء كان التعلق على سبيل الثبوت كـما مثل، أو على سبيل النفي نحو: ما ضربت زيدًا.

(**قوله: ذكره**) أي: من الأقسام العشرة المذكورة في باب الفاعل.

(**قوله: فالمتصل**) أي: من حيث هو لا بقيد كونه مفعولًا به.

وهو (اثنا عشر) نوعًا:

الأول: ضمير المتكلم وحده، (وهي ضربني) زيد، فالياء من ضربني: مفعول به، وهو مبني لا يدخله إعراب.

(و) الثاني: ضمير المتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه، نحو قولك: (ضربنا) زيد، فنا: مفعول به محله نصب؛ لأنه اسم مبني.

(و) الثالث: ضمير المخاطب المذكر، نحو قولك: (ضربك) زيد، فالكاف من ضربك: مفعول به مبني محله نصب، وفتحته فتحة بناء، لا فتحة إعراب.

(و) الرابع: ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قولك: (ضربك) زيد، فالكاف المكسورة من ضربك مفعول به وهو مبني لا إعراب فيه.

(و) الخامس: ضمير المخاطب في التثنية مطلقًا، نحو قولك: (ضربكما) زيد، فالكاف ضمير المفعول به في موضع نصب، والميم والألف علامة التثنية.

(و) السادس: ضمير جمع الذكور المخاطبين، نحو قولك: (ضربكم) زيد، فالكاف ضمير المفعول به، في موضع نصب، والميم علامة الجمع في التذكير.

(قوله: ضربنا زيد) -بفتح الباء- كما علم من باب الفاعل.

(قوله: في التثنية مطلقًا) أي: مذكرًا أو مؤنثًا.

(قوله: والميم والألف) فيه مساحة كما تقدم في باب الفاعل.

(و) السابع: ضمير جمع المؤنث المخاطب، نحو قولك: (ضربكن) زيد، فالكاف وحدها ضمير المفعول به في موضع نصب، والنون المشددة علامة جمع الإناث في الخطاب.

(و) الثامن: ضمير المفرد المذكر الغائب، نحو قولك: زيد (ضربه) عمرو، فالهاء في موضع نصب على المفعولية، مبني لا إعراب فيه.

(و) التاسع: ضمير المؤنثة الغائبة، نحو قولك: هند (ضربها) عمرو، فالهاء ضمير المفعول به المؤنث موضعها نصب على المفعولية، وفتحتها فتحة بناء لا فتحة إعراب.

(و) العاشر: ضمير المثنى الغائب مطلقًا، نحو قولك: الزيدان (ضربهما) عمرو، فالهاء ضمير المفعول به موضعها نصب، والميم والألف علامة التثنية.

(و) الحادي عشر: ضمير جمع الذكور الغائبين، نحو قولك: الزيدون (ضربهم) عمرو، فالهاء مفعول به، والميم علامة لجمع الذكور.

(و) الثاني عشر: ضمير جمع الإناث الغائبات، نحو قولك: الهندات (ضربهنّ) عمرو، فالهاء ضمير المفعول به، والنون المشددة علامة جمع الإناث.

(قوله: فالهاء ضمير المفعول به المؤنث) الأولى أن يقول فيها ضمير الخ؛ لأن الضمير مجموع الألف والهاء كما يأتي.

وما ذكرناه من أن الكاف أو الهاء وحدها هو الضمير هو الصحيح.

ولا تقع الكاف والهاء المتصلتان في موضع رفع أصلًا، وإنما يقعان في موضع النصب أو الخفض فقط.

(و) الضمير (المنفصل)، وهو الذي يتقدم على عامله، أو يقع بعد إلا أو ما في معناها، (اثنا عشر) نوعًا أيضًا:

الأول: ضمير المتكلم وحده، (وهي إياي) أكرمت، أو: ما أكرمت إلا إياي، فإيا وحدها فيها ضمير المتكلم في موضع نصب على المفعولية، والياء المتصلة بها حرف تكلم.

(قوله: هو الصحيح) وقال في التسهيل: وها للغائبة.

قال المرادي: أي أن الضمير مجموع الألف والهاء.

وحكى السيرافي أنه لا خلاف في ذلك للزوم الألف. اهـ.

(قوله: المتصلان) صفة كاشفة ومثلهما ياء المتكلم.

(قوله: في موضع رفع أصلًا) فيه نظر؛ لأنه يرد عليه الكاف من قولك: يعجبني ضربك زيدًا، فإنها في محل رفع على أنها فاعل، أي بالضرب.

وكذلك الهاء من قولك: زيد يعجبني ضربه عمرًا.

ويجاب بأنه لا نظر؛ لأن المراد أنهما لا يقعان في محل رفع فقط وهما في هذين المثالين كل منهما له محلان محل رفع على الفاعلية، ومحل جر بالإضافة. أفاده عبد المعطي.

(قوله: أو ما في معناها) من إفادة الحصر، وذلك كإنما فإنها تفيد الحصر كما وإلا

(و) الثاني: ضمير المتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه، نحو قولك: (إيانا) أكرمت، أو: ما أكرمت إلا إيانا، فإيا وحدها ضمير المفعول به في موضع نصب، ونا المتصلة بها علامة الجمع من المتكلم مع المشاركة أو التعظيم.

(و) الثالث: ضمير المفرد المخاطب، نحو قولك: (إياك) أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياك، فإيا ضمير المفعول به، والكاف المتصلة المفتوحة حرف خطاب.

(و) الرابع: ضمير المفردة المخاطبة نحو قولك: (إياك) أكرمت، وما أكرمت إلا إياكما، فإيا ضمير المفعول به، والكاف المكسورة حرف خطاب.

(و) الخامس: ضمير المثنى المخاطب مطلقًا، نحو قولك: (إياكما) أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياكما، فإيا ضمير المفعول به، والكاف والميم والألف علامة المثنى.

(و) السادس: ضمير جمع الذكور المخاطبين، نحو قولك: (إياكم) أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياكم، فإيا ضمير المفعول به، والكاف والميم علامة الجمع.

(و) السابع: ضمير جمع المؤنث المخاطب، نحو قولك: (إياكنّ) أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياكن، فإيا ضمير المفعول به، والكاف حرف خطاب والنون المشددة حرف دال على جمع المؤنث في الخطاب.

(و) الثامن: ضمير المفرد المذكر الغائب، نحو قولك: (إياه) أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياه، فإيا ضمير المفعول به، والهاء علامة على الغيبة في المذكر.

(و) التاسع: ضمير المفردة الغائبة، نحو قولك: (إياها) أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياها، فإيا ضمير المفعول به، والهاء والألف علامة التأنيث في الغيبة.

(و) العاشر: ضمير المثنى الغائب مطلقًا، نحو قولك: (إياهما) أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياهما، فإيا ضمير المفعول به، والهاء والميم والألف علامة التثنية في الغيبة.

(و) الحادي عشر: ضمير جمع الذكور الغائبين، نحو قولك: (إياهم) أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياهم، فإيا ضمير المفعول به، والهاء والميم علامة الجمع في التذكير.

(و) الثاني عشر: ضمير جمع الإناث الغائبات، نحو قولك: (إياهن) أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياهن، فإيا ضمير المفعول به، والهاء والنون المشددة علامة جمع الإناث في الغيبة.

وما ذكرته من أن إيا وحدها هي الضمير، واللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وتثنية وجمع هو الصحيح.

(باب المصدر) المنصوب على المفعول المطلق

(باب المصدر)

المصدر من حيث هو اسم للحدث الجاري على فعله، أي المشتمل على حروف فعله الأصول.

فخرج بقولنا: "اسم للحدث" ما عدا اسم المصدر.

وخرج بالجاري على فعله اسم المصدر كاغتسل غسلًا، وتوضأ وضوءًا، فاسم الحدث قسمان: ما اشتمل على حروف فعله الأصول، وهو المصدر وما لا وهو اسم المصدر، وأما المصدر من حيث كونه يسمى مفعولًا مطلقًا فهو ما ليس خبرًا من مصدر مؤكدًا لعامله، أو مبين لنوعه، أو عدده.

فخرج بقولنا: ما ليس خبرًا نحو: ضربك ضرب أليم، فإن ضرب أليم وإن كان مصدرًا مبينًا للنوع إلا أنه خبر.

وقولنا: من مصدر أخرج نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾، فإن مدبرًا وإن كان مؤكدًا لعامله؛ لكنه اسم فاعل لا مصدر.

وقولنا: مؤكد لعامله نحو: ضربت ضربًا.

وقولنا: أو مبينًا لنوعه كضربت ضرب الأمير.

وقولنا: أو عدده نحو: ضربت ضربتين، وهذا بناء على أن بين المصدر والمفعول المطلق عمومًا وخصوصًا مطلقًا، فكل مفعول مطلق مصدر ولا عكس، وقيل: بينهما العموم والخصوص الوجهي يجتمعان في نحو: ضربت ضربًا، وينفرد المصدر في نحو: يعجبني ذهابك، وينفرد المفعول المطلق في نحو قولك: ضربت سوطًا.

(المصدر هو الاسم المنصوب الذي يجيء) حال كونه (ثالثًا في تصريف الفعل).

كما إذا قيل لك: صرِّف (نحو: ضرب)، فإنك تقول: (ضرب يضرب ضربًا)، فضربًا مصدر جاء ثالثًا في تصريف الفعل؛ لأن ضرب هو الأول، ويضرب هو الثاني، وضربًا هو الثالث.

والقائل بالقول الأول يقول: سوطًا نائب عن المفعول المطلق وليس نفسه، ولما لم يكن مراد المصنف بيان المصدر هنا مطلقًا؛ بل بيانه من حيث إنه ينصب مفعولًا مطلقًا.

وصفه الشارح بقوله: المنصوب على المفعول المطلق، وكان الأولى أن يقول على المفعولية المطلقة، أو على أنه المفعول المطلق، أي الذي لم يقيد بجارّ ولا ظرف، بخلاف بقية المفاعيل.

(قوله: ثالثًا) حال من ضمير يجيء العائد على الاسم، وهذا التعريف غير جامع؛ لأنه لا يصدق على المفعول المطلق الذي ليس مصدرًا على القول به، كما مر، إلا أن يجاب بأن المراد يجيء كذلك حقيقة أو حكمًا، فيشمل ذلك من جهة أنه بمعنى المصدر على أنه ليس المراد من ذلك التعريف حقيقة؛ بل المراد التوضيح والتسهيل؛ لأن مجيئه ثالثًا ليس قيدًا، وإنما قيد به نظرًا لما جرى في العرف من تقديم الماضي وتأخير المضارع.

والتثليث بالمصدر وإلا فلا بعد أن يتكلم بالمصدر بعد الماضي، أو يتكلم به أولا ثم يؤتى بعده بالماضي أو يتكلم أولا بالماضي ثم المضارع ثم الأمر ثم المصدر، فتارة يجيء ثانيًا، وتارة يجيء أولًا، وتارة يجيء رابعًا.

(وهو) أي: المصدر المنصوب الواقع مفعولًا مطلقًا (قسمان): قسم (لفظي، و) قسم (معنوي)؛ لأنه لا يخلو إما أن يوافق لفظ المصدر لفظ فعله الناصب له أو لا.

(فإن وافق لفظه) أي: المصدر (لفظ فعله) في حروفه الأصول ومعناه، (فهو) أي: المصدر، (لفظي) سواء وافقه مع ذلك في تحريك عينه، نحو: فرح فرحًا، أو لا، (نحو: قتلته قتلًا)، فحروف قتل هي حروف قتلًا بعينها، إلا أن الفعل مفتوح العين والمصدر ساكن العين.

(وإن وافق) المصدر (معنى فعله) الناصب له (دون) موافقة (لفظه) في حروفه (فهو) أي: المصدر (معنوي)؛ لموافقته للفعل في المعنى دون الحروف، (نحو: جلست قعودًا وقمت وقوفًا).

فإن المصدر الذي هو قعودًا موافق لفعله الذي هو جلس في معناه دون لفظه؛ لأن القعود والجلوس بمعنى واحد، وحروفهما متغايرة، فحروف جلس:

(قوله: في تحريك عينه) أي: مطلق التحريك، وإن اختلف شخص الحركة بدليل تمثيله بفرح فرحًا، فإن عين الأول مكسورة وعين الثاني مفتوحة.

(قوله: بعينها) أي: بحسب الوهم، أي في مثل عينها نوعًا؛ لأن الشخص الواحد لا يوجد بعينه في محل حال وجوده بعينه في محل آخر، فإن ذلك محال فالمراد بقوله: بعينها، أي بعين نوعها.

الجيم واللام والسين، وحروف قعود: القاف والعين والواو والدال.

وكذا تقول في الوقوف والقيام.

وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف إنما يتمشى على مذهب المازني القائل بأن المصدر المعنوي ينصب بالفعل المذكور معه.

وأما على مذهب من يقول: إنه منصوب بفعل مقدر من لفظه، فتقدير جلست قعودًا: جلست وقعدت قعودًا، فلا.

وتمثيله في اللفظ بالمتعدي، وفي المعنوي باللازم؛ للإيضاح لا للتخصيص؛ إذ كل منهما يجري مع المتعدي واللازم.

***

(قوله: الجيم الخ) أي: مسمى الجيم الخ، وكذا قوله: القاف الخ أي مسماها.

(قوله: فلا) أي: فلا يتمشى هذا التقسيم؛ بل يكون المصدر باعتبار فعله لفظيًا أبدًا؛ لأن فعله لا يكون إلا من لفظه.

(قوله: مع المتعدي واللازم) نحو: فرح فرحًا، فهذا لازم مع اللفظي ونحو: أحببته مقة، أي محبة فهذا مصدر معنوي مع فعل متعد

(باب ظرف الزمان وظرف المكان)

المسميين بالمفعول فيه

(ظرف الزمان: هو اسم الزمان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية،

(باب ظرف الزمان وظرف المكان)

الظرف لغة: الوعاء مطلقًا، واصطلاحًا: ما ذكره المتن والشارح.

وإنما جمع المصنف بينهما في باب واحد؛ لتشابههما وتقارب أحكامهما، وأفرد كلا بتعريف يخصه تخليصًا للمبتدئ من ورطة الاشتباه.

(**قوله: هو اسم الزمان**) من إضافة الدال للمدلول.

(**قوله: المنصوب**) خرج المرفوع والمجرور.

(**قوله: باللفظ**) متعلق بمنصوب، وإنما قال: "باللفظ" ليشمل الفعل نحو: صمت يوم الجمعة وغيره مما يعمل عمله.

وقوله: "الواقع فيه" أي في اسم الزمان، فقولك: قدمت يوم الجمعة وقع القدوم في يوم الجمعة، وقس عليه البقية.

والمراد بالوقوع التعلق فهو أعم من أن يكون بطريق الإثبات أو النفي، فيشمل ما قدمت يوم الجمعة.

(**قوله: بتقدير معنى في**) أي: بتضمين معناها، وهي الظرفية خرج ما نصب لا بتقدير معناها بأن كان على تقدير الباء نحو: تمرون الديار، أي بالديار، وعلى تقدير من كالتمييز

سواء فيه المبهم والمختص (نحو: اليوم)، وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، تقول: صمت اليوم، أو يومًا، أو يوم الخميس.

(والليلة)، وهي من غروب الشمس إلى طلوع الفجر، تقول: اعتكفت الليلة، أو ليلة الجمعة.

نحو: طبت نفسًا، أو كان بتقدير لفظ في دون معناها نحو: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾، أو نصب لا بتقدير حرف أصلًا نحو: يومًا من قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾.

فتقدير الشارح معنى لا بد منه؛ لدفع ما أورد على المتن من أن كلامه يقتضي أن نحو: ﴿تَنكِحُوهُنَّ﴾ ظرف؛ لكونه على تقدير في معنى أنه ليس ظرفًا.

وقوله: "الدالة على الظرفية" أخرج التي للتعدية كما في ﴿وَتَرْغَبُونَ﴾ الخ، والتي للسببية والظرفية كون شيء يستقر فيه شيء آخر حقيقة أو حكمًا، كصليت أو صمت يوم الجمعة.

(قوله: سواء فيه المبهم الخ) المبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين نكرة كان نحو: لحظة وحين وساعة، أو معرفة كالحين واللحظة.

والمختص ما دل على زمن مقدر معلومًا كان ذلك المقدر، وهو المعرّف بأل نحو: صمت اليوم، وأقمت العام، أو بالعلمية كصمت رمضان، واعتكفت يوم الجمعة، أو بالإضافة كجئت زمن الشتاء، ويوم قدوم زيد، أو غير معلوم وهو المنكر نحو: سرت يومًا أو يومين أو أسبوعًا، فالمعدود من قبيل المختص، خلافًا لمن جعله قسمًا ثالثًا.

(وغدوة) بالتنوين مع التنكير، وبعدمه مع التعريف، وهي من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس، تقول: أزورك غدوة، أو غدوة يوم الاثنين.

(وبكرة) بالتنوين وتركه على ما تقدم في غدوة، وهي أول النهار، وأول النهار من الفجر على الصحيح، وقيل: من طلوع الشمس، تقول: أجيئك بكرة، أو بكرة النهار.

(**قوله: وغدوة بالتنوين**) وأصله غدو.

(**قوله: مع التنكير**) أي: مع إرادة كونها نكرة لا تختص بمعين، فتطلق على غدوة، أي يوم كان، والتاء فيها حينئذ كالتاء في الوصف كقائمة وضاربة لا تمنع الصرف.

وقوله: "مع التعريف" أي مع إرادتها من يوم معين، والمانع لها من الصرف حينئذ العلمية والتأنيث اللفظي.

وقوله: "من صلاة الصبح" أي من وقت دخول صلاته.

وقوله: "أزورك غدوة" مثال للنكرة.

وقوله: "أو غدوة يوم الاثنين" مثال للمعرفة بالإضافة، وكذا غدوة بلا تنوين إذا أردت بها غدوة معينة. أفاده عبد المعطي.

(**قوله: على الصحيح**) هذا الخلاف بين أهل اللغة وأهل الشرع، فأهل اللغة قالوا: من طلوع الشمس، وأهل الشرع قالوا: من الفجر.

(**قوله: بكرة الخ**) الأول مثال للنكرة، والثاني للمعرفة بالإضافة، وكذا بكرة بلا تنوين إذا أردت معينة، كما تقدم نظيره.

(وسحرا) بالتنوين إذا لم ترد به سحر يوم بعينه، وبلا تنوين إذا أردت به ذلك، وهو آخر الليل قبيل الفجر، تقول: أجيئك يوم الجمعة سحر، أو سحر يوم الجمعة، أو أجيئك سحرًا من الأسحار.

(وغدًا) وهو اسم اليوم الذي

(قوله: قبيل) بمثناة بعد الموحدة مصغرًا اسم للزمن الملاصق للفجر، فهو أخص من قبل؛ لأن قبل يطلق على الزمن المتسع.

(قوله: يوم الجمعة سحر) بلا تنوين؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل عن السحر قال ابن مالك:

والعدل والتعريف مانعا سحر إذا به التعيين قصدًا يعتبر

وهو في مثال الشارح بدل من يوم الجمعة بدل بعض من كل.

قال النبتيتي: ثم لا يخفى عليك أن الشارح قدم أن اليوم من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وذكر هنا أن السحر آخر الليل، وحينئذ فكيف يستقيم أو يناسب أن يقال: أجيئك يوم الجمعة سحر؛ بل المناسب المستقيم أن يقال: أجيئك ليلة الجمعة سحر، فتنبه.

وأجاب ق ل بأنه على حذف مضاف، والتقدير أجيئك ليلة يوم الجمعة سحر، فسحر بدل من المضاف المحذوف.

(قوله: أو سحر يوم الجمعة) بالإضافة، وفيه ما تقدم وهو مثال للمعرف بالإضافة وما بعده مثال للمنكر.

بعد يومك الذي أنت فيه، تقول: أكرمك غدًا.

(وعتمة) وهي ثلث الليل الأول، تقول: آتيك عتمة، أو عتمة ليلة الخميس.

(وصباحًا) وهو أول النهار، تقول: انتظرك صباحًا وصباح يوم الجمعة.

(ومساء) -بالمد- وهو من الظهر إلى آخر النهار، تقول: أجيئك مساء، أو مساء يوم الخميس.

(وأبدًا) وهو الزمان المستقبل الذي لا غاية لمنتهاه، تقول: لا أكلم زيدًا أبدا وأبد الآبدين.

(**قوله: بعد يومك**) أي: متصلًا به، فكان الأولى أن يقال عقبه، ولم يذكر التنوين وعدمه في غد وما بعده؛ لأنها منونة دائمًا مع عدم الإضافة وأل.

(**قوله: وهي ثلث الليل الأول**) أي: من بعد العشاء أو من قبيل وقتها ق ل.

(**قوله: وهو أول النهار**) أي: من الفجر إلى الزوال؛ لأنه مقابل المساء.اهـ. ق ل.

(**قوله: إلى آخر النهار**) وقد يمتد إلى نصف الليل، ويعقبه الصباح على ما تقدم ق ل.

(**قوله: وهو الزمان المستقبل**) فلا يصح ما صحبتك أبدًا. ق ل.

(**قوله: أو أبد الآبدين**) أي: الموجودين في الأبد، فكأنه قال: لا أكلم زيدًا ما دام أحد موجودًا في الأبد. اهـ. من عبد المعطي.

(وأمدًا) وهو ظرف لزمن مستقبل، تقول: لا أكلم زيدًا أمدًا، أو أمد الدهر، أو أمد الداهرين.

(وحينا) وهو اسم لزمن مبهم، تقول: قرأت حينا، أو: حين جاء الشيخ.

(وما أشبه ذلك)، من أسماء الزمان المبهمة، نحو: وقت وساعة وزمان والمختصة نحو: ضحى وضحوة.

واعلم أن هذه الأمثلة منها ما هو ثابت التصرف والانصراف كيوم وليلة.

ومنها ما هو منفي التصرف والانصراف، نحو: سحر، إذا كان ظرفًا ليوم بعينه، فإنه لا ينون؛ لعدم انصرافه، ولا يفارق النصب على الظرفية؛ لعدم تصرفه.

(**قوله: وأمدا**) هو بمعنى أبدًا، ولو قال الشارح هكذا لكان أخصر وأوضح.

(**قوله: أو أمد الداهرين**) أي: الموجودين في الدهر، فكأنه قال: لا أكلم زيدًا ما دام أحد موجود في الدهر. اهـ. من عبد المعطي.

(**قوله: نحو: ضحى وضحوة**) قال في القاموس: الضحوة والضحية كعشية ارتفاع النهار والضحى فويقه ويذكر. اهـ.

(**قوله: ثابت التصرف والانصراف**) التصرف وهو وقوعه خبرًا أو مبتدأ أو فاعلًا أو مفعولًا أو مضافًا إليه أو حالًا أو غير ذلك، والانصراف الجر بالكسرة مع التنوين أو أل أو الإضافة.

ومنها ما هو ثابت التصرف منفي الانصراف، نحو: غدوة وبكرة علمين.

ومنها ما هو ثابت الانصراف منفي التصرف نحو: عتمة ومساء.

(وظرف المكان: هو اسم المكان) (المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية، (نحو: أمام)، وهو بمعنى قدام، تقول: جلست أمام الشيخ، أي: قدامه.

(قوله: نحو: غدوة وبكرة علمين) أي: لأنهما ممنوعان من الصرف حينئذ للعلمية والتأنيث اللفظي، ويخرجان عن النصب على الظرفية إلى غيره.

وأشار بقوله: نحو: إلى أن لهما نظائر، وهو كذلك كشعبان ورمضان خلافًا لمن زعم أنه ليس هناك غيرهما. اهـ. من عبد المعطي.

(قوله: نحو: عتمة ومساء) أي: وعشيًّا وعشية وعشاء وصباحًا، وكذا عند فإنها لا تستعمل إلا ظرفًا أو مجرورة بمن خاصة، ومن هنا حكموا باللحن على ما اشتهر على ألسنة العامة في كتب مراسلاتهم من قولهم: الواصل إلى عندكم.

(قوله: المبهم) بالرفع صفة الاسم، وإنما قيده بالمبهم وأطلقه في ظرف الزمان؛ لأن ظرف المكان لا يكون إلا مبهمًا. اهـ. من عبد المعطي.

(قوله: المنصوب باللفظ) أي: الشامل للفعل وما أشبهه كما مر، وألحق بهذا الظرف أسماء المقادير نحو: سرت فرسخًا وبريدًا وما صيغ من الفعل كرميت مرمى زيد، وجلست مجلس عمرو، ولا يكون العامل في هذا إلا من جنسه فلا يقال: جلست مقعد زيد

(وخلف) وهو ضد قدام تقول: جلست خلفك.

(وقدام) وهو مرادف الأمام تقول: جلست قدام الأمير.

(ووراء) -بالمد- وهو مرادف الخلف، تقول: جلست وراءك.

(وفوق) وهو المكان العالي تقول: جلست فوق المنبر.

(وتحت) وهو ضد فوق، تقول: جلست تحت الشجرة.

(وعند) وهو لما قرب من المكان، تقول: جلست عند زيد، أي: قريبًا منه.

(ومع) وهو اسم لمكان الاجتماع، تقول: جلست مع زيد، أي: مصاحبًا له.

(وإزاء) وهو بمعنى مقابل، تقول: جلست إزاء زيد، أي: مقابله.

(وحذاء) -بالذال المعجمة والمدّ- بمعنى قريبًا تقول: جلست حذاء زيد، أي: قريبًا منه.

(وتلقاء) بمعنى إزاء، تقول: جلست تلقاء الكعبة.

(وهنا) -بضم الهاء وتخفيف النون- اسم إشارة للمكان القريب، تقول: جلست هنا، أي في المكان القريب.

(وثم) -بفتح الثاء المثلثة- اسم إشارة للمكان البعيد، تقول: جلست ثم، أي: هناك في المكان البعيد.

(وما أشبه ذلك) من أسماء المكان والأمكنة المبهمة نحو: يمين، وشمال، وما أشبهها.

(باب الحال)

(الحال هو: الاسم) الفضلة (المنصوب) بالفعل وشبهه،

(باب الحال)

أصله حول قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهي تذكر وتؤنث.

وهي لغة ما عليه الشخص من خير أو شر، واصطلاحًا ما ذكره المتن والشارح.

(قوله: الاسم) صريحًا وهو ظاهر أو تأويلًا كالجملة الواقعة حالًا نحو: جاء زيد يضحك، فإن الحال تكون جملة ماضوية ومضارعيَّة واسمية وظرفًا وجارًّا ومجرورًا، وهي في جميع ذلك في محل نصب على الحال، فخرج الفعل والحرف.

(قوله: الفضلة) والمراد بالفضلة هنا ما ليس جزءًا من الكلام لا ما يستغني الكلام عنه، فلا يخرج نحو: كسالى من قوله تعالى: ﴿قَامُوا۟ كُسَالَىٰ﴾، فإنه حال، ولا يستغنى الكلام عنه، وخرج بالفضلة الخبر من نحو قولك: زيد ضاحك، فإن ضاحكًا وإن كان اسمًا مبينًا للهيئة فهو عمدة لا فضلة.

(قوله: المنصوب) هذه صفة لازمة له؛ لأنه لا يكون إلا كذلك؛ لأنه فضلة والنصب إعراب الفضلات؛ لكن نصبه لا بأيّ نصب؛ بل مقيد بكونه الفعل أو شبهه.

فخرج النعت؛ لأنه ليس كذلك، أي ليس منصوبًا بالفعل أو شبهه؛ وإنما هو تابع للمنصوب، هكذا قال الشيخ النبتيتي.

وقد يقال عليه النعت أيضًا منصوب بالفعل أو شبهه؛ لأن العامل في التابع هو العامل في المتبوع على أن هذا القيد إذا كان مخرجًا للنعت لا يصح قوله: إنه صفة لازمة، أي لا حاجة إليها كذا في الحاشية.

(المفسر لما انبهم من الهيئات) أي: الصفات اللاحقة للذوات العاقلة وغيرها. وتجيء الحال من الفاعل

وأقول: والأولى أن يقال: إن النعت خارج بقيد ملحوظ في قوله: المنصوب، أي المنصوب لزومًا؛ لأن نصبه ليس بلازم؛ بل هو تابع للمنعوت. كذا أفاده الأشموني هذا، والمراد بشبه الفعل هنا ما يعمل عمله، ويشاركه في الحروف الأصلية كاسم الفاعل والمصدر مثلًا، أو ما يفهم منه معنى الفعل، ولا يشاركه في الحروف الأصلية، كالظرف واسم الإشارة.

(قوله: المفسر لما انبهم) أي: خفي واستتر، أي لما لم يعلم.

وقوله: من الهيئات جمع هيئة، وهي الصفة محسوسة أو غير محسوسة، كما قال الشارح، أي الصفات فالمحسوسة كجاء زيد راكبًا وغيرها نحو: تكلم زيد صادقًا.

والمعنى أن الحال إنما جيء بها قصدًا لتبيين حالة صاحبها وقت إيقاع الفعل منه.

وهذا القيد -أعني المفسر الخ- مخرج للتمييز المشتق نحو: لله دره فارسًا، فإنه تمييز على الصحيح؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة؛ بل لبيان المتعجب منه، فالتعجب من الفروسية لا فيها؛ لأن التمييز على تقدير من لا في.

ومخرج أيضًا نعت النكرة المنصوب نحو: رأيت رجلًا راكبًا؛ لأن راكبًا مذكور لتخصيص المفعول، فبيان الهيئة بالتمييز والنعت وقع ضمنًا لا قصدًا.

فخرج بقوله: المفسر الخ؛ لأن المراد المقصود منه بالذات تفسير ما انبهم من الهيئات.

نصًّا، (نحو: جاء زيد راكبًا)، فراكبًا: حال من زيد، وزيد: فاعل بجاء.

(و) من المفعول نصًّا، (نحو: ركبت الفرس مسرجًا)، فمسرجًا: حال من الفرس، والفرس: مفعول بركبت.

(و) محتملة لأن تكون من الفاعل أو من المفعول، نحو: (لقيت عبد الله راكبًا)، فراكبًا: حال محتملة؛ لأن تكون من التاء التي هي فاعل لقي، أو من عبد الله الذي هو مفعول لقي.

(وما أشبه ذلك) من الأمثلة.

(قوله: نصًّا) أي: غير محتملة؛ لأن تكون من غيره ولا فرق فيه بين الظاهر والمضمر، ومن المضمر نحو: زيد في الدار قائمًا؛ لأن قائمًا حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور العائد على زيد وهو فاعل.

(قوله: ومن المفعول) لا فرق فيه بين اللفظي كما مثل، أو الحكمي نحو قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾، فالعامل هنا إما معنى ها التنبيه، أي أنبه، أو معنى ذا أي أشير، وحينئذ يكون بعلي مفعولًا به، وشيخًا حال منه، ولم يقيد المفعول ومثاله يشهد بأن المراد المفعول به، ويحتمل أن المراد به الأعم ولا ينافيه المثال؛ لصحة مجيئها من المنادى نحو: أيا ربنا منعمًا، ومن المفعول معه نحو: سرت والنيل جاريًا، ومن المفعول المطلق نحو: ضربت الضرب شديدًا. أفاده ق ل.

(قوله: محتملة؛ لأن تكون الخ) ولا يصح أن تكون حالًا منهما معًا، وإلا لقال راكبين.

ولا تجيء الحال من المبتدأ، وتجيء من الفاعل والمفعول كما تقدم، وتجيء من المجرور بالحرف، نحو: مررت بهند جالسة، ومن المجرور بالمضاف، نحو قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾، فميتًا: حال من أخيه. والغالب أن الحال لا تكون إلا مشتقة

(قوله: من المبتدأ) أي: على الصحيح خلافًا لسيبويه، وتجيء من الخبر نحو: هذا زيد قائمًا، وفي مجيئها من اسم كان خلاف.

(قوله: ومن المجرور بالمضاف) وهو المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف جزءًا منه كمثال الشارح، أو كالجزء في صحة الاستغناء عنه بالمضاف إليه كقوله تعالى: ﴿أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾، فإن حنيفًا حال من إبراهيم، وهو مضاف إليه.

ويصح الاستغناء به عن المضاف الذي هو ملة، فلو قيل في غير القرآن: "أن اتبع إبراهيم حنيفًا" لصح أو يكون المضاف مما يصح عمله في الحال، كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما نحو: هذا ضارب هند مجردة، وأعجبني قيام زيد مسرعًا، فإن فقد واحد من هذه الثلاثة لا يجيء الحال من المضاف إليه، فلا يصح جاء غلام هند جالسة.

قال ابن مالك:

ولا تجز حالًا من المضاف له ... إلا إذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزء ماله أضيفا ... أو مثل جزئه فلا تحيفا

(قوله: والغالب أن الحال الخ) أي: الكثير فيها خمسة أمور أن تكون مشتقة بأن تكون دالة على ذات باعتبار معنى هو المقصود، وذلك هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة

منتقلة، (ولا تكون الحال إلا نكرة، ولا تكون إلا بعد تمام الكلام، ولا يكون صاحبها إلا معرفة) كما تقدم من الأمثلة، من ذلك: جاء زيد راكبًا، فراكبًا:

المشبهة واسم التفضيل، وإنما كان الكثير فيها الاشتقاق؛ لأنها تدل على حدث وصاحبه، وما كان كذلك لا بد أن يكون مشتقًّا أو مؤولًا به نحو: مررت بقاع عرفج، أي خشن.

(**قوله: منتقلة**) أي: مفارقة لصاحبها غير لازمة له؛ لكونها مأخوذة من وصف غير لازم، فلا تقول: جاء زيد طويلًا؛ إذ لا فائدة فيها.

(**قوله: نكرة**) لأن المقصود بيان الهيئة، وذلك حاصل بلفظ النكرة فلا حاجة لتعريفه صونًا للفظ عن الزيادة، والخروج عن الأصل لغير غرض وتنكيرها وصف دائم نظرًا للحقيقة؛ لأن ما جاء معرفة في الظاهر فقط نحو: جاء زيد نحوه، فهو مؤول بالنكرة، كما سيشير إليه الشارح بقوله: "بمعنى منفردًا".

فقوله: والغالب بالنظر للصورة، والظاهر وهذا مذهب البصريين.

وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقًا بلا تأويل، فأجازوا جاء زيد الراكب، وفصل الكوفيون فقالوا: إن تضمنت معنى الشرط صح تعريفها لفظًا نحو: عبد الله المحسن أفضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان.

وصح مجيئهما بلفظ المعرفة؛ لتأويلهما بالشرط؛ إذ التقدير عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء، فإن لم تتضمن معنى الشرط لم يصح تعريفها، فلا يصح جاء زيد الراكب؛ إذ لا يصح جاء زيد إن ركب.

(**قوله: بعد تمام الكلام**) لكونها فضلة.

(**قوله: إلا معرفة**) لأنه محكوم عليه فلا يكون نكرة إلا بمسوغ كما قال ابن مالك:

حال مشتقة من الركوب، ومنتقلة غير لازمة، واقعة بعد تمام الكلام، وصاحبها زيد وهو معرفة بالعلمية.

وقد يتخلف جميع ذلك: فمن تخلف الاشتقاق قوله تعالى: ﴿فَانفِرُوا ثُبَاتٍ﴾، فثبات -بمعنى متفرقين- حال جامدة.

ومن تخلف الانتقال: ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ فمصدقًا: حال لازمة غير منتقلة.

ومن تخلف التنكير: جاء زيد وحده، فوحده: حال معرفة، وهي بمعنى منفردًا.

ومن تخلف وقوع الحال بعد تمام الكلام نحو: كيف جاء زيد؟، فكيف: حال متقدمة على تمام الكلام.

ولم ينكر غالبًا ذو الحال إن لم يتأخر أو يخصص أو يبن
من بعد نفي أو مضاهية كلا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلًا

فقول المتن: "إلا معرفة" أي أو نكرة معها مسوغ.

(قوله: حال جامدة) أي: في الظاهر أما في الحقيقة فهي مشتقة؛ لأنها في معنى متفرقين كما أشار إليه الشارح.

(قوله: ومن تخلف التنكير) في الظاهر كما تقدم.

(قوله: على تمام الكلام) والمعنى على أي حال جاء زيد، وتقدم الحال واجب؛ لأن كيف لها الصدارة لتضمنها الاستفهام.

والمراد بتمام الكلام أن يأخذ المبتدأ خبره والفعل فاعله، سواء توقف حصول الفائدة على الحال، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ أم لا، نحو: جاء زيد راكبًا.

ومن تخلف تعريف صاحب الحال نحو: وصلى وراءه رجال قيامًا.

والمراد بصاحب الحال من الحال وصف له في المعنى، ألا ترى أن راكبًا في قولنا: "جاء زيد راكبًا" وصف لزيد في المعنى.

***

(قوله: فاعله) الأولى أن يقول: مرفوعه، أي إن كان صاحب الحال مرفوعًا، فإن كان الحال من المفعول فحقها أن تتأخر عنه.اهـ. ش.

(قوله: ومن تخلف تعريف صاحب الحال) أي: بأن يكون نكرة بلا مسوغ مما تقدم في كلام ابن مالك.

(قوله: نحو: وصلى الخ) أي: وهو مقصور على السماع

(باب التمييز)

أي: التفسير، (التمييز: هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات)، أو من النسب.

(باب التمييز)

هو لغة: فصل الشيء عن غيره قال تعالى: ﴿وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾.

واصطلاحًا: الاسم المنصوب الخ، فحينئذ التمييز في كلامه مصدر أريد به اسم الفاعل، أي الكلمة المميزة المخصوصة.

(قوله: هو الاسم) أي: الصريح؛ لأن التمييز لا يكون جملة، وهذا مما فارق فيه التمييز الحال.

(قوله: المنصوب) خرج المجرور فلا يطلق القول فيه فإن منه ما ليس بتمييز مثل رجل، ومنه ما هو تمييز كثلاثة رجال وقفيز برّ، والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به، وأما إخراج المرفوع فلا إشكال فيه.

(قوله: المفسر) مخرج لما عدا الحال من المنصوبات.

وقوله: من الذوات مخرج للحال، فإنه يرفع الإبهام، ولكن لا عن ذات، وإنما يرفعه عن هيئة الذات.

(قوله: أو من النسب) إشارة إلى أن في كلام المتن اكتفاء بدليل التمثيل له الآتي، وإلى أن التمييز نوعان: مفسر لما انبهم من النسب، ويسمى تمييز الجملة، وهو ما رفع إبهام نسبة في جملة، وهو نوعان: محوّل، وغير محول.

فالثاني (نحو قولك: تصبب زيد عرقًا، وتفقأ) -أي: امتلأ- (بكر شحمًا، وطاب محمد نفسًا).

فعرقا: تمييز لإبهام نسبة التصبب إلى زيد، وشحمًا: تمييز لإبهام نسبة التفقؤ إلى بكر، ونفسًا: تمييز لإبهام نسبة الطيب إلى محمد.

وأصل الكلام: تصبب عرق زيد، وتفقأ شحم بكر، وطابت نفس محمد، فحوَّل الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه، فحصل إبهام في النسبة، فجيء بالمضاف الذي كان فاعلًا، وجعل تمييزًا.

والمحول ثلاثة أقسام: محول عن الفاعل كالأمثلة الثلاثة أول في كلامه، ومحول عن المفعول نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾، فإن الأصل عيون الأرض.

ومحول عن المبتدأ نحو: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾.

وغير المحول عن شيء أصلًا نحو: امتلأ الإناء ماء، فهذا ليس محولًا عن فاعل، وأصله امتلأ ماء الإناء، ولا عن المفعول وأصله ملأت ماء الإناء، ولا عن مبتدأ وأصله ماء الإناء امتلأ؛ لأن الماء مالئ لا ممتلئ.

والنوع الثاني من نوعي التمييز مفسر لما انبهم من الذوات، ويسمى تمييز مفرد، وهو ما رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة وهو الواقع بعد العدد الصريح، نحو: اشتريت عشرين غلامًا الخ.

والعدد الكنائي، وهو تمييز كم نحو: كم عبد ملكت، أو بعد المقادير من وزني كرطل زيتًا، أو كيلي كقفيز برًّا أو مساحي كشبر أرضًا وشبهها مما أجرته العرب مجراها في الافتقار إلى مميز، وهو الأوعية المراد بها المقدار كذنوب ماء وحب عسلًا ونحى سمنًا.

والباعث على ذلك أن ذكر الشيء مبهمًا ثم ذكره مفسرًا أو وقع في النفس.

والناصب للتمييز في هذه الأمثلة هو الفعل المسند إلى الفاعل.

(و) مثال الأول، أعني: تمييز الذوات، نحو قولك: (اشتريت عشرين غلامًا، وملكت تسعين نعجة)، فغلامًا: تمييز للإبهام الحاصل في ذات عشرين، ونعجة: تمييز للإبهام الحاصل في ذات تسعين؛ لأن أسماء الأعداد مبهمة؛ لكونها صالحة لكل معدود. ومنه تمييز المقادير كرطل زيتًا، وقفيز برا، وشبر أرضًا، وما أشبه ذلك.

والناصب للتمييز بعد الأعداد والمقادير ما يدل على عدد أو مقدار.

(قوله: ومنه) أي: من تمييز الذوات الخ.

يفهم من قوله: هنا ومنه الخ، كما يفهم من عطفه المقادير على الأعداد في قوله: "الآتي".

والناصب للتمييز بعد الأعداد والمقادير الخ أن العدد ليس من جملة المقادير، وهو قول المحققين؛ لأن المراد بالعدد ما أريدت حقيقته، وبالمقدار ما لم ترد حقيقته؛ بل مقداره حتى إنه تصح إضافة لفظ المقدار إليه والعدد ليس كذلك، فتقول: عندي مقدار رطل زيتًا، ولا تقول: عندي مقدار عشرين رجلًا، فالمراد بالعشرين نفس الرجال، والمراد بالرطل كمية الزيت.

(قوله: ما يدل على عدد الخ) وهو الاسم الواقع قبله المفسر به.

وقوله: (وزيد أكرم منك أبا، وأجمل منك وجهًا) ليس من هذا القسم، وإنما هو من قسم تمييز النسبة، فكان حقه أن يقدم على ذكر العدد.

فإذا قلت: عشرون درهمًا، فالناصب لدرهمًا عشرون، وكذا رطل وقفيز وغيرهما من المقادير، وما أشبهها، وجاز أن تعمل مع جمودها؛ لأنها أشبهت اسم الفاعل لطلبها اسمًا بعد تمامها.

ومعنى تمام الاسم أن يمتنع من الإضافة، فقولك: عشرون رجلًا شبيه بضاربين رجلًا.

(**قوله: وإنما هو من قسم تمييز النسبة**) وإنما أخره، وفصل بينه وبين مشاركه في الاسم؛ لأن له شرطًا في النصب بخلاف نصب ما تقدم، كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله: "وشرط نصب التمييز الخ" فهو قسم مستقل برأسه؛ لكن كان عليه أن يذكر ما يعرف به أنه ليس من قسم تمييز الذوات، ولعله اكتفى بكونه معلومًا بين أهل الفن.

قال الفيشي: اعلم أن النكرة الواقعة بعد أفعل التفضيل نوعان: أحدهما: فاعل في المعنى مثل ما مثل به المصنف، وهو السببي، وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل فعلًا نحو: أنت أعلى منزلًا، فإنه يصلح لذلك أيضًا أن تقول: "علا منزلك" فهذا النوع ينصب على التمييز، والآخر أن لا يكون فاعلًا في المعنى، وهو ما أفعل التفضيل بعضه، وعلامته أن يحسن وضع بعض موضع أفعل، ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة نحو: أنت أفضل فقيه، فإنه يحسن فيه ذلك، فتقول: أنت بعض الفقهاء، فهذا النوع يجب جره بالإضافة إلا أن يكون أفعل التفضيل مضافًا إلى غيره، فينصب نحو: أنت أكرم الناس رجلًا.اهـ.

وشرط نصب التمييز الواقع بعد اسم التفضيل أن يكون فاعلًا في المعنى كما في هذين المثالين، ألا ترى أنك لو جعلت مكان اسم التفضيل فعلًا، وجعلت التمييز فاعلًا، وقلت: "زيد كرم أبوه وجمل وجهه" لصح.

وإنما قلنا إنهما تمييز النسبة؛ لأن الأصل أبو زيد أكرم منك ووجهه أجمل منك، فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه، وجعل المضاف تمييزًا، فصار: زيد أكرم منك أبا وأجمل منك وجهًا.

فزيد: مبتدأ، وأكرم: خبره، ومنك: جار ومجرور متعلق بأكرم، وأبا: منصوب على التمييز، وأجمل: معطوف على أكرم، ومنك جار ومجرور متعلق بأجمل، ووجها: تمييز.

(ولا يكون) التمييز (إلا نكرة) خلافًا للكوفيين، ولا حجة لهم في قوله:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ... صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

لإمكان حمل أل على الزيادة.

قال في الألفية:

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا ... مفضلًا كأنت أعلى منزلا

(**قوله: وأبا منصوب على التمييز**) والناصب له ولوجها بعده أفعل التفضيل.

(**قوله: على الزيادة**) والأصل طبت نفسًا

باب الاستثناء

وهو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها ما لولاه لدخل في الكلام السابق.

(باب الاستثناء)

يصح حمله على المستثنى وهو المناسب؛ لأن الكلام في المنصوبات من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، وهو الاسم الواقع بعد إلا أو إحدى أخواتها، ويصح حمله على المصدر، وهو الإخراج، وعلى الأول يكون في كلام الشارح استخدام لذكره الاستثناء بمعنى المستثني، وإعادة الضمير عليه في قوله: وهو الإخراج بمعنى المصدر.

(قوله: وهو) أي: اصطلاحًا، أما لغة فمعناه: مطلق الاخراج.

(قوله: الإخراج) أي: الدلالة على الخروج لا أن المتكلم أدخل المستثنى في المستثنى منه، ثم أخرجه وإلا لزم التناقض، والاخراج جنس وبإلا فصل أخرج الاخراج بالصفة والشرط والغاية وغير ذلك.

وقوله: ما مفعول اخراج، أي شيأ.

وفي بعض النسخ: لما .

وقوله: لولاه، أي: لولا الاخراج موجود، فلولا جارة للضمير الواقع في محل الرفع بالابتداء والخبر محذوف هذا قول سيبويه.

وقال أبو الحسن الأخفش: أن لولا غير جارة، وأن الضمير بعدها مرفوع، ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع.

وقوله: لدخل أي ذلك الشيء المعبر عنه بما، أي لتوهم السامع دخوله.

(وحروف الاستثناء) أي: أداوته (ثمانية)، وسماها حروفًا تغليبًا، (وهي) في الحقيقة ثلاثة أقسام:

حرف باتفاق، وهو: (إلا)، واسم باتفاق، (و) هو: (غير، وسوى) كرضا، (وسوى) كهدى، (وسواء) كسماء، ومتردد بين الفعلية والحرفية، (و) هو: (خلا، وعدا، وحاشا).

وللمستثنى بهذه الأدوات حالات: (فالمستثنى بـإلا ينصب) وجوبًا (إذا كان الكلام) قبلها (تامًا موجبًا).

والمراد بالتام: أن يذكر فيه المستثنى منه، والمراد بالموجب – بفتح الجيم– ما لا يسبقه نفي ولا شبهه.

وقوله في الكلام السابق أي في منطوقه بالنسبة للاستثناء المتصل، أو مفهومه بالنسبة للمنقطع، فإذا قيل: جاء القوم فهم عرفا مجيء ما يتعلق بهم أيضًا، فقولك: إلا الحمير اخراج من هذا المفهوم، والمراد بالسابق الذي حقه السبق وإن تأخر لفظًا.

(قوله: ثمانية) بناء على أن كلا من لغات سوى أداة مستقلة.

(قوله: في الحقيقة) أي: نفس الأمر.

(قوله: كسماء) وكبناء فاللغات أربع.

(قوله: ينصب وجوبًا الخ) أي: سواء كان الاستثناء متصلا كما مثل أو منقطعًا، كقام القوم إلا حمارا، وكان عليه أن يمثل له وتكريره مثال المتصل للتوضيح للمبتدئ.

وذلك (نحو) قولك: (قام القوم إلا زيدًا)، فقام: فعل ماض، والقوم: فاعل، وإلا: حرف استثناء، وزيدًا: منصوب بإلا على الاستثناء.

(و) مثله: (خرج الناس إلا عمرًا)، فخرج: فعل ماض، والناس: فاعل، وإلا: حرف استثناء، وعمرًا: منصوب بإلا على الاستثناء.

والاستثناء في هذين المثالين من كلام تام موجب، أما كونه تامًا فلذكر المستثنى منه، وهو القوم في المثال الأول، والناس في المثال الثاني، وأما كونه موجبًا فلأنه لم يسبق بنفي ولا شبهه.

(وإن كان الكلام) الذي قبل إلا (منفيًا)، بأن تقدم عليه نفي أو شبهه، وكان (تامًا) بأن ذكر المستثنى منه، (جاز فيه)، أي: في المستثنى، (البدل) من

(قوله: بأن تقدم عليه نفي وشبهه) مثل للنفي، ومثال شبهه -وهو النهي والاستفهام-: لا يقم أحد إلا زيد، وهل قام أحد إلا زيد، والمراد بالنفي ما يشمل النفي لفظا ومعنى.

كما مثل أو معنى فقط كقوله:

وبالصريمة منهم منزل خلق عاف تغير إلا النؤى والوتد

فإن تغير بمعنى لم يبق على حاله.

(قوله: جاز فيه البدل) وهو الراجح، وهذا في المتصل، أما المنقطع فإن لم يمكن تسلط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا نحو: ما زاد هذا المال إلا ما نقص، وما نفع أحد إلا ما ضر؛ إذ لا يقال: زاد النقص ونفع الضر .

المستثنى منه، بدل بعض من كل سواء كان المستثنى منه مرفوعًا أو منصوبًا أو مخفوضًا، (و) جاز أيضًا (النصب) بإلا (على الاستثناء نحو) قولك: (ما قام القوم إلا زيد) بالرفع على البدل من القوم، ويجب في بدل البعض من الكل اتصاله بضمير المبدل منه لفظًا أو تقديرًا، وهو ههنا مقدر، وتقديره: إلا زيد منهم، (و) يجوز: (إلا زيدًا) بالنصب على الاستثناء.

ونحو قولك: "ما مررت بالقوم إلا زيد" بالجر على البدل، وإلا زيدًا بالنصب على الاستثناء.

ونحو قولك: ما رأيت القوم إلا زيدًا، بالنصب لا غير، سواء جعلته بدلا من المنصوب، أو منصوبًا بإلا على الاستثناء.

وإن أمكن تسلطه فأهل الحجاز يوجبون النصب، فيقولون: ما فيها أحد إلا حمارا، وبنو تميم يجيزون البدل، ويختارون النصب.

وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه؛ وجب نصبه مطلقًا، أي متصلا كان أو منقطعا، فتقول: ما قام إلا زيدا القوم، وما فيها إلا حمارا أحد، ولا يجوز الاتباع؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع.

والحاصل أن النصب واجب في المقدم مطلقًا، وفي المؤخر من كلام تام موجب، وكذا من كلام تام منفي أو شبهه إذا لم يمكن تسلط العامل إجماعا، وكذا إن أمكن عند البصريين في المنقطع، ويترجح البدل في المتصل ويضعف النصب، ويكون على حسب العوامل في المفرغ.

ويظهر أثر الاحتمالين في الناصب له ما هو، وفي تقدير الضمير وعدمه، فعلى تقدير أن يكون بدلا فالناصب له رأيت مقدرًا، بناء على أن البدل على نية تكرار العامل وهو الصحيح، ويجب تقدير الضمير معه على ما مر.

وعلى تقدير أن يكون منصوبًا على الاستثناء يكون الناصب له إلا على الصحيح عند ابن مالك، ولا يحتاج إلى تقدير ضمير.

(وإن الكلام) منفيًا (ناقصًا) بأن لم يذكر المستثنى منه، منفيًا بأن وتقدم عليه نفي أو شبهه (كان) المستثنى (على حسب العوامل) المقتضية له من رفع ونصب وخفض، وألغى عمل إلا.

فإن كان ما قبل إلا يطلب فاعلًا رفعت المستثنى على الفاعلية، (نحو: ما قام إلا زيد)، فزيد مرفوع على الفاعلية بقام، وإلا ملغاة.

(و) إن كان ما قبل إلا يطلب مفعولًا نصبت المستثنى على المفعولية، نحو: (ما ضربت إلا زيدًا)، فزيدًا: منصوب على المفعولية بضرب، وإلا ملغاة.

(**قوله: وتقدم عليه نفي**) سواء كان ملفوظًا به كما مثل أم معنويًّا كما في قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾، فإن معناه لا يريد الله إلا إتمام نوره.

وقوله: "أو شبهه" تقدم أنه النهي والاستفهام، وإنما شرط فيه النفي أو شبهه؛ لأنه لا يفيد بدونه غالبًا، فلو فرضنا أنه أفاد بدونه مثل: قرأت إلا يوم الخميس، لم يحتج إليه، ويشترط فيه أيضًا الاتصال فلا يكون منقطعًا.

(و) إن كان ما قبل إلا يطلب جارًّا ومجرورًا يتعلق به خفضت المستثنى بحرف جر، نحو: (ما مررت إلا بزيد) فزيد مخفوض بالباء متعلق بمرّ، وإلا ملغاة.

ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغًا؛ لأن ما قبل إلا من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها.

هذا حكم المستثنى بإلا، (و) أما (المستثنى بغير وسوى) -بكسر السين- (وسوى) -بضمها- مع القصر فيهما (وسواء) -بالمد وفتح السين أفصح من كسرها- فهو (مجرور) بإضافة غير وسوى وسوى وسواء إليه (لا غير) أي: لا يجوز فيه غير الجر.

وحذف ما أضيف إليه غير، وبناؤه على الضم تشبيهًا بقبل وبعد.

(قوله: ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغًا؛ لأن ما قبل إلا من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها) أي: لم يعمل في المستثنى منه؛ بل تسلط على ما بعد إلا وحينئذ تكون إلا من حيث اللفظ وجودها كعدمها؛ لأنك تحذف المستثنى منه، وتقيم المستثنى مقامه فيعرب بإعرابه، وأما من حيث المعنى فلها تأثير فالمفرغ في الحقيقة هو العامل، فتسمية الاستثناء به مجازية.

(قوله: تشبيهًا) أي: حالة كونه مشبهًا لها بقبل وبعد، أي في الإبهام إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه ولا من قوله: لا غير نافية بمعنى ليس، والمضاف إليه لفظ غير محذوف هو وخبر لا، والتقدير لا غير الجر جائزًا، فتقول في إعرابه: لا نافية بمعنى ليس ترفع

وتعطي غير وسوى وسوى وسواء ما يعطاه الاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب لكن على الحال، ومن جواز الاتباع بعد التام المنفي، ومن الإجراء على حسب العوامل في الناقص المنفي.

الاسم وتنصب الخبر، وغير اسمها مبني على الضم لحذف المضاف إليه، ونية معناه في محل رفع وخبرها المحذوف منصوب، والأصل لا غير الجر جائزًا.

وقال بعضهم: إن لا لنفي الجنس، وغير مبني على الضم لما تقدم في محل نصب اسم لا، وخبرها المحذوف مرفوع كما هو الغالب إذا علم.

قال ابن هشام في شرح الشذور ما معناه: ولا يحذف ما تضاف إليه غير وتبنى هي على الضم إلا بعد ليس خاصة، وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم لا غير فلم تتكلم به العرب.اهـ.

وعدّ في المغني لا غير لحنًا، وجوزه ابن مالك.

(قوله: لكن على الحال) أي: لكن نصب غير فيما يجب فيه نصب المستثنى على الحال لا على الاستثناء، فتقول: قام القوم غير زيد، وما قام القوم غير حمار، بالنصب على ما تقدم.

(قوله: المنفي) نحو: ما قام القوم غير زيد، بالرفع راجحًا على البدل وبالنصب على الحال مرجوحًا.

(قوله: في الناقص المنفي) نحو: ما قام غير زيد، وما رأيت غير عمرو، وما مررت بغير بكر، وقس عليها سوى بسائر لغاتها.

(والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز نصبه وجره) على تقدير الحرفية والفعلية، (نحو: قام القوم خلا زيدًا) بالنصب، على أن خلا فعل ماض، وفاعله: ضمير مستتر فيه وجوبًا، وزيدًا: مفعول به، (و) خلا (زيد) بالجر، على أن خلا: حرف جر، وزيد مجرور بخلا.

(وعدا عمرا) بالنصب، على أن عدا: فعل ماض، وفاعله: مستتر فيه وجوبًا، وعمرًا: مفعول به، (و) عدا (عمرو) بالجر، على أن عدا حرف جر، وعمرو مجرور بعدا.

(قوله: وفاعله مستتر فيه وجوبًا) وهو عائد على البعض المفهوم من كله السابق كالقوم في المثال، والتقدير عدا بعضهم عمرًا.

(قوله: وعدا عمرو بالجر الخ) جواز الوجهين مختص بحال تجرد دخلًا وعدا عن ما المصدرية، كما يرشد إلى ذلك تمثيل المصنف، وهو الذي عليه الجمهور.

أما إذا دخلت عليهما ما تعين النصب؛ لأن ما المصدرية لا يليها حرف الجر، وإنما توصل بالجمل فتتعين عدا وخلا حينئذ للفعلية، وأجاز الجر بهما بعضهم في حالة الاقتران؛ لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية، وهو إن قاله بقياس ففاسد؛ لأن ما لا تزاد قبل الجار؛ بل بعده نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾، وإن قاله بالسماع فشاذ بحيث لا يحتج به، وأما حاشا فلا حاجة لتقييدها بالتجرد عن ما؛ لأنها لا تدخل عليها إلا شذوذًا كقوله:

فأما الناس ما حاشا قريشًا   فإنا نحن أفضلهم فعالا

(وحاشا بكرا وبكر) بالنصب والجر على وزان ما قبله.

***

وبقي على المصنف من أدوات الاستثناء ليس، ولا يكون وهما الرافعان الاسم الناصبان الخبر، فالمستثنى بهما يجب نصبه؛ لكونه خبرًا، ولعلم حكمهما مما تقدم في النواسخ لم يذكرهما، ولا يقع الاستثناء المنقطع بعدهما ولا بعد خلا وعدا وحاشا بخلاف إلا وغير وسوى بلغاتها فإنه يقع بعدها.

(باب لا النافية للجنس)

(اعلم) -بكسر الهمزة فعل أمر من علم يعلم- (أن "لا" تنصب النكرات) وجوبًا، لفظًا أو محلًّا (بغير تنوين، إذا باشرت) لا (النكرة)، بأن لم يفصل بينهما فاصل، (ولم تتكرر لا).

فتنصب النكرة لفظًا إذا كانت النكرة مضافة لمثلها، نحو: لا غلام سفر حاضر.

(باب لا النافية للجنس)

أي: النافية لحكمه لا له، فكلامهم على حذف مضاف.

فإذا قلت: لا رجل في الدار دلت لا على نفي الكينونة في الدار عن جنس الرجل لا على نفي الرجل؛ إذ من المعلوم أن الذوات لا تنفى، وإنما ينفى المعنى، والمراد النافية للجنس على سبيل التنصيص؛ لتخرج العاملة عمل ليس، فإنها نافية للوحدة نحو: لا رجل قائمًا، فيصح أن تقول معها بل رجلان أو رجال بخلاف الأولى، فلا تقول معها ذلك، وإنما تقول بل امرأة، وقد تكون هذه الخارجة نافية للجنس على سبيل الاحتمال والظهور، وتعيين ذلك بالقصد والقرائن.

وخرج بقوله: النافية الزائدة كقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾ بدليل الآية الأخرى ما منعك أن تسجد، وخرج بقوله: للجنس العاطفة.

(قوله: فاصل) ظرفًا كان أو غيره.

(قوله: فتنصب النكرة لفظًا) أي: بلا تنوين للإضافة.

وتنصب النكرة محلًّا إذا كانت النكرة مفردة عن الإضافة وشبهها، (نحو: لا رجل في الدار)، فلا: حرف نفي، ورجل: اسمها مبني معها على الفتح، وموضعه نصب بلا، وفي الدار: خبرها.

وذهبت طائفة من البصريين إلى أن رجلًا ونحوه

وقوله: مضافة لمثلها وكذا إلى معرفة حيث لا تتعرّف بالإضافة نحو: لا مثل زيد حاضر، وإنما اشترط ذلك؛ لأن لا إنما تعمل في النكرات اسمًا وخبرًا.

ولم يذكر المصنف والشارح حكم النكرة الشبيهة بالمضاف، وإنما ذكر حكم المضاف والمفرد، وحكمها أنها تنصب لفظًا مع التنوين؛ لعدم الإضافة.

وضابطها ما اتصل به شيء من تمام معناه إما مرفوع به نحو: لا قبيحًا فعله محمود، أو منصوب نحو: لا طالعًا جبلًا حاضر، أو معطوف عليه نحو: لا ثلاثة وثلاثين هنا أو مخفوض بخافض متعلق به نحو: لا خيرًا من زيد عندنا.

(قوله: مفردة عن الإضافة وشبهها) أشار بذلك إلى أن المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به، وذكر أنه ينصب محلًّا بلا، أي ويبنى لفظًا على ما ينصب به لو كان معربًا، فإذا كان مفردًا أي غير المثنى والجمع السالم، أو كان جمع تكسير بنى على الفتح نحو: لا رجل ولا رجال في الدار، وإن كان مثنى أو جمع مذكر سالمًا بني على الياء نحو: لا رجلين ولا مسلمين عندي، وإن كان جمع مؤنث سالمًا بني على الكسر نظرًا إلى أنه ينصب به لو كان معربًا، أو على الفتح للخفة، وروي بهما لذات من قوله:

إن الشباب الذي مجد عواقبه ... فيه نلذ ولا لذات للشيب

منصوب لفظًا من غير تنوين، وهو ظاهر كلام المصنف، ونسب إلى سيبويه.

هذا إن باشرت لا النكرة، (فإن لم تباشرها) بأن فصل بينهما بفصل، أو دخلت لا على معرفة، (وجب الرفع) على الابتداء، (ووجب) عند غير المبرد وابن كيسان (تكرار لا، نحو: لا في الدار رجل ولا امرأة)، ونحو: لا زيد في الدار ولا عمرو.

(وإن تكررت لا) مع مباشرة النكرة، (جاز إعمالها وإلغاؤها، فإن شئت قلت) على الإعمال: (لا رجل في الدار ولا امرأة) بفتح رجل، ورفع امرأة أو فتحها أو نصبها.

(قوله: منصوب لفظًا) أي: فتحته فتحة إعراب.

وقوله: من غير تنوين أي للتخفيف.

(قوله: فإن لم تباشرها) أي: النكرة بأن فصلت من النكرة الموجودة معها، أو لم تكن هناك نكرة؛ بل معرفة عملًا بقولهم: السالبة تصدق بنفي الموضوع.

ولذا قال الشارح: بأن فصل الخ فقوله: أو دخلت لا على معرفة أحد قسمي عدم المباشرة، فهو داخل في كلام المتن. كذا في الحاشية.

أي: فيكون هذا مشتملًا على محترز قوله: سابقًا النكرات، وقوله: إذا باشرت.

(قوله: جاز إعمالها وإلغاؤها) فعدم التكرار موجب للعمل عمل إن، والتكرار مجوّز له وللإهمال.

(وإن شئت قلت) على الإلغاء: (لا رجل في الدار ولا امرأة)، برفع رجل، ورفع امرأة أو فتحها.

والحاصل أن للنكرة بعد لا الثانية خمسة أوجه: ثلاثة مع فتح النكرة الأولى، واثنان مع رفعها، وتوجيه كل منها مذكور في المطولات.

***

(قوله: خمسة أوجه الخ) حاصلها مع توجيهها أن تفتح الأول وترفع الثاني بالعطف على محل لا مع الأول، فإن محلها رفع بالابتداء عند سيبويه، وحينئذ تكون لا الثانية زائدة لتوكيد النفي، أو تنصبه أي الثاني بالعطف على محل الاسم الأول، وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف، أو تفتحه أي الثاني، كالأول على الإعمال أو ترفعهما اسم لا الأولى بالابتداء، واسم الثانية بالعطف عليه، أو ترفع الأول بالابتداء كما تقدم.

وتفتح الثاني وتكون لا الثانية عاملة، ولا يجوز نصب الثاني حينئذ؛ لأن نصبه إنما يكون بالعطف على منصوب لفظًا أو محلًا، وهو حينئذ منتف ففتح الأول معه ثلاثة في الثاني، ورفعه معه اثنان فيه، فتأمل.

(باب المنادى) بفتح الدال

(المنادى) هو: المطلوب إقباله بيا أو إحدى أخواتها.

(باب المنادى)

(قوله: بفتح الدال) احترازًا من المنادى -بكسرها- وهو طالب الإقبال، ومعلوم أن المنادى من أقسام المفعول به الذي حذف عامله وجوبًا، وهو لغة المطلوب إقباله مطلقًا، واصطلاحًا ما ذكره الشارح.

(قوله: المطلوب الخ) هذا تعريف للمنادى باعتبار معناه، وأما تعريفه باعتبار لفظه فهو الاسم الذي يدخل عليه يا أو إحدى أخواتها، ففي التعريف مسامحة؛ لأن النحوي إنما يبحث عن الألفاظ .اهـ. من عبد المعطي.

ودفع المحشي ذلك بأن كلام الشارح على حذف مضاف، أي اسم مطلوب إقباله، أي توجهه إلى الطالب بقبالة الوجه، والمراد المطلوب إجابته، أي حقيقة كالعقلاء، أو حكمًا كالمنزل منزلتهم نحو: ﴿وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي﴾.

(قوله: أو إحدى أخواتها) أي: نظائرها في العمل، ففي كلامه تشبيه النظائر بالأخوات لما بينهما من التقارب، ثم أطلق اسم المشبه به -وهو الأخوات- على المشبه وهو النظائر، فهي استعارة مصرحة.

ونظائر يا سبعة الهمزة نحو: أزيد أقبل مقصورة وممدودة، وأي كذلك، فهذه أربعة، والخامس أيا، والسادس هيا، والسابع وا، ولكن سيبويه والجمهور على اختصاصها بالندبة، فالهمزة للمنادى القريب، وأي للمتوسط، ويا وكذا أيا للبعيد، أو ما في حكمه كالساهي والنائم.

وهو (خمسة أنواع: المفرد العلم) والمراد بالمفرد هنا وفي باب لا السابق: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به.

(والنكرة المقصودة) بالنداء دون غيرها.

(والنكرة غير المقصودة) بالذات، وإنما المقصود واحد من أفرادها.

(والمضاف) إلى غيره.

(والمشبه بالمضاف)، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه.

(**قوله: والمراد بالمفرد هنا الخ**) كان الأنسب ذكر ذلك هناك، والإحالة عليه هنا كما هو العادة من الإحالة على الأوَّل. اهـ. من عبد المعطي.

(**قوله: المقصودة**) أي: التي قصدها الطالب بالذات.

(**قوله: دون غيرها**) من النكرات، والفرق بين المقصودة وغيرها أنك إذا رأيت جماعة لم تدر ما أسماؤهم، وأردت وحدًا بعينه قلت: يا رجل، فإن أجابك غيره لم يحصل القصد، والقصد هو الذي يعرف ويوجب الضم.

(**قوله: غير المقصودة بالذات**) أشار الشارح -رحمه الله- لدفع ما يقال: إن المنادى مقصود على كل حال فكيف يتأتى عدم القصد، فأشار إلى أن النكرة لم يقصد بها إلا فرد مما شملته، وذلك الفرد غير معين، فهناك قصد ولا بد.

(**قوله: وهو ما اتصل به الخ**) أي: اسم اتصل به شيء، أي لفظ من تمام معناه، أي لفظ به تمام معناه، وتفسير شيء بلفظ أولى مما قيل إن المراد بقوله: شيء المعنى؛ لأن الاتصال الحقيقي لا يكون للمعنى، وإنما هو للألفاظ.

(فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة، فيبنيان على الضم من غير تنوين)

ووجه شبه هذا النوع بالمضاف من ثلاثة أوجه:

أحدها: كونه تعلق به شيء من تمام معناه كما أن المضاف إليه من تمام المضاف.

الثاني: أنه عامل فيما بعده كما أن المضاف عامل فيما بعده.

الثالث: طول الكلام بما بعد كل واحد منهما.

(**قوله: فأما المفرد العلم**) أي: الذي لم يكن موصوفًا بابن مضاف إلى علم، فإن كان كذلك نحو: يا زيد بن سعيد؛ جاز فيه الضم على الأصل والفتح إتباعًا لنون ابن فإنها مفتوحة لا غير لكونه مضافًا.

(**قوله: فيبنيان**) أي: ومحلهما نصب.

وقوله: "على الضم" أي: لفظًا كما مثل أو تقديرًا كضم سيبويه في قولك: يا سيبويه، فيجوز في تابعه الرفع مراعاة لذلك الضم المقدر والنصب مراعاة للمحل، فتقول: يا سيبويه العالم أو العلم، ولا يجوز الجر، وكضم الفتى والداعي، وهذا وتأبط شرًّا.

والمراد ما يشمل الضم حقيقة أو حكمًا، فيشمل نائبه وهو ألف المثنى كيا حسنان، وواو الجماعة كيا زيدون، فساوت عبارته، حينئذ عبارة بعضهم من قوله: المنادى المعرف مبني على ما يرفع به؛ لكن هذه العبارة أصرح في المقصود.

وإنما بنى المنادى المعرف؛ لمشابهته كاف الخطاب في نحو: أدعوك من حيث الإفراد والتعريف والخطاب، ووقوعه موقعه وكاف الخطاب مبنية لشبهها بكاف ذلك المجمع على حرفيتها، ومشابه المشابهة مشابه فيكون مبنيًا أيضًا، وبني على حركة للإعلام بأن

في حالة الاختيار.

فمثال المفرد العلم (نحو: يا زيد. و) مثال النكرة المقصودة نحو: (يا رجل) لمعين. هذا إذا لم تكن النكرة المقصودة موصوفة، فإن كانت موصوفة فالعرب

بناءه غير أصلي؛ إذ الأصل في الأسماء الإعراب، وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف إلى ياء المتكلم في بعض لغاته؛ إذ لو بني على الكسر لالتبس به عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها، أو بني على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة عنها.

(**قوله: في حالة الاختيار**) أما في الاضطرار فينوّن. وللشاعر حينئذ وجهان:

الأول: الضم مع التنوين تشبيهًا بمرفوع ممنوع من الصرف اضطر إلى تنوينه.

والثاني: النصب تشبيهًا بالمضاف لطوله بالتنوين، وكلا الوجهين مسموع من العرب، والضم مختار الخليل وسيبويه وعليه قوله:

سلام الله يا مطر عليها ... وليس عليك يا مطر السلام

والنصب مختار أبي عمرو وطائفة وعليه قوله:

ضربت صدرها لي وقالت ... يا عديا لقد وفتك الأواقي

(**قوله: لمعين**) في موضع نصب على الحال، أي حال كونه لمعين من أفراد النكرة؛ إذ لو كان لغير معين صار نكرة غير مقصودة.

تؤثر نصبها على ضمها، يقولون: يا رجلًا كريمًا أقبل.

ومنه الحديث: «يا عظيمًا يرجى لكل عظيم»، نقله ابن مالك عن الفراء، وأقره عليه.

(والثلاثة الباقية) التي هي: النكرة غير المقصودة، والمضاف، والمشبه بالمضاف، (منصوبة) وجوبًا، (لا غير)، أي: لا يجوز فيها غير النصب.

(قوله: موصوفة) أي: بمفرد أو جار ومجرور أو ظرف أو جملة.

(قوله: تؤثر) بالواو الساكنة، أي تقدم نصبها على ضمها، وهذا على مذهب الكسائي، فإنه يجوز الأمرين؛ لكن النصب عنده أرجح، وأما على مذهب الجمهور فالنصب متعين لا غير.

(قوله: يا رجلًا كريمًا) تقدم أن النكرة المقصودة معرفة، ففي هذا المثال وصف المعرفة بالنكرة، ويجاب بأنها في هذه الحالة صارت غير معرفة نظرًا إلى اللفظ؛ لظهور نصبها وتنوينها، وإن كانت معرفة بالقصد؛ إذ العلة اللفظية أقوى من المعنوية.

(قوله: يا عظيم يرجى الخ) مبني على أن جملة يرجى الخ صفة أما لو جعلناها حالًا من الضمير المستتر في عظيم وجب نصبه؛ لأنه حينئذ من الشبيه بالمضاف.

(قوله: منصوبة) أي: لفظًا، وإلا فالمنادى المعرف منصوب أيضًا؛ لكن محلًا وإنما نصبت هذه الثلاثة لفظًا؛ لأنها ليس فيها علة تقتضي البناء أما المضاف، فلعدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الإفراد؛ لأنها كلمة وهو كلمتان، وأما الشبيه به فلكونه مشابهًا للمنادى المضاف فيما مر.

مثال النكرة غير المقصودة قول الواعظ: يا غافلا والموت يطلبه، إذا لم يقصد غافلًا بعينه.

ومثال المضاف نحو: يا عبد الله.

ومثال أشبه بالمضاف نحو: يا حسنا وجهه، ويا طالعًا جبلًا، ويا رفيقًا بالعباد، ويا ثلاثة وثلاثين، فيمن سميته بذلك.

***

وأما النكرة غير المقصودة فلتنكيرها فلم تشابه الكاف في التعريف، ويشترط في المضاف أن لا يكون مضافًا لضمير المخاطب، فلا يقال: يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين؛ لأن الغلام مخاطب من حيث أنه منادى، وغير مخاطب من حيث أنه مضاف إلى المخاطب لوجوب تغايرهما.

(قوله: فيمن سميته) في موضع نصب على الحال، أي حالة كونه، فيمن سميته من الرجال بذلك، أي بالمعطوف والمعطوف عليه معًا، أما النصب الأوَّل فلأنه شبيه لمضاف من حيث أن الثاني من تمام الأول، وأما نصب الثاني فبالعطف على الأول، ولا يجوز إدخال يا عليه؛ لأنه الجزء الثاني من العلم.

وخرج بقوله: فيمن سميته ما إذا ناديت جماعة عدتهم ذلك، ففيه تفصيل، فإن كانت غير معينة نصبتها أيضًا، وإن كانت معينة ضممت الأول، وعرّفت الثاني بأل ونصبته، فنقول: يا ثلاثة والثلاثين، أو رفعته فتقول: يا ثلاثة والثلاثون، فإن أعدت معه يا تعين ضمه وتجريده من أل.

(باب المفعول من أجله)

ويسمى: المفعول له، والمفعول لأجله.

(باب المفعول من أجله)

(قوله: ويسمى الخ) يعني له ثلاثة أسماء ومعناها واحد، أي ما فعل لأجل فعله.

وعرفه بعضهم بتعريف جامع لشروطه الخمسة، فقال: هو المصدر القلبي المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل، ولو تقديرًا.

فخرج غير المصدر، فلا يجوز جئتك السمن والعسل بالنصب؛ لأنه اسم عين لا مصدر.

وخرج غير القلبي فلا يجوز جئتك قراءة للعلم؛ لأن القراءة من أفعال اللسان، ولا قتلًا للكافر؛ لأن القتل من أفعال اليد.

وخرج بالمعلل لحدث بقية المفاعيل؛ إذ لا تعليل فيها.

وخرج بقوله: شاركه في الزمان ما لم يشاركه فيه، فلا يجوز تأهبت اليوم السفر غدًا؛ لأن التأهب زمنه غير زمن السفر.

وخرج بقوله: والفاعل ما لم يشاركه فيه، فلا يجوز جئتك محبتك إياي؛ لأن فاعل المجيء المتكلم وفاعل المحبة المخاطب.

وقولنا: ولو تقديرًا لإدخال خوفًا من قوله تعالى: ﴿يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا﴾، فإنه في تقدير يجعلكم ترون.

(وهو: الاسم) المصدر (المنصوب، الذي يذكر) علة و(بيانًا لسبب وقوع الفعل) الصادر من فاعله.

(نحو قولك: قام زيد إجلالًا لعمرو) فإجلالًا: مصدر منصوب، ذكر علة وسببًا لوقوع الفعل الصادر من زيد، فإن سبب قيام زيد لعمرو هو إجلاله وتعظيمه.

وإعرابه: قام زيد: فعل وفاعل، وإجلالًا: مفعول لأجله، ولعمرو متعلق بإجلالًا.

وهذه الشروط تؤخذ من تعريف المتن مع المثال الذي مثل به، وهي شروط لجواز النصب لا لوجوبه قال ابن مالك: وليس يمتنع، مع الشروط الخ.

(قوله: وهو الاسم) ولو تأويلًا نحو: جئتك أن ابتغى معروفك.

(قوله: المصدر) خرج اسم الذات فإنه لا يكون علة كما تقدم كجئتك السمن والعسل.

(قوله: المنصوب) أي: جوازًا كما تقدم، وناصبه الفعل على تقدير اللام عند البصريين، وهو الراجح.

(قوله: الذي يذكر علة الخ) هذا شامل لما كان غرضًا مقصودًا كإجلالًا وابتغاء في مثاليه، ولما كان غير غرض نحو: قعدت عن الحرب جبنًا؛ إذ لا يكون الجبن غرضًا لأحد لكونه رذيلة فمثالاه لا يخصصانه بالأول كما هو شأن المثال:

(وقصدتك ابتغاء معروفك)، فابتغاء: مصدره منصوب، ذكر علة لبيان سبب القصد.

وإعرابه: قصدتك: فعل وفاعل ومفعول، وابتغاء: مفعول لأجله، ومعروفك: مضاف إليه.

ونبه بهذين المثالين على أنه لا فرق في ذلك بين الفعل المتعدي واللازم، ولا بين المصدر المضاف وغيره:

***

(باب المفعول معه)

(المفعول معه: هو الاسم المنصوب) بعد واو المعية، (الذي يذكر

(باب المفعول معه)

(**قوله: هو الاسم**) أي: الصريح؛ لأن المفعول معه لا يكون إلا اسمًا صريحًا، والاسم يشمل المفرد والمثنى والجمع للمذكر والمؤنث تصحيحًا وتكسيرًا.

وخرج به الفعل نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، والجملة نحو: سرت والشمس طالعة برفعهما، فإن الواو وإن كانت بمعنى مع فيهما إلا أنها داخلة في المثال الأول في اللفظ على الفعل، وفي الثاني على جملة.

(**قوله: المنصوب**) أي: بما سبقه من فعل أو شبهه على الصحيح خلافًا للجرجاني في دعواه أن الناصب له الواو؛ إذ لو كان الأمر كما ادعى لصح اتصال الضمير بها، فكأن يقال: جلست وك كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة، نحو: إنك ولك وذلك ممنوع باتفاق.

قال في الخلاصة:

بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو في القول الأحق

وخرج بهذا القيد المرفوع والمجرور كما خرج بقيد ملحوظ في كلامه، وهو الفضلة نحو: اشترك زيد وعمرو؛ لأن الثاني عمدة؛ إذ الاشتراك لا يقع إلا من اثنين فأكثر.

(**قوله: بعد واو المعية**) أي: التي بمعنى مع أي الدالة على المصاحبة بلا تشريك في الحكم نحو: سيري والطريق مسرعة، فإن الواو في والطريق دالة على مصاحبة السائرة

لبيان من فعل معه الفعل) أي: المذكور لبيان من صاحب معمول الفعل.

لها دون التشريك، أي دون اشتراكهما في السير؛ إذ من المعلوم أن الطريق لا تسير تأمل وقس.اهـ. من المحشي.

أقول: قوله: "بلا تشريك في الحكم" أخذه من خصوص المثال، أعني سيرى والطريق الخ، ويلزم عليه فساد مثال المصنف الأول، وهو قوله: جاء الأمير والجيش، فإن فيه مشاركة في الحكم كأمثلة كثيرة مثلوا بها، وينافيه قول الشارح.

ونبه بهذين المثالين الخ فإن تجويز العطف الذي ذكره يقتضي المشاركة في الحكم، والحامل له على ذلك خروج نحو: اشترك زيد وعمرو بهذا القيد.

وقد علمت مما تقدم أنه خارج بقيد ملحوظ صرح به العلامة الأشموني، وصرح به أيضًا محشي هذا الكتاب عبد المعطي، وأخرجا ما ذكر به، ولم يذكر هذا القيد في مع فتأمل بإنصاف، وخرج بهذا القيد أعني بعد واو المعية الاسم الواقع بعد مع كجئت مع زيد.

(**قوله: لبيان من فعل معه الفعل**) أي: لبيان الذات التي فعل الفاعل الفعل بمصاحبتها، فالمفعول معه اصطلاحًا هو اسم تلك الذات.

(**قوله: الفعل**) أي: اللغوي، وهو الحدث، وكان الأولى أن يزيد في التعريف المسبوق بجملة فعلية كسرت والنيل أو اسمية فيها معنى الفعل، وحروفه كأنا سائر والنيل، فخرج ما لم يسبق بجملة نحو: كل رجل وضيعته، فلا يجوز فيه النصب خلافًا للصيمري.

وبقولنا: أو اسمية الخ نحو: هذا لك وأباك بالموحدة، فلا يتكلم به خلافًا لأبي علي.

(نحو قولك: جاء الأمير والجيش)، فالجيش اسم منصوب، مذكور لبيان من صاحب الأمير في المجيء.

(واستوى الماء والخشبة)، فالخشبة: اسم منصوب، مذكور لبيان من صاحب الماء في الاستواء.

ونبه بهذين المثالين على أن المنصوب بعد الواو قد يجوز عطفه على ما قبله كالجيش،

(قوله: قد يجوز عطفه على ما قبله الخ) اعلم أن الاسم الواقع بعد الواو من حيث هو له خمس حالات؛ لأنه على قسمين: إما أن يصلح لكونه مفعولًا معه أو لا، فأما الأول فله ثلاثة أحوال رجحان العطف، ورجحان النصب على المعية، ووجوب النصب:

فالأول: نحو: جاء الأمير والجيش بنصب الجيش على أنه مفعول معه، وبرفعه عطفًا على الأمير، وهو أرجح؛ لأنه الأصل، وقد أمكن بلا ضعف في اللفظ والمعنى.

قال في الخلاصة: والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق.

والثاني: نحو: قمت وزيدًا بالنصب على أنه مفعول معه وبالرفع عطفا على التاء وهو ضعيف؛ لأن العطف على ضمير الرفع متصل بلا فاصل ضعيف.

قال في الخلاصة: والنصب مختار لدى ضعف النسق.

والثالث: نحو: استوى الماء والخشبة بنصب الخشبة لا غير، ولا يجوز فيه الرفع على العطف لضعف المعنى؛ لأنه يقتضي حينئذ أن الاستواء الذي معناه الارتفاع وقع من الماء والخشبة مع أنه لم يقع إلا من الماء.

وقد لا يجوز كالخشبة.

(وأما خبر كان وأخواتها) نحو: كان زيد قائمًا، (واسم إن وأخواتها) نحو: إن زيد قائم، (فقد تقدم ذكرهما في المرفوعات) استطرادًا عقب باب المبتدأ والخبر، فلا حاجة إلى إعادتهما.

وأما القسم الثاني من قسمي الاسم الواقع بعد الواو، وهو الذي لا يصلح لكونه مفعولًا، فهو قسمان ما يتعين فيه العطف نحو: اشترك زيد وعمرو وكل رجل وضيعته، وجاء زيد وعمر، وقبله أو بعده، وما لا يصلح فيه العطف ولا النصب على المعية نحو:

علفتها تبنًا وماء باردًا

وقوله:

إذا ما الغانيات برزن يومًا   وزججن الحواجب والعيونا

فالعطف فيهما ممتنع؛ لانتفاء المشاركة التي يقتضيها العطف، وكذا النصب على المعية لانتفاء المصاحبة في المثال الأول، وانتفاء فائدة الإعلام بها في الثاني، فيؤول العامل فيهما بعامل يصح انصبابه على ما بعده، فيؤول علفتها بأنلتها وزججن بزين، كما ذهب إليه الجرمي وبعضهم، أو يضمر عامل ملائم لما بعد الواو وناصب له، فيقدر في علفتها تبنًا وماء باردًا، وأسقيتها ماء باردًا، وفي البيت وكحلن العيونا، وإلى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما.

(قوله: وقد لا يجوز كالخشبة) لأن المراد بالخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته، واستوى هنا بمعنى ارتفع كما تقدم لا بمعنى تساوي، والذي يرتفع هو الماء لا الخشبة، فالمراد أن الماء صاحب الخشبة وقت حصول الارتفاع منه

(وكذلك التوابع) المنصوبة، (قد تقدمت هناك)، في أبواب أربعة عقب النواسخ، ومن جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا.

ومثاله في النعت: رأيت زيدًا العاقل.

وفي العطف: رأيت زيدًا وعمرًا.

وفي التوكيد: رأيت زيدًا نفسه.

وفي البدل: رأيت زيدًا أخاك، وما أشبه ذلك.

***

(باب مخفوضات الأسماء)

بإضافة باب إلى المخفوضات وإضافتها إلى الأسماء؛ لبيان واقع، وهي خاتمة الكتاب.

(المخفوضات) المشهورة على (ثلاثة) أقسام: قسم (مخفوض بالحرف)، نحو: بزيد.

(باب مخفوضات الأسماء)

من إضافة الصفة للموصوف، أي الأسماء المخفوضات، أو على معنى من أي المخفوضات من الأسماء.

(قوله: لبيان الواقع) لأنه لا يخفض إلا الأسماء.

(قوله: المشهورة) احترز بذلك عن غير المشهورة، وهي نوعان المخفوض بالمجاورة كهذا جحر ضب خرب، روي بجر خرب لمجاورته لضب، وهو في محل رفع صفة جحر، وعلى الرفع أكثر العرب والمخفوض بسبب توهم دخول حرف الجر، نحو: ليس زيد قائمًا ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء في قائمًا، فجملة المجرورات خمسة.

والتحقيق أن هذين يرجعان إلى الجر بالمضاف وإلى الجر بالحرف،كما قاله ابن هشام في شرح لمحة أبي حيان: وأن المجرور بالتبعية الذي ذكره المصنف مجرور بما جر متبوعًا من حرف نحو: مررت بزيد الفاضل، أو مضاف نحو: جاء غلام زيد الفاضل هذا في غير البدل أما فيه فهو على نية تكرار العامل نحو: مررت بزيد أخيك.

(قوله: على ثلاثة أقسام) أي: مشتملة على ثلاثة الخ من اشتمال الكلي على جزئياته.

(و) قسم (مخفوض بالإضافة) نحو: غلام زيد.

وقسم مخفوض بالتبعية على رأي الأخفش والسهيلي، وهو ضعيف، وهو مراد المصنف بقوله: (وتابع للمخفوض)، نحو: بزيد الفاضل. وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة. (فأما المخفوض بالحرف، فهو ما يخفض بمن) وهي أم حروف الخفض، نحو: من البصرة.

(**قوله: بالإضافة**) أي: بسببها، أي أن الإضافة سبب لجر المضاف إليه، ولا يلزم من كونها سببًا كونها عاملة؛ لأن كون الشيء سببًا أعم من كونه عاملًا، وحينئذ يكون جاريًا على الصحيح، وهو أن المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بالإضافة ولا بالحرف المنوي.

والإضافة لغة: الإسناد، واصطلاحًا: نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي انجرار ثانيهما أبدًا، فالاسمين احتراز من قام زيد ولا نرد إضافة الجمل؛ لأنها في تقدير الاسم.

وقولنا: تقييدية احتراز من زيد قائم، وقولنا: تقتضي انجرار ثانيهما احتراز من زيد الخياط قائم.

قولنا: أبدًا احتراز من بزيد الخياط فإنه لا يلزم فيه الجر أبدًا.

(**قوله: وهو ضعيف**) تقدم ما فيه من أن الصحيح أن الجر بها جر المتبوع لا بنفس التبعية كما قاله المتن.

(**قوله: وهو مراد المصنف**) أي: فيكون قوله: وتابع للمخفوض من عطف التفسير على ما قبله.

(**قوله: وهي أم حروف الخفض**) أي: أصلها؛ لأنها تنفرد بجر الظروف التي لا تتصرف كقبل وبعد وعند ولدن، ولذا قدمها المصنف في الذكر، ومن معانيها التبعيض

(وإلى) نحو: إلى الكوفة. (وعن) نحو: عن زيد. (وعلى) نحو: على السطح.

كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، وعلامتها أن يصح أن يخلفها بعض، ولذا قرئ بعض ما تحبون، ومنها بيان الجنس كقوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾، وعلامتها أن يصح أن يخلفها اسم موصول مع الضمير إن كان ما قبلها معرفة، فتقول: الرجس الذي هو الأوثان، فإن كان نكرة، فعلامتها أن يصح أن يخلفها الضمير فقط، كقوله تعالى: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾، ومنها الابتداء كما أشار إليه الشارح بالمثال، وقد تقدم أول الكتاب.

(قوله: وإلى) ومن معانيها المصاحبة كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾، ومنها التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حبًا أو بغضًا من فعل تعجب أو اسم تفضيل كقوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ﴾، ونحو: الظلم أبغض إلي، ونحو: ما أحب زيدًا إليّ وأبغض عمرًا إليّ ومنها الانتهاء، كما أشار إليه بالمثال، وقد تقدم أول الكتاب.

(قوله: وعن) ومن معانيها البعدية كقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾، ومنها الاستعلاء كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾، ومنها المجاوزة كما أشار إليه بالمثال، وقد تقدم في أول الكتاب.

(قوله: وعلى) ومن معانيها الظرفية كقوله تعالى: ﴿عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾، ومنها التعليل كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾، ومنها الاستعلاء كما أشار إليه بالمثال، وقد تقدم أول الكتاب.

(وفي) نحو: في المصحف. (ورُبَّ) -بضم الراء- نحو: رب رجل كريم. (والباء) نحو: بالمنديل. (والكاف) نحو: كالأسد. (واللام) نحو: لبلد. (و)

(قوله: وفي) ومن معانيها السببية كقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ﴾، وفي الحديث: «دخلت امرأة النار في هرة»، وتسمى حينئذ التعليلية، ومنها المصاحبة كقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱدْخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ﴾، ومنها الظرفية كما أشار إليه بالمثال، وقد تقدم أول الكتاب.

(قوله: ورب) قد تقدم أول الكتاب بعض ما يتعلق بها، فراجعه.

(قوله: والباء) ومن معانيها البدل نحو: ما يسرني بها حمر النعم، ومنها الظرفية كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾، ومنها التعدية كما أشار إليه بالمثال، وقد تقدم أول الكتاب.

(قوله: والكاف) ومن معانيها التعليل، كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾، ومنها التشبيه كما أشار إليه بالمثال، وقد تقدم أول الكتاب وهي لا تجر إلا الظاهر، وقلّ جرها ضمير الغيبة المتصل كقوله:

وأم أو عال كها أو أقربا

وهو مختص بالضرورة، وأقل منها جرها ضمير الرفع نحو: ما أنا كهو، وضمير النصب نحو: ما أنا كإياك، وشذ جرها ضمير المتكلم كقوله:

وإذا الحرب شمرت لم تك كي

(قوله: واللام) ومن معانيها الملك، وقد تقدم أول الكتاب مع زيادة، وقد تكون زائدة لمجرد التوكيد كقول الشاعر:

ما يخفض بـ(حروف القسم) أي: اليمين، (وهي الواو والباء والتاء)، نحو: والله، وبالله، وتالله. (وبواو رب) نحو: وليل، أي: ورب ليل.

وملكت ما بين العراق ويثرب ملكًا أجار لمسلم ومعاهد

وقد تكون لتقوية عامل ضعف بالتأخير، أو بكونه فرعًا من غيره كقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾.

(قوله: وما يخفض بحروف القسم الخ) تقدم الكلام عليها أول الكتاب فراجعها.

(قوله: وبواو رب) الصحيح أن الجار رب المقدرة لا الواو خلافًا للمصنف، تبعًا للمبرد والكوفيين، وكما تحذف رب بعد الواو، فتكون هي العاملة على الصحيح، كذلك تحذف بعد الفاء، وهي العاملة على الصحيح أيضًا، وتحذف بعد بل، وهي العاملة عليه أيضًا، وتحذف بدون الواو والفاء وبل، وقد مثل الشارح للأول، ومثال الثاني:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

ومثال الثالث:

بل بلد ذي صعد وآكام

ومثال الرابع:

رسم دار وقفت في طلله

وحذفها بعد الفاء كثير وبعد الواو أكثر وبعد بل قليل وبدونهن أقل.

(قوله: نحو: وليل) أي: من قول امرئ القيس:

(وبمذ ومنذ) نحو: مذ يوم الخميس، ومذ يوم الجمعة.

وليل كموج البحر أرخى سدوله علـيّ بأنواع الهموم ليبتلي

أي: ورب ليل كموج البحر في كثافة ظلمته، وأرخى سدوله صفة ليل، أي ستوره، وليبتلى أصله ليبتليني فحذف المفعول به، أي لينظر ما عندي من الصبر أو الجزع.

(قوله: وبمذ ومنذ) هما لا يجران إلا الوقت.

وأما قولهم: ما رأيته منذ أن الله خلقه، فتقديره منذ زمن أن الله خلقه، أي منذ زمن خلق الله إياه، ولا بد أن يكون معينًا لا مبهمًا ماضيًا أو حاضرًا لا مستقبلًا، تقول: ما رأيته منذ يوم الجمعة، أو منذ يومنا، ولا تقول: منذ يوم ولا منذ غد وقس مذ، ويستعملان اسمين، وذلك في موضعين:

أحدهما: أن يدخلا على اسم مرفوع نحو: ما رأيته منذ أو مذ يومان أو منذ ومذ يوم الجمعة أو منذ أو مذ يومنا، وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير.

قال في المغني: ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضرًا أو معدودًا، وأول المدة إن كان ماضيًا، والتقدير: أمد انقطاع الرؤية يومان أو يومنا، وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة ثانيهما أن يدخلا على الجملة فعلية كانت، وهو الغالب كقول الفرزدق:

ما زال مذ عقدت يداه إزاره قسمًا فأدرك خمسة الأشبار

أو اسمية كقول ميمون الأعشى:

وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع

قال في الأوضح: وهما حينئذ ظرفان باتفاق مضافان إلى الجملة، وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة.

(وأما ما يخفض بالإضافة، فنحو قولك: غلام زيد) فزيد: مخفوض بإضافة غلام إليه.

(وهو) أي: المخفوض بالإضافة (على قسمين): الأول: (ما يقدر باللام) الدالة على الملك، (نحو: غلام زيد)، أو الاختصاص، نحو: باب الدار.

وقال في المغني: وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر.

(قوله: فنحو قولك: غلام زيد) اقتصر في التمثيل على مثال أفادت فيه الإضافة تعريف المضاف، ومثله ما أفادت فيه تخصيصه، وهو ما إذا كان المضاف إليه نكرة كما في قولك: غلام رجل، وتسمية الأول تعريفًا، وهذا تخصيصًا أمر اصطلاحي، وإلا فالأول فيه تخصيص معنوي، ومثل ما تقدم أيضًا ما لم تفد فيه الإضافة تعريفًا ولا تخصيصًا، وهو ما كان المضاف إليه وصفًا بمعنى الحال أو الاستقبال اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو مثال مبالغة، فإن ذلك كله باق على تنكيره، وإن أضيف إلى معرفة بدليل دخول رب عليه كقوله:

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا

وإضافة هذا القسم تسمى لفظية؛ لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط بتخفيف أو تحسين، وهي في تقدير الانفصال بخلاف القسمين الأولين، فإنها فيهما تسمى معنوية؛ لأن فائدتها راجعة إلى المعنى كما تقدم.

(قوله: على قسمين) أي: مشتمل إلى آخر ما تقدم.

(قوله: ما يقدر باللام) أي: ما تكون الإضافة فيه على معنى اللام، ولا يلزم من كون الإضافة على معنى اللام صحة التصريح بها؛ بل تكفي إفادة الاختصاص الذي هو

(و) القسم الثاني (ما يقدر بمن) الدالة على بيان الجنس، (نحو: ثوب خز، وباب ساج، وخاتم حديد)، أي: ثوب من خز، وباب من ساج، وخاتم من حديد، والخز نوع من الحرير، والساج نوع من الخشب.

وزاد ابن مالك تبعًا لطائفة قسمًا ثالثًا، وهو ما يقدر بفي الدالة على الظرفية، نحو: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾، ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾.

مدلولها، فقولك: يوم الأحد، وعلم الفقه، وشجر الأراك على معنى اللام، ولا يصح إظهارها فيه.

(**قوله: ما يقدر بمن**) أي: ما تكون الإضافة فيه على معنى من الدالة على بيان الجنس، وهذه الإضافة هي المسماة بالإضافة البيانية؛ لأن المراد بمن من البيانية كما تقدم.

وضابط هذه الإضافة أن يكون المضاف بعضًا من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه كثوب خز، وخاتم حديد، ألا ترى أن الثوب بعض الخز، والخاتم بعض الحديد، وأنه يقال: هذا الثوب خز، وهذا الخاتم حديد، فإن انتفى القيدان معًا، نحو: ثوب، أو الأول فقط نحو: يوم الخميس، أو الثاني فقط نحو: يد زيد، فالإضافة بمعنى لام الملك كالمثال الأول، أو لام الاختصاص كالمثال الثاني والثالث.

(**قوله: وزاد ابن مالك الخ**) أشار لهذا ابن مالك في خلاصته بقوله:

والثاني اجرر وانو من أو في إذا

(وما أشبه ذلك) من أمثلة القسمين الأولين أو الثلاثة.

وأما تابع المخفوض، فقد تقدم في المرفوعات، فليراجع جميع ذلك.

قال مؤلفه:

وهذا آخر ما أردنا ذكره على هذه المقدمة، وكان الفراغ من تصنيف هذا الشرح بعد عصر الجمعة أول يوم من رجب الفرد سنة سبع وثمانين وثمانمائة من الهجرة الشريفة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين، والحمد لله رب العالمين.

لم يصلح إلا ذاك الخ، وضابطه أن يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف زمانيًا نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾، أو مكانيًا حقيقيًا نحو: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾، أو مجازيًا نحو: ﴿أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾، وما زاده ابن مالك مخالف لما ذهب إليه سيبويه، والجمهور من أن الإضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من وموهم الإضافة بمعنى في محمول على أنها فيه بمعنى اللام الدالة على الاختصاص، فمكر الليل على معنى مكر مختص بالليل لكونه فيه، والله أعلم.

وهذا آخر ما يسر الله تعالى جمعه، أسأله أن يدين نفعه بفضله وإحسانه آمين، وصلى الله على سيدنا محمد، كلما ذكرك وذكره الذاكرون وغفل عن ذكرك، وذكره الغافلون، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، والحمد لله رب العالمين.

قال مؤلفها: وتمّ تبييضها في يوم الثلاثاء سادس شهر ربيع الثاني من شهور ألف ومائتين وثلاث وعشرين من هجرته صلى الله عليه وسلم.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع — الصفحة